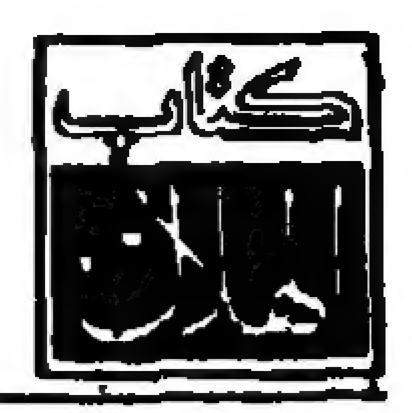




طارق
البشرى



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون . ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL العدد ٤٩٢ - جمادى الأولى - ديسمبر ١٩٩١

NO . 492 — De — 1991

FAX 3625469 : فاكس

أسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش :

سوريا : ١٧٠ ليره ، لبنان : ٣٤٠٠ ليره ، الكويت ١٤٠٠ر١ دينار ، الاردن ٤٠٠ر٢ دينار ، السعودية . ١٧ ريالا ، تونس ٥ر٢ دينار ، المغرب ٣٠ درهما ، البحرين . ٢٠٠ر١ دينار ، الدوحة : ١٢ ريالا ، دبى / ابو ظبى ١٢ درهما ، مسقط : ٢٠٠ر١ ريال . غزه والضفة والقدس : ٢ دولار ، الجمهورية اليمنيه ٣٥ ريالا ، لندن : ٢ جك .

الديمقراطية
ونظام ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ - ١٩٧٠

طارق البشرى

●

دار الهلال

الغـــــلاف بريشـــــة
الفنانة : سميحة حسنين

مقدمة

سئل اعرابى أىّ أبنائك أحب اليك ، قال مريضهم حتى يشفى وغائبهم حتى يعود وصغيرهم حتى يكبر . وهذا الكتاب كان بحثا اعددته عن « الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليه » عن نظام الحكم فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ ، وذلك ضمن مجموعة أبحاث لجامعة الأمم المتحدة ، صدر كل منها مستقلا ، عن أوضاع النظم السياسية والاقتصادية فى البلاد العربية . فكان هذا الكتاب كالغائب منذ نشر فى طبعته الأولى فى بيروت سنة ١٩٨٧ ، ولم يتح عرضه فى مصر على النحو المأمول ، فهو لذلك لم ينفك أحب كتبى إلىّ .... « حتى يعود » . وقد تفضلت سلسلة كتاب الهلال بنشره فى هذه الطبعة ، لعله بعد ذلك ينفك عن أن يبقى أحب كتبى إلىّ .

موضوع هذا الكتاب لايزال من الموضوعات الساخنة التى تدور حولها معارك السياسة ، وينجذب العاملون فى السياسة تجاهها أنصارا وخصوما . وقد حاولت ان أبعد عن نفسى اثر غبار المعارك السياسية عند اعداده ، وان اعالجه كتجربة تاريخية وخبرة مجتمعية ، بما يكشف لنا « العبرة » كما يقول علماء الدين ، أو يبلور « الدروس المستفادة » . كما يقول رجال العسكرية ، أى

أننى حاولت أن أعمل أدوات البحث والنظر التحليلى والجهد التعميمى فى تجربة تاريخية ملاصقة لتاريخنا المعايش ، وهى ان تميزت عن واقعنا الحاضر ، فلا تزال آثارها ممتدة واوضاعها متداخلة فى غالب شئوننا السياسية والاقتصادية ، وهى على الأعراف بين وقائع السياسة الجارية واحداث التاريخ الماضى ، وهى الماضى الذى أفضى مباشرة إلى الحاضر بما يعنيه ذلك من تشابك وتمازج .

ان الخصومة السياسية تولد استقطابا ، ويتخذ اطرافها مواقف المواجهة تجاه بعضهم البعض ، فلا تقوم حلقات وسيطة ، وهى لن تقوم الا إذا تعدلت مواقع الاطراف المختلفة إلى غير مواقف المواجهة ، هذا التعديل لن تفضى إليه اية دعاوى للجدل والحوار ، لأن أى جدل أو حوار لا يفيد بذاته تعديل المواقف ، بل انه قد يزيد من حدة المواجهات وقد يبلغ حد اللدد فى الخصام ، انما الامر يتعلق بنوعية المسائل التى تكون محلا للجدل أو الحوار ، وهل هى مسائل تتعلق بجوهر ما يتمسك به كل طرف من افكار وعقائد أو مطالب واهداف ، وإلى أى مدى يتعلق الجدل بالنفى والانتزاع لهذا الجوهر أو الاقرار ، والسماح له ، والى أى حد تتعلق المسائل المطروحة بالقضايا الكلية الجامعة ، أو بالقضايا الفرعية الفارقة أو الى أى حد تستخدم المناظير الداخلية التى تفرز وتبقى

وتستبعد . أو المناظر الخارجية التى تكتفى بالحكم الكلى بالصحة أو الفساد .

لما ظهر هذا الكتاب نبت فى الأرض الفراغ بين أطراف خصومات متواجهين . وجد فيه خصوم نظام عبد الناصر . نقدا لهذا النظام يجرى على أرض الاعتراف بوجهة الاستقلال والنهوض التى ترسمها هذا النظام ، ووجد فيه انصار نظام عبد الناصر تقويما لهذا النظام يَرُدُّ إلى عناصره الذاتية وابنيته التنظيمية تبعة ما قام من سلبيات وما أفضى اليه الامر من نهاية . ولم يجد فيه أى من الاطراف المتقابلة صفحة من صفحاته تصلح سلاحا له ضد خصمه أو درعا له أمام خصمه .

لما رأيت هذه النتيجة حمدت الله سبحانه ان أنعم علىّ بنعمة النجاح فى هذا العمل ، فانا لم ارده قط سلاحا فى معارك جارية بين اطراف يمسك كل منهم بجزء من الحقيقة ويضرب صاحبه ببعضها ، كبر هذا الجزء أو صغر ، ولم ارده زادا يقوى به خصم على خصم ، انما اردته بحثا ودرسا ، ورجوت الله ان يجعل فيه نفعا للأطراف جميعا ماداموا من أهل الجماعة المدرجين فيها والحريصين عليها . وقد رجوت الله سبحانه وارجوه أبدا أن أكون لا على ملك أحد من الناس ، وان أكون على حكم ملكه تعالى ، ورجوته وأرجوه تعالى ان يبقى على ملكى التام تلك المسافة

الصغيرة التى لاتجاوز حجم الحصاة والتى تقع بين سن القلم وسطح الورق ، وأن يبقيها لى حرما آمنا لا تنفتح لغير النظر والفهم ، ولا تنفتح لدخل أو غصب أو غواية ، وفى النهاية يرد الصواب والخطأ ، صواب مجتهد وخطأ مجتهد ، واللهم هذا قسْمى فيما املك ، فلا تؤاخذنى على قسم فيما لا املك ، مما زاغ عنه البصر أو غفل عنه الخاطر أو ندّ عنه الفكر أو قصر عنه الفهم .

* * *

وددت أن تكون هذه الدراسة تكملة تاريخية لدراسة لى سابقة عن الحركة السياسية فى مصر من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، وإنها لكذلك من ناحية التتابع الزمنى للفترة المدروسة . ولكن الدراسة الثانية اختلفت عن الأولى فى اسلوب المعالجة ، الدراسة الأولى تركزت فى الحركات السياسية الشعبية والحزبية ، والدراسة الثانية (التى بين يدى القارئ) تركزت فى هياكل النظام وابنيته ، وكان التركيز على الحركات السياسية والشعبية فى الدراسة الأولى بحسبان ان هذه الحركات كانت قائمة ونشيطة وفعالة ولكنها انتهت بالتصفية ، فلزمت متابعتها ومتابعة اوضاع المجتمع كله كاطار لها لتبين ما انتجت من ايجابيات وما لازمها من قصور تراكم فيما افضت اليه الاوضاع من ازمات ، اتت على غالب هذه التنظيمات وعلى النظام كله ، وكان التركيز فى الدراسة الثانية على هياكل النظام وابنيته ،

لانه لم تكن ثمة تنظيمات شعبية أو حزبية تقوم بعيدا عن النظام أو على استقلال عنه ، ولأن النظام كان نشيطا وفعالا وانتهى بشبهة تصفية ، فلزمت متابعته لتبين ما أقام وشيد وما تعلق به من ازمات أتت عليه . ومادامت اختلفت بؤرة الاهتمام فقد اختلف المنظور واختلف اسلوب المعالجة ، لأن البحث فى التنظيمات الشعبية مع تعددها وتنوعها يعطى شمولا ويقتضى سعة وافاضة ، بينما البحث فى النظام والهياكل والأبنية يقتضى ضبطا وتحديدا .

هذا فضلا عن ان كان لدىّ الشعور فى الدراسة الأولى ان وقائع تلك الفترة ١٩٤٥ – ١٩٥٢ غير واضحة ولا تكاد تبين فى ذهن جمهور القراء ، فلزمت الابانة والتفصيل ، بينما قام لدى الشعور فى الدراسة الثانية (هذا الكتاب) ان وقائع هذه الفترة حية ومتحركة فى وعى القارئ ، وان ذكر المذكور يولد السأم ، فعملت على تكثيف الوقائع وارتباطها بالتحليل ، واستخدمت العبارات المركبة ، أى العبارة التى تشير إلى الواقعة وتستخرج دلالتها فى الوقت نفسه . وفضلا عن ذلك كله . فقد كتبت الدراسة الأولى فى الستينات وانهيتها سنة ١٩٧٠ ، وكتبت الثانية على ثلاث سنوات إنتهت فى ١٩٨٥ ، بفارق فى السن يجاوز خمسة عشر عاما ، وآلت طريقتى فى الكتابة ، دون أن أقصد أو أختار ، آلت من الاطناب إلى الايجاز ، ومن التفصيل إلى الكثافة ، ومن الافاضة

إلى التركيز ، ومن ذكر الوقائع إلى ذكر الدلالات ولا أكاد أملك نفسى فيما آل اليه أمرى فى هذا الشأن .

ان الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ لدى أهل جيلى تغطى مساحة من العمر بين سنى الشباب وسنى الكهولة ، بدأت معى وانا فى التاسعة عشرة وتركتنى فى السابعة والثلاثين . لقد عشناها ثم درسناها ، وعشنا صراعاتها من أول أيامها ، ثم عشنا الصراعات حولها بعد آخر أيامها ، وإذا كانت امكانيات النشر لوجهات النظر المختلفة مع « ٢٣ يوليه » ثورة ونظاما كانت محدودة للغاية إبان وجودها مما يشكل عجزا يعوق الباحث عند الدراسة ، فإن الفترة التالية عليها عرفت العكس شدة فى الهجوم وفيضا من نشر مذكرات من شاركوا فى الحكم أو عانوا منه وذكرياتهم ، واتاح هذا للباحث حجم معلومات هائل ، ولكنها معلومات تبلغ من التنوع إلى حد التضارب مما يلقى على الباحث فى تحقيقها تبعة هائلة .

***

اتصور أن من أهم أسباب الانتكاس الحادث لثورة ٢٣ يوليه ، ما يتعلق بالاسلوب التنظيمى الذى بنيت به هياكل النظام ومؤسساته . والأمر هنا لا يتعلق بثورة يوليه فى ذاتها ، وهى فى الحقيقة ليست مسئولة وحدها عن ذلك ، انما هو أسلوب فرضته التجربة التاريخية على رجالها بقدر ما شاركوا هم فى تأكيده

ودعمه ، وهو اسلوب إنحسرت البدائل عنه وعن تحديه بقدر ما استمسك به ذووه ، ثم تصاعد مع تداعيات الأحداث وسياقها ، فصار من حصر إلى حصر أشد وهكذا ، على نحو ما اوضحت فى هذا الكتاب ، والأمر هنا ليس أمر تحديد لتبعة ولا إثبات لمسئولية ، ولكنه أمر فحص لواقع وبيان لأصول المسائل ومآلاتها .

ويتعين ان ندرك ان لدينا فى مجتمعاتنا « مشكل تنظيمى » يتصل بصميم اوضاعنا التاريخية على المائتى عام الأخيرة ، وان الفترة التى درسها هذا الكتاب تصلح عينة منتقاة من تجارب تاريخنا المعاصر . وقد أمكن النفاذ إلى هذه الفترة وبحثها بما توافر من مصادر البحث وأوضاع المعايشة ، وهى تجربة حكم وطنى نستطيع ان نستبعد منه نسبيا عناصر الضغط والتأثير والاملاء الخارجى ، نستبعد ذلك لا اقول تماما ولكن أقول بامكان استبعاده نسبيا على نحو لم يتوافر منذ هزيمة محمد على فى ١٨٤٠ .

وهذا المشكل التنظيمى ذو الوجود الممتد ، ان كانت اظهرته هذه الدراسة فى فترة محدودة ، فهو ذو اصول تنحدر من الفترات السابقة ، ويستطيع القارئ ان يلحظ هذه الاصول فيما ورد بالفصلين الأولين من هذه الدراسة بذكر ما قام من اوضاع تاريخية ومجتمعية ساهمت فى افراز ما إنفرز من انماط الحكم ومؤسساته

وأساليبه بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ . وحاولت فى نهاية الدراسة ان اشير كذلك إلى عدد من العناصر التى افضت إلى ذلك من خارج الفترة المدروسة . اذكر هذه النقطة واكررها لسبب اساسى ، هى اننى لا اريد القارئ ان يضع نظام الحكم المدروس بين قوسين ، كما لو كانت نتوءاً طرأ فى ليلة من صيف ١٩٥٢ وانتهى فى ظهيرة يوم من خريف ١٩٧٠ ، وكما لا احب للقارئ ان يوحد المآثر بهذه الفترة ، لا احب له ان يوحد العلل بها ، لأن ذلك غير حقيقى وغير صحيح ، فضلا عن كونه غير منصف .

اعددت هذه الدراسة والجدال تتتابع فصوله بين الأنصار والخصوم حول الثنائية الشهيرة ، الوطنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر ، أو الاستعمار من جانب والاستبداد من جانب آخر . ظهرت هذه الثنائية منذ ظهر الاحتلال الاجنبى والتبعية للدول والمجتمعات الأجنبية ، وبدت فى مصر واضحة مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين ، واختفت مع ثورة ١٩١٩ التى وحدت بين الأمرين ، ثم ظهرت الثنائية من جديد وهكذا حتى رأيناها بأجلى صورة مع أزمة الخليج فى صيف ١٩٩٠ .

ونحن - الكاتب والقارئ - شهود على ما جرى من جدل حول ٢٣ يوليه بهذه الثنائيات ، النصير يقول ان الثورة حققت الاستقلال والخصيم يقول إنها انكرت حقوق الإنسان ، النصير يقول انها

نهضت بالاقتصاد والخصيم يقول انها كممت الأفواه ، النصير يشير إلى رخص الاسعار وتوافر الضروريات والخصيم يشير إلى التعذيب فى السجون ، النصير يتكلم عن الاحتلال قبل الثورة وعن الاقطاع وظلم الفلاح وعن الجهل والعوز ، والخصيم يتكلم عن الديمقراطية قبل الثورة والانتخابات والصحافة والهجوم على الملك وقداسة القضاء . والحديث يروح ويجئ راد ومردود .

هذه الملاحظة السابقة أرشدتنى إلى ما به « أحرر المسألة » ، أى أخلص موضوع الجدال من عناصر التشويش ، وذلك بأن أوحّد معيار النظر وميزان التقويم ولذلك لم اعرض الموضوع من زاوية علاقة « الثورة » بالقوى السياسية التى كانت تمثل اركان العهد السابق عليها ، ولم اركز على علاقتها بمن اسمتهم الاعداء السياسيين والاجتماعيين لاهدافها ، سواء الملك أو الاحرار الدستوريون أو الحزب السعدى أو الوفد نفسه ، انما عرضت الامر من زاوية علاقتهـــا بالتيارات والتنظيمـات التى كانت تجتمـع مع « الضباط الاحرار » فى وعاء سياسى اجتماعى واحد ، من حيث النشأة السياسية فى الثلاثينات والاربعينات ، ومن حيث الجيل الذى ظهروا منه فى هذين العقدين ، ومن حيث البيئة الاجتماعية الشعبية التى انبتتهم غالبا ، ومن حيث القاسم المشترك الاعظم للأهداف السياسية والاجتماعية والحضارية التى ضمتهم معا أو قاربت

بينهم ، وهؤلاء هم الاخوان المسلمون والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والحزب الوطنى الجديد (الشباب) وشباب الوفد والشيوعيون . ومن القاسم المشترك لهذه الاتجاهات بلورت معيار النظر ، بما يفضى إلى حصر الخلاف حول الاهداف الاجتماعية والسياسية الوطنية فى اضيق نطاق .

بهذا الوضع للمسـألة يظهر ان لم يكـن معيار المخالفة لمسـلك « الثـورة » هو فقط المضامين السياسية الاجتماعية والمعاداة للاستعمار والاقطاع ، انما كان ثم خلاف جوهرى وفارق له أهمية الدفع فى الحركة ، يتعلق بطريقة تنظيم الدولة وبناء مؤسساتها وباسلوب الحكم . وان هذا لا يعنى افضلية التنظيمات الأخرى عن تنظيم الثورة فى هذا الجانب التنظيمى ، وقد اشرت فى الكتاب إلى نسبية موقف غالب هذه التنظيمات من موضوع الديمقراطية قبل ٢٣ يوليه ، وقد سبقت الاشارة هنا إلى أن « المشـكل التنظيمى » لا يتعلق بنظام الثورة وحدها ، ولكن ثمة عناصر لتشكل المواقف ، منها الوضع الذى يجد أى تيار أو تنظيم نفسه فيه فيملى عليه ما يملى من تصرفات ، ان كان فى الدولة يمكنه ان يستخدم أدواتها وان كان بين الأهلين يمكنه ان يستخدم ضغوطهم بغير سلطان آمر ولا قرار نافذ ، ومنها النشأة والتربية الفكرية والسياسية وعادات العمل والنشاط ونوع الخبرات التى تتراكم لدى الرجال من سابق ممارستهم .

على أية حال يتعين علينا ان نلاحظ من واقع الخبرات والتجارب التاريخية ان أى تنظيم سياسى انما يحمل فى داخله صورة الدولة التى سيقودها ، ان حدث وتولى السلطة ، واظهر ما يظهر ذلك من جهة الاسلوب التنظيمى له ، يبدو لى واكاد أتجاسر بالقول ، بأن الاسلوب الذى يبنى به الحزب السياسى ينعكس على تنظيم الدولة عند توليها بأكثر مما تنعكس الاهداف السياسية الاجتماعية لهذا الحزب على الدولة . الحزب السياسى من الناحية التنظيمية والسياسية هو جنين تنظيم الدولة التى سيبنيها بعد توليه السلطة ، هذه قاعدة عامة تكاد تكون مطردة .

ونحن فى هذا الكتاب نكاد نتبين ان تنظيم الضباط الاحرار من حيث الاهداف السياسية الوطنية والاجتماعية قد انعكس على الدولة التى سيطر عليها بهذه السياسات ، وانه كذلك انعكس عليها بصورته التنظيمية التى بنى عليها فى مراحل الاعداد الأولى ، تفيدنا هذه الملاحظة للمستقبل ، فاذا كنا نتوقع سياسة الدولة على يدى أى تنظيم من اهدافه السياسية الاجتماعية الفكرية ونشاطه قبل تولى الحكم ، فاننا يمكن ان نتوقع صورة الدولة على يديه ان سيطر عليها من واقع بنائه التنظيمى قبل هذه السيطرة ، وذلك مهما كانت كلماته ودعاواه ودعواته ، لأن بناءه التنظيمى هو أول نشاط « تطبيقى » يمارسه قبل وصوله إلى السلطة ، يكاد يكون هذا الجانب اوضح ما يتنفذ من دعاوى التنظيم قبل اعتلائه السلطة فى

المجتمع والسيطرة على الدولة . والممارسة اصدق من القول فى تبيان المقاصد وأبين فى تفسير الاقوال وافعل فى تحقيق الاعتياد بين الرجال على مايستخدمون من اساليب فى العمل .

لقد قلت فى نهاية الكتاب واقول الآن فى نهاية هذه المقدمة ، ان الفحص والدراسة هما ما يتحول بهما الناتج السلبى إلى اثر إيجابى ، لأننا نعى بذلك دروس الواقع وتجارب التاريخ . وان ثورة ١٩١٩ أو ٢٣ يوليه أو غيرهما ، لن يبقيها المدح ولن يقضى عليها الذم ، لان كلا من المدح والذم من شأنه ان يذهب بريحها ، ولانهما يستويان فى جعل أى مرحلة تاريخية ماضيا مما غبر ، ولن يبقى أى تاريخ حاضرا أو حيا الا الوعى بآثاره ، سلبا وإيجابا على سواء .

والحمد لله

طارق البشرى

الفصل الأول

الأوضاع السابقة على ٢٣ يوليو

تعرض برنامج الحزب الوطنى - الذى ظهر أيام الثورة العرابية - لجملة من الأهداف ، أقر بصلات مصر بالدولة العثمانية ، من حيث إمامة الخليفة للمسلمين واستحقاق الخراج والمعونة العسكرية ، مع المحافظة على الامتيازات الوطنية المصرية ومقاومة أية محاولة لجعل مصر ولاية عثمانية ، وأقر تأييد سلطة الخديوى على قانون العدل والشريعة حسبما وعد المصريين فى سبتمبر ١٨٨١ ، مع العزم على عدم عودة الاستبداد والالحاح فى تنفيذ حكم الشورى ، وأقر بفضل فرنسا وانجلترا واستمرار المراقبة الأوروبية وقبول الديون الأجنبية ، ولكنهم (المصريين) « يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه للمصريين ».. وأشار الى وقوف المصريين ضد من يحدث القلاقل لمصلحة

شخصية أو خدمة للأجانب ، ولكنهم لا يصمتون على حقهم فى الحرية بواسطة مجلس شورى النواب وحرية المطبوعات . وأنهم يفوضون « أمراء الجهادية بحسبان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، مع عزم هؤلاء الأفراد على ترك السياسة بعد فتح مجلس الشورى ، والبقاء حراسا على الأمة وهم يطالبون بزيادة الجند الي ثمانية عشر ألفا من العساكر . ثم أشار البرنامج الى تأليف الحزب من مختلفى العقيدة والمذهب (١) .

هنا نلمح برنامجا اندمجت فيه الديموقراطية بالحركة الوطنية . فهو يشير الى حكم الشورى واطلاق حرية المصريين ، مع استخلاص مالية مصر من أرباب الديون الأجانب لتكون مصر للمصريين . وهو يشير الى مجلس الشورى بحسبانه مؤسسة التنظيم الديموقراطى ، والى رجال الجيش بحسبانهم القوة المفوضة لحراسة الأمة والحفاظ على الحرية . وهو يطالب بحرية المطبوعات وانشاء المجلس النيابى جنبا الى جنب مع زيادة حجم الجيش . وكانت مطالب عرابى فى وقفة عابدين فى سبتمبر ١٨٨١ تشمل زيادة حجم الجيش مع تشكيل المجلس النيابى واسقاط الوزارة (٢)

كانت مصر قد انعزلت عن الدولة العثمانية بما قررته معاهدة لندن ١٨٤٠ . وما لبثت الأطماع الأوروبية أن انفردت بمصر،

مجردة من قوة الجيش الحامى ، ومن قوة الجماعة السياسية الأشمل . وتدفق النفوذ الأوروبى السياسى والاقتصادى ، وأخذ فى التزايد بالقروض وبتقوية العلاقات مع الفئة الحاكمة . ولم تكن مصر محتلة عسكريا بعد ، فلا كان للعثمانيين حامية عسكرية بها ، ولا كان الاحتلال البريطانى قد تحقق بعد . فكان الوجود الأجنبى وجوداً « مدنيا » إن صح التعبير ، وهو يتمثل فى النفوذ السياسى والاقتصادى مع التهديد بالقوة المسلحة عند الضرورة .

وتزايد هذا النفوذ ، حتى سيطر الأوروبيون على مالية الدولة بواسطة لجنة المراقبة ، ثم بتعيين وزيرين ، أحدهما انجليزى للمالية ، والثانى فرنسى للأشغال ، وذلك فى أول تشكيل لمجلس وزراء مصر سنة ١٨٧٩ . وكان نظام الحكم يتيح للخديو سلطانا فرديا مطلقا فى شئون مصر الداخلية . ومن خلال نمط الحكم الفردى القائم ، تسرب النفوذ الأوروبى وغرقت البلاد فى الديون وهيمن أرباب الديون على مالية البلاد ، أى أدركوا سلطة اتخاذ القرار فى الدولة . فلما حاول الخديو اسماعيل المناورة مع النفوذ الأوروبى ، تمكن الانجليز والفرنسيون بالضغط على الباب العالى من خلعه . وجاء من بعده ابنه توفيق ، وأول دروسه السياسية ، كان عرش أبيه الطائر .

هنا جاء « مصر للمصريين » شعارا يقاوم به المصريون سلطة الاستبداد والتبعية المدنية للنفوذ الأوروبى جميعا ، وليعبر عن أن

تمصير الحكم المصرى هو عملية ديموقراطية وطنية واحدة ، ويندمج فيها رفض التبعية ومقاومتها مع رفض الاستبداد والخروج عليه . وتؤدى الى اجلاء النفوذ الأجنبى بمحض تغيير نظام الحكم الفردى ، الى نظام نيابى يصل به المصريون الى أجهزة اتخاذ القرار فى الدولة ، ويكفل هيمنتهم على الادارة وتوجيه سياستها ، وكان سعى العرابيين فى هذا الأمر يرتكن الى التحريك الشعبى بما أشار اليه البرنامج « حرية المطبوعات بطريقة ملائمة ، وتعميم التعليم ، ونمو المعارف بين أفراد الأمة » وهذا منزع ديموقراطى واضح الوسيلة ، والى تحريك الجيش الذى « فوض الأهالى أمرهم » له والمطالبة بزيادة عدده . وبهذا يلتئم سياق الثورة العرابية كحركة وطنية ديموقراطية .

***

كان غزو الانجليز مصر فى سبتمبر ١٨٨٢ ، دفاعا عن الحكم المطلق وسلطة الخديو ، وكان احتلالهم إياها إجهاضا للتجربة الديموقراطية ، من حيث هو عدوان على الاستقلال الوطنى . وبعد الاحتلال بشهرين حضر الى مصر اللورد « دفرين » سفير بريطانيا فى الآستانة ، ووضع تقريره الشهير الذى رسم قواعد السيطرة على مصر من بعد . وقد أصدر الخديو قراره بتسريح الجيش المصرى فور الأحتلال . وطلب « دفرين » ألا يكون

لمصر فى المستقبل جيش كبير ، وذكر أن ثمة اتجاها لعدم بناء جيش أصلا ، ولكنه يستصوب ايجاد قوة صغيرة تكفى لمواجهة ما قد يظهر من « المتعصبين » الذين يندفع الأهالى وراءهم محدثين « هياجاً دينياً » ، واقترح أن يكون مجموع الضباط والجنود ٦١٤٧ عسكريا ، تعين قيادات بريطانية عليهم ، مع ايجاد قوة جندرمة تبلغ ٥٦٥٠ نفرا [٣] . ونصح دفرين فى التقرير نفسه بعدم الأخذ بالنظام النيابى ، بدعوى أن استبداد الشرق لا يميت الحرية فقط ، ولكن الأرض غير قابلة أصلا لإنباتها ، وأن المجلس النيابى لم يكن يمثل السواد الأعظم من الشعب [٤] . وبهاتين النصيحتين اللتين رسمتا هيكل الدولة المصرية فى عهد الاحتلال ، انقطع سياق « مصر للمصريين » كمطلب تمصير يتحقق به النظام النيابى والاستقلال (أى تحرر الارادة الوطنية) معا .

ومع ظهور الحركة الحزبية فى أوائل القرن العشرين ، كان نظام الحكم يتميز بوجود سلطة الخديو « الشرعية » وسلطة الانجليز « الفعلية » المعتمدة على الاحتلال العسكرى . وأوجد هذا فى البداية نوعا من التمايز بين الحركة الوطنية والحركة الديموقراطية . على أنه رغم هذا التمايز ، فان الجماعة التى التفت حول الخديو عباس منذ ١٨٩٤ معبرة عن اتجاه وطنى ضد الاحتلال البريطانى ، وكذلك رجال الخديو فيما بعد كالشيخ

على يوسف ، كانوا يطالبون بالدستور فى ظروف صراع الخديو مع الاحتلال [٥] . كما أن حركة تكوين الأحزاب التى ظهرت فى ١٩٠٧ إنما ساهم فى ظهورها أحداث تتعلق بالمسألة الوطنية منها حادث دنشواى وحادث طابا وغيرهما . وذلك أياً كانت توجهات الأحزاب الناشئة ومواقفها .

ثم ما لبث نمـو المقـاومة المصرية للاحتـلال أن قارب بين الانجليز والخديو بمـا عرف بسياسة الوفاق . وسارع هذا الأمر من خطا التقارب بين الوجهين الوطنى والديموقراطى للمسألة المصرية . وخرجت مظاهرات الحزب الوطنى تحتج على تقييد حرية الصحافة وتطالب بالدستور فى عامى ١٩٠٩ و ١٩١٠ . وصار الحزب الوطنى الذى يقود الحركة الوطنية أوغل فى مطالبة الديموقراطية من حزب الأمة القريب نسبياً من الانجليز ، ثم جاء تأييد كل من هذين الحزبين لسعد زغلول فى انتخابات الجمعية التشريعية فى ١٩١٣ ، ثم الاعلان الرسمى للحماية البريطانية على مصر مع بداية الحرب العامة الأولى فى ١٩١٤ وفرض الحكم العرفى العسكرى البريطانى على مصر ، جاء كل ذلك مساهمة فى البعث الجديد « لمصر للمصريين » ، كشـعار جـامع يواجه وحدة الحكم المطلق والاستعمار .

***

فى ثورة ١٩١٩ ، واجه المصريون أقوى دول الأرض على حد تعبير سعد زغلول ، واجهوا بريطانيا التى خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس . وكان صنيعهم ذلك أقوى ممارسة للحرية عرفوها . وكان كفيلهم أنهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردى المطلق معاً . واستوى لهم تنظيمهم بنشأة الوفد ، واستلهم الوفد الصيغة الجامعة « لمصر للمصريين » فى الظروف الجديدة ، لبناء الوطن الحر المستقل ، فى حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال السياسى والحريات الديموقراطية .

وسار الوجهان معاً ، فى حركة الوفد ، وفى تشدد الحزب الوطنى ، وفى تهاون الأحرار الدستوريين ، وفى مؤامرات الملك ، وفى مصادمات الانجليز ، على خلاف فى التفصيل ليس المجال مجاله . وجاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ عن استقلال مصر ودستور ١٩٢٣ ، جاءا معاً كعملية سياسية متصلة ، فكانا خطة واحدة فيما استهدفه منهما الانجليز والأحرار والملك ، وواجهوا جميعاً الوفد بموقف مقاوم واحد .

فى ١٩٠٧ ظن الاحتلال أنه قادر بمساندته حزب الأمة ، أن يعمق الصراع بين وجهى الحركة السياسية فى مصر . وقد نشأ حزب الأمة قبل غيره . ولكن طبيعة الاحتلال اضطرته أن يسلك سياسة تهدم هدفه ، وما لبث أن تقارب من الخديو ، ثم مارس

الحكم المطلق بنفسه عندما أعلن الحماية فى ١٩١٤ ، وكان ذاك من أهم عناصر التوحيد الديموقراطى الوطنى للحركة السياسية المصرية . وفى ١٩٢٢ تصور اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ، أنه قادر بمساندته تكوين حزب الأحرار الدستوريين ، أن يعيد الصراع من جديد . فكان استيعاب الوفد لوجهى الحركة المصرية مما أسرع فى إفشال سعيه . وما لبث الأحرار أن ارتدوا عن دعوى الحرية والدستور ، وانكشف ذلك واضحا منذ ١٩٢٨ خاصة .

كان النظام السياسى الذى أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ قد بنى على ثلاث قوائم ترابطت وتساندت لتشكل الاطار العام للحركة السياسية وأطرها التنظيمية ، على مدى السنوات الثلاثين التالية . أولها نشأة « الوفد المصرى » كتنظيم سياسى شعبى جامع ، يجاهد من أجل تحقيق الاستقلال التام لمصر واجلاء البريطانيين عنها ، جنودا ونفوذا ، ويترسم أساليب جهاده فيما أسماه بالوسائل السلمية المشروعة . وثانيها تصريح ٢٨ فبراير الذى أصدرته الحكومة البريطانية ، يعلن الغاء الحماية عن مصر ويعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، مع تحفظات وردت بالتصريح تتعلق بحماية المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية بها والسودان . وأرجأ التصريح البت فى

هذه التحفظات الى حين اجراء المفاوضات بشأنها بين البلدين . وثالثها دستور ١٩٢٣ الذى شرع فى صياغته فور صدور التصريح البريطانى ، والذى رسم لحكم مصر نظامه ومؤسساته فى اطار حركة الصراع حول المسألة المصرية بين الوفد وبين الاحتلال .

كان الوفد - بأصل نشأته ووقائع قيامه - هو تنظيم الحركة الوطنية المصرية ، التى ترمى ، لا الى الغاء الحماية البريطانية عن مصر كوضع قانونى سياسى فقط ، لكن الى اجلاء الجند البريطانية وكف النفوذ الأجنبى عن البلاد . وتحددت ووسائله « السلمية المشروعة » لتحقيق هذه الأهداف ، فى السيطرة على الحركة الجماهيرية وصولاً الى الحكم لانفاذ هذه السياسة ، أو بالأقل تعبئة الجماهير فى موقف يصعب معه على أية حكومة أخرى أن تجرى اتفاقا مع بريطانيا يمنحها شرعية الوجود العسكرى والسياسى فى البلاد .

ومن جهة ثانية سعى الانجليز باصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الى المبادرة بالغاء حمايتهم المضروبة على مصر منذ ١٩١٤ الغاء منجزا ، لقاء اعتراف آجل تصدره حكومة مصرية يؤمن المصالح البريطانية فى مصر ، خطوط مواصلات ودفاعا ، ويكسب الانجليز شرعية الوجود السياسى والعسكرى . ووقائع تلك الفترة

دالة بوضوح على هذا القصد المرسوم . لذلك تولد عن تصريح ٢٨ فبراير نتيجة بالغة الأهمية فى صدد موضوع هذه الدراسة . وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم نواحيه العملية التطبيقية ، صراعا داخليا بين الوفد كتنظيم للحركة الوطنية الديموقراطية ، وبين خصوم الوفد المحليين ، وعلى رأسهم الملك والأحرار الدستوريون . صار الصراع الديموقراطى أهم الوسائل « السلمية المشروعة » فى الصراع حول المسألة الوطنية . وصارت مسألة من بين أطراف السياسة المحلية يمسك السلطة ، تتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير ، هل يكون التصريح مقدمة لاتمام استقلال مصر الفعلى ، أم يكون مجرد حركة التفاف تستمر بها السيطرة الفعلية على البلاد . وهل الغاء الحماية سيفيد استرداد مصر بعض حقوقها الوطنية ، أم لن يعدو أن يكون اعترافا شكليا بالاستقلال ، تدفع مصر لقاءه فى مفاوضات رسمية ، ثمنا يتعلق باعترافها « بالتحفظات » التى أوردها التصريح (٦)

ومن جهة ثالثة ، وفى هذا الاطار السياسى ، وفى ذات العملية السياسية التى صدر بها التصريح البريطانى ، شرعت السلطة المصرية تعد الدستور . وكانت عملية اعداد الدستور لابد أن تلحظ بدقة الأطراف السياسية الفعالة والمؤثرة فى الحياة المصرية بعد ثورة ١٩١٩ . وقد استقطبت تلك الأطراف فى ثلاثة :

الملك والانجليز والأمة . والانجليز قوة سياسية تستند الى الوجود الفعلى غير المؤسس على وضع شرعى من اتفاق أو معاهدة أو غيرها . فلم يكن لهذا الوجود رغم عنفوانه ، أن يظهر فى الوثائق الرسمية التى تحدد نظام الحكم وطرائق اتخاذ القرارات السياسية للدولة . واقتصر الهيكل الدستورى على اظهار القوتين الأخريين ، الملك والأمة . وتمثلت هاتان القوتان فى مؤسسات دستور ١٩٢٣ ، من خلال سلطات مجلس النواب والبرلمان عامة (كان البرلمان يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والأخير ذو تشكيل مختلط بالانتخاب والتعيين) . وقننت أحكام الدستور على وضع يمثل صيغة للصراع المستقبل بين هاتين القوتين حول السيطرة على جهاز الدولة والهيمنة على ما أسمى دستوريا بالسلطة التنفيذية .

ومن جهة أخرى ، كان الوضع الدستورى « للأمة » محل تنازع بين فريقى « السعديين » و« العدليين » . والأولون هم الوفد فريق المتشددين والآخرون هم الأحرار الدستوريون فريق المعتدلين الذى يقصر فهمه السياسى « الوطنى على الغاء الحماية » وقام الصراع سجالا حول النفوذ إلى مؤسسات الدستور باسم « الأمة » عن طريق انتخابات مجلس النواب التى تتيح للفائز تشكيل الوزارة المهيمنة على سلطة الدولة .

وقد ظهر فى أول انتخابات جرت فى يناير ١٩٢٤ أن الوفد مكتسح منافسيه اكتساحا في تبوء المكان الدستورى للأمة فى البرلمان ، وأن سيكون هذا شأنه فى أى انتخابات حرة تجرى . لذلك تآزرت القوتان الأخريان (الملك والانجليز) فى اصطناع النتائج التى تقذف بالوفد بعيدا عن مواضع السلطات الدستورية ، انتصارا للأحرار الدستوريين أحيانا ، أو هدّاً لقوة الوفد أحياناً أخرى . وجرى الصراع على هذه الوتيرة ثلاثين سنة . فلا يجد الوفد منفذا له للسلطة إلا إذا تباعدت ، نسبيا ومؤقتا ، خطوط السياستين الملكية والانجليزية حول حكومة مصر ، فيحدث التقارب المؤقت بين الوفد وأى من هاتين القوتين . ثم لا يلبث الوفد أن يمارس تشدده فى الموقف الوطنى أو تمسكه بسلطة الأمة ازاء الملك ، فلا يلبث التحالف طويل المدى بين الملك والانجليز أن يعمل عمله ، ويطاح بالوفد من الحكم .

ومنذ العمل بالدستور فى ١٩٢٤ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تولى حكم مصر ٣٨ وزارة ، فاذا استبعدت التعديلات الوزارية المؤقتة والطارئة ، يمكن القول أن ثمة اثنى عسر نظاما وزاريا تداول الحكم فى هذه المرحلة ، وهى تمثل عشرة انتخابات لمجلس النواب جرت خلالها (٧) . وفى هذه المدة تولى الوفد الحكم ست مرات عقب انتخابات لمجلس النواب فاز فيها بأغلبية كاسحة

أو كبيرة (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) . وفيها جميعا وصل الوفد إلى الحكم فى ظروف سياسية دخل فى تشكيلها عنصر يتعلق بالصراع الوطنى . وأسقطت وزارة الوفد فى أربعة من هذه المرات بسبب موقفه المتشدد من المسألة الوطنية (١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٢) . ومن الوزارات غير الوفدية التى سقطت لسبب يعود إلى هذه المسألة نفسها ، وزارة عبد الخالق ثروت فى ١٩٢٨ ، ووزارة محمد محمود فى ١٩٢٩ ، ووزارة اسماعيل صدقى فى ١٩٣٣ ، ووزارة صدقى الثانية فى ١٩٤٦ (٨) .

كل ذلك يشير إلى مدى ارتباط الديمقراطية بالمسألة الوطنية . والمطالع للتاريخ المصرى فى هذه الفترة ، لا يتردد فى الجزم بأن المسألة الوطنية كانت الشغل الشاغل للمصريين فى ممارستهم الديمقراطية أو مطالبتهم بها أو دفاعهم عنها . كاد أن يصير على مستوى البداهة السياسية لدى الكثيرين ، ان من يمس الحقوق والأوضاع الديمقراطية انما يمهد للتهاون مع الانجليز ، أن النضال الديمقراطى هو نضال وطنى باللزوم . فكان هذا الارتباط يعنى التوظيف الوطنى للديمقراطية . وحزب الحركة الوطنية هو الحزب الديمقراطى . وما يفوز به من تأييد شعبى كبير إنما يحدث بسبب موقفه المتشدد من الاحتلال ، ولما وقر فى الحياة السياسية

من أن النشاط الديمقراطى هو وسيلة مواجهة المستعمر والسعى لاجلائه . لذلك تميزت الحياة السياسية الحزبية فى هذه الفترة ، بعدم التناسب المطلق بين حزب يحظى بما يقارب الاجماع من التأييد الشعبى ، وخاصة فى الانتخابات ، وبين أحزاب متناهية الصغر فى هذا المجال . وهذه ظاهرة لاتفسرها شعبية المطلب الديمقراطى فى ذاته ، إنما يفسرها تآزر الجماعة الوطنية فى مقاومتها الاحتلال الأجنبى .

ويلاحظ أيضا أن دستور ١٩٢٣ فى اطار القوى السياسية التى أوجدته وعايشته ، لم يكن يضم تنظيما ديمقراطيا أمثل ، كان فيه من الفجوات ما فى استقلال مصر من الفجوات . وأعظم الفجوات فى المجالين وجود جيش الاحتلال ، لقد طلع الدستور وقانون المطبوعات لعام ١٨٨١ يقيد حرية النشر (كان ألغى ثم أعيد العمل به مع تصاعد الحركة الوطنية ضد سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز فى ١٩٠٩) . ثم كان القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ قائما ، وهو يعاقب بالحبس من يتجمهرون خمسة أشخاص فأكثر ويعصون أمر الشرطة بالتفرق ، وكان هذا القانون قد صدر مع فرض الحماية البريطانية على مصر فى بداية الحرب العامة الأولى ، وقبيل اصدار الدستور صدر فى ١٩٢٣ قانون الأحكام العرفية ، وكذلك القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ الذى وضع قيودا شديدة

على عقد الاجتماعات العامة والتظاهر وفرض العقوبات على تجاوز هذه القيود .

ثم صدر الدستور بتحفظين شهيرين يتعلقان بتقييد حريتى الصحافة والاجتماعات ويسمحان بفرض الرقابة الادارية عليهما . وقد فشل الوفديون فى ١٩٢٤ - رغم أغلبيتهم الكاسحة فى مجلس النواب - فى إعادة النظر فى القوانين المقيدة للحرية التى صدرت منذ اعلان الحماية ، كما فشلوا فى تعديل قانون الاجتماعات تخفيفا من غلوائه . وفى ١٩٢٨ هدد الانجليز وزارة الوفد ان أصرت على اطلاق حرية الاجتماع ، وفى ١٩٢٩ أصدرت وزارة الاحرار الدستوريين قانونا يمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة ثم أصدرت وزارة صدقى قانونا يقيد النشر فى ١٩٣١ ، وأصدرت وزارته الثانية فى ١٩٤٦ ما سمى بقوانين مكافحة الشيوعية . ثم جاءت تجربة الحكم العرفى مع اعلان الحرب العامة الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، واستمرت حتى ١٩٤٥ ثم أعيدت مع حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ وظلت حتى ١٩٥٠ ، ثم أعيدت مع حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

ورغم كل هذه القيود ، بقيت الحركات الشعبية تتبادل الكر والفر ، سواء بمقاومة حكومات الأقليات والسراى ، أو بالدفاع عن الوفد وعن غيره من القوى الوطنية الديمقراطية . وظلت تعمل على

توسيع قاعدة النظام الديمقراطى وأبنيته ، ورغم كل القيود ، لم يستطع الاحتلال البريطانى أن يفرض معاهدة لم ترض عنها القوى الوطنية الرئيسية ، ولا استطاع الملك أن يهنأ بتحقيق حلمه فى تأمين سلطانه المطلق ، وكسبت القوى الديمقراطية مواقع فى السلطة بالتدريج ، وكل ذلك مرتبط بقضية القضايا ، وهى الاحتلال الأجنبى وتحقيق الاستقلال الكامل .

***

كان مجمل ما تضمنه دستور ١٩٢٣ من مبادىء تتعلق بحقوق المصريين وواجباتهم ، هو اقرار مبدأ بناء دولة القانون القائمة على السلطات المقيدة ، ومبدأ المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات المدنية والسياسية ، وكفالة الحرية الشخصية ، وعدم جواز القبض على انسان الا وفق القانون ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بقانون سابق على وقوع الفعل ، وعدم جواز ابعاد المصرى عن وطنه اطلاقا أو تقييد حريته فى الحركة ، وكفالة حرمة المنازل والرسائل السرية ، واطلاق حرية الاعتقاد وحماية اقامة الشعائر الدينية ، وكفالة حرية الرأى فى حدود القانون ، وحرمة الملكية الخاصة وحظر مصادرة الأموال .

ومع ادراك أهمية تقرير هذه المبادىء فى اشاعة المناخ المؤاتى للنشاط الديموقراطى ، فانها كلها تتعلق بحريات وضمانات فردية ، أما الحرية فى صورتها الجماعية فقد صادف تقرير

مبادئها صعوبات جمة . وهى تتعلق بحرية الصحافة التى تضمنتها المادة ١٥ من الدستور ، وحرية الاجتماعات التى وردت بالمادة ٢٠ ، وقد أبدى كل من الملك والاحتلال بشأن هذين الأمرين معاندة شديدة . وأسفر الأمر داخل لجنة الثلاثين التى وضعت مشروع الدستور ، أسفر ، بعد مناقشات واعتراضات ، عن تقرير الحريتين دون رقابة ادارية عليهما . ولكن الملك أصر من بعد على تقييد الحكمين باضافة تحفظين فى آخر كل منهما ، وهو « الا اذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى » . وهو تحفظ قصد به اقرار مبدأ تدخل الجهاز الادارى فى ممارسة المواطنين للصحافة والاجتماعات ، بدعوى حماية النظام الاجتماعى . وبقيت هاتان المادتان طوال العمل بالدستور ، مجالا للصراع بين القوى الديموقراطية وخصومها ، تطل تلك القوى من الأسطر الأولى ، ويطل الملك والانجليز من السطر الأخير . وحاول الوفد فى أول مجلس نواب له سنة ١٩٢٤ تعديل قانون الاجتماعات ففشل . وحاولت وزارة الوفد سنة ١٩٢٨ تعديله فوقفت البوارج البريطانية فى ميناء الاسكندرية فى مظاهرة عسكرية حالت دون هذه المحاولة .

ومن جهة الهيئة النيابية التى شكلها الدستور ، فقد كانت الصورة الديموقراطية المثلى وقتها ، أن يوجد الدستور مجلسا نيابيا واحدا يشكل كله بالانتخاب العام السرى المباشر ، وتكون له

وحدة الهيمنة على السلطة التنفيذية وحق اسقاط الوزارة ولم يحقق دستور ١٩٢٣ هذه الصورة المثلى كاملة ، انما رسم ميزانا للعلاقة بين الهيئة النيابية وبين الملك ، يمثل صيغة للصراع السياسى المستقبل بين القوى الديموقراطية وقوى الاستبداد التقليدى ، فقد أقر الدستور إنشاء مجلس نواب ينتخب بالاقتراع العام السرى كل خمس سنوات ، وله اقتراح القوانين والموافقة عليها ومساءلة الوزراء واسقاط الوزارة واعتماد الميزانية العامة للدولة ، وأوجد الدستور بجواره مجلسا للشيوخ ، ووضع على قدم المساواة تقريبا مع المجلس الأول (ولكن ليس له حق اسقاط الوزارة) ، وكان الهدف من إنشائه كما ذكر عبد الحميد بدوى « المفروض دائما أن تكون مجالس الشيوخ ملطفة لحماس النواب » ، وجاءت طريقة تشكيله على أساس قصر العضوية فيه على فئات المجتمع العليا من كبار الموظفين السابقين وكبار ملاك الأرض وأصحاب الثروات ، ويشكل بالانتخاب والتعيين بنسبة ثلاثة أخماس وخُمسين ، ويعين الملك رئيسه ، ومدة عضويته عشر سنوات .

وكان الوجود « الملكى » فى أعمال السلطة التشريعية يتمثل فى سلطة الملك حل مجلس النواب ، وسلطته فى تعيين خُمسى مجلس الشيوخ ، وحقه فى الاعتراض على القوانين التى يقرها المجلسان فلا تصدر بعد ذلك الا بموافقة أغلبية ثلثى كل من المجلسين ، وهى

أغلبية قد لا تتوافر بمراعاة سلطة الملك تعيين خُمسى مجلس الشيوخ . ولكن يلاحظ أن تعيين الخُمسين هذه قد صارت فى التطبيق مجالا للتحدى من الوزارة الوفدية منذ ١٩٢٤ ، وغنمت وقتها اقرار مبدأ ألا يمارس التعيين هنا الا من خلالها . ولكن تداول أحزاب الأقلية الحكم من بعد ، أفسح للملك أن يمارس هذه السلطة مستبدا بها دون الوزارة . وبالنسبة لسلطة الملك حل المجلس النيابى ، فقد كانت المنفذ الحقيقى الواسع للملك ، وصارت مجالاً للاستخدام المتكرر وتحقيق ما أسمى وقتها « الانقلابات الدستورية » . وان مجلسا من مجالس النواب العشرة التى جرى تشكيلها خلال هذه المرحلة لم يستكمل مدته الدستورية ، الا مجلسا واحدا (١٩٤٥ - ١٩٤٩) ، وهو مجلس قاطع الوفد انتخاباته . وان المجالس الستة التى حظى الوفد بأغلبية كاسحة أو كبيرة فيهــا حلت كلهــا ، أحـدها بعـد سـاعات قليلة من تشكيله (١٩٢٥) واثنان بعد شهور (١٩٢٤ - ١٩٢٩) والآخرون لم تزد مدة كل منها عن عامين ونصف تقريبا (١٩٢٦ ، ١٩٣٦ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) وان مجالس النواب الأخرى التى شغلتها الأحزاب غير الوفدية تدخلت جهات الادارة فى اصطناع نتائجها (١٩٣٠ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٥) .

أما السـلطة التنفيـذية ، فكانت أهم مجـال للصراع بين الملك و « الأمة » عند اعداد الدستور . وما يطلق عليه دستوريا السلطة

التنفيذية هو مجموع أعمدة الارتكاز لسلطان الدولة المادى : هى مجال الهيمنة المالية على الميزانية دخلا وخرجا ، وهى مجال الهيمنة على أجهزة استخدام العنف المشروع ، جيشا وشرطة ، وهى مجال الهيمنة على ادارة المرافق العامة من مياه الرى الى الطرق وغيرها ، ومجال الهيمنة على أجهزة جمع المعلومات فى كافة الشئون ، وهى من أكبر مجالات تجمع الخبرات الفنية للدراسة والبحث . وقد استمسك الملك بسلطانه على هذا الجهاز ، وأدخل عددا من التعديلات على مشروع لجنة الدستور ، لفرض نفوذه . وصدر الدستور بهذه التعديلات التى يمكن بها الملك من أن يكون لمشيئته نفاذ فى تعيينات كبار الموظفين وضباط الجيش وغيرهم . وكان هذا المجال أهم ما احتدم فيه الصراع بين قوى الديموقراطية والملك ، على مدى الأعوام الثلاثين [٩] .

***

كانت الوظيفة الأساسية للصراع الديموقراطى فى ظل دستور ١٩٢٣ ، هى تحقيق الأهداف الوطنية . وانعكس ذلك خللا فى موازين القوى التى قدر للدستور ومؤسساته أن تقوم وتعمل عليها . لقد أخذ هيكل الدستور عن الدستور البلجيكى ، بجامع النظام الملكى البرلمانى . ولكن الدستور البلجيكى كان ملائما فى وظائفه لمرحلته التاريخية وتوازنات القوى السياسية والاجتماعية

التى قام عليها . أما فى مصر فقد كان للمسألة الوطنية تأثيرها الحاسم فى حشد الجماعة الوطنية فى عمومها وبغالب طبقاتها وفئاتها ، بحيث انه من الناحية الشعبية ، لم يكن ثمة تناسب بين الحجم الجماهيرى الضخم الملتف حول التنظيم الشعبى المطالب بالأهداف الوطنية وبين التنظيمات والقوى المناوئة له والتى تميل الى مهادنة الاحتلال البريطانى .

لقد كان الظن لدى واضعى الدستور ، أن النظام النيابى الوليد سيقوم على أساس من تداول الأحزاب ، الحكم والمعارضة . وأن تسفر الانتخابات عن تشكيل شبه متوازن للبرلمان ، فتوجد أغلبية « معقولة » وأقلية ذات حجم معتبر . ثم يكون للتعديل الطفيف فى الموازين ما يكفل تغيير الوزارات سقوطا وتوليا . ولكن نتائج أول انتخابات فى ١٩٢٤ قلبت الحسابات السياسية برمتها ، اذ حظى الوفد بأغلبية تبلغ ٩٠ ٪ من عضوية مجلس النواب ، ولم يكسب الأحرار الدستوريون الا نحو ستة مقاعد من ٢١٤ مقعدا (والحزب الوطنى أربعة مقاعد) . كما أصاب الوفد أغلبية كبيرة فى انتخابات ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ ، واستطاعت وزارة سعد زغلول بهذه القوة أن تستخلص من الملك ، لصالح الوزارة البرلمانية ، حقا دستوريا فى تعيين خُمسى الشيوخ ، فصار الوفد صاحب هيمنة غير منازعة فى البرلمان ، ولم يكن للقوى المعارضة

له أن تكون – حتى لو إجتمعت – معارضة لها أدنى وزن ، وتأكدت الصورة ذاتها فى انتخابات ١٩٢٥ من وجه آخر من وجوه الدلالة ، فبرغم نظام الانتخابات على درجتين ، ورغم كل ما حاولته حكومة أحمد زيور المعادية للوفد (ووزيرداخليتها اسماعيل صدقى) من أنواع التقييد والتضييق والتأثير الادارى ، حصل الوفد على أغلبية ٥٧٪ وكان ذلك مفاجأة دلت على ما عبر عنه عبد العزيز فهمى (أحد زعماء الأحرار ومن واضعى الدستور) من أن « الدستور ثوب فضفاض » .

لقد جرت خلال السنوات التى طبق فيها الدستور ، عشرة انتخابات لمجلس النواب . حصل الوفد فى ثلاثة منها على ٩٠٪ من المقاعد (١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٢) وحصل فى ثلاثة منها على نسبة تدور حول ٧٥٪ (١٩٢٦ النسبة ٧٧٪ ، ١٩٣٦ النسبة ٧١,٥٪ ، ١٩٥٠ النسبة ٧١,٥٪) . وكان انخفاض النسبة من التسعة أعشار الى الثلاثة أرباع ، بسبب تحالف الوفد مع الأحرار وتوزيعهما الدوائر فى ١٩٢٦ ، وبسبب قيام الجبهة الوطنية بين الأحزاب فى ١٩٣٦ . ويلاحظ أنه فى انتخابات ١٩٢٦ كان أمام الوفد ثلاثة أحزاب ، حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الاتحاد الذى أنشىء تحت رعاية الملك ، والحزب الوطنى ، وقد حصلوا مجتمعين على ١٨٪ من المقاعد مقابل ٧٧٪ للوفد وحده . وفى

١٩٣٦ كان فى مواجهة الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطن ، الاتحاد ، وحزب الشعب الذى أنشأه صدقى تأييدا للملك) وحصلت الأحزاب الأربعة مجتمعة على ٢٨٪ من عضوية النواب مقابل ٧١,٥٪ للوفد وحده . وفى ١٩٥٠ ، كان أمام الوفد أربعة أحزاب (الأحرار ، الوطنى ، السعدى الذى انشق على الوفد فى ١٩٣٨ وتحالف مع الأحرار ، وحزب مصر الاشتراكى أى مصر الفتاة) وحصل هؤلاء مجتمعين على ١٩٪ من العضوية مقابل أغلبية الوفد البالغة ٧١,٥٪ .

وثمة انتخابان قاطعهما الوفد ، الانتخاب الذى أجراه اسماعيل صدقى فى ١٩٣١ فى ظل دستور جديد أحله محل دستور ١٩٢٣ (وألغى بعد سنوات قليلة) ، وانتخاب ١٩٤٥ الذى أجرته حكومة السعديين والأحرار . وثمة انتخابان آخران اطرد القول بأن حكومات الأقليات المستندة لتأييد الملك قد اصطنعت نتيجتهما بما اتخذته من اجراءات القمع واعادة تقسيم الدوائر الانتخابية تفتيتا للتأييد الشعبى بمناطق نفوذ مرشحى الوفد أو بتزييف صناديق الانتخاب نفسها ، وهى انتخابات ١٩٢٥ التى حصل فيها الوفد على ٥٧٪ من المقاعد ، وانتخاب ١٩٣٨ التى حصل فيها على ٤,٥٪ فقط (١٠) .

ونقطة ثانية ، مؤداها أن النظام النيابى إنما تبنى هياكله ومؤسساته الدستورية على أساس وجود طرفين أو قوتين

سياسيتين متنافستين داخل اطار النظام السياسى الواحد . وهو نظام يقوم على ثنائية الحكم والمعارضة اللذين يضمهما النظام السياسى الاجتماعى . وان اتساع النظام السياسى لهذه الثنائية يمثل خطوة واسعة فى طريق الحرية وترشيد العمل السياسى ، وذلك بالمقارنة بالنظم الشمولية التى ترسم أبنية الدولة وهياكلها فيها بما لا يتسع لغير قوة تنظيمية حاكمة واحدة .

على أنه لا ينبغى أن يغيب عن البال ، أن النظام النيابى بهذا التصور الثنائى ، انما يدور استقرارا وقلقا على ما اذا كانت الأوضاع السياسية الاجتماعية – خلال المرحلة التاريخية المعنية – يمكن أن تستقطب فى قوتين اثنتين تشغلان موقفى الحكم والمعارضة وتتبادلانه داخل اطار النظام السياسى الاجتماعى العام الحاكم ، أم أن هذه الأوضاع تستدعى وجود أكثر من قوتين ، ويكون لهم جميعا من الثقل السياسى الاجتماعى ما لا يمكن معه اهدار رأيها ، وما لا يمكن معه اندماج بعضها فى بعض . فى هذه الحالة الأخيرة يكون مدى استقرار نشاط النظام النيابى مرتبطا بالتحالفات بين هذه القوى ، بحيث تتقارب بالجهد السياسى الى موقعين يشغلان الحكم والمعارضة ، وهنا يجرى التداول والتبادل ، لا بواسطة الانتخابات الجديدة فقط ، ولكن بتغيير التحالفات أيضا ، لذلك تصير التغييرات فى صورة الحكم أكثر وأسرع .

ان عبارة أحمد لطفى السيد فى بداية القرن العشرين عن وجود السلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الاحتلال البريطانى) وتشوق الأمة أن يكون لها مكان بينهما ، هذه العبارة كان فيها من الحس السياسى ما أبقى لها مصداقيتها عشرات من السنين ، مع ملاحظتين لم يفطن اليهما المفكر الكبير ، فالأمة لم تشارك القوتين الأوليين الا نتيجة قيام ثورة ١٩١٩ ، والأمة لم تكن هى الأعيان من اصحاب المصالح الحقيقية ذوى الاملاك الكبيرة ولا ممن يمثلهما حزب الأمة ومن بعده حزب الأحرار ، بل كانت قوى الحركة الوطنية الراغبة فى اجلاء المستعمر والممثلة فى تنظيم الوفد . وهى مع مشاركتها القوتين الأوليين لم تكن تكتفى بهذا بل تطمح إلى اقصائهما معا . على أى حال فقد وجدت بعد ١٩١٩ ثلاث قوى اريد أن يتسع التنظيم النيابى لرسم حركة نشاطها وصراعاتها . فكان كل تعديل وزارى كبير انما يتأتى عن انضمام أو تقارب اثنتين منها ضد الثالثة . وقوة الوفد ترد من التأييد الشعبى الواسع له ، وقوة الانجليز ترد من وجود جيش الاحتلال فى ظروف ليس فى مكنة الحركة الشعبية ان تتحداه بالعنف ، وقوة الملك ترد مما استبقى من سلطات شرعية دستورية يمكن ان يتشكل بها القرار المصرى بالارادة البريطانية ومما يتأيد به من المصالح الاجتماعية والاقتصادية التى تجنح بعيدا عن الحركة الوطنية والوفد .

وان النفوذ الشعبى الواسع للوفد ، لم يكفل له وحده الوصول إلى الحكم والاستقرار فيه ، فقد حجب عن الحكم مرارا بالرغم من هذا النفـوذ ، واسقط بالرغم منه . لقد كان الوفد قوة لا يمكن نفيها ، ولكنه قوة لا تكفي بوسائلها السياسية ان تنفى الآخرين ، لذلك بقى قائما ومؤثرا ، ولكنه لم يتول الحكم أكثر من ثمانية أعوام خلال السنوات الثلاثين التى طبق فيها الدستور . وكانت حركته السياسية ومناوراته تميل به إلى استغلال الخلافات بين الطرفين الآخرين ، فيقترب ويبتعد ليدرك الفرص المؤاتية للحكم وليغير من الأوضاع بما يسمح له بالهيمنة عليها ومفاوضة الانجليز من أقوى مركز يصله . ولم يدرك هذا ادراكا كاملا أبداً ، وان كانت محاولاته وجهاده عدّلا كثيراً من الموازين التى أفضت إلى أوضاع ١٩٥٢ .

فى ١٩٢٣ تقارب الوفد مع الملك ضد الانجليز ، فجرت انتخابات ١٩٢٤ وادرك الحكم . وفى آخر العام انضم الملك للانجليز فسقط الوفد . وفى ١٩٢٦ اقترب من الانجليز على عداء ويغير تحالف وتحالف مع الأحرار الدستوريين فتشكلت الوزارة الائتلافية منهما ضد سلطات الملك . وفى ١٩٢٨ اقترب الملك والانجليز فسقطت وزارة الائتلاف . وفى أواخر ١٩٢٩ أفسح الانجليز للوفد أملا فى عقد المعاهدة معه فوصل إلى الحكم ، فتشدد فى المفاوضة فسقط فى يونيه ١٩٣٠ .

ويمكن ادراك ثلاث مراحل للصراع الدستورى خلال هذه الحقبة :

الأولى من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٥ ، فقد أظهر الانتصار الثانى للوفد فى انتخابات ١٩٢٥ ، أن خطره الدستورى على السلطة لن يزول بتورطه فى استقالة أو مناورة ، ولا بضغوط عادية تمارسها أجهزة الادارة ضده . ومن هنا جرت محاولات الملك تحطيم الدستور . بدأ ذلك بحل مجلس نواب ١٩٢٥ فى يوم انعقاده الأول ، بالمخالفة الصريحة لأحكام الدستور التى تمنع تكرار الحل لذات السبب . وما لبث ان وقف البرلمان ضد هذا الحل غير الشرعى ، فاجتمع فى ١٩٢٦ مق رراً سحب الثقة من وزارة « زيور » الملكية واسقاطها . وتكاملت بالحدثين دلالة جد خطيرة ، اذ اصطدمت مؤسسات الدستور بعضها ببعض ، وصارت فى وضع أشبه بالحرب الأهلية ، وزارة اسقطت البرلمان وأهدرت شرعيته ، وبرلمان أسقط الوزارة وأهدر شرعيتها ، فانشقت الدولة دستورياً إلى سلطة تنفيذية تعمل وحدها ، وسلطة تشريعية يمكن نظرياً ان تعمل وحدها . وتكاد تظهر هنا ملامح سلطتين منفصلتين لولا ان الأوضاع السياسية والتاريخية لم تكن تسمح لأى من الطرفين بهذا التداعى والتصعيد والاستطراد فى توليد الأحداث . فتجمد الوضع وقتا ما ثم جرت انتخابات ١٩٢٦ وشكلت وزارة ائتلافية .

وجاءت المحـــاولة الثانية لتحطيم الدســـتور فى ١٩٢٨ ، بعد إذ ســقطت الوزارة الائتلافية التى رأســـها اخيراً مصطفى النحاس ، خلف ســعد زغلول فى زعامة الوــفد ، وذلك بسبب تشـــدد النحاس مع الانجليــز ، وشكلت وزارة من الأحرار قررت وقف الحيـــاة النيابية صراحة والـغـــاء البرلـــان ، مع بقـاء الدستور من الناحية الشكلية قائماً . واستمر هذا الوضع حتى أكتوبر ١٩٢٩ . ثم جاءت المحاولة الثالثة فى يونيه ١٩٣٠ بعد طرد وزارة النحاس الوفدية بسبب تشددها ايضاً مع الأنجليز وفشل المفاوضات .واتت وزارة اسماعيل صدقى التى ألغت دستور ١٩٢٣ برمته ، واستبدلت به دستوراً جديداً يطلق للملك سلطاته ، ثم اعيد دســـتور ١٩٢٣ فى ١٩٣٥ .

كان هذا الهجوم الملكى على الدستور يتم دائما عقب وزارة وفدية . وقد تدرج الهجوم من مخالفة الدستور فى ١٩٢٥ ، إلى وقف الحياة النيابية فى ١٩٢٨ ، الى الغائه الكامل فى ١٩٣٠ . فلم يكن النظام الدستورى خلال هذه المرحلة كلها يتسع لوجود معارضة حقيقية فى صورة رسمية تقوم من خلال مؤسسات الدولة نفسها . فإما أن يكون الوفد فى الحكم بأغلبية كاسحة يضيق بها وجود معارضة ذات أدنى شأن ، وإما أن يكون الدستور مخالفاً أو موقفاً أو ملغياً . وفى ظل دستور ١٩٣٠ قاطع الوفد والاحرار الانتخابات ولم يدخـــلا البرلمان أصـــلاً . ولم يتــول الوفد الحـــكم فى

فى هذه المرحلة الا عشرة أشهر فى ١٩٢٤ ، وعامين مؤتلفاً مع الأحرار فى ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، وستة أشهر فى ١٩٣٠ .

المرحلة الثانية من ١٩٣٥ حتى ١٩٤٤ ، جاءت مع الإعداد لمعاهدة ١٩٣٦ وإبرامها ، مع انسلاخ السعديين بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى من الوفد ، مؤلفين مع الأحرار والملك ائتلافاً وثيقاً ، ومع ظهور أحزاب وجماعات سياسية جماهيرية تعارض الوفد وتتحدى شعبيته ، وهى الأخوان المسلمون ومصر الفتاة . وقد نافست الوفد على شعبيته لأول مرة فى تاريخه ، ولكنها لم تقو على أن تنافس قوته الانتخابية ولا على مزاحمته فى انتخابات مجلس النواب .

وفى هذه الظروف الجديدة ، بدا الوفد أكثر هدوءاً مما قبل ، وبدا دستور ١٩٢٣ أكثر احتمالاً لدى الملك ، وبدت موازنة قوة الوفد البرلمانية أكثر امكاناً ، ثم إن الضغط الشعبى العنيف المهدد بالثورة فى ١٩٣٥ لإعادة الدستور ، لم يترك للملك خياراً واسعاً فى الابتعاد عن لعبة تحطيم الدساتير ، فعدل عن ذلك متلمساً سبيلاً آخر . ويلاحظ هنا أن ما أنتج صيرورة الدستور أكثر احتمالاً للملك وقوى الاستبداد ، هو أمر يتعلق بالوظيفة الوطنية للديمقراطية ، إذ كان ابرام الوفد معاهدة التحالف مع الانجليز فى ١٩٣٦ ، مما أضعف نسبياً وجوده السياسى ، ومما صارت به

شعبيته محل نزاع من قوى جديدة ، ومما جعل الفروق بين الوفد وخصومه التقليديين تبدو لكثيرين فروقاً فى الدرجة فحسب ، وليست فروقاً فى نوع الموقف السياسى . وبهذا صارت مؤسسات الدستور وقواه أقل استقطاباً وأكثر اقتراباً من الناحية النسبية.[4]

المرحلة الثالثة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ ، وقد بدأت بالانتخابات التى قاطعها الوفد على أثر اقالة وزارته فى اكتوبر ١٩٤٤ وخلالها جرت الانتخابات التالية أوائل يناير ١٩٥٠ ، وفاز الوفد فى هذه الانتخابات الأخيرة بأغلبية كبيرة . هذه المرحلة حملت سمات المرحلة السابقة عليها حتى أنه لا يسهل تمييزها كمرحلة مستقلة ، بالنظر الى التوازنات بين القوى التى تتداول الحكم . ولكن ما يعطى لهذه المرحلة خصوصيتها ، هو أن قسماً كبيراً من الرأى العام السياسى باتجاهاته وأساليبه المختلفة ، قد خرج من الأطر التى رسمها الدستور ، ومن القنوات التى شيدها للعمل السياسى.

لذلك يبدو للنظرة العاجلة ، ان الحياة النيابية قد صارت فى هذه المرحلة أكثر استقراراً . ومجلس النواب المشكل فى ١٩٤٥ هو أول مجلس تستمر دوراته الخمس كاملة دون أن يحل . ولكن الحقيقة أن البيت صار أهدأ لأن قسماً كبيراً من القاطنين فيه قد هجره . ولا تكاد تظهر معارضة فى مجلس نواب ١٩٤٥ الا من قلة قليلة جداً . وهم نائب وفدى وحيد ، وبعض من الحزب الوطنى ،

ومكرم عبيد ، وبعض من حزب « الكتلة » الذى انسلخ عن الوفد فى ١٩٤٢ (شارك هذا الحزب فى الائتلاف السعدى الدستورى فى أول هذه المرحلة ثم خرج الى صفوف المعارضة) .

وإن المرء ليروعه البون الشاسع بين ما اتسمت به دورات مجلس نواب ١٩٤٥ من هدوء ، وبين ما كان يجرى خارج المجلس من فوران وتفجر ، يظهر فى الصحف والاجتماعات والمظاهرات . كان الأخوان المسلمون قوة سياسية ذات فاعلية كبيرة بين الجماهير ، وظهرت التنظيمات الشيوعية بتأثير واضح فى الحركة السياسية الشعبية بين الشباب ، وتحرك مصر الفتاة إلى وضع ثورى جديد وخاصة من ١٩٤٩ باسم « حزب مصر الاشتراكى » ، وقام « الحزب الوطنى الجديد » بجهد ديمقراطى وطنى كبير . وكل هذه القوى كانت غير برلمانية ، تطرح أهدافاً تتخطى النظام السياسى والاجتماعى القائم ، وتتبع أساليب فى الحركة تجاوز المؤسسات الدستورية الموجودة .

وبالنسبة لمجلس النواب الذى انتخب فى يناير ١٩٥٠ وفاز فيه الوفد ، فيلاحظ أولا أن الوفد فاز بأغلبية ٧١٫٥٪ ، وهى تعتبر أقل أغلبية فاز بها فى انتخابات حرة نزيهة ، بمراعاة أنه لم يدخل الانتخابات مؤتلفا مع حزب آخر ولا شكل جبهة سياسية مع غيره كما حدث فى ١٩٢٦ أو فى ١٩٣٦ . والملاحظة الثانية أن عدد

الناخبين وصل وقتها – حسب الاحصاء الرسمي – إلى نحو أربعة ملايين ناخب . ولم يدل بصوته منهم الا ٢٫٨٥ مليون ، بمعنى أن أكثر من ربع الناخبين لم يدل بصوته . وفى ذلك دلالة على عزوف نسبة كبيرة وشكها فى جدوى اصلاح الأوضاع القائمة بطريق الانتخابات وتغيير الوزارات . والملاحظة الثالثة أن الوفد فى هذه الانتخابات لم ينتصر بنفسه وبقوته الذاتية فقط كما كان يحدث من قبل انما انتصر بما انضاف اليه من تأييد ودعم أحزاب وحركات سياسية جديدة ، كراهة منهم فى حكم السعديين والأحرار . وهذه التنظيمات والحركات لم تدخل الانتخابات ولا وصل منها إلى البرلمان نائب واحد (الا ابراهيم شكرى انتخب ممثلا لحزب مصر الاشتراكى) . والملاحظة الرابعة أن المعارضة البرلمانية التى نشأت فى مجلس نواب ١٩٥٠ ضد حكومة الوفد ، كانت ذات حجم كبير نسبيا (من الناحية العددية : ٢٨ عضو سعدى ، ٢٦ عضو حر دستورى) . ولم يكن لهؤلاء أدنى علاقة بالمعارضة السياسية الحقيقية لحكم الوفد . بمعنى أن حدث انفصام سياسى شبه كامل بين المعارضة الرسمية الدستورية ، وبين المعارضة الشعبية الممثلة فى الحركات الجديدة . وأن الحركات الشعبية كانت تنشط فى العمل السياسى خارج المجلس ومؤسسات الدستور . ولم يكن الا الوفد يمثل همزة الوصل الباقية بين هذه المؤسسات وبين تلك الحركات . وكان هذا علامة على تصدع النظام ، بعد أن لم تعد

قنواته الدستورية قادرة على تمثل قدر معقول من الكتلة الأساسية للمعارضة.

***

عرفت الحركة السياسية المصرية بعد انتهاء الحرب العامة فى ١٩٤٥ ، العديد من الأزمات السياسية فى مختلف وجوه النشاط السياسى والاجتماعى . وأخذت الأزمات بعضها برقاب بعض تغذى كل منها الأخرى وتتغذى بها . تمثل ذلك فى قضية الاستقلال الوطنى ، وفى النهوض الاقتصادى ، والعدالة الاجتماعية وفى أزمة فلسطين ، وفى أزمة الديمقراطية كوعاء للحركات السياسية والاجتماعية المختلفة .

وبالنسبة للمسألة الوطنية ، كانت الأوضاع التاريخية قد أملت على الحركة الوطنية منذ نشأة الوفد مع ثورة ١٩١٩ ، أملت نمطا من الكفاح السلمى المشروع ، بالأسلوب التقليدى له وهو المفاوضة . وفى فترة ما بين الحربين جرت ست مفاوضات ومباحثات ، ثلاث منها على أيدى وزارات وفدية (سعد - ماكدونالد ١٩٢٤ ، النحاس - هندرسون ١٩٣٠ ، النحاس - والجبهة الوطنية المصرية فى ١٩٣٦) ، وثلاث أخريات على أيدى وزارات ورؤساء وزارات من غير الوفد (عدلى - كيرزون ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ثروت - تشمبرلن ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ، محمد محمود - هندرسون ١٩٢٩) . وفشلت هذه

المفاوضات جميعا عدا سنة ١٩٣٦ التى انتهت بعقد المعاهدة المعروفة . والمهم من ذلك أن الكتلة الرئيسية للحركة الوطنية كانت تسعى إلى تحقيق الجلاء العسكرى البريطانى عن مصر ، عن طريق مفاوضات تجرى على أيدى الوفد ، ثقة منها فى قيادته وتمسكه بوجوب الجلاء . فهى تقبل المفاوضة كأسلوب لحل المسألة الوطنية بشرط جريانها على أيدى الوفد ، وأن تفضى إلى الجلاء العسكرى البريطانى .

ولكن توقيع الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وقبوله بقاء القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر ، هز هذه الثقة فى مدى استمرار صلابة الوفد ازاء مطلب الجلاء . اهتزت الثقة ولم تنخلع تماما . بمعنى إن بقى للوفد تأييد شعبى كبير ، ولكنه انحسر عن مبلغ الاجماع أو شبه الاجماع الشعبى . وبدأت تنظيمات شعبية جديدة تنافسه الهيمنة والقوامة على مقدرات الحركة المكافحة للاستعمار . ثم شبت الحرب العامة الثانية فى صيف ١٩٣٩ لتقطع سياق الأحداث . وخلالها وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اذ هدد الانجليز الملك بخلعه عن عرش مصر الا أن يسند الوزارة إلى الوفد ، وإنصاع الملك وقبل الوفد الحكم بما أفاد نوعا من قبوله التحالف مع الانجليز ضد الملك فى هذه الفترة ، وأيا كان تقييم ذلك الأمر (١١) ، فإن إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد هز نسبيا من قوامة الوفد على مقدرات الحركة الوطنية .

وخلال الحرب زاد تسلط الانجليز على البلاد سياسياً

واقتصاديا ، وزاد تداخلهم فى شئونها ضماناً لموالاة السياسة المصرية لهم فى ظروف حرب ضروس . وقضى هذا التدخل على ما حاولته معاهدة ١٩٣٦ من تصوير العلاقة بين البلدين على أنها علاقة بين دولتين ندين . وشمل ربط السياسة المصرية ببريطانيا ، فيما شمل ، السياسات المالية والاقتصادية ، التى وجهت لخدمة احتياجات الأمبراطورية المحاربة ، ولخدمة جيوشها ، بما تصاعدت معه الأسعار وفشا التضخم على نحو لم يجر من قبل وعانت منه الطبقات الشعبية أية معاناة (١٢) .

فما إن انتهت الحرب فى صيف ١٩٤٥ ، حتى انطرح على المسرح السياسى مطلب الجلاء ، وإعادة النظر فى المعاهدة ، تحقيقا له ورفضا لمعاهدات الدفاع المشترك والاحلاف مع الدول الكبرى . ونفد عام ١٩٤٦ فى سعى حكومة السعديين ثم اسماعيل صدقى مفاوضة الانجليز تعديلاً للمعاهدة . وفشلت المفاوضات ، وسقط مشروع اتفاق صدقى - بيفن ، لأسباب منها وقوف الحركة الشعبية ضد مبدأ الأحلاف المشتركة الذى ارتبط به الوعد بالجلاء . وكان هذا إرهاصا بتخطى الحركة الوطنية أسلوب المفاوضة ، لما ثبت تاريخياً من أن المفاوضة المستندة الى أسلوب الكفاح السلمى المشروع وحده ، لم تفض الى جلاء الاحتلال من قبل ، وأنها فى أحسن الظروف لن تفضى اليه الا لقاء اتفاق بالدفاع المشترك أو دخول مصر فى الأحلاف العسكرية . وأهمية ذلك هنا ، أن أسلوب

المفاوضة كان أسهم فى بناء النظام السياسى القائم منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، بقواه ومؤسساته وعلاقاته ، وأن تخطى هذا الأسلوب يمثل ارهاصاً بتخطى الحركة الوطنية لامكانيات هذا النظام وأسسه ومؤسساته .

بعد فشل مفاوضات ١٩٤٦ ، بقى للكفاح السلمى المشروع رصيدان ، أولهما وجود المنظمة الدولية للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وقد بعث انشاؤهما بعد الحرب الأمل فى تحقيق انتصار الحركة الوطنية ونيل الاستقلال بغير المفاوضة وبطريق التحكيم الدولى . وكانت ظروف ما بعد الحرب مكنت مجلس الأمن فى أول دورات انعقاده أن يتخذ قرارا بجلاء القوات المحتلة لكل من سـوريا ولبنان . وجاء المطلب المصرى باللجوء إلى مجلس الأمن ، لا يستند فقط إلى تقدير الظروف الدولية هذه ، ولكنه يصدر من الرغبة فى الخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقة الثنائية مع بريطانيا والاستفادة من صراعات الدول الكبرى بعضها مع بعض . وثانى الرصيدين أن قيادة الوفد بالبقية الكبيرة لها من رصيد كفاحها الوطنى الطويل ، كانت قادرة أن تتولى الحكم ، على أن ترد قسماً كبيرا من الجماهير للأمل فى مفاوضة تجرى على يديها .

وقد استنفد الرصيد الأول فى عام ١٩٤٧ . فما لبثت حكومة النقراشى ، التى خلفت اسماعيل صدقى ، ان نهضت إلى عرض

قضية مصر على مجلس الأمن فى يوليو ١٩٤٧ ، طالبة جلاء العسكر الانجليزية عن مصر وعن السودان . ولكن مصر لم تحظ بتأييد الا من ثلاثة أعضاء فى المجلس ، العضو السورى فارس الخورى ، والعضو السوفييتى أندريه جروميكو ، والعضو البولندى أوسكار لانج . ووقفت الولايات المتحدة مع بريطانيا تنصرها ، ودفعت إلى موقف المناصرة مجموعة الدول التى تسير فى فلكها كالبرازيل وكولومبيا ، مطالبين جميعاً بعودة مصر وبريطانيا إلى استئناف المفاوضات الثنائية . وأسفرت مداولات المجلس عن غير قرار . وأفاد ذلك لدى الحركة الوطنية المصرية ، أن طريق التحكيم الدولى كطريق المفاوضة مسدود . وكانت هذه هى حصيلة تجربة عام ١٩٤٧ .

أما الرصيد الثانى ، فقد وجدت فرصة اختباره عند وصول الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ . فقد أمكنه بما يتمتع به من ثقة شعبية أن يبدأ مباحثات تمهيدية مع الانجليز ، دون أن يقابل برفض من الجماهير . ولكن على مدى السنتين اللتين حكمتهما وزارة الوفد ، لم يأذن الوفد بأن تتجاوز المباحثات وضعها التمهيدى ، وأن تصل إلى وضع المفاوضات الرسمية بين الطرفين . واستمسك الجانب المصرى بالجلاء الكامل الناجز فيما لا يجاوز عاماً واحدا ، ولم يقدم للانجليز لقاء ذلك الا موافقة على مبدأ التحالف ولكن بعد الجلاء ، ومع وجوب تقوية الجيش المصرى وتزويده بالسلاح ليدافع

عن بلده ضد الخطر الاسرائيلى [١٣] . ولقى ذلك صدودا من الانجليز أعجز الطرفين عن تحقيق خطوة عملية فى طريق المفاوضة ، والجأ حكومة الوفد إلى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى السودان لسنة ١٨٩٩ ، وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، فبلغت القومة الوطنية ذروتها .

***

وبالنسبة للمسألة الاجتماعية ، فليس من مباحث هذه الدراسة تفصيل القول فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ولكن حسبها ايضاح الصورة العامة والاشارة العاجلة إلى الخط الرئيسى لمعضلات النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل وما شب عن ذلك من أزمات فى هذه الفترة ، وإن حجم الاضرابات الاقتصادية والنقابية الذى حدث من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥٢ لم تكن عرفته مصر من قبل . وكانت الهيمنة على المقدرات الاقتصادية فى مصر لكبار ملاك الأرض المصريين وللمصالح الأجنبية المسيطرة على مؤسسات المال والتجارة من بنوك وشركات . والمجتمع الريفى ينقسم بحدة إلى ٥ر٪ من الملاك يملكون أكثر من ثلث الأراضى الزراعية ، وفى مواجهتهم أحد عشر مليوناً من الفلاحين المعدمين ، وارتفع ريع الأرض ارتفاعا فاحشا وانخفض أجر العمل الزراعى انخفاضاً مبخساً [١٤].

والنمط الغالب لاستغلال الملاك الكبار أراضيهم هو تقسيمها

على عائلات الفلاحين بايجار عينى أو نقدى . والملكيات المتوسطة تستغل اما بأسلوب رأسمالى يستخدم رأس المال والعمل الأخير ، واما على أساس الانتاج العائلى مع الالتجاء إلى عمل الاجراء فى مواسم العمل . والملكيات الصغيرة التى تقل عن خمسة أفدنة توضح إلى أى مدى بلغ التفتت ، اذ يوجد مليون ونصف مليون يملكون أقل من نصف فدان للواحد منهم ، ونحو نصف مليون يملك أكثر قليلا من ثلث مليون فدان . ورغم أن الشكل الغالب لوحدة الاستغلال الزراعى هو عائلة الفلاح ، مالكاً كان أو مستأجراً ، فقد كان هذا الشكل العائلى للانتاج خاضعاً لهيمنة رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة ، من حيث اعتماد العائلة المنتجة على السوق الرأسمالى ، شراء لمستلزمات الانتاج أو تصريفا للمحاصيل أو حصولا على مواد الاستهلاك (١٥) .

كان من أهم خصائص الوضع الاقتصادى غلبة الطابع الزراعى عليه ، مع وجود زراعة متأخرة بكثافة سكانية عالية ، ومع قيام التناقض بين كبار الملاك وبين متوسطيهم وصغار الفلاحين والمستأجرين ، فى ظروف غابت فيها التنظيمات النقابية والسياسية التى تمثل العمال الزراعيين ذوى الدخول شديدة الإنخفاض ، كل ذلك جعل علاقات الإنتاج فى الريف معوقة للتطور الزراعى . وشكل هذا الوضع تعويقاً للقطاع الصناعى ، من جهة مد هذا القطاع باحتياجاته من المواد الغذائية اللازمة لعمال المدينة والمواد الأولية .

ومن جهة القدرة الشرائية فى الريف وضمور سوق الإنتاج الصناعى مما يعوق تطورها . وكان التطور الصناعى ضعيفاً بطيئاً ، لم تزد نسبة العاملين بالصناعة عن ١١ ٪ من القوى العاملة ، ولازاد إسهاماً فى الدخل القومى عن ١٠ ٪ وقامت الصناعة على الاستهلاكات أساساً ، منسوجات وغذائيات وعانت فى وجودها وتطورها من النقص النسبى فى رءوس الأموال ، إذا كان معظم الفائض الاقتصادى يذهب للخارج أو للمضاربة أو فى الأرض استهلاك الترفيات (١٦) .

وخلال فترة الحرب أوجد انقطاع المواصلات مع أوربا نوعاً من الحماية للمنتجات المحلية ، وأيد ذلك طلب الجيوش الأجنبية الموجودة في مصر ، فنشأت وقتها حوالى ٣٧٥ شركة مساهمة ، وارتفعت قيمة الانتاج الى مايزيد عن ثلاثة أضعاف ماكان عليه قبل الحرب . كما زاد عدد الطبقة العاملة . ثم انتهت الحرب فانخفض طلب الجيوش الأجنبية ، وبدأ ورود السلع من الخارج ، مما هدد مكاسب الرأسمالية المحلية ، وحفزها على التفكير فى كيفية ازالة أزمات النمو عن طريقها . وقامت محاولات الرأسمالية لتمهيد الطريق أمام تقدمها ، ولكن لم يكتب لهذه المحاولات النجاح الذى كانت تأمل فيه . كان تراكم على بريطانيا لمصر من ديون الحرب حوالى ٤٠٠ مليون جنيه ، وكان الأمل أن يكون سدادها عامل نمو للصناعة المصرية انشاء لجديد وتجديداً لقائم ، ولكن لم يفرج عن

هذه الأرصدة الا بمقادير ضعيفة وبالتدريج والماطلة مما أفقد السداد أهميته فى بناء الاقتصاد المصرى . وكان الأمل أن تشارك رءوس الأموال الأجنبية فى النمو ، ولكن مالبث أن ظهر عزوفها عن الاستثمار فى مصر بسبب القلق الذى تثيره الحركة الوطنية ضد النفوذ الأجنبى ، وبسبب ما يتأتى من هيمنة كبار ملاك الأرض من معوقات اقتصادية . وكان الأمل أن تزيد حصة المشاركة المصرية فى ادارة مشروعات الاقتصاد التى يهيمن عليها الأجانب المقيمون فى مصر ، عن طريق زيادة السهم المصرى فى رأسمال المال ومجلس الادارة والعاملين ، ولكن ضغوط الرأسماليين الاجانب عاقت هذه الخطوة النسبية للتمصير . ومن مثل هذه الوجوه قام التناقض بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح الرأسماليين الأجانب .

ومن جهة أخرى لم تستطع الرأسمالية المصرية تحقيقاً لنمو الصناعة ، أن تسن من النظم ما يؤدى بالفائض الاقتصادى الزراعى إلى المساهمة فى تمويل الصناعة ، أو حتى يرفع الانتاجية الزراعية بما يفيد نمو الصناعة . وقد ظهر مطلب تحديد الملكية الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لصالح الأخير ، ولم يكتب لأى من هذه المطالب أن يرى النور . ولا استطاعت أصوات المصلحين أن تعدّل النظام الضريبى بما يمكن من فرض الضرائب على الدخل الزراعى ، الا مامس هذا الدخل ضمن ضريبة الايراد العام ذات الشرائح المتواضعة [١٧] .

وعرفت فى عام ١٩٤٧ موجة اضرابات كبيرة فى صفوف العمال . كان أكبرها اضراب عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، جرى فى سبتمبر ١٩٤٧ وأحدث هزة عنيفة فى المجتمع . وامتدت الاضرابات الى عمال الحكومة وموظفيها ، فلم تقتصر علي الشركات والمصانع الأهلية . ومنها عمال المرافق كموظفى البرق ثم المدرسين اذ أضربوا عن تصحيح أوراق الامتحانات ، ثم كان الحدث الكبير الذى أصاب الدولة فى الصميم ، وهو اضراب رجال الشرطة فى ابريل ١٩٤٨ ، فكان حدثاً عميق الدلالة كشف عن تشقق جدران النظام السياسى وأنذر بانهياره . وإذا كانت أحداث حرب فلسطين منذ مايو ١٩٤٨ قد قطعت هذا السياق ،فقد عادت موجة الاضرابات للظهور فى سنتى ١٩٥٠ ، وصحبتها بعض حركات القلاقل فى الريف بين الفلاحين فى عدد من القرى .

كانت الأزمات تحيط بالحكومات المتعاقبة ، بحيث لم يعد الأمر أمر مشكلة معينة تواجه حكومة بعينها ، بل دل تعاقب فشل الحكومات المتتالية فى المجالات المختلفة ، على أن الأزمة آخذة برقاب النظام السياسى الاجتماعى جميعه ، وأن أطر هذا النظام لم تعد قادرة على استيعاب مايواجهه من أزمات ولا على تجاوز مايحيط به منها . واجه المسألة الوطنية بالمفاوضة ففشل ، وواجهها بالتحكيم الدولى وفشل ، فانصرف عنها كلها ملتفتا الى مشاكل

الاقتصاد تنمية وتوزيعاً ، فأثبت على نفسه الوهن والعجز عن الحل . ثم أتت حرب فلسطين .

***

فى هذه الفترة نما الاهتمام المصرى بالمسألة الفلسطينية نمواً كبيراً ومتصاعداً مع الأحداث . ويمكن القول بأن ميادين الحركة الوطنية ، لم تعد قاصرة على مسألتى الجلاء ووحدة مصر والسودان ، حسبما جرت تقاليدها منذ بدء الحركة فى صورتها الأخيرة فى أوائل القرن العشرين . بل انضافت إلى هذين الميدانين المسألة الفلسطينية بوصفها مكوناً أساسياً من مكونات الحركة الوطنية فى مصر (١٨) . وقد تصاعدت أزمة فلسطين بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧ ، ثم بنشوء دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، ودخل الجيش المصرى فلسطين يحارب عصابات الصهيونية ، كما دخلتها جيوش عربية أخرى ، فضلاً عن جماعات من المتطوعين سبقت التدخل العسكرى الرسمى . وانتهت الحرب بهزيمة عانى منها الجيش المصرى والسياسة المصرية عامة . وقد ترتب على العنصر الفلسطينى فى السياسة المصرية ، وعلى حرب ١٩٤٨ عدد من الآثار الهامة .

أولاً : ان صيغة الحركة الوطنية القاصرة على مصر ، والتى لازمت « الوفد » كقيادة لهذه الحركة ، صارت صيغة أكثر ضموراً

من أن تستجيب لموجبات هذا التطور . وأيا كانت درجة اهتمام الوفد ، حكومة أو حزبا ، بقضية فلسطين منذ الثلاثينات ، بقيت الأطر السياسية للوفد غير قادرة على استيعاب هذا التطور وهذا يوضح سبباً من أسباب نمو الحركة الاسلامية السياسية منذ الثلاثينات وخلال الأربعينات ونمو التنظيمات السياسية الأخرى التى وضعت المسألة الفلسطينية فى بؤرة اهتمامها . ومن ثم فإن الجامعية السياسية للوفد كقيادة للحركة الوطنية ، قد تأثرت بهذا العامل ، لا من حيث مدى صلابة الوفد فى تبنى أهداف ما ، ولكن من جهة مدى اتساع بردته السياسية لما يستوجبه ادخال العنصر الفلسطينى ، من وجوب استشراف مصر إلى انتماء سياسى أعم ، عربياً أو اسلامياً .

ثانيا : ان أسلوب الكفاح السلمى المشروع الذى لازم الحركة الوطنية المصرية فى مرحلتها التاريخية الأخيرة ، كان غير قادر على تحقيق أى نوع من التصدى للخطر الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين . وكان اندماج العنصر الفلسطينى فى أهداف الحركة الوطنية المصرية ، مما يتعين معه أن تتفتق مساعى الكشف عن أساليب للكفاح تلائم هذا النوع الاستيطانى الذى ينزرع بقوة السلاح . وهذا العامل أظهر عجز عدد من القيادات التقليدية ، كما كان من أهم العوامل الذى انطرح بها على الحركة الوطنية مبدأ استخدام العنف والعمل العسكرى .

ثالثا : ترتب على ذلك بروز الجيش المصرى كمؤسسة مرشحة للقيام بدور هام فى الحياة السياسية المصرية . وقد تزد فيما بعد اشارة الى دور الجيش المصرى فى السياسة ، ولكن المهم هنا الاشارة الى أن تبنى الحركة الوطنية منذ ١٩١٩ لمبدأ الكفاح السلمى المشروع ، كان مبعدا للجيش عن القيام بأية وظيفة سياسية فى سياق الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء . فلما استلزمت مكافحة المشروع الصهيونى فى فلسطين استخدام العنف ، جرى ذلك عن طريق متطوعين ، ثم ما لبثت الحكومة أن أرسلت بعض وحدات الجيش تقاتل العصابات الصهيونية ، ودخلت مصر الحرب رسميا ، وأيا كان ضعف الجيش ، فقد كان أقوى بطبيعة الحال ، من حيث التدريب والعتاد العسكرى ، من جهود المتطوعين . كما أن الضباط المصريين مارسوا القتال فى مجال التطوع كما مارسوه فى الحرب الرسمية ، مثل الشهيد أحمد عبد العزيز . والحاصل أن التفت الرأى العام المصرى بقوة الى الجيش وضباطه خلال معارك فلسطين ، سواء فى انتصاراته الأولى التى استرد فيها الجيش مكانا فى اهتمام الحركة الوطنية ، أو بهزيمته الأخيرة التى أثارت التعاطف معه ، لما استقر فى الوجدان من رجوع أسباب الهزيمة الى سياسة الحكومة والملك والى ما يسمى وقتها بالأسلحة الفاسدة.

رابعا : برزت مسألة تسليح الجيش المصرى بوصفها مسألة سياسية ذات أهمية وخطورة . وكانت هذه النقطة من أهم ما دارت

حوله المباحثات بعد الحرب ، بين حكومة الوفد والانجليز من مارس ١٩٥٠ الى نوفمبر ١٩٥١ . كانت مسألة تسليح الجيش فى المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤ ، تناقش بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر ، بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس ، لئلا تتهددها أطماع دولة معادية لبريطانيا . أى كانت تناقش كبند من بنود تأمين المصلحة البريطانية فى عدم وقوع مصر فى براثن دولة مخاصمة للانجليز . أما فى المباحثات الأخيرة ، فقد استقلت مسألة تسليح الجيش المصرى ، ولم تعد مجرد عنصر من عناصر الجلاء ، انما صارت مطلبا يتعلق بتأمين سلامة مصر ضد خصومها (١٩) . ويمكن القول بأنه فى ظل أساليب الكفاح السلمى المشروع للحركة الوطنية ، كانت الديموقراطية هى الوسيلة ذات الأولوية للسعى فى تحقيق الجلاء المفضى للاستقلال . فلما بدأ الموقف يتغير ، برز دور المؤسسة العسكرية وصار التسليح من أهم قضايا التحرير .

***

وبالنسبة للمسألة الديموقراطية فى الفترة التى سبقت مباشرة قيام ثورة ٢٣ يوليه ، فقد كان الوضع الديموقراطى يتأتى من حصيلة تناقض طرفين ، سلطة الملك من ناحية ، ومدى الحريات المتاحة للجماهير من ناحيـة أخـرى . والتناسب بين الطـرفين

تنـــاسب عكسى على الدوام ، ما يحد سلطة الملك يفسح الحركة للجماهير والعكس . وهى معارك جرت سجالا بين كر وفر لم ينحسم قط . والوفد لم يستقر فى الحكم فى أى من مرات توليه ، وسلطة الملك لم تتلاش فى أى من هذه المرات ، والحرية التى كانت متاحة فى عهود الوفد ، كانت محدودة بشطآن ، أوجدت بعضها الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية القائمة ، وأوجدت بعضها المؤسسات السياسية التى صاغها الدستور . فالملكية الخاصة مصونة ، تحرم الدعوة لالغائها كما تحرم الدعوة لتغيير النظام الاجتماعى القائم على أساسها . والامتيازات الأجنبية قائمة ومحمية ، حتى قررت معاهدة مونترو فى ١٩٣٧ الغاءها مع بقاء المحاكم المختلطة اثنتى عشرة سنة تالية ، وفى كل ذلك تنحسر السيادة القضائية والتشريعية عن الأجانب ، وخاصة فى الجوانب الاقتصادية . والاحتلال البريطانى ذو وجود فعلى أكسبته الشرعية معاهدة ١٩٣٦ . والملك ، ذاته مصونة ، يؤكد الدستور وجوده كحقيقة غير قابلة للتغيير . ثم كانت حرية الاجتماع والاضراب والصحافة والتنظيم الحزبى ، كلها غير طليقة ، تحدها جملة من الأطر القانونية والنظم التشريعية . وكان الوفد كقيادة للحركة الديموقراطية يمارس نشاطه فى حدود هذه الأطر المضروبة عليه .

ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، حدث تغيير عميق الدلالة ، أفلتت به الموازين القائمة . نمت دعوة الاخوان المسلمين الى تغيير

القوانين الوضعية بما يوجب تطبيق النظام الاسلامى ، وظهرت دعوة الاشتراكية والصراع الطبقى على أيدى المنظمات الشيوعية ، وطالب الكثيرون بتحديد الملكية الزراعية وتأميم بعض الأنشطة الاقتصادية الكبرى ، وتناجى كثيرون بضرورة الغاء النظام الملكى . ثم وجدت دعوة الكفاح المسلح صدى عميقا بين الجماهير ، وقامت موجات من الاضرابات العمالية . هنا تجاوزت حركة الجماهير الأطر القائمة .

ثم جاءت وزارة الوفد فى يناير ١٩٥٠ تواجه المسألة الديموقراطية والدستورية فى ظروف نمو الاستقطاب بين طرفيها ، الملك والجماهير ، نموا ضجت به الأطر والشطآن ، وانعكس هذا الاستقطاب داخل الوفد نفسه بين تياراته . فكان أمام الحكومة ، إما أن تلم شمل النظام وتقف حامية لجسوره ، وإما أن يفضى الاستقطاب الحادث الى ما يتشقق به بناء الوفد نفسه . وكان الوضع الأخير هو ما حدث . فقد واجهت الحكومة المسألة الدستورية بموقفين جد متعارضين . انطلقت فى ظلها سلطة الملك على خلاف ما كان يحدث من قبل ، واطلقت هى حرية الجماهير الى أقصى حد شرعى يمكنها . وعرفت مصر وقتها فترة من أخصب فترات التفتح السياسى ، فكرا ونشاطا عمليا . ولكن حدود النظام الدستورى ضجت من التناقض ، وبدأ البنيان يتزعزع

ويوشك بالانفضاض . وانفرط العقد وصار النظام يتهدد بعضه بعضا ، واتسمت سياسة الحكومة هنا بالتذبذب العنيف [٢٠] .

ثم جاء الغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وذلك فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ وسط تأييد شعبى منقطع النظير . والذى يهمنا هنا هو ما يؤكد تلك الصلة غير المنفكة ، بين اعتبارات حركة التحرر من الاستعمار ، وبين النظام السياسى والدستورى القائم فى مصر ، اذ كان الغاء المعاهدة حاسما فى اخلاله بالتوازن الشرعى والسياسى القائم ، وهو اخلال كان لابد أن تمتد آثاره الى جوانب الحياة السياسية وأبنيتها ومؤسساتها ، اذ بدأ النظام القائم وقتها بوثيقتين تلازمتا تاريخيا فى النشوء ، تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ . وقابل الوفد الوثيقتين بالاعتراض والمقاطعة فى البداية ، ثم ما لبث أن قبل العمل فى اطارهما آملا - من خلال حركة الكفاح - تحريكهما الى ما يحقق المطالب الوطنية والديموقراطية . وفى ١٩٣٦ تحدد الوجود الشرعى للانجليز فى مصر بالمعاهدة ، ثم جاء الغاؤها بعد خمسة عشر عاما . ليعرى الوجود البريطانى من أى وشاح يستر بقاءه . لقد سبق للمعاهدة أن أسقطت الادعاء البريطانى الذى تضمنه التصريح فى تحفظاته ، ثم تسقط المعاهدة أخيرا ، بما يفيد أن القوات البريطانية قد صارت قوات اعتداء .

والأثر الثانى للالغاء ، أن النظام السياسى فى مصر ، يقوم على ميزان للصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية . كما يقوم على

ميزان للصراع بين الملك (قوة الاستبداد) والأمة (الجانب الديمقراطى) . ومؤسسات الحكم بنيت على هذا التوازن ، الذى استقطب جبهة السراى والاحتلال فى جانب ، وجبهة الوطنيين الديمقراطيين فى جانب فى آخر . وصار أى اختلال فى أحد المجالين ينعكس اختلالاً فى المجال الثانى . ومن ثم جاء اهدار شرعية الوجود البريطانى ممثلاً اخلالاً بشرعية الوجود الملكي في النظام السياسى . وكان توقيع الملك على قانون الغاء المعاهدة قمة العمل الديمقراطى الذى تحول به الملك إلى رمز يملك ولايحكم .

والأثر الثالث ، ان الوفد بالغائه المعاهدة واقراره عدم شرعية الوجود البريطانى ، قد بلغ مايصل إليه الكفاح السلمى المشروع من مدى .ومع الاعتبار بأن هذه الصيغة كانت لصيقة بالنشاط الوفدى ، وأن الحزب تكون بها وبنى مؤسساته وفقاً لها ، فقد جاء الغاء المعاهدة ليمثل عملاً يتخطى حدود الوفد وقدراته .لذلك تطورت الاحداث سريعة ، تعبر عن أزمة الحكم والحياة السياسية كلها فى مصر . وصار وصف الوجود البريطانى العسكرى بعدم الشرعية ، يستوجب من الحكومة أن تحرك جهازها العسكرى الضارب ضده . ولكنها لم تستطع أن تفعل ، لعدم استعداد الجيش لمثل هذه المناجزة ، ولأن موقعها الدستورى فى السلطة يقصر عن هذه الامكانية ، والملك يمكنه أن يسقطها فى ظرف مناسب يأتى عرضاً أو يصطنع اصطناعاً . كما أن الوفد لم يكن يستطيع أن

يمد الكفاح المسلح برهط من رجاله ، وليس لديه كتنظيم شعبى ويمكنه القيام بهذه المهمة ، أو يصلح نواة لها أو قيادة . وهو أن أسلم لغيره قياد هذا الأمر يكون قد أسلم له قياد الحركة الوطنية برمتها .

لقد تصاعد المد الشعبى سريعاً ، وتدهورت أوضاع الحكم سريعاً ، حتى جاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم أزمة حكم الأقليات التى أفصحت عن عجز النظام جميعه عن ممارسة الحكم ، وعرفت الشهور الستة التالية أربع وزارات ، وعرفت فى نهايتها قيام الثورة من الجيش .

***

تقتصر الاشارة هنا إلى السمات البارزة فى الأوضاع الحزبية قبل ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وقد عرفت الساحة المصرية فى ذلك الوقت عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية التى يمكن تصنيفها وفقاً لعدد من المعايير .

فهى من ناحية زمان نشوئها ، فيها الحزب الوطنى ، وهو الحزب الوحيد الذى يرجع ظهوره إلى العقد الأول من القرن العشرين واستمر فى الحياة السياسية بعد ثورة ١٩١٩ ثم إلى مابعد ١٩٥٢ . وفيها حزبان وجدا مع ثورة ١٩١٩ وفى أعقابها مباشرة وهما ، « الوفد » الذى نشأ فى بدايات الثورة بحركة التوكيلات ، وقاد من بعد الحركة الوطنية الديمقراطية ، و« الأحرار

الدستوريون » الذى نشأ فى ١٩٢٢ كإنشقاق على الوفد « قام بها المعتدلون » فى الحركة الوطنية . وفيها تنظيمان نشأ فى أوائل الثلاثينات وهما ، « الاخوان المسلمون » الذى نشأ فى ١٩٢٨، وبدأ ظهوره السياسى الواضح ودعوته إلى العودة لتطبيق النظام الاسلامى فى الثلاثينات ، و « مصر الفتاة » الذى ظهر بحركة الشباب فى مشروع القرش واتخذ شكله التنظيمى فى ١٩٣٣ . وكذلك ظهر فى الثلاثينات « الهيئة السعدية » من بعض قادة الوفد المنشقين عليه فى أوائل ١٩٣٧ . وفى الاربعينات ظهر عدد من التنظيمات الشيوعية بين شباب هذا الوقت ووضح ظهورها فى الحياة السياسية مع نهاية الحرب العالمية الثانية . وكذلك خرج قسم من مصر الفتاة ، انضموا إلى الحزب الوطنى ، مشكلين جناحاً قوياً فيه وعرف باسم « الحزب الوطنى الجديد » ، كما انشق عن الوفد بعض أعضائه مكونين حزب « الكتلة الوفدية » فى ١٩٤٢ . وتحول مصر الفتاة فى أواخر الأربعينات إلى اسم « حزب مصر الاشتراكى » .

ومن حيث أصل النشأة التنظيمية ظهرت أحزاب كإنشقاقات على تنظيمات قائمة وهى « الأحرار الدستوريون » ، « الهيئة السعدية » ، « الكتلة الوفدية » ظهرت كلها انشقاقات على الوفد . انشق الأول فى ١٩٢٢ مع تصريح ٢٨ فبراير ، والثانى فى ١٩٣٧ بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، والثالث فى ١٩٤٢ مع بدايات الحكومة

الوفدية التى تولت الحكم بعد حادث ٤ فبراير . وكذلك الحزب الوطنى الجديد الذى انشق رجاله عن مصر الفتاة ١٩٤٢ منضمين إلى الحزب الوطنى .

ومن حيث الصلة بالحكم ، فإن الأحزاب والتنظيمات التى وصلت الحكم وحدها أو مؤتلفة مع غيرها ، هى الوفد والأحرار والسعديون، وثمة أحزاب أمكنها المشاركة بسهم ضعيف فى فترة أو فترات محدودة ، وهى الكتلة والحزب الوطنى « القديم » . وباقى التنظيمات والاحزاب وهى كل مانشأ فى الثلاثينات والاربعينات لم يصل واحد منها إلى الحكومة ولا شارك فيها قط ولو بوزير واحد . كانت الأحزاب التى تصل إلى الحكم أو تشارك فيه هى ما أمكنها الوصول إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ كأغلبية أو أقلية ، وسواء فى انتخابات جرت حرة أو اصطنعت نتائجها بنشاط أجهزة الادارة . وكان أقل أحزاب النخبة الحاكمة وجوداً بالبرلمان هى الكتلة والحزب الوطنى . أما الاخوان ومصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » والتنظيمات والشيوعية ، فلم يصل واحد منها إلى عضوية مجلس النواب والشيوخ ، الا عضو واحد من مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، انتخب فى مجلس النواب ١٩٥٠ .

ومن حيث التمثيل العام للفئات الاجتماعية ، فقد كانت الأحزاب الأوثق ارتباطاً بالنخب الحاكمة والشرائح الاجتماعية العليا فى المجتمع ، هى الوفد والاحرار والسعديين ، ثم الحزب الوطنى

« القديم » والكتلة وداخل هذه الشرائح الاجتماعية الواسعة ، كان الأحرار والسعديون يمثلون المصالح الأكثر محافظة ، وخاصة كبار ملاك الأرض والمؤسسات الاقتصادية الكبيرة ، في المال والصناعة والتجارة . وكان الاخوان والشيوعيون ومصر الفتاة والحزب الوطني « الجديد » ، بعيدين عضوياً عن النخب الحاكمة ، مرتبطين بالفئات الاجتماعية الأدنى ، من الطلبة وصغار الموظفين والمهنيين وصغار التجار والمزارعين وبعض القيادات العمالية .

ومن حيث مدى التأييد الشعبي ، كان الوفد والاخوان المسلمون أكثر التنظيمات حظاً من اقتراب الكتل الشعبية العريضة اليهم . ولم يكن من أحزاب النخبة غير الوفد يتمتع بقدر يعتد به من هذا التأييد . أما الأحزاب والتنظيمات غير النخبوية ، فقد كان غير الاخوان من يتمتع بحجم من التأييد لا بأس به ، وخاصة مصر الفتاة والشيوعيين والحزب الوطني « الجديد » . ومن حيث الوجود الشرعي كانت الأحزاب جميعاً ذات وجود معترف به رسمياً فيما عدا التنظيمات الشيوعية .

ومن حيث المورد الفكري العام ، ظلت الاسلامية السياسية مرتبطة بالحركة الوطنية في مصر حتى ثورة ١٩١٩ وكان الحزب الوطني على يد منشئه مصطفى كامل ثم محمد فريد ، ترتبط لديه المطالب الوطنية في اجلاء الانجليز بالتوجه الاسلامي السياسي العام . فلما قامت ثورة ١٩١٩ كان الحزب الوطني قد ضعف كثيراً

على مدى الحرب العامة الأولى والسنوات القليلة السابقة عليها ، نتيجة مقاومة السلطة له ونزوح أبرز قياداته عن مصر . وكانت عناصر التغريب فى التعليم والمجتمع قد اختمرت ، وشب منها جيل من الشباب صار يمثل حركة الدفع النشيط لثورة ١٩١٩ ، كما كانت انهزمت وألغيت الخلافة ونشأت الدولة التركية العلمانية على أنقاضها ، فلم يعد ثمة كيان سياسى يشخص النزوع الأسلامى . وكان ذلك رجح انطباع الوفد وحركة المقاومة الوطنية التى قادها بالطابع العلمانى القومى القاصر على الديار المصرية . وظهر مشروع الاستقلال السياسى كمشروع للنهضة يتبنى النموذج الغربى فى الفكر والنظم ومعايير الاحتكام والشرعية ، وتبلور الوضع فى العشرينات على هذا النحو ، فظهرت الدعوة الاسلامية كدعوة سياسية مستقلة عن هذه الأطر ، وترتكز فى تجييشها الشعبى على مطلبين أساسيين ، وهما الجامعة الاسلامية كرابطة انتماء سياسى جامع ، والشريعة الاسلامية كإطار حاكم لمشروع النهضة ونظمه وأنشطته . ومن هنا ظهر انشقاق فى البيئة السياسية المصرية ، بين تيارين عامين ، أحدهما آخذ عن الفكر الموروث ، والآخر عن الأفكار الوافدة .

ومايهم من كل ذلك ، الاشارة إلى ظاهرة كانت من الظواهر الحاكمة فى الحركة السياسية الاجتماعية وأنشطتها ، اذ اتخذ التعبير عن أى من القوى والمصالح المختلفة أوضاعاً فكرية متباينة .

ولم يعد ثمة نمط فكرى وحيد يعبر عن المصلحة الأجتماعية والاقتصادية لقوة اجتماعية بعينها . واشتمل كل تيار من هذين التيارين العاملين على تعبيرات عديدة عن كل من القوى المختلفة . فمثلا كانت السراى وما تمثله من مصالح سياسية اجتماعية ، تجد تعبيرا مزدوجا عن نفسها ، من خلال المؤسسة الدينية الرسمية كالأزهر والطرق الصوفية ، ومن خلال مجموعات من المنابر العلمانية كحزب الاتحاد ثم حزب الشعب . وصارت الحركة الوطنية المعادية للاحتلال تجد تعبيراً مزدوجاً أيضاً . من خلال العديد من المؤسسات السياسية ذات المنزع الموروث أو الوافد وصار كل من الفكر الوافد والموروث يضم بين جنباته عديداً من التعبيرات عن مصالح سياسية واجتماعية متباينة . وقامت دوائر متداخلة من كل أولئك صعب معها التصنيف والتقويم . وبمراعاة التبسيط يمكن القول أن التيار الآخذ من الفكر الوافد كان يضم الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين والكتلة (من أنشق عن الوفد) والحركة الشيوعية ، وان التيار الآخذ عن الفكر الموروث يضم الاخوان المسلمين ، ويقف على مشارفه من انحدر من الحزب الوطنى القديم ، كمصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » (٢١) .

ومن حيث الموقف من الديمقراطية ، فلا شبهة فى أن الوفد كان فى مقدمة الأحزاب التى تدعو اليها وتدافع عنها توسع من قاعدتها السياسية والاجتماعية . أما أحزاب النخبة الأخرى ، فهى ان

صدرت عن مورد الفكر الليبرالى الذي يصدر عنه الوفد ، الا أن أن واقعها السياسى وانعزالها عن الجماهير وعدم تمتعها بتأييد شعبى كبير فى أى انتخابات حرة ، كانت تستند فى وجودها واستمرارها السياسى إلى دعم يأتيها من قوى الاستبداد . وبهذا المستند وقفت فى ممارستها السياسية مع هذه القوى واتسم مسلكها بالافساح لسلطات الملك وتقييد الحريات الشعبية .

أما الاحزاب والتنظيمات من خارج نخبة الحكم ، فإن الاخوان ومصر الفتاة لم يكن يسهل حساب أيهما ضمن القوى المؤيدة للتنظيم الديمقراطى بالمعنى المتعارف عليه وقتها له ، من حيث التكوين الدستورى النيابى والنظام الحزبى . ويلحظ أن كثيرين ممن انضموا إلى أحد هذين الاتجاهين ، وهم غالباً من شباب الثلاثينات ، فإن المثل المتعارف عليه وقتها للتنظيم الديمقراطى (النيابى الحزبى ..) لم يرتبط بمثلهم السياسية ولابمشروع النهضة الذى توخوه ، أى لم يكن عنصراً لصيقاً من عناصر تصورهم لمدينتهم الفاضلة ، وشاع مفهوم الزعامة الفردية وتعبئة الشباب من خلال الفرق شبه العسكرية كالجوالة والأقمصة الملونة . ولكن فى الاربعينات مال مصر الفتاة والحزب الوطنى « الجديد » الذى خرج منه ، إلى الجبهة الديمقراطية. أما التنظيمات الشيوعية ، فهى تحسب ضمن القوى الديمقراطية فى الاربعينات ، باعتبار نظرتها الى المرحلة الثورية التاريخية التى رأت البلاد تمر بها وهى مرحلة الحركة الوطنية الديقراطية . ولكن قام ذلك فى اطار

مفهوم نظرى خاص بالديكتاتورية الطبقية ، وإن المرحلة الوطنية الديمقراطية تفضى من بعد إلى مرحلة الثورة الاشتراكية حيث يكون من مقوماتها تجاوز مفاهيم المرحلة السابقة وتحقيق دكتاتورية العمال والفلاحين أو جماهير الشعب العامل .

ومن هنا يمكن القول ملاحظة أن قسماً من التيارات السياسية العاملة في ذلك الوقت ، لم تكن ترى فــى التنظيم النيابى الحزبى (المتعدد الأحزاب) ما يمكن اعتباره أصلاً أو هدفا لصيقا بالمشروع المتكامل للنهضة المرجوة .

ويضاف إلى ذلك ، الملاحظة التي سبقت الاشارة اليها ، مما أوضحته نتائج الانتخابات وخاصة سنة ١٩٥٠ ، وهى نمو نسبة من لم يدل بصوته فى تلك الانتخابات وخاصة من سكان المدن . ودلالة ذلك أن ثمة ضعفا تدريجيا كان يلحق الثقة بالنظام النيابى المتعدد الأحزاب ، فى صورته القائمة وفى سياق التوازنات السياسية التى قامت ، وبأنه خليق بتحقيق الأهــداف السياسية والاجتماعية المرجوة . ويشير إلى ذلك أيضا ، إن الأحزاب والتنظيمات التى قامت خارج نخبة الحكم ، لم تستطع الأطر النيابية أن تعكس أدنى صورة لنموها أو حتى لوجودها ، رغم نموها الشعبى الملموس والكبير . وقد وقفت هــذه التنظيمات فى انتخابات ١٩٥٠ وراء الوفد ، بما يدل على أنها لم تكن تستطيع بذاتها الوصول إلى مقاعد مجلس النواب ، بله أن تصل إلى السلطة . كما أن الوفد بدونها لم يكن يستطيع تحقيق ما اعتاد تحقيقه من أغلبية كبيرة فى

الانتخابات . وهذا يشير إلى أن قنوات التنظيم النيابى لم تعد قادرة على استيعاب الصورة الحقيقية لخريطة القوى السياسية القائمة . وكانت هذه القوى « غير الممثلة » أكثر اهتماما بأساليب الدعوة والنشاط غير اللصيقة بقنوات الوجود الانتخابى والمؤسسات الدستورية . وكان ضعف الوفد ضعفا للمثل الديمقراطى عامة .

ويضاف أيضا ، أنه فى سياق أزمة الحكم والأزمة السياسية العامة ، التى عانت منها الحياة المصرية من إلغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر ١٩٥١ حتى حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، لم تستطع التيارات السياسية الشعبية وتنظيماتها أن تتجمع سريعا فى شكل من أشكال الجبهات ، التى يمكنها تجميع الرأى العام السياسى وراء الأهداف المتفق عليها . ويوم الحريق نفسه كادت مصر أن تكون بغير سلطة سياسية وانفلت زمام الأمور . ورغم ذلك لم تستطع التنظيمات القائمة ، مجتمعة أو منفردة ، أن تلتقط أياً من أطراف السلطة الملقاة طريحة . وقد لوحظ فى تلك السنوات الأخيرة أن نما بين العناصر غير الحزبية من الوطنيين تيار يفتش عن « الرجل » ، « القائد » ، « الزعيم » بل ينادى جهرة بحثاً عن « الدكتاتور » الذى تحتاجه مصر ، وزاد هذا الاتجاه نمواً بعد انكسار التنظيمات الشعبية الذى أعقب الحريق ، وحتى ٢٣ يوليه ١٩٥٢[٢٢].

الفصل الثانى

تشكل ملامح
حركة الضباط الأحرار

لم يكن قيام الجيش بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ أمراً شاذاً فى التاريخ المصرى الحديث ، ولا كان حادثا غير مسبوق . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، عرفت مصر أربع انعطافات تاريخية كبيرة ، اعتلاء محمد على ولاية مصر فى ١٨٠٥ ، ثورة العرابيين فى ١٨٨١ ثورة ١٩١٩ ، ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ . ثلاثة من هذه الانعطافات والثورات قام بها الجيش ، وهى الأولى والثانية والرابعة . ولم يختلف عنها إلا ثالثتها ثورة ١٩١٩ . وإن أمر هذه الملاحظة ليس أمر تحبيذ لنمط أو لآخر من الأدوات والمؤسسات التى قامت أو تقوم بالتغيير ، وليس أمر تثبيت « لحتميات » تاريخية ، إنما وجه الملاحظة يتعلق ببيان الأصول التاريخية والمتشابهات في سياق التاريخ المصرى الحديث ، وبيان أن حركة الجيش فى ٢٣ يوليه لم تكن تحركاً شارداً ولا شاذاً ، منظوراً إليها فى تتابع الأحداث التاريخية .

وقد لا يكون من الصواب ، تشبيه أوضاع حدثت فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، بأحداث جرت قبلها بمائة وخمسين سنــة . وهى مــدة من الزمن لا يماثل طولهــا إلا كثافة ما جرى خلالها وضخامة حجم التبدل الحاصل فيها ، فى الظروف الســياسية والاجتمــاعية والعــالمية . ولكن البــاحث لم يجد مندوحة ، عند الحديث عن الأسلوب الذى جرت به ثورة ٢٣ يوليه ، من التعرض لأوجه الشــبه والتــنافر بينه وبين ما سلفه . ولا يجد فى ذلك محيصاً عن البــدء بحــركة محمد على ، التى يــكاد يتفــق الباحثون على اعتبارها بداية المرحلة التاريخية الحديثة لمصر .

ومن الجلى أن القوى التى تساهم فى صنــاعة حــدث تاريخى ما تصيــر هى ذاتها القوى التى تتولى صياغة ما يتداعى عنه من آثار . سواء بما تتوافق عليه من هذه الآثار ، أو بما تتصارع مع بعضها البعض فى الإفصاح والإضمار أو الإنعاش والكبت لتلك الآثار . وتصير هى ذاتها القوى التى تشغل خشبة مسرح الأحداث مشاركين أو أطراف صراع . وقد شارك فى إخراج الفرنسيين من مصر سنة ١٨٠١ ، الجيش العثمانى وقوات بريطانية وأمراء المماليك المصرية وجماهير مصرية نشطت تحت قيادة رهط من العلماء والأعيان .

كانت القوة العثمانية تتكون من جيشين ، أكبرهما يبلغ الخمسة والعشرين ألفا من الانكشارية والحرس ، وأصغرهما ستة آلاف من الأرنؤود (الألبانيين) والانكشارية . وتهدف الدولة العثمانية بعد اخراج الفرنسيين ، أن تبسط حكمها المطلق على مصر فلا تعود الى وضع مشاركة المماليك لها فى هذا الأمر . وكان لدى يوسف ضيا الصدر الأعظم ، تعليمات بتصفية ما تبقى من نفوذ المماليك . بابادتهم أو إبعادهم الى غير مصر من الأراضى العثمانية . وبهذه السياسة تكمل الدولة العثمانية لصالحها ما بدأه الفرنسيون لصالحهم من تصفية المماليك ، وتستفيد مما صنعه الفرنسيون فى هذا الشأن إحكاما لسيطرتها على مصر ، ورغبة فى دعم الدفاع عنها ضد الأطماع الأوروبية التى فشل المماليك فى مواجهتها .

وكان الانجليز بقوتهم العسكرية ، يحتاجون الى قوة محلية يؤزرونها وتدعم نفوذهم فى مصر . فوقفوا مع المماليك يساندونهم بنفوذهم الآتى من وجود قواتهم بالقاهرة والاسكندرية ووجود أسطولهم بالمياه المصرية ، وبضغوطهم السياسية على الباب العالى فى استانبول . واستطاع الانجليز بذلك أن يدرءوا عن المماليك مخاطر التصفية السياسية ، وأرغموا ممثلى السلطات على اطلاق سلاح الأمراء منهم . على أن القوات الانجليزية ما

لبثت أن جلت عن مصر بالضغوط الملحة للفرنسيين والعثمانيين ، الأمر الذى أضعف تأثيرهم السياسى على مجريات الأمور من بعد . ولكن كان قد تحقق اخفاق العثمانيين فى اقصاء المماليك .

أما المماليك فقد استهدفوا بعد جلاء الفرنسيين أن يستعيدوا سابق هيمنتهم على الديار المصرية . وكانوا آلوا الى فريقين . أحدهما عاد الى مصر مع القوات العثمانية على رأسهم ابراهيم بك ، والثانى تحالف مع الانجليز ورابط الى جانب قواتهم فى الاسكندرية ، وعلى رأسه الألفى بك . وقد تبدلت مواقف الكثيرين ، بعد أن صاروا أضعف قوة وألين عريكة وأقل طموحا ، بعد أن لم يمكنهم الاعتماد على قوتهم الذاتية بعد إضعاف الفرنسيين لهم . واذ استند فريق الألفى الى الانجليز ، فان البعض الآخر لجأ للمناورة دون أن يكون له من القوة الذاتية ما يضمن أيلولة حصيلة المناورات لحسابه ، فسقط فى يد محمد على . واذ كان المماليك هم القوة المحلية (المصرية) من قبل ، فان ضعفهم وظهور مقاومة الأهالى المصريين للاحتلال الفرنسى ، قد أظهر قوة محلية أخرى ما لبثت أن حلت محل المماليك ، وتتألف من جماهير مصرية بقيادة شيوخ الأزهر وبعض الأعيان ، وما لبثت أن تركزت قيادة هذه القوة الجديدة البديلة فى يد السيد عمر مكرم . ويبدو أن أحدا لم يدرك هذه القوة الوليدة وأهميتها إلا محمد على ، فعمل على أن يوازن بها قوة المماليك فى النطاق المحلى المصرى .

أما الفرنسيون فكانوا قوة مجلوة من الساحة . وغابت مساهمتهم النشطة فى صناعة الأحداث المحلية ، كما ضعف النفوذ الفرنسى فى استانبول لرفض السلطان - فى البداية - الاعتراف بنابليون امبراطوراً ، كراهة منه للثورة الفرنسية واستجابة لضغط روسيا عليه ، فانقطعت العلاقات بين الدولتين ، ولم يكن من نفوذ مؤثر للفرنسيين فى الموقف المحلى ، الا فى الضغط على الانجليز للجلاء عن مصر ، ومساعدة محمد على بالنصيحة . ثم كان لوقائع الصراع بين القوى الأوروبية بعضها مع بعض من ١٨٠١ الى ١٨٠٥ ، ما أضعف الى حد كبير التأثير الأوروبى على الأحداث المصرية .

فى هذه الظروف كانت حركة محمد على . أتى مصر مع القوة العثمانية التى جمعت من الروملى واصطلح على تسميتها بالقوة الألبانية (الأرناؤود) . ومحمد على تركى نشأ فى ألبانيا ، فلم يكن بالنسبة لهذه القوة واحدا من عشائرها ، وميزه هذا الوضع عنها وعن الانكشارية معا ، وأتاح له قدرا من مرونة الحركة والقدرة على المناورة الواسعة فى الاطار العام للقوة العثمانية ، ودون أن يستوعب تماما فى داخل أى من فئات هذه القوة وفرقها المتصارعة . كان فى رتبة البكباشى (مقدم) ، ورقى فى مصر الى رتبة رئيس فرقة ورأس القوة الألبانية بعد مقتل طاهر باشا .

ويمكن القول اجمالاً للموضوع دون تفصيل ، أن الصراعات بين العثمانيين والمماليك ، وبين الفرق المتعددة بعضها وبعض ، وبين الشخصيات البارزة الطامعة فى ولاية مصر داخل كل فرقة ، كل هذه الصراعات قد جمعت بين هذه القوى بالسلب لا بالايجاب، اذ طرح بعضها من بعض ولم يضف بعضها الى بعض . وهذا ما مكن محمد على بقوة مرجوحة لا تزيد عن الأربعة آلاف عددا ، أن تؤثر تأثيرا كبيرا فى الموقف . كما أن هذه الصراعات أخلت إخلالا خطيرا بالأمن والنظام بما آل به الأمر الى ما يشبه الفوضى ، وما أفضت اليه الفوضى من ظلم صارخ بالأهلين وعجز فى الميزانية العامة . وإذ فطن محمد على الى قيام قوة الأهالى المصريين ، فطن أيضا الى لعبة « الرواتب والضرائب » . فالعجز يهدد رواتب الجند فيثوروا . وسد العجز يقتضى فرض الضرائب وظلم الجباية فيثور الأهالى . وفى لعبة الرواتب والضرائب هذه ، سقط كل من تقدم محمد على فى القوة والنفوذ من رجالات العثمانية وأمراء المماليك .

والعامل الآخر هو الصراع بين فرق الانكشارية وفرق الألبان داخل القوة العثمانية ، والصراع بين فرق المماليك وخاصة الألفى والبرديس . ثم الصراع بين العثمانيين والانجليز ، وبين الجماهير المصرية وأمراء المماليك وولاة العثمانيين ، وفى هذه الصراعات

سقط من الولاة خسرو باشا وأحمد باشا وعلى الجزائرلى من العثمانية ، والبرديسى من المماليك ، ثم خورشيد . وكل ذلك حدث إما لثورة الجند طلباً للرواتب ، أو لثورة المصريين سخطاً على الضرائب . وكان محمد على بمرونة وضعه داخل القوة العثمانية ، ولكونه من رجال الصف الثانى بين المتصارعين على الولاية ، ولادراكه أهمية العنصر الشعبى المصرى ، كان هو من آلت اليه الأمور . سقط من قبله ، وطلبت الجماهير المصرية تعيينه والياً فى مايو ١٨٠٥ ، وصدر الفرمان له بذلك فى يوليه ١٨٠٥ .

المهم فى كل ذلك ، أن محمد على ، ساهم المصريون فى استبقائه بمصر لما قرر الباب العالى عودته مع فرقته ، وساهموا فى استبقائه لما عين واليا على جدة إبعاداً له عن مصر ، وساهموا فى توليه ولاية مصر . بمعنى أنهم آزروا صعوده وانتصاره على خصومه ، عثمانيين ومماليك ، ثم آزروه فى دعمه سلطانه ضد فلول الأمراء بعد توليته . ومن هنا وجه اصطباغ محمد على بالصبغة الشعبية المصرية فى البداية . ثم ما كان له من أثر لا يَعدْله أثر فى تاريخ مصر الحديث على ما هو معروف مشتهر .

على أن ما يتعين ملاحظته ، أن الحركة الشعبية المصرية عمدنا رجحت اختيار محمد على للولاية ، إنما كانت تدور فى اطار العثمانية السياسية ، وهى لم تكن حركة إنفصال ولا انسلاخ ولا

استقلال عن دولة الخلافة ، انما كانت ثورة ضد الظلم والفوضى والاستبداد . وهى لم تر فى نفسها حركة مصرية بالمعنى القومى ، انما هى حركة شعبية تستهدف اقرار الأمن والعدل . ولو كانت حركة تصدر عن شعور قومى مصرى لكان محمد على أولى بالاستبعاد من أمراء المماليك ، وهم أقرب للبيئة المصرية بحكم المعايشة الأطول نسبياً (١) .

ومما يتعين ملاحظته أيضاً ، أن ترجيح إختيار محمد على للولاية ، إنما روعى فيه كونه ضابطاً كبيراً على رأس فرقة عثمانية . فهو واحد من النخبةالعسكرية الحاكمة بالمعنى السائد فى الدولة العثمانية . وكان محمد على فى حركته السياسية حريصاً فى ذلك على ألا يظهر بمظهر المتمرد على الدولة ، وان يستبقى الاحساس أنه وفرقته جزء من القوة العثمانية ، وان صراعاته ومناوراته تجرى فى حدود صراعات الفرق والأشخاص داخل إطار الهيمنة العثمانية . ولم يكن الباب العالى يهمه كثيراً من الغالب فى هذه الصراعات ، مادام يظل خاضعاً للدولة معترفاً بهيمنتها مقراً بالولاء لها . بل لعل محمد على هو الوالى الوحيد الذى استطاع ، باقتدار ، أن ينفذ الخط السياسى العثمانى كاملاً ، باجهاضه النفوذ الانجليزى المهدد فى مصر ، وبتصفيته الكاملة للوجود المملوكى فيها . وتم له ذلك ، لا بفضل مهاراته الذاتية وعبقريته فى المناورة فقط ، ولكن بفضل أنه فطن

إلى حقيقة حلول الحركة الشعبية المصرية محل المماليك فى السياسات المحلية فى مصر ، وفى إطار الكيان العثمانى .

ومن المعروف الذى لا يحتاج لتفصيل ، أن تجربة محمد على الاصلاحية وتجربة النهضة التى قامت على يديه ، إنما بدأت بالجيش وقامت به ودارت حوله من كل جوانبها ، التعليم ، البعثات ، المصانع ، إصلاح نظام الأرض – ملكية وإنتاجاً – إدارة الدولة وتنظيمها ، وإذا كان مما لاخلاف عليه ، إن الجيش هو دائماً عمود الارتكاز فى بناء أى دولة أو نظام ، فإن جيش محمد على لم يقم بهذه الوظيفة وحدها ، ولم يكن مجرد درع لتحقيق المشروع السياسى ، إنما كان أحد مكونات هذا المشروع السياسى وجوهره .ولم يقم بدوره فقط فى بناء السلطة السياسية ، إنما قام بدور هام فيما ارتبطت به من تكوينات اجتماعية واقتصادية ، تدور كلها فى اطار الاحياء العثمانى (٢) .

النقطة الأخيرة ، أن محمد على جرت سياسته منذ ١٨٠٥ الى ١٨٣٠ في اطار دعم المقدرات العليا للدولة العثمانية ، بقضائه على المماليك أولاً ، ثم بنشاطه العسكرى اللاحق ، محاربة للوهابيين فى ١٨١١ اقراراً للهيمنة العثمانية على الجزيرة العربية بتكليف من الباب العالى ، ثم محاربة لليونانيين فى ١٨٢٧ مقاومة لثورتهم بطلب من السلطان أيضاً . ولكنه فى حروب الشام منذ ١٨٣١ ،

سلك فى اطار الدولة العثمانية ، مسلك التمرد والثورة أو الانقلاب على الباب العالى بوصفه المؤسسة السياسية الحاكمة فى الدولة العثمانية . وبعد انتصاره على الجيش العثمانى فى موقعة قونيه ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ ، إستأذنه ابنه ابراهيم قائد الجيش المحارب فى أن يتقدم الى استانبول ، وأجرى حواراً مع رشيد باشا قائد الجيش المهزوم للاتفاق معه على أن يتقدما معاً الى العاصمة لخلع السلطان محمود وتولية ابنه الصبى الصغير عبد المجيد [٣] ولم يأذن محمد على لابنه بذلك خشية تدخل الدول الأوروبية وانكارها عليه هذا التقدم ، فعقد معاهدة كوتاهية ١٨٣٣ [٤] . ثم لما هزم الجيش العثمانى ثانية فى موقعة نصيبين فى ٢٤ يونيه ١٨٣٩ ، حدث أن سلم قائد الأسطول العثمانى وحداته الى محمد على بالاسكندرية ، ولم يعد ما يعوق التقدم نحو العاصمة الا التدخل الانجليزى الفرنسى المعروف .

وهاتان الواقعتان تظهران أن محمد على ، كانت طلبته دولة الخلافة ومؤسسة الحكم هناك . وان من قادة الدولة العثمانية من نظر اليه كقائد عثمانى لثورة أو انقلاب ، وان ليس صنيعه صنيع حرب بين أمتين ، لذلك أيده هؤلاء أو عملوا على السير معه مبدين الاعتراف به ضد المؤسسة الحاكمة المهزومة . وأوضح ابراهيم ذلك بقوله للمندوب الفرنسى يواكونت « ان الأمة الإسلامية لا تريد حكم السلطان محمود ، فبأى حق ترغمون هذه الأمة على ما لا تريد »

وان أوروبا نفسها تنادى بحق كل أمة فى اختيار ولى أمرها . ومن هذا السياق يبين أن الجيش المصرى الذى بناه محمد على كان يقوم بوظائف سياسية فى الاطار العثمانى ، وكما قام بدور فى تثبيت السلطة العثمانية ضد بعض الثورات وحركات الانفصال سواء فى جزيرة العرب أو اليونان ، فقد استخدم كأداة التغيير السياسى للمؤسسة السياسية الحاكمة فى استانبول فى حربى الشام ، وفى هاتين الحربين كان محمد على يقوم بعمل ثورى بواسطة المؤسسة العسكرية ، وهى حركة سياسية ثورية أو انقلابية قام بها محمد على واتخذت الجيش أداة لها ، واتخذت الحرب النظامية أسلوبا .

فكان ما حدث فى ١٨٠٥ نوعا من التغيير السياسى المحلى فى مصر ، أسهم فيه الجيش ، ثم كان ما حدث فى عامى ١٨٣١ ، ١٨٣٩ محاولة لاحداث هذا التغيير على نطاق الدولة القائمة وقتها وبطريق القوة العسكرية .

***

بدأت المصرية السياسية تظهر بعد معاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، التى فرضت عزلة مصر عن جيرانها . وبدأت تتبلور وفقاً لمجمل السياسات التى تولاها الوالى سعيد باشا منذ ١٨٥٦ ، ومنها تصعيد المصريين فى سلك الضباط . وبهذا التصعيد بدأ يتولد

وجه من أوجه الصراع بين القادة العسكريين ذوى الأصول التركية والشركسية ، الذين احتكروا من قبل وضع النخبة العسكرية والحاكمة ، وبين مزاحميهم الجدد من أبناء العمد وشيوخ البلد المصريين . وزاد هذا الصراع أن الجيش كان قد ضمر من حيث العدد ، ومن حيث الوظيفة القتالية له ، كمؤسسة تتصل بمشروع سياسى احيائى أو تحريرى . وان الصراعات الداخلية فى أى مؤسسة ، إنما تخفت فى ظروف نمو هذه الموسسة ونشاطها وارتباطها بوظائف سياسية أو إجتماعية حية ، وتزداد الصراعات مع ضمور المؤسسة أو إنحدارها أو انعزالها .

والحاصل أن الجيش المصرى الذى بلغ عدده قرابة ثلاثمائة الف فى الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، فرضت عليه فرمانات ١٨٤٠ الا يجاوز الثمانية عشر ألفاً وإذا كان زاد عدده إلى ثلاثين ألفاً فى ١٨٦٦ ثم زاد عن ذلك فى أوائل السبعينات ، فقد كانت سياسة الخديو إسماعيل وقتها ، تميل إلى ترجيح كفة ذوى الأصول غير المصرية ووقف تصعيد المصريين به . وجلب بعثة تدريب أمريكية من ثمانية وأربعين ضابطا ، تولى بعضهم وظائف فى قيادة الجيش(٥) .

وقد بدأت الحركة السياسية العسكرية المصرية ، فى أعقاب فشل الحملة المصرية على الحبشة وهزيمة الجيش هناك فى

١٨٦٧ . سبق قيام هـذه الحملة حـركة ترقيـات اقتصرت على الشراكسة ، وتولوا مع مجموعة من الضباط الأمريكيين قيادتها . وقد أثبت أحمد عرابى فى مذكراته بعضا من وقائع فشل الحملة ، وابادة عدد من فرقهـا بسبب نشاط الجواسيس وخيانة بعض الأمـريكيين [٦] . وتوافـر بذلك عنصـران ، احـسـاس بالظلم لدى الضباط المصريين ، وهزيمة عسكرية نسبت الى الظالمين من قواد الجيش والـدولة . وبهـذين العنصرين تكونت « مصـرالفتـاة » فى ١٨٧٦ ، كجمعية يساهم فيها عرابى والروبى ، وفيها من المدنيين نديم وصنوع ، وتعبـر عن نفسـهـا بوجـه غيـر رسـمى عن طريق صحيفة « أبو نضارة » [٧] . وكانت تحمل على التدخل الأجنبى والامتيازات وتحكم الأتراك والشراكسة ، وتطالب بفتح باب الترقية أمام الضباط المصريين .

ثم كانت مظاهرة ضباط من الجيش فى فبراير ١٨٧٩ ، شارك فيها نحو ألفين وخمسمائة من الضباط المصريين ، وأسقطت وزارة نوبار المسماة بالوزارة الأوروبية (لوجود انجليزى وفرنسى بها) . وفى أبريل ١٨٧٩ ساهم عدد من الضباط فى المؤتمر الذى أسفر عن تقديم « اللائحة الوطنية » التى تطالب بالحكم النيابى وتشكيل وزارة مصرية . ثم إرتبطت الحركة السياسية للجيش « بالحزب الوطنى » الذى تكون من قـيـادات مـدنيـة مـثل مـحـمـد شـريف واسماعيل راغب ومحمد سلطان وعمر لطفى ، فضلاً عن قيادات

عسكرية منها أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى . ونشر أول بيان له فى نوفمبر ١٨٨٠ .

سارت الثورة العرابية فى طريقها المعروف بما لا وجه معه للتفصيل . ودور الجيش فيها واضح لا يحتاج لإثبات أو كشف . ولكن ما قد تحسن ملاحظته ، أن التحرك السياسى للضباط تولد فى البداية من عاملين ، سياسة تمييز ذوى الأصول التركية والشركسية ، وفشل حملة الحبشة ، وقد اسقطت الهزيمة المبرر الرائج لقصر القيادة على الشراكسة والأمريكيين . وبالهزيمة ظهر الطموح المصرى فى تولى القيادات العسكرية متلائماً – فى عين المصريين على الأقل – مع موجبات الكفاية العسكرية . أو بالأقل سقطت حجة التعارض بين الطموح المصرى وموجبات الكفاية .

ويلاحظ أيضاً أن الحركة السياسية لضباط الجيش تختلف عن أية حركة سياسية تقوم بها جماعة أخرى ، وذلك من حيث سرعة تصدى الدولة لها . يمكن للدولة – وأى نظام – أن تطوق أية حركة سياسية تنشأ بين الأهلين ، مادامت لم تصل من السعة والانتشار أو الفعل العنيف الى وضع مهدد . أما الجيش – وهو عمود ارتكاز السلطة السياسية للدولة – فإن أى تحرك أو تجمع سياسى لضباط فيه يكون مخالفاً لتوجه الدولة أو غير متطابق مع هذا التوجه ، فانه يستدعى مباشرة وفور اكتشافه ، أقصى درجات

السرعة فى تصفيته . وهو تحرك أو تجمع – يجد نفسه – ومحكوم عليه أن يجد نفسه – فى مواجهة سريعة ومباشرة وحاسمة مع الدولة . لأن حركتهم تفيد بذاتها تعديلاً مباشراً فى أوضاع السلطة . وتعمل سلسلة ردود الفعل المتبادلة عملها السريع فى تصفية هذا التحرك أو فى نموه السريع .

بهذا الفهم ينضاف الى أسباب حركة الضباط ، أسباب جديدة ، تتعلق بمواجهة بطش الدولة بهم وحمايتهم أنفسهم من هذا البطش المحتوم . ومن هنا جاءت سرعة اعتقال أحمد عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، وجاء الرد السريع من الضباط بقيادة محمد عبيد الذى اقتحم ثكنات قصر النيل وأطلق سراحهم ، ثم ما ترتب على ذلك من تصعيد فى الموقف . كما جاء قانون الخدمة العسكرية ، الذى أصدره وزير الجهادية عثمان رفقى ليمنع ترقية الضباط المصريين العاملين من تحت السلاح فى وظائف الضباط القيادية ، وما أدى اليه ذلك من تصاعد التذمر . كما ترد اجراءات النقل والترقية بين الضباط ، التى قصد بها تصفية حركتهم وتشتيت وجودهم ، وما أدى اليه ذلك من سرعة تحركهم ، ورفضهم تنفيذ قرارات الحكومة إرسال آلاى الى السودان لمواجهة ثورة المهدى هناك (٨) . ثم انقاص عدد الجيش المصرى الى أقل مما تسمح به الفرمانات ، وما أفضى اليه من تذمر .

والملاحظة التالية ، أن الجيش بطبيعة تكوينه ووظيفته ، مؤسسة منوط بها الدفاع عن الوطن ، أرضاً وشعباً ونظاماً . وهو يتحرك غالباً بشأن وطنى ، أياً كانت حقيقة السياسة المستترة وراء هذا الشأن . ومن الوجهة النظرية ، يتحقق لدى الجندى أقصى درجة من الدمج بين النداءات الوطنية وبين « المهنة » ، لذلك يغلب على التحرك السياسى للضباط ، أن يكسب شرعية الوجود والانتشار ، بوجود أزمة وطنية ما ، سواء كانت هزيمة عسكرية أو احتلالاً أجنبياً أو تهديداً بخطر جسيم ، أو مجموعة من الإجراءات التى تمس السيادة . ولا يعنى ذلك اطلاق كون التحرك السياسى لأى جماعة من الضباط ، انما يكون دفاعاً عن الوطن ومصالحه ، انما يعنى أن هذا التحرك أيا كانت الأهداف التى يتغياها المحركون ، انما يجرى تحت شعار ما من الشعارات الوطنية .

وفى ظروف الثورة العرابية كانت هناك - فضلاً عن هزيمة حملة الحبشة - أوضاع لأزمة وطنية عامة ، تأتت من توغل النفوذ الأوروبى فى مجالى السياسة والاقتصاد ، وبلغ قمته بتعيين وزراء أوروبيين ، وباشراف الأوروبيين على شئون مصر المالية .ومن جهة ثانية ، فان الصراع بين المصريين وذوى الأصول الشركسية والتركية فى الجيش ، قد اتخذ صبغة وطنية ، فقد كان هؤلاء يحتكرون وضع النخبة الحاكمة ، ويستبدون به دون المصريين .

وهم فى الوقت نفسه لم يعودوا يمثلون رابطة إنتماء بدولة الخلافة ، ولا يريدون أن يندمجوا فى البيئة المحلية المصرية . وهم رغم هذين الجانبين يصرون على احتكار السلطة من دون المصريين . فصار وضعهم أشبه بوضع جالية مغلقة تصر على الاستبداد بحكم البلاد ، وتستقوى فى عزلتها هذه بالنفوذ الأوروبى الوافد . لذلك صار صراع المصريين ضدهم صراعاً تختلط فيه سمات الأوضاع الوطنية بالأوضاع الطبقية . وساغ بذلك لحركة الضباط أن تتجه ضدهم .

والملاحظة الأخيرة ، أن التحرك السياسى للضباط يتعلق بمجالين ، مجال شبه « مهنى » وهو الخاص بالمؤسسة العسكرية التى يعملون بها ، والمجال العام الذى لابد بالضرورة أن تمسه هذه الحركة ، بحكم حدوثها فى بؤرة المؤسسة الحاكمة . ومن ثم فان هذا التحرك ، وحتى تتداعى له آثاره ، لابد أن يتصل بأوضاع السياسة العامة وأزماتها التى تشغل الرأى العام وحركاته السياسية والاجتماعية ، ويصعب جداً أن تقوم حركة فى الجيش وتنجح وتستمر على أساس مهنى فقط ، أو على أساس ما يسمى بالمطالب « النقابية » وحدها . وهذا الجانب العام هو ما يتحدد به مضمون الحركة من حيث ارتباطها بواحد أو أكثر من القوى السياسية ، واندماج عملها وأهدافها فى نشاط وأهداف تيار بعينه ، وهو ما تتمو به صفة الحركة من حيث كونها تفضى الى

ثورة أو إصلاح أو دعم لأسس النظام الاجتماعى القائم أو ثورة مضادة .

وحركة الجيش هى بالضرورة حركة تؤثر فى المراكز السياسية القائمة دعما أو تغييراً . وهذا يقتضى معرفة مدى انسجام مطالب الضباط الخاصة بالمؤسسة العسكرية ، بموقف واحد أو اكثر من التيارات السياسية والاجتماعية الدائرة فى تلك المرحلة التاريخية ، كما يقتضى مدى ادراك القائمين على الحركة لهذا الأمر .

والحاصل ان الحركة العرابية ، أتت تعبر عن انسجام مطالب العرابيين فى مؤسستهم العسكرية ، مع المطالب الشعبية والثورية القائمة وقتها . تمثل فى شعار « مصر للمصريين » الذى جمع الطرفين ، بمعنى تمصير قيادات الجيش وتمصير أداة الدولة المدنية وتشكيل المجلس النيابى الذى تنبع منه حركة التمصير وتضبطه . وتلك كانت متضمنة فى مطالب عرابى الثلاثة فى وقفة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، (اقالة الوزارة ، زيادة عدد الجيش ، تشكيل المجلس النيابى) . وبصياغة هذه الأهداف برز عرابى زعيم العسكريين كزعيم للمصريين جميعاً ولحركتهم الشعبية . وقد أوضح موقفه لبلنت فى فبراير ١٨٨٢ بقوله : « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب ... ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون

اسكات صوته »[٩] وانعكس ذلك فى المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى حسبما وردت الاشارة فى صدر الفصل السابق .

***

كان أول صنيع بعد احتلال الانجليز مصر ، أن أصدر الخديو توفيق مرسوماً بتسريح الجيش المصرى فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨٢ . وتضمن تقرير دوفرين فى ١٨٨٣ انشاء جيش مصرى محدود على ما سبقت الاشارة فى الفصل السابق . واستمر الجيش المصرى بهذا العدد المحدود ، تقتصر وظيفته على الجانب الأمنى فيما عسى أن يجدّ من قلاقل داخلية . وذلك لمدة أربعة عشر عاماً .

وفى ١٨٩٦ شرع الانجليز فى بناء الجيش المصرى كمؤسسة قتالية ، ليقوم بإعادة فتح السودان ، تحت قيادة كيتشنر . وتم فتح السودان فعلاً فى ١٨٩٩ . ومن هذا الوقت حتى ١٩٢٤ ، ارتبط الجيش بالسودان ارتباطاً اختصاصياً ، أى اختص بالسودان . فكان سردار الجيش انجليزيا دائما ، وهو دائما الحاكم العام للسودان (كيتشنر ثم وينجت ثم ستاك) . وقيادات الجيش بريطانية ، سواء على كثرته بالسودان أو على قلته التى توجد بمصر .

والمهم هنا ، أنه مع تحول الجيش إلى مؤسسة مقاتلة لاعادة فتح السودان ، جرى الاحتفاظ بالجزء الأعظم منه هناك ، ليكون

أداة السياسة البريطانية فى الحكم ، وليبتعد الجيش المصرى عن دياره وأهله فى مصر ، بما يمكن من ضمان السيطرة عليه ، وبما يكفل عدم تكرار ما حدث أيام العرابيين . وتحول الجيش المصرى المستقر غالبه فى السودان ، من قوات مقاتلة إلى قوة شرطة عسكرية ، مجرد ضباطه وجنوده من الذخيرة والأسلحة الثقيلة ، وشتت وحداته أجزاء صغيرة تنتشر فى أنحاء السودان الفسيح ، يفصل كل واحدة عن الأخرى مئات الأميال . وبدأ من ١٩٠٠ انشاء وحدات سودانية بديلة ومنعزلة عن الوحدات المصرية (١٠) .

وأقبل عام ١٩١٩ وثورته فى مصر ، والجيش المصرى مغيب فى أرجاء السودان قرابة ربع قرن سابق . فضلا عن هيمنة الانجليز على وظائفه القيادية قرابة أربعين عاماً سابقة . وهنا يبدو ظرف أساسى فيما لوحظ من عدم مشاركة الجيش فى قيادة الثورة وعدم قيامه بأى حركة عسكرية . وذلك رغم ما عرفته أحداث الثورة من اشتراك بعض صغار الضباط فى مظاهراتها ، وما أشار اليه محمد نجيب فى مذكراته من تكوين جمعية سرية فى الخرطوم واعتقال بعض أعضائها العسكريين (١١) . على أن الأمر لم يعدُ مثل هذه الأحداث الصغيرة المتناثرة .

ولا يكفى تفسيراً لابتعاد الجيش عن الثورة ، القول بابتعاد قيادات الوفد عنه لعدم اقتناعها بالعنف طريقاً . لأن السبب قد

يصلح أن يكون نتيجة ، بحسبان أن الوفد نشأ وشكل خلال الثورة ، مع أحداثها ، فلم يكن له تنظيم وفكر مؤسس ومستقر سابق على قيام الثورة ، فاشعلها وصبغها بلونه . وان قيادات الوفد قد تشكلت على الصورة الملائمة للكفاح المشروع ، وبالعناصر الملائمة لهذا الوضع ، فى ضوء الممكنات السياسية والتاريخية المتاحة . وقد حاولت العناصر المتشددة فى قيادة الوفد استخدام أسلوب العنف المتاح ، بتشكيل التنظيم الخاص الذى كان يمارس عمليات الاغتيال السياسى . وخلال الثورة العرابية وجدت قيادات لم تقتنع بالعنف طريقاً ، مثل محمد شريف . ولم يكن من شأن وجودها أن ابتعد الجيش عن الثورة وقتها . كما أن سيطرة الانجليز على قيادة الجيش فى ١٩١٩ لا تكفى سببا مفسراً لابتعاده ، لأن حركة العرابيين فى ١٨٨١ قامت ضد قيادات الجيش الشركسية رغم غلبة سيطرة هؤلاء . وانتصار بريطانيا فى الحرب العامة الأولى لا يكفى سبباً لابتعاد الجيش المصرى عن الثورة فى ١٩١٩ ، وحركة مصطفى كمال فى تركيا قامت بالجيش ، رغم ما كان يعانى الجيش التركى من آثار هزيمة الحرب مما جعله فى أشد حالات الانهيار ، وقد قامت رغم وجود جيوش الحلفاء المنتصرين فى تركيا (١٢) .

يبدو لى من ذلك ، أن غياب الجيش عن مصر فى ١٩١٩ هو

ما غاب عن الثورة . وإن كان هذا السبب اقتصر على الجيش ولم يفصل تماماً بين الثورة وقيادتها ، وبين جهاز الدولة المصرى فى مؤسساته المدنية . ويمكن ملاحظة أن الثلاثة الذين قابلوا وينجت المندوب السامى البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين باستقلال مصر ، كانوا هم سعد زغلول الوكيل المنتخب بالجمعية التشريعية (تكونت كمجلس نيابى فى ١٩١٣ وأوقف عملها بسبب الحرب فى ١٩١٤) ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى عضوى الجمعية . وأن أول تشكيل للوفد تألف فى ذات اليوم من ثلاثتهم ومن عبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ، فكانت جملتهم سبعة ، منهم خمسة من أعضاء الجمعية التشريعية . ثم ضم الوفد حمد الباسل وسنيوت حنا وحسين واصف وعبد الخالق مدكور وهم من أعضاء الجمعية أيضا ، وضم من غير أعضائها اسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر وجورج خياط وواصف غالى (١٢) .

ورغم أن الجمعية التشريعية كانت موقوفة النشاط منذ ١٩١٤ ، فإن غلبة تشكيل الوفد من أعضائها أمر لا تخفى دلالته ، من حيث أن منشئى الوفد وجدوا فى هذا العضو الضامر من أعضاء الدولة المصرية ، ما يعين فيما يشرعون فيه من عمل ، ويحوطهم بسمة من سمات الدولة ، ويصبغهم بصبغتها الشرعية فى نشاطهم المبكر . وكان سعد زغلول على اتصال بحسين رشدى رئيس الوزراء فى هذا المسعى المبكر .

ومن جهة ثانية ، فإنه على مدى سبع وثلاثين سنة منذ احتل الانجليز مصر ، ولأسباب داخلية ودولية عديدة [١٤] ، بقى جهاز الدولة المصرى ، واستمر جهازاً مصرياً فى صميمه ، وفى هيكله الحكومى العام ، جمعاً للمعلومات وتنفيذا للسياسات وادارة للشئون العامة وللمرافق . كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة ، على رأس هذا الهرم السياسى والادارى ، كالوزراء والسراى وغيرهم . وكانت هيمنة الانجليز عليه من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته بواسطة " المستشارين " الانجليز فى الوزارات وبعض من كبار الموظفين منهم . ومن خلال هذه القنوات كانت تجرى إرادة المندوب السامى ، لتصدر بها قرارات مصرية ، يتحرك وفقاً لها جهاز الدولة برمته ، ويقف جيش الاحتلال ليحمى تلك القنوات الاصطناعية وسهولة الانسياب من خلالها .

وفى مثل هذا الوضع ، ومع مراعاة الحالة الثورية التى وجدت مع عام ١٩١٩ ، وللكراهة العامة للانجليز لدى المصريين ، تبدو أهمية ما توخاه الوفديون الأوائل ، من عقد الأواصر مع جهاز الدولة ورجاله ، من خلال التنبيه إلى الوصف التمثيلى الشرعى الضامر للجمعية التشريعية والاتصال برئيس الوزراء ، وإن هؤلاء القادة كانوا من عناصر النخبة الحاكمة فى مصر ، وزراء وموظفين كباراً سابقين أو من الوجوه ذات الثقل الرسمى

والاعتراف العام . كانوا أشبه بمجلس وزراء بما يحوطهم من سمت الدولة ، ولو لم يكونوا من أعضائها الفعليين فى ذلك الوقت . ثم أتت حركة التوكيلات لتضفى عليهم وصفاً تمثيلياً عاماً ، وصفاً تجاوز فى صورته الشاملة ما ينسبغ به التأييد الشعبى على الحركة الحزبية ، يجاوز ذلك إلى مشارف التمثيل النيابى لمؤسسات الدولة عامة .

ومن هنا يبدو مسلكان للوفد ، دعا اليهما وكانا ذا أهمية فى مكافحته الوجود الانجليزى . وإن نجاح الوفد فى تحقيق الاستجابة لهما ، كاد أن يكون أهم ما اهتزت به قوائم الحكم البريطانى لمصر ، وقاد إلى اعتراف الانجليز باستقلال البلاد والغائهم الحماية المضروبة عليها وتقديم بعض التنازلات فى هذا الشأن . أول المسلكين هو الدعوة إلى مقاطعة الانجليز . وكانت أخطر وجوه المقاطعة هو عدم التعاون معهم فى أجهزة الحكم ، سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة ، أو بالنسبة لوسائل تنفيذ القرارات الانجليزية عبر أجهزة الادارة المصرية . وثانى هذين المسلكين هو اضراب الموظفين المصريين متضامنين مع طوائف الشعب فى ابريل ١٩١٩ ، الأمر الذى أدرك منه الانجليز قيام حالة من حالات « استحالة الحكم » ، أو خطر وشيك بقيام هذه الحالة ، كما عبر عن ذلك اللنبى المندوب السامى فى مراسلاته مع كيرزن وزير الخارجية (١٥) .

وخلاصة هذه النقطة ، أنه فى ثورة ١٩١٩ ، غاب الجيش المصرى بوصفه مؤسسة عسكرية ، لا بوصفه أفراداً من ضباط وجنود ، غاب عن الحركة السياسية ، واتصل بهذا الغياب كظرف سياسى وتاريخى أن الكيان العام للجيش كان مغيبا فى السودان لأكثر من عشرين سنة سبقت أحداث الثورة ، وأنه مع غياب المؤسسة العسكرية عن الحركة السياسية ، لم يكن جهاز الدولة المصرى – فى شطره المدنى – بعيداً عن وقائع الثورة ، بل لعله أسهم فى شبوبها اسهاماً .

***

فى أوائل الأربعينات تكونت المجموعة الأولى للضباط التى تشكل منها فيما بعد تنظيم الضباط الأحرار ، كانوا من شباب الضباط صغار الرتب ، لم تسبق سنة تخرج أقدمهم عام ١٩٣٨ ، وغالبهم ممن أخرجتهم الكلية الحربية ممن دخلوها مع سياسة التوسع التى استنتها وزارة الوفد لتقوية الجيش بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وبدأت هذه الدفعات أولى خطواتها فى سلم العمل العسكرى مع شبوب الحرب العامة الثانية فى ١٩٣٩ ، واذا كانت مصر لم تدخل هذه الحرب رسمياً ، فقد كانت ألزمتها معاهدة ١٩٣٦ بأن تقدم على أرضها العديد من الخدمات المدنية والعسكرية للقوات البريطانية المحاربة ، كما أن جريان حرب

الصحراء فى الأراضى المصرية ، بين قوات المحور الايطالية ثم الألمانية وبين القوات البريطانية ، اقتضت من الجيش المصرى بعض النشاط العسكرى . ثم إن احتلال مصر من قبل القوة البريطانية المحاربة وشمول ميدان القتال أراضيها ، قد جعل الحرب عنصراً فى السياسة المصرية بالنسبة لجميع القوى ، حكومة أو معارضة أو تنظيمات شعبية . ومن هنا بدأ الترابط بين النشاط السياسى المصرى العام ، وبين النشاط الخاص بالضباط المصريين .

لقد سبقت الاشارة الى الظروف السياسية الاجتماعية التى أحدقت بمصر عشية٢٣ يوليه ، وكونت أسباب قيام الثورة . كما أشير الى دور المؤسسة العسكرية فى الحركات السياسية المصرية منذ القرن الماضى . والمهم هنا بيان السمات العامة للحركة السياسية لضباط الجيش منذ بداية تشكيله المعاصر بعد ١٩٣٦ ، وهى الحركة التى قامت من بعد فى ٢٣ يوليه . وفى البداية يمكن ملاحظة أنه بعد فترة من الغياب الطويل للمؤسسة العسكرية عن السياسات المصرية ، فترة جاوزت الخمسين عاماً منذ احتلال الانجليز مصر فى ١٨٨٢ وتصفيتهم الجيش ثم تغييبه فى السودان ، فقد كان من المفهوم أن تبدأ تلك الحركة من جيل أدنى الشباب فى أصغر الرتب ، ومع البداية العملية لاحتضان المشروع

السياسى المصرى فكرة انشاء جيش مدافع عن الوطن .

بدأت حركة الضباط كأى حركة سياسية وليدة وغير مسبوقة فى الزمان المعاصر . تنشأ من مجموعات متفرقة بأهداف عامة شائعة ، تمثل نوعاً من الاستجابة لأهم التحديات التى تواجه الجماعة الوطنية فى ظرف تاريخى ما . ثم مع الوقت وبالتدريج يبدأ التقارب والترابط بين هذه المجموعات ، لتكون من بعد – فى صورتها المثلى – تياراً أو تنظيماً واحداً . ويجرى هذا التطور من أشكال التجمع المحدودة والبسيطة . الى الجماعات الأوسع انتشاراً ، والأشكال التنظيمية الأكثر تعقيداً . ومع حركة النمو التنظيمى تتبلور الأهداف العملية ، ويتحدد الطابع التنظيمى العام وأساليب النشاط السياسى الملائمة للظروف المحدقة والامكانيات العملية للقائمين بالأمر ، وتنفرز الخصائص المطلوبة فى القائمين على الحركة . وبمعنى آخر تتشكل المؤسسة السياسية التى تشكل وتشخص التيار السياسى .

وأول ما يتكشف فى الحركة السياسية للضباط ، أنها لم تتعلق فى بدايتها وفى نموها ، بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة ، ولا تميزت عن غيرها بما تتمايز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب . إنما كانت سمتها الجوهرية المميزة تتعلق بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية . وهى إن

كانت تمثل استجابة من شباب مصريين لروح العداء للاستعمار البريطانى واحتلاله بلادهم ، فلم يكن هذا الأمر مما يشكل مميزاً أساسياً لهم من دون ما يعج فى الحياة السياسية من تنظيمات وحركات . إنما كان حصول هذه الاستجابة فى المؤسسة العسكرية – عمود الارتكاز فى الدولة – هو ما كان يمثل جوهر الظاهرة وتفردها . وفرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض من تيارات السياسة وأحزابها العاملة فى المجتمع وينضموا إليها ، وبين أن تتولد داخل المؤسسة فى إطارها التنظيمى الحاكم ، حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسى للدولة وأهدافها الاستراتيجية . لقد ولدت الحركة ونمت فى ظروف كان يتنازعها فيها هذان التوجهان ، التوجه إلى الانضمام إلى الأحزاب القائمة والتوجه إلى قصر الحركة السياسية لهم على مؤسستهم العسكرية . ورجح مع الوقت ، وبالتدريج ، طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة فى المجتمع ، وطابع كونها حركة سياسية عسكرية « مانعة » ، إن جاز هذا التعبير .

بدأت هذه المجموعات فى أواخر الثلاثينات ، فى لقاءات شباب من الضباط فى معسكرهم فى منقباد سنة ١٩٣٨ ومنهم جمال عبد الناصر ، ومجموعة عبد اللطيف البغدادى سنة ١٩٤٠ فى سلاح الطيران ، إذ بدأت المجموعة الأخيرة من أربعة أو خمسة

برتبة الملازم يقيمون فى منزل واحد . « كنا أصدقاء متآلفين والثقة تامة بيننا واتفقوا على عمل تنظيم سرى [١٦] ، كان نشاط مجموعتنا داخل سلاح الطيران ، وكان تنظيماً قائماً على أساس علاقات الصداقة والثقة » [١٧] . وكان النزوع العام هو العمل ضد الاستعمار البريطانى ، مع غلبة فكرة التعاون مع القوات الألمانية فى حرب الصحراء الغربية ضد الانجليز ، مع فكرة القيام بعمليات اغتيال الجنود البريطانية [١٨] .

وإن القارىء لوقائع الحركة خلال الأربعينات ، يلحظ فى وضوح أن ثمة تصنيفاً للمجموعات أساسه « السلاح » أى وحدة العمل أو القسم التنظيمى الذى نشأت فيه كل مجموعة ، وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ . فثمة مجموعة فى سلاح الطيران ، ومجموعة فى سلاح الفرسان ، وفى سلاح المدفعية وسلاح الحدود ، وسلاح الإشارة ، وسلاح خدمة الجيش ، وسلاح المهمات وغير ذلك [١٩] . ولم تكن هذه المجموعات فروعاً لتنظيم مركزى أوجد لنفسه فروعاً فى الأسلحة ، ولكن نشأ كل منها هكذا نشأة خاصة ، ثم بدأت الصلات والعلاقات تقوم بين بعضها البعض ، بالالتقاء والتعارف ثم التقارب . وجرى ذلك عن طريق العلاقات الشخصية وروابط الصداقة . وقد عرفت الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٥ هزيمة الألمان فزال حلم الاعتماد عليهم ، كما

عرف حادث ٤ فبراير وما أثار من سخط على الانجليز ، ودعم هذا حركة إنشاء المجموعات « داخل كل سلاح باستغلال الصداقات الشخصية وتقارب السن والتواجد فى معسكرات واحدة » [٢٠] .

ومن جهة أخرى ، كان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات ، وهو جيل تفتح إدراكه السياسى على حركتى الأخوان المسلمين ومصر الفتاة . ومنهم من شارك تلميذاً بالمدارس الثانوية فى مظاهرات مصر الفتاة أو حركة مشروع القرش ، ومنهم من كان له وجه اتصال بالأخوان المسلمين فى بداية الأربعينات ، وبعضهم انضم فعلاً إلى الأخوان فترة ما ، وبعضهم اتصل من بعد بالحركة الشيوعية . وقد أدى الانضمام إلى الأحزاب من مجموعات الضباط إلى خلخلة التشكيل العسكرى لهم حسب وحدات عملهم بالجيش . ويذكر البغدادى عن تجربة انضمام البعض للأخوان « كنا نحضر حديث الثلاثاء كل أسبوع ، واتبعنا نظام الأسر كل أسرة من خمسة ، ولم نكن جميعاً (مجموعة الطيران) فى أسرة واحدة » [٢١] وكان عبد الناصر وخالد محيى الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين يشكلون أسرة واحدة [٢٢] ، رغم اختلاف أسلحتهم .

ولكن ما لبثت الغالبية الغالبة من هؤلاء ، أن انصرفت عن الارتباط بأى من التنظيمات والأحزاب السياسية ، وقصروا

نشاطهم السياسى على المؤسسة العسكرية . وذلك باستثناء عدد محدود استبقى روابطه الحزبية . وما لبث هذا العدد أن استبعد من تنظيم الضباط مثل عبد المنعم عبد الرؤوف . ودعم اتجاه الاستقلال أن ترابط التنظيم الموحد للضباط ، وتشكلت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فكانت حركة توحيد مجموعات الضباط ، تنمو معها حركة استقطاب الضباط بعيداً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية . ومثل لهم عزيز المصرى رغم شيخوخته دور الأب الروحى ، بما يمثله تاريخه السياسى من كراهة للانجليز ومن النشاط من خلال المؤسسة العسكرية .

استقام لحركة الضباط تشكيلها التنظيمى كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل فى نطاق المؤسسة العسكرية ، وبالابتعاد التنظيمى عن الحركة الحزبية فى المجتمع . فهى حركة سياسية عسكرية ، تتكون من شباب الضباط فى أصاغر الرتب ، وهى حركة غير حزبية وغير جماهيرية ، بمعنى أنها لا ترتبط تنظيمياً بالأحزاب ، ولا تتوجه فى نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية . وإذا كانت غلبة الطابع الشخصى على نشأة مجموعاتها الأولى ، لا تشكل شروداً عن طريقة نشأة أية مجموعات سياسية فى صورها الجنينية الأولى ، فإن هذا الطابع قد صاحبها من بعد لم يزايلها بعد انتشارها النسبى . ولهذا

الوضع أسبابه المعقولة فى إطار ما أوجبته ظروف الأمن المشددة على حركة من الشباب الأصاغر تعمل للانتشار داخل الجيش بأهداف سياسية مخالفة للدولة . ويذكر جمال حماد « أن عملية إنشاء تنظيم سرى بالجيش ، تمتد خلاياه داخل مختلف الأسلحة والوحدات ، لم تكن أمرا هينا فى وجود أجهزة متعددة للأمن ، مثل المخابرات الحربية والبوليس السياسى وأجهزة الملك الخاصة بالأمن » فضلاً عن نشاط أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية [٢٣] . على أن معقولية هذا السبب لا تخل بما تولد عنه من طابع تنظيمى لازم الحركة ، وأثر فى نضوج تكوينها المؤسسى ، فاستمرت تحمل تداخلاً قوياً بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل .

***

وأن يتشكل تنظيم سياسى بين شباب ضباط يكون قاصراً عليهم ، دون ارتباط تنظيمى بالأحزاب السياسية ، وأن يكون هذا التنظيم بسبب ظروف الأمن محدود العدد ، فإن هذا يضع الجماعة بين خيارين ، إما أن تصير جماعة أو جماعات للاغتيال السياسى ، وإما أن تضع نصب عينيها أسلوب الانقلاب العسكرى . إن أى جماعة سياسية تبحث بالضرورة وبحكم نوعية تكوينها ، عن الوسائل المتاحة أمامها لإحداث التغيير السياسى الذى ترجوه متفقاً مع أهدافها السياسية ، أو للتأثير فى السياسات العامة بما

يلائم هذه الأهداف . وانحصار الجماعة فى النطاق الضيق البعيد عن الحركة الجماهيرية ، لا يجعل لها فرصة للتغيير أو التأثير خارج وسيلتى الاغتيالات أو الانقلاب . وإن انحسام وضع حركة الضباط بالابتعاد عن الحركة الحزبية ، قد وضعها بين هذين الخيارين سنينا .

ووقائع حركة الضباط ، على مدى الأربعينات ، وحتى بعد تشكيل اللجنة التأسيسية التى ضمت جماعاتهم فى ١٩٥٠ ، تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين على الدوام ، وحتى تقرر القيام بالانقلاب العسكرى عشية ٢٣ يوليه . ومذكرات البغدادى تكشف عن مادة ثرية فى موضوع الاغتيالات الذى لم يعدل عنه نهائياً إلا فى ١٧ يوليه ١٩٥٢ (٢٤) . ويشير من قبل ذلك إلى الاتصال بعبد العزيز على والتفكير فى إعداد تنظيم فدائى وصنع القنابل وإعداد الأسلحة ، مع مغامرة عزيز على المصرى التى ساهم فيها بعض الضباط للاتصال بالألمان ، ومع اقتراح إنشاء خلايا سرية لقتل من يعتبرونهم ساسة منحرفين بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وعرضهم على رئيس الديوان الملكى وقتها ، قتل مصطفى النحاس احتجاجاً على ذلك الحادث (٢٥) .

والسياسى حامل السلاح ، كشأن الطبيب الجراح ، لا يحمل فى الغالب إيماناً قوياً بجدوى المعالجات الصبور البطيئة التى تلجأ

إليها الحركة السياسية غير العنيفة . ويميل الجو السياسى لحملة السلاح بالمغالين منهم إلى ازدراء الأنشطة الحزبية البطيئة الموجهة إلى توعية الجماهير وجذبهم وحشدهم وتعبئتهم وتحريكهم لتحقيق الأهداف . وهذا الغلو قد يضل بالبعض عن أهدافه الأصلية ، ويوقعه فى أيدى القوى المضادة ، لأن صلتهم بالجماهير مفقودة أو ضعيفة وهى من محكات اختبار الصواب فى النشاط السياسى . وقد حدث لجماعة من شباب الضباط أن اعتقل ١٧ منهم فى سنة ١٩٤٧ ، وكان من آثار كشف وجودهم وحركتهم أن أحيل إبراهيم عطا الله رئيس الأركان إلى المعاش . وجنح بعض من هؤلاء بعد خروجه من المعتقل إلى اتجاه عبر عنه مصطفى كمال صدقى وهو الإدانة الكاملة للأحزاب والعمل ضدها ، وارتبط هؤلاء بتنظيم استطاعت السراى أن توظفه لصالحها عن طريق يوسف رشاد طبيب الملك الخاص ، سمى التنظيم باسم « الحرس الحديد »(٢٦) .

ومن جهة أخرى فقد كان المناخ السياسى للأربعينات ، من شأنه أن يولد جماعات العنف السياسى . كان النصف الأخير من الأربعينات خاصة ، من الفترات التى تصاعد فيها المد الشعبى ومقاومة الاحتلال والسلطات المصرية المرتبطة به ، تصاعداً لم يكن فى مكنة المؤسسات السياسية الرسمية أن تتسع له ولاأن تستوعبه . وولد هذا المناخ ميلاً لظهور جماعات الاغتيال

السياسى ، ومنها جماعة حسين توفيق التى اغتالت أمين عثمان الوزير الوفدى السابق ، وشرعت فى اغتيال النحاس زعيم الوفد . وكذلك الجماعة التى نسفت سينما مترو . كما ولد النشاط العنيف للجهاز الخاص التابع للأخوان المسلمين ، وجرى اغتيال أحمد الخازندار رئيس المحكمة ومحمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء . وانعكس هذا المناخ نفسه على نشاطات الحكومة ، إذ مارست العنف غير المشروع ، سواء فرقة الحرس الحديدى التى كونها الملك للقضاء على خصومه السياسيين ، أو ما اتبعته الحكومة من حوادث التعذيب فى السجون والمعتقلات .

وفضلاً عن ذلك ، فقد سبقت الإشارة إلى أن ضباط الحركة كانوا معظمهم من جيل شباب الثلاثينات ، الذى تفتح إدراكه السياسى على التيارات الحديثة وقتها ، وهى الأخوان ومصر الفتاة . وانجذب بعض هؤلاء فيما بعد إلى الحركة الماركسية . وكان الأخوان قريبين من وديان العنف السياسى . ومصر الفتاة ، وإن لم ينسب إليه إلا تهمة الشروع فى اغتيال النحاس فى ١٩٣٧ التى وجهت لأحد أعضائه ، فقد كان الحزب قريباً فى منهجه ومنهله الفكرى والعملى من الحزب الوطنى ، الذى شاع فى فترات تاريخه تشكيل مجموعات الاغتيالات السياسية من بعض شبابه ، فى فترة ما قبل الحرب الأولى . ثم كان من رجاله من ساهم فى التنظيم

السرى للوفد خلال ثورة ١٩١٩ ، ثم كان من شبابه من اغتال أحمد ماهر رئيس الوزراء فى ١٩٤٥ . وكان من جماعة حسين توفيق من انشق مع فتحى رضوان على مصر الفتاة ، وكون الجناح النشيط الفعال فى الحزب الوطنى .

وعلى أية حال ، فأي من نوعى النشاط ، الاغتيال أو الانقلاب ، يترجح غلبته على الآخر وفقاً للإمكانيات المتاحة ، ومدى الفاعلية المتوخاة من أيهما فى حدود تلك الإمكانيات .

لقد كان من الجانحات إلى النشاط الإرهابى ، تناثر الجماعات والقلة النسبية لحجم الحركة بعد تجميعها ، قلتها عن ضمان القدرة على تحريك الجيش ، بله تغيير المجتمع . وإن كان هذا الجنوح قد ضعف مع عملية التجمع الأخير . على أنه كان من مرجحات غلبة العمل الانقلابى على مذهب الاقتصار على عمليات الاغتيال ، إن قيام الحركة داخل الجيش - سيما بعد تجميعها - كان من شأنه أن يحكم عليها بسرعة المواجهة مع الدولة ، سرعة تستوجب من الضباط تحريك كل الممكنات وتصل بهم إلى حد المغامرة . والدولة تولى جهازها الضارب أقصى ما تستطيع من اهتمام بأمنه وضمان السيطرة عليه ، وأى تحرك أو وجود سياسى معارض داخله يقتضيها أسرع إجراءات التصدى والتنقية له . وهذا من شأنه أن يفرض على أصحاب الحركة حتمية الدخول السريع فى المعركة

الفاصلة ، ولو دفاعاً عن الذات ، ولو مقاومة لتصفية الوجود . وهى معركة وإن لم يقرروها ولم يبدأوها ، فإن نتيجتها تصل مباشرة إما إلى نجاح الدولة فى تصفيتهم أو إلى فشلها ، وفشلها يفيد حتماً ، وبذاته ، تحقق حصول الانقلاب .

ثم كان من ميسرات العمل الانقلابى ، أو حركة الضباط التى تشكلت مجموعاتها فى العديد من الوحدات والأسلحة من أوائل الأربعينات ، فقد انتشرت وحداتها وزادت تقارباً فى حرب فلسطين ، وفيما أشاعت الحرب من سخط لدى شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك خاصة . وفصمت وقائع الحرب تماماً ما بين الضباط وبين السراى ، بحيث لم يعد ممكناً نشوء جماعات بالجيش تؤيد الملك ، كما بدا من استعداد البعض فى ١٩٤٢ ، وكما نشأ فعلاً فى ١٩٤٧ . وهذا التقارب مكن من توحيد المجموعات وظهور اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فى ١٩٥٠ . « وهنا برز دور جمال عبد الناصر القيادى ، فاستطاع بمهارة فائقة أن ينظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة ويؤلفها فى تنظيم واحد ... ولقد ساعده على ذلك رتبته الكبيرة وتفرغه الكامل للحركة الوطنية ... ونشطت عمليات تكوين الخلايا وتجنيد الضباط فى التنظيم ، وانصرف الضباط المنتمون إلى الأخوان وحزب مصر الفتاة إلى التنظيم الجديد ، وإن ظل بعضهم على علاقة مستمرة بهذه الجماعات »[٢٧] .

وفضلاً عن الانتشار النسبي للحركة ، وتوحيدها الذي ساهم بدوره في الثقة بها والانضمام إليها ، فقد كان عدد من ضباطها يشغل مراكز ذات أهمية نسبية ، سواء في الجيش عامة أو على مستوى السلاح أو الوحدة . كان صلاح سالم في مكتب محمد حيدر القائد العام للجيش ، وعبد الحكيم عامر أركان حرب اللواء محمد نجيب في سلاح الحدود ، ومحمود رياض معاوناً لاسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك ومدير شئون فلسطين ، وجمال حماد أركان حرب سلاح المشاة [٢٨] .

قام تنظيم « الضباط الأحرار » كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية . وكان عبد الناصر كما سلفت الإشارة ، هو السابق في التحرك لربط المجموعات المختلفة في كيان واحد « وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩ ، وذلك بغرض لم شملهم في تنظيم واحد » [٢٩] . وإذ كانت المجموعات المختلفة تنطوي على عناصر من اتجاهات سياسية متباينة ، فقد التقت جميعا على أهداف عامة يمكن أن يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن المشرب السياسي الذي ينتمي اليه أو يستحسنه ، وهذه الأهداف هي مهاجمة الاستعمار والملكيات الكبيرة والفساد وهزيمة حرب فلسطين . وظهرت الأهداف الستة التي تبنتها ثورة ٢٣ يوليه ، وخلاصتها طرد المستعمر ، والقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة

حياة نيابية سليمة وبناء جيش قوى . وذلك حسبما يظهر من مطالعة ما نشره كمال رفعت فى مذكراته من منشورات الضباط الأحرار[٣٠] .

ويذكر البغدادى « لم نكن نشأ الدخول فى تفصيلات هذه الأهداف خشية اختلاف الرأى بيننا ، وحتى لا يتسبب عنه فرقة وانقسام »[٣١] . كما يذكر كمال الدين حسين أن كان الضباط الأحرار « من مدارس فكرية مختلفة . ولكننا كنا نجتمع على تحقيق أهداف وطنية مشتركة تمثلت فى الأهداف الستة » ، ونكر فى سياق آخر « كانت أمامنا دائماً بعقدة الانقلابات المتكررة فى سوريا وما تجلبه من عدم استقرار »[٣٢] .

والضباط الأحرار هم من شباب المهنيين ، والأصول الاجتماعية لغالبيتهم ترجع الى الشرائح الوسيطة والصغيرة من الطبقة المتوسطة ، حسبما يظهر من ثبت « شهود الثورة » الذين استجوبهم أحمد حمروش فى كتابه[٣٣] وهذا ما عبر عنه البغدادى بقوله ان المهنيين من أبناء الفلاحين والتجار « كالمحامين والمهندسين والأطباء والموظفين ، وكان عددهم يتزايد تدريجياً فى ربع القرن الأخير ، لم يكن لهم مكان فى مجتمعنا »[٣٤] .

ومن جهة أخرى ، كانت الأهداف الستة هى القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة ، أى الأحزاب من غير نخبة الحكم ، التى لم تتوله ولا شاركت فيه ولا كانت اقتربت

منه بعد . وهى فى الجملة الاخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد والجناح اليسارى من شباب الوفد والمنظمات الشيوعية . ويلاحظ أن البنود العامة فى نداءات بناء الجبهة الوطنية بين هذه الأحزاب من أواخر الأربعينيات ، تشابه الى حد كبير تلك الأهداف الستة التى جمعت جماعات الضباط . ويمكن القول بأن هذه الأهداف قد استعيرت من هذا القاسم المشترك لما نادت به التنظيمات الشعبية المختلفة وقتها . وبها قام تنظيم الضباط الأحرار كصورة مصغرة فى جوف الجيش ، لمشروع الجبهة الوطنية الذى لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه فى الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير .

ومن جهة أخرى ، كان ما ساعد الضباط على هذا الاجتماع فى حركة سياسية واحدة ، رغم اختلاف الهويات ، هو وجودهم داخل المؤسسة العسكرية وقيام تنظيمهم ، لا كحزب يعبر عن انتماء لسياسة واحدة متسقة ، ولكن كتنظيم سياسى يعبر فى الوقت نفسه عن انتمائهم للمؤسسة العسكرية . لذلك جاء توحدهم السياسى غير معبر عن تجاوزهم هوة الخلافات السياسية بين التيارات المختلفة فى المجتمع ، وذلك على خلاف ما عبرت وحدة الوفد مثلاً فى ١٩١٩ عن تجاوز الخلافات بين الحركتين الوطنية والديموقراطية بالصورة التى قامت قبل الحرب الأولى . وأتى هذا التوحد بين الضباط مبتسراً لا يذيب الخلافات بقدر ما يخفيه ويضمره ، ولا يحله بقدر

ما يقفز عليه . ولم يكن المستوى الفكرى السياسى لشباب الضباط مما يمكن من حل هذه الخلافات وقتها ، ولا كانت ظروف المرحلة التاريخية مما يمكن من حلها على نطاق المجتمع بأسره . بدليل أن الحركة الحزبية بكل ما توافر لها من نشاط وحيوية وعناصر للعمل الفكرى لا بأس بها ، ورغم تقاربها السياسى وإدراكها لجدوى المزيد من التقارب وأهميته الحيوية لانجاز مهامها السياسية المشتركة ، بكل ذلك ورغم كل ذلك لم تستطع الحركة الحزبية أن تنجز هذه المهام . وفضلاً عن ذلك لم يكن الجيش بالمجال الذى يمكن من ادارة الحوار والصراع بين الأفكار والسياسات المختلفة ، بسبب صعوبة التحرك السياسى بداخله ، واستحالة الظهور بالقول والرأى فيه .

« لذلك كان من الطبيعى أن يكون جهد المجتهد ، أن تتجمع هذه العناصر ولو على غموض . والمهم أن هذه الظاهرة ، أيا كانت أسبابها ، إنما تسمح بالاعتقاد أن تجمع الضباط الأحرار ، لم يكن ولاء للهدف السياسى وحده كما هو الشأن فى تجمع الأحزاب . انما شارك فى هذا التجمع الولاء للمؤسسة العسكرية والشعور بالانتماء اليها ، أو بالأقل بجدوى العمل السياسى الوطنى من خلالها وهذا العنصر هو ما يمكن أن يفسر اجتماع عبد المنعم عبد الرؤوف بخالد محيى الدين ويوسف صديق فى تنظيم واحد . وبين فكر الطرفين ما يصل الى حد التضاد . ان الولاء السياسى وحده جامع

حزبى ، والولاء العسكرى وحده جامع انقلابى . ولكن حركة الضباط تميزت بالولاءين معاً . وهذا ما أعطاه طابعها الخاص » (٣٥) .

وملاحظة أخرى ، فانه بالرغم من جدية المطالب الديموقراطية ونصاعتها وعلو كعبها فى النداءات السياسية التى انطلقت بها الأحزاب والتنظيمات الشعبية فى الأربعينيات . فان الديموقراطية بصورتها الليبرالية ، لم تكن لصيقة بالأهداف الوطنية والاجتماعية لدى هذه التنظيمات ، بمثل وثوق التصاقها بالهدف الوطنى لدى الوفد . ولا كانت مندمجة لديهم بأهدافهم العليا بمثل اندماجها لدى « المدرسة الوفدية » فى الفكر السياسى . وذلك على تنوع وتدرج فى البعد وفى الاقتراب بين تيار وآخر . واذا كانت هذه البيئة السياسية على اختلاف تياراتها هى ما أنتجت العناصر الغالبة من الضباط الأحرار، فان خفوت النزوع الديموقراطى بالمعنى المقصود هنا ، يكون واضحا بين هذه الناصر ، بمراعاة انتمائهم لمؤسسة تعتمد على أشد درجات الضبط والربط والخضوع الرئاسى ، وباعتبار أن تنظيمهم لا يستبعد الانتماء العسكرى ، بل يؤكده ويتميز به .

* * *

وإن تنظيماً يتشكل بالطريقة والسمات السابقة ، داخل المؤسسة العسكرية ، ومن مادتها وبأساليبها ، ويتكون من مجموعات ترابطت

بالاهتمام السياسى مع زمالة العمل والروابط الشخصية ، وتحلقت كل مجموعة حول فرد منها أو أفراد ، هذا التنظيم تنزع به ظروف تكوينه الى التشكل حول قيادة فردية . وقد سبقت الاشارة الى أن جمال عبد الناصر كان السابق فى ربط هذه المجموعات بعضها ببعض وكان الأكثر تفرغا لهذا النشاط لم يكد يشغله عنه أمر آخر . ثم إنه كان من أقدم هذه العناصر فى الرتبة العسكرية . كان له من الملكات ما يرشحه للرئاسة ، ولكن الأقدمية فى الرتبة العسكرية كانت من العناصر المرشحة له ، وقد كانت ضمن ما روعى عندما أختير رئيساً للجنة التأسيسية سنة ١٩٥٠ . ولم ينضم الى اللجنة من هو أقدم منه مثل زكريا محيى الدين ، الا فى أغسطس ١٩٥٢ ، بعد نجاح حركة ٢٣ يوليه . وذلك رغم الدور الهام الذى لعبه زكريا محيى الدين قبل بدء الحركة ، وخاصة فى إعداد خطتها لليلة القيام بها .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت لعبد الناصر سابقة اتصال سياسى بالحركات الحزبية ، اتصل بمصر الفتاة تلميذاً فى الثلاثينيات ، ثم اتصل بالاخوان المسلمين فى بداية الأربعينيات ، ثم اتصل بالحركة الشيوعية فى منتصف الأربعينيات . ومكنته هذه الجولات السياسية السريعة ، بين التيارات التى شغلت الشباب فى الثلاثينيات والأربعينيات ، والتى انبعثت حركة الضباط من وعائها

العام ، مكنه ذلك من امكان التعامل مع مجمل ضباط المجموعات المختلفة ، رغم تنوع المشارب السياسية واختلاف النزوع الفكرى بينهم . وقد تكون القيادة الفردية هنا أمر لزم بالضرورة من وجود التنظيم داخل الجيش ، مما يصعب معه القول باحتمال قيام بناء ديموقراطى له ، بسبب طبيعة بناء الجيش وبسبب ظروف الأمن . ولكنها لازمة أيضاً باعتبار أن القيادة الفردية هنا تصلح بديلاً عن الوضوح الفكرى السياسى .

على أنه فى ذلك الوقت المبكر من تشكيل التنظيم الجامع للضباط ، من المجموعات المتعددة التى كان لبعضها قدمه النسبى مثل مجموعة الطيران ؛ لم تكن القيادة الفردية فى البداية ذات وجود ناصع مطلق السلطات ، يحظى بما يشبه الاجماع والتسليم الشامل ، على النحو الذى أسفرت عنه الوقائع من بعد . ولكنها كانت موجودة ، ونزوعها الى الانطلاق كان امكانية تنظيمية وسياسية . ورغم تشكيل الهيئة التأسيسية ، لا نجد تنظيماً لائحياً أو شبه لائحى تقرر ، ليرسم الخريطة التنظيمية العامة وقنوات انسياب المعلومات ولاقرارات بالتبادل بين القواعد والقيادة ، ولا نلمس عرفاً أتضح فى هذا الشأن وأثبته واحد من صانعى الحركة وعناصرها . ولا نلمح قرارا أو عرفا يفيد إن كان ثمة توزيع ما للاختصاصات وأنواع الأنشطة بين رجال الهيئة التأسيسية .

ومع قيام الهيئة التأسيسية كوضع يشبه القيادة الجماعية للتنظيم فى البداية ، ومع جريان العمل بداخلها على ما يوجبه الحد الأدنى لأسلوب اتخاذ القرار من هيئة متعددة الأفراد ، وهو التصويت بالأغلبية والأقلية ، فقد كانت الصلة الشخصية المباشرة لرئيس الهيئة بأفراد التنظيم ومجموعاته مما يكفل لموقفه ثقلاً خاصاً ، ولمعلوماته سعة خاصة ، ولآرائه نفاذاً خاصاً . ويقال مثلاً أن عبد الناصر هو من أدخل أنور السادات فى التنظيم ووضعه فى هيئته التأسيسية ، ورغم عدم موافقة الأغلبية فى الهيئة على ذلك [٣٦] . وإذ كان أمر ادخال عضو بالتنظيم أو بقيادته يبدو شبه ثانوى ، فقد مارست رئاسة الهيئة القرار المنفرد فى مواقف أخرى ذات شأن وخطر ، ويحكى « لم يكن عبد الناصر بحكم طبيعته الشخصية التى تؤثر الصمت والكتمان يقوم بمصارحة زملائه أعضاء اللجنة التأسيسية بتفاصيل كل ما يقوم به من اتصالات أو لقاءات أو تصرفات . ويكفى للتدليل على ذلك انفراده بتخطيط وتنفيذ حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر مدير سلاح الحدود يوم ٨ يناير ١٩٥٢ دون التشاور .. » وأشرك معه بعض الضباط الأحرار . وقد تعرض من جراء ذلك لمناقشة عنيفة مع البغدادى لانفراده بعمل قد يتحمل مغبته الجميع ، واضطر عبد الناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية [٣٧].

والملاحظ أن الانفراد بالقرار هنا ، لا يرد الى مجرد الطبيعة الشخصية والاستحباب الذاتى لقيادة ما ، انما يجد أصوله فى العلاقة التنظيمية نفسها ، بدليل أن صنيعاً كهذا الذى فعله عبد الناصر ولقى معارضة وجدت خليقة بهذا التصرف الانفرادى الخطر على الجماعة كلها ، لم يؤد ذلك الى تعديل صلاحيات الرئيس ولا الى استبعاده عندما طرح الثقة بنفسه . والحاصل أنه مع تعجيل موعد حركة الجيش الى شهر يوليه ١٩٥٢ ، يحكى جمال حماد « ويبدأ عبد الناصر منذ هذه اللحظة يمسك بزمام المبادرة بنفسه ويتخذ القرارات المصيرية كموعد القيام بالحركة ليلة ٢٣ يوليه . فان الوقت لم يعد يسمح باجتماعات اللجنة القيادية والاستماع الى مناقشاتها الطويلة . والموقف أصبح فى حاجة الى قائد واحد فقط يحسم الأمور ويصدر التعليمات . ولذا لم تعقد اللجنة اجتماعاً آخر عقب يوم ١٩ يوليه . وانفرد عبد الناصر منذ ذلك الحين بالقيادة والتوجيه » . ولم يعن هذا بطبيعة الحال انقطاع صلات عبد الناصر بأعضاء اللجنة ، بل كان يتصل بهم أفراداً ومجموعات صغيرة للتشاور . وقد عقد اجتماعاً فى ٢٢ يوليه فعلاً ، ولكنه لم يكن اجتماع الهيئة التأسيسية ، اذ حضره أربعة من خارجها وكان اجتماعاً لتلقى أوامر التنفيذ والتحرك . واذ كان جمال حماد يعلق على ذلك بقوله إن « تحمل المسئولية والانفراد باصدار القرارات كان يتمشى تماماً مع طبيعة شخصيته وحبه

للرئاسة [٣٨] . فان السبب التنظيمي الموضوعي يظل هو الأساس ، وهو ما به فوضت الهيئة رئيسها قياماً بدور « القائد الواحد » .

كما أنه ينبغي مراعاة أن القيادة الفردية لا تعني العزلة والابتعاد ، وإن كان ذلك من « أمراضها » أو من آثارها المترجحة والمترقبة حسب التجارب الشائعة . واتصال القيادة الفردية بمن معها ومن دونها ، وتلمس المعرفة والمشورة ، وتبادل الرأى ، لا يعنى ديموقراطية التنظيم والمسلك ، انما هو يعنى اتباع أسلوب تحقق الرشد فى القرار الفردى . لأن الديموقراطية ليست مشورة ، ولكنها نسق تنظيمى لاتخاذ القرار ، والقيام بالنشاط بطريقة جماعية ، على أساس من توزيع السلطات والاختصاصات ، واستخراج القرارات من هيئات جماعية لا فردية . والقيادة الفردية ليست استبدادا بالرأى ، بل هى استبداد بالقرار ، وأن أى قائد فرد رشيد ، إنما يسأل ويشاور ويستفتى ويستوفى ، ويتبادل الرأى ، وهو فيما يقرر انما يراعى الضوابط والقيود والموانع والعقبات ، سواء الاجتماعية أو السياسية ، أو ما يتعلق بالظروف والأوضاع الخاصة بالأجهزة والمجموعات والأفراد العاملين معه . وارادته دائماً تكون محكومة بكل هذه الضوابط والضغوط . ولكن « فرديته » تظل دائماً أمرا تنظيمياً ، اذ يصدر القرار عنه وحده ، لا من هيئات جماعية يمكن أن تلزمه القرار ولو ضد نفسه ، واذ يصدر القرار

طليقاً من الرسوم التنظيمية ، التى تضع ارادته موضع رأى بين آراء وصوت بين أصوات ، وإذ تكون إرادته وحده هى القرار نفسه . هذا فيصل فنى دقيق تنبغى مراعاته لفهم الأوضاع المؤسسية .

* * *

فى أول اجتماع للجنة التأسيسية فى أكتوبر ١٩٤٩ ، جرى الاتفاق على تكوين الخلايا السرية من وحدات الجيش اعداداً للانقلاب العسكرى بعد ست سنوات [٣٩] . ثم حدث فى يناير ١٩٥٢ مع موجة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس ، أن أجرى الضباط الأحرار مواجهة علنية مع الملك فى انتخابات نادى الضباط ، وأسفرت عن انتصارهم عليه بنجاح مرشحيهم وانهزام مرشحيه . وكان ذلك مما لفت الأنظار الى قيام حركة من الضباط تواجه الملك . سواء أنظار الرأى العام أو الملك نفسه . وكان تبين أن الملك عرف بأمر قيام الحركة . وأوجب ذلك على الضباط التعجيل بقيام حركتهم الانقلابية [٤٠] . وساغ لديهم ذلك بما أسفر عنه حريق القاهرة فى ٢٦ يناير من الشعور بوهن النظام القائم ، فضلاً عما أثارته انتكاسة حركة الكفاح المسلح بعد الحريق من نوازع وطنية .

المهم أن التعجيل هنا قررته حركة الضباط فى سياق ردود الفعل بينها وبين الملك والحكومة . وهذه سمة من السمات التى

انطبعت بها اجراءات الحركة من بعد . وقد عجل الموعد الى شهر نوفمبر ١٩٥٢ ، باعتباره الموعد الدستورى المقرر لبدء دورة البرلمان الوفدى المعطل . فتجىء الحركة فى سياق حماية الدستور . وما كان من الملك الا أن بادر ثانية بمواجهة الضباط ، اذ أمر بحل مجلس ادارة النادى فى ١٦ يوليه . فاجتمعت اللجنة التأسيسية أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يوليه ، وقررت أولاً تعجيل موعد الحركة الى يوم ٥ أغسطس . ثم تبين للجنة خلال هذه الاجتماعات الثلاثة ، أن أجهزة الملك الخاصة بالأمن تمكنت من كشف أسماء اثنى عشر ضابطاً ، منهم غالب أعضاء اللجنة التأسيسية . وهذه المسألة ألجأت اللجنة الى التعجيل الثالث لموعد حركتهم . وأختير لها ليلة ٢٢ يوليه ، حيث تفاجأ وزارة أحمد نجيب الهلالى الجديدة بقيام الحركة قبل أن يتمكن وزير الحربية الجديد من إصدار التعليمات والأوامر بالتصدى لها . ثم أجل عبد الناصر الموعد ليلة واحدة الى ٢٣ يوليه ، ليتمكن من استطلاع رأى قيادة الاخوان المسلمين فى الموافقة على قيام حركة الجيش [٤١] . ويحكى ابراهيم الطحاوى أنه فى « ليلة ٢١ يوليه ١٩٥٢ جاءنى عبد الناصر وأخبرنى أن الملك قد اكتشف أمرنا ، وهناك احتمال للقبض علينا فى وقت قريب ... وسألنى إذا كنت مستعداً - ومن معى - لاعلان الثورة بعد ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة على الأكثر ؟ فرحبت بالفكرة دون تردد . لأن الموت فى ظل الثورة أرحم بكثير من اعتقالنا [٤٢]

ويلاحظ من ذلك ، أنه كان من أهم عناصر تحديد موعد الحركة ، أن قيادة الضباط وضعت نفسها فى موضع المواجهة مع النظام القائم ، ثم تحركت وتوالت تحركاتها وفقاً لتداعى الاستجابات اللازمة لردود الفعل تجاه هذه المواجهة . وتحكم هذا العامل فى تحديد أخطر خطوات التحرك ، وهو تعيين موعده ، بمراعاة منهج النهوض للهجوم بقصد الدفاع أو الدفاع الهجومى. وكان تحديد الموعد مقترناً بتحديد الخطوط العامة للتحرك ، ويبدو أنه لم تكن درست أو حدث استقرار بعد على الكيفية العامة للتحرك . ويحكى أحمد حمروش أنه فى اجتماع ١٧ يوليه، تأرجحت الآراء وظهرت فكرة الاغتيالات الجماعية لقادة الأحزاب ورجال السراى وبعض كبار الساسة الآخرين ، وشاعت الفكرة بين عدد من المجموعات وتشكلت فعلاً مجموعة للقيام بذاك ، ثم تراجعت هذه الفكرة بعد أن جد ما استدعى التعجيل بالحركة الى ٢٢ يوليه ووضح صعوبة ضمان تنفيذ الاغتيالات بصورتها الجماعية واحتمال قيام حملة اعتقالات واسعة بعد تنفيذها [٤٣] .

***

لا يبدو أنه قد زاد عدد الضباط الأحرار ، الذين أسهموا فعلاً فى القيام بحركة ٢٣ يوليه ، عن تسعين ضابطا ، « كان ثلثهم وفقا للاحصاء الفعلى من الضباط الأصاغر من رتبتى النقيب والملازم . وهذه النسبة لا تزيد عن ٤٪ من مجموع ضباط الجيش ... كما

أن الوحـدات التى اشتركت لـم تـكن تشكل الا نسـبة صغـيرة مـن أسلحـة الجيش وتشكيلاته ووحداته المنتشرة فى مـختلف المناطق العسكرية »[٤٤] .

وكان الثلث الأكبر من الضباط لا يشغل أقدمه أكثر من رتبة المقدم (البكباشي) ، ويصـور جـمـال حـماد أوضـاع القـوات بالقاهرة بأن فرقة المشاة كانت أقوى تشكيل مقاتل بالجيش ، وألوية هذه الفرقة الثلاثة لم تضم واحدا من الضباط الأحرار ولكن اشـتركت وحدة مشاة كانت آتية من العريش قبل عشـرة أيام ، وكانت قـوة ادارية لا يتـجـاوز افرادها الستين جنديا مسلحين بالبنادق فقط ومعظمـها حرفيون ، وهذه هى التى قادها يوسف صـديق ليلة الحركة . ولم يكن للتنظيم أحد فى السلاح البـحرى قط ، وكان لديه أعداد يطمئن اليها فى سلاحى الفرسان والمدفعية والطيران[٤٥]

وإذا كان هذا الوضع العسكرى ينضاف الى ظواهر العجلة فى تحديد موعد الحركة مراعاة لظروف انكشاف بعض أفراد التنظيم . فـثمـة نقص فى العدد بمراعاة صغـر الرتب ، وثمة قصـور فى الانتشار فى الأسلحة المختلفة . الا أن مـخططى الحركة سياسياً وتنفـيـذياً . قـد وضـعـوا الخطط الملائمـة وفـقـاً لهـذا الظرف ، واستفادوا من الطبيعة الخاصة بحركتهم ومن الامكانيات المؤسسية المتاحة لهم كتنظيم عسكرى . ويبدو ذلك مما يلى :

فقد قصرت الحركة أهدافها فى تحقيق الانقلاب ، على احتلال أهداف عسكرية محددة هى مبنى قيادة الجيش ومعسكرات العباسية وآلماظة ، فضلاً عن هدف مدنى واحد هو مبنى الاذاعة . وحشدت لهذا العدد المحدد عدتها . وكان استقلال الضباط الأحرار عن الحركة الحزبية ، مما مكنها من التحرك باسم المؤسسة العسكرية . واستقطبت بذلك ليلة الثورة قسماً من الضباط غير المنظمين انضموا مع أول تحرك . وكان لبعضهم من مراكزهم ما أعانها كثيراً . ولا يظهر امكان انضمام هؤلاء لو كانت الحركة صدرت عن حزب معين . ولا يظهر امكان النجاح السهل للحركة لو لم ينضموا . ويذكر جمال حماد « كان نجاح الحركة فى ساعاتها الأولى – وهى أحرج فترة فى مسارها – متوقفا على انضمام باقى الضباط على رأس وحداتهم الى صفوف الحركة » [٤٦] . وكان ممن انضموا الى الحركة ليلة قيامها ، المقدم عبد المنعم أمين أختير لأهمية رتبته الكبيرة نسبياً فى التحريك فى سلاح المدفعية ، وكذلك العقيد أحمد شوقى انضم ليلة الثورة وقبل قيامها بست ساعات ثقة منه فى اسم محمد نجيب .

ومن جهة أخرى ، أفاد فى فاعلية التحرك استغلال الضباط وضعهم الوظيفى بالجيش . وهذه سمة عامة تظهر فى كل حالات التحرك السياسى للمؤسسة العسكرية ، فالحركة هنا لا تقوم

بالشعار السياسى الذى ترفعه الاحزاب فى تحريك الجماهير ، وهو شعار يوضح الهدف المقصود من التحرك ، ويكون هو الجاذب للجماهير فى حركتها وراءه . ولكن تحريك الجنود فى الأعمال الانقلابية ، انما يجرى عن طريق ما يسمى « بالأمر الادارى » فى اطار علاقات الخضوع الرئاسى ، ويجرى التحريك فى شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل الى كل فرد أو جماعة ضيقة ، دون ادراك المأمورين بالهدف العام وراء ذلك . أو دون استلزام هذا الادراك .

ويوسف صديق مثلا ، اكتفى بأن يظهر لجنوده أنهم سيقومون بعمل خطير لصالح الوطن ، ولم يدركوا من ذلك بطبيعة الحال انهم يقومون بانقلاب عسكرى ، وانه يستهدف السلطة وخلع الملك . والكتيبة ١٣ أيقظ الضباط جنودها بالتجهيز والاستعداد للحركة نظراً لاعلان حركة الطوارىء ، وأطرد كثيراً على ألسنة الضباط ذكر أن سبب الحركة قيام حالة الطوارىء ، ولعل البعض ظن أنه يتحرك تنفيذاً لأوامر الدولة لا العكس . ويذكر جمال حماد نقلاً عن يوسف صديق ، أن أحدا من ضباط قوة مدافع الماكينة لم يكن يدرى شيئاً عن الحركة المزمع القيام بها عدا قائدها والضابط الذى يليه [٤٧] . والمعروف أن حالة الطوارىء كانت معلنة وقتها .

وبهذا جرى التنفيذ فى اطار شكل ما للشرعية العسكرية

الادارية ، كل يحرك ما دونه فى نطاق سلطته التنفيذية الادارية وحسب النطاق الذى ترسمه له رتبته العسكرية . ومن هنا يلحظ حرص مخططى الحركة على أن يجذبوا بعض أصحاب الرتب المعتبرة نسبياً لملء فراغ ما فى عملية التنفيذ ، كما حدث مع عبد المنعم أمين وأحمد شوقى . وقد أدرك الضباط الأحرار أهمية هذا العامل على نطاق الجيش كله ، وحتى من قبل تحديد موعد قيامها . ومن هنا جاء اختيار اللواء محمد نجيب ليرأس الحركة . وقع اختيار عبد الناصر وعبد الحكيم عليه من قبل ، ورجع اختياره من بين اثنين تتوافر فيهما الرتبة العالية وحسن السمعة والوطنية والقبول العام بالجيش ، اللواء فؤاد صادق ومحمد نجيب . يذكر البغدادى « كان الرأى بيننا قد اتفق على ضرورة اختيارنا لأحد الضباط من ذوى الرتب العالية ، ومن السمعة الحسنة فى الجيش ، ومن المعروف لدى المدنيين من الشعب ، للاشتراك معنا فى القيام بالانقلاب وتولى قيادته .. » [٤٨] .

وبهذا جميعه أمكن تحرك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية ، وبالقدر الذى يمكن من الانجاز المطلوب فى صوره التنفيذية الملموسة . وهو تحرك احاطته ظلال الشرعية بالمعنى العسكرى والادارى .

***

تلك على العموم هى جذور الخبرة السياسية التنظيمية ، التى شكلتها وتشكلت بها حركة الضباط الأحرار ، حسبما تكونت لديهم وبما فرضته عليهم ظروف وضعهم المؤسسى والظروف الملموسة لتكوين تنظيمهم وهى على التعيين ، العمل السياسى بواسطة الدولة وبأجهزتها الإدارية والتنفيذية . وارتباط الولاء السياسى بالولاء للدولة كتنظيم وامتزاج الولاءين ، وتركز النشاط السياسى حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس الدولة والمجتمع ، واتخاذ النشاط السياسى شكل الأوامر الادارية ، والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلات الوظيفية . فالزعامة ممتزجة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الإدارية . والثورة كلها - من الناحية التنظيمية - قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية وامتزجت السياسة بالإدارة(٤٩) . وأنه يمكن النجاح فى النشاط السياسى بعمل تقرره القلة وتعتمده ، ثم جرى فى قنوات التنفيذ الإدارية من بعد . ولم يتصل بهذه الخبرة أى دور فعال ومؤثر لقيام حركة جماهيرية شعبية منظمة . والثورة نفسها ، وهى أكبر عمل يفترض أن يكون موكولا للجماهير ، انما قامت من الجيش وبه فقط وانحسم نجاحها فى هذا الاطار . وحسب العمل السياسى نجاحا أن يجذب حماس الجماهير دون حاجة لمؤازرة منظمة منها . والا تقوم حركة جماهيرية منظمة تعارض أو توازى نشاط

الجهاز الأصيل للثورة ، بجهاز الدولة .

وفى البيانات الأولى التى صدرت فى أولى أيام الثورة ، كانت مناشدة الجماهير أن تخلد إلى الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك ، ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير فى صنعها مع القيادة . وقد جاء فى البيان الذى اذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش فى ٢٦ يوليه ١٩٥٢ « ان نجاحنا للآن فى قضية البلاد يعود أولا وأخيرا إلى تضافركم معنا بقلوبكم ، وتنفيذكم لتعليماتنا ، واخلادكم إلى الهدوء والسكينة اننى أتوسل اليكم ان تستمروا فى التزام الهدوء التام حتى نستطيع مواصلة السير بقضيتكم فى أمان »(٥٠) .

الفصل الثالث

ملامح النظام السياسى

إن الخليق بأية عملية تطيح بنظام قديم ، أن تكون من القوة والعنف ، أو من الشمول ، بحيث ينحسم فساد الصيغة القديمة التي قام عليها نظام المجتمع ، صيغة تنظيم العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية فى المجتمع . وان أى نظام للحكم يقوم فى حالة استقراره النسبى ، أى اطراده عبر مرحلة تاريخية ما ، على أساس صيغة تمثل نوعا ما ودرجة ما ، للتوازن فى العلاقات بين القوى السياسية والاجتماعية . وهذه الصيغة تقوم على قدر من المرونة أو الصلابة ، تمثل اطاراً عاماً يتحدد بموجبه ما يسمح به هذا النظام من تعديل نسبى فى العلاقات بين هذه القوى ، دون تغيير جوهرى فى صيغة التوازن التى يقوم عليها النظام .

والعملية الثورية تتخطى الاطار العام لصيغة التوازن القائمة ، اما بظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة ، أو ان ينمو ما يفضى إلى تغيير حاسم فى علاقات التوازن بين قوى النظام القائم ، بما تنفرد به بعضها أو احداها ، ويتطلب تعديلاً هيكلياً للصياغات الاجتماعية والسياسية القائمة ، أو ان يكون طرأ على المجتمع

مهام أو مواجهات ، مع قوى خارجية أو أوضاع تتهدد البنية الاساسية للمجتمع ، مما يوجب تعديلا جوهريا فى هذه الصيغ القائمة .

المهم ان نجاح العملية الثورية لا يفيد فقط الاطاحة بحاكم ما ، أو حكومة معينة . وإنما نجاحها منوط بتعديل صيغ التوازن فى العلاقات القائمة ، التى كانت تنبنى عليها هياكل النظام القائم ومؤسساته .

ولفظ « التعديل » يعنى اسقاط أمر قائم وإقامة أمر جديد . هذان الشطران لعملية التعديل لا يجريان فوراً وبضربة واحدة ، لأن فيهما اسقاطاً لصيغة الحكم القديم ، بما يعتمد عليه من علاقات الصراع والتحالف بين القوى السياسية والاجتماعية . وفيهما أيضاً تصفية للأوضاع بين القوى السياسية والاجتماعية التى قامت بعملية المواجهة والتحدى للنظام القائم . وأن أى علاقة تحالف هى في الوقت ذاته علاقة صراع ، وينمو أحد الوجهين على حساب الآخر حسبما اذا كانت هذه العلاقة تلقى تحدياً من خارجها أو لا تلقى . وبقدر ما تضعف مقاومة النظام القائم فى المواجهة الثورية أمام قوى التحدى ، بقدر ما تنكشف ملامح الصراع بين أطراف هذه القوى الجديدة ، عبر حلقات معقدة ومن خلال مستويات متنوعة . والعملية معقدة ومتشابكة ، ويتبادل

أطرافها التأثير والتأثر ، حتى يستقر الوضع على صيغة جديدة أو معدلة للتوازن السياسي والاجتماعي . مع ملاحظة أن التوازن المعنى هنا ، إنما يشير إلى نظام للعلاقات السياسية والاجتماعية في اطار ما تسفر عنه موازين القوى بين الأطراف المتنافرة والمتجانسة .

وعملية التحدى ضد صيغ النظام القائم ، تحسم في طياتها الكثير من نقاط الصراع بين قوى الثورة المتحدية ، وفي المسار تتحدد ملامح التوازن في العلاقات بين قوى التغيير والتعديل ، ولا نستطيع القول بأن هناك مرحلتين منفصلتين في العملية الثورية ، مرحلة ضرب وتصفية قوائم النظام القديم ، ومرحلة حسم الصراع بين قوى التغيير حول حصة كل منها في صيغة التوازن الجديد ، لا نستطيع القول بذلك الا من قبيل التبسيط الذى يلجأ اليه الدارس للتمييز بين الوجوه المختلفة ، لإيضاح تفصيلات الحركة . أما في الواقع المعيش فإن التشابك بين المرحلتين وارد وحاصل وان التداخل بينهما واقع في غالب العمليات الثورية .

هذه العملية الثورية بشقيها حدثت في ثورة ٢٣ يوليه ، عبر الفترة من تاريخ قيامها حتى أواخر عام ١٩٥٤ . على أن مما تميزت به ٢٣ يوليه ان الجهاز السياسي الذى قام بها وهو الضباط الأحرار ، كان أقرب إلى أن يكون « عينة » سياسية

ثورية ، وأبعد من أن يكون تجسيما لقوة سياسية ذات ثقل فى التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة . كان جهازا منفرداً محدوداً جداً فى أعضائه ، وقد ضرب النظام القائم وسيطر عليه فى ساعات معدودة . وبهذه الضربة الحاسمة التى تمت فى الساعات القليلة قبيل فجر ٢٣ يوليه ، جرت حركة الصراع السياسى والاجتماعى على مدى العامين التاليين ، جرت من مواقع مختلفة تماماً ، اذ صار لقيادة الثورة اليد العليا فى ادارة الصراع .

وان القوى الحفيظة على النظام القديم ، لم يظهر أى منها عزماً على التحرك ، ولا هم باتخاذ اجراء ما يشكل نوعاً من الخطر على قوة الثورة الوليدة . كان وضع تلك القوى كما لو كانت تآكلت منابتها عبر المرحلة السابقة ، ولم يعد لديها ما تقدر به أن تقيم الأود . أحدق على نظامها من الأزمات فى الأربعينات ما سبقت الاشارة اليه فى الفصل الأول ، فبدت عشية الثورة فى وضع تهتكت فيه روابطها التنظيمية . وانعكس ذلك بشدة فى الوهن والاعياء فى مواجهة ما تقتضيه احتمالات الموقف الخطير ليلة ٢٣ يوليه ، وفى الاستجابة للنذر المستبينة . سواء من مرتضى المراغى وزير الداخلية[١] أو من أحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء[٢] ، أو من قيادة الجيش العليا كمحمد حيدر وعثمان المهدى وحسين فريد[٣] .

لقد تفكك النظام السياسى والاجتماعى ، وظهرت حركة الجيش واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار ، وأعلن عنها وتكونت وزارة جديدة من السياسى المخضرم على ماهر تحت الهيمنة الفعلية « لحركة الجيش » وخلع الملك فاروق بعد أربعة أيام ، وبدا للكل ان نظاما جديداً يقوم ، وكل ذلك جرى فى يسر وسهولة وعلى صورة أقرب إلى رتابة الحياة اليومية . وكأن ما حدث مجرد تغيير وزارى ، أو مجرد حركة تنقلات فى قيادة الجيش . وكأن خلع الملك كحصاة ازيلت من طريق لم تستدع ازاحتها مجرد ان تقف العربة قليلاً .

ان هذا الأسلوب أشاع قدراً من الابتهاج لدى الجماهير ولدى الأحزاب الشعبية نفسها . اذ تحقق هدف شعبى بخلع الملك وظهر أمل للنهوض بالمجتمع ، وانفتاح لطريق بدا فى الشهور السابقة كما لو كان مسدودا ، وأن لا أمل فى النفاذ منه الا باقتحام وعنف . فكان يسر التغيير مما أضاف إلى الابتهاج ابتهاجاً .

المهم أن يسر التغيير فى قمة السلطة ، بخلع الملك وهيمنة قيادة الجيش الجديدة على قمة الدولة ، لم يفد بذاته حسماً فى التغيير السياسى والاجتماعى ، انما أفاد تعديلاً لأوضاع أطراف الصراع . فصار واحد من تنظيمات الحركة السياسية الشعبية الجديدة في قمة السلطة ، بديلا عن واحد من أخطر مؤسسات

الحركة السياسية المحافظة على النظام القديم ، وهو السراى . اذ كان خلع الملك منهياً « للسراى » كمؤسسة سياسية مهيمنة . وان التعديل الحاصل فى أوضاع الصراع فى يوم ٢٣ يوليه يتعين النظر اليه كحلقة فى سلسلة حلقات الصراع الدائر قبيل هذا اليوم وبعده ، على المرحلة التاريخية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٤ . ويكاد يبدو أن من قاموا بحركة ٢٣ يوليه ، انما نظروا هم أنفُسهم إلى صنيعهم فى هذه الليلة ، فى هذا الاطار . وبهذا يظهر إلى أى جانب من جوانب القوى الاجتماعية السياسية تنتمى هذه الحركة . فهى جزء من القوى السياسية الشعبية التى ظهرت ونمت تدريجيا منذ الثلاثينات ، واكتسبت فى نهايات الأربعينات وجوداً فعالا و وقامت بتأثير قوى فى صياغة الرأى العام المصرى كله ، ولكنها بقيت بمعزل عن مؤسسات الحكم جميعاً ، وأوصدت من دونها أبواب السلطة ، وهى الأخوان المسلمون والشيوعيون ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) والحزب الوطنى الجديد ، وبعض من شباب الوفد . من هذا الوعاء ظهرت حركة الجيش وصيغت . فلا نجد أثراً هاما فى أفكار القائمين بالحركة ، ولا فى الانتماءات الفكرية السابقة لاعضائها ، لأحزاب النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه .

وان مطالعة وقائع الفترة التالية ليوم ٢٣ يوليه ، يكشف عن ان القوى السياسية والاجتماعية للنظام القديم ، لم تقم لها قائمة من

بعد ، ولا آتت صنيعاً ولا اتخذت مسلكاً كان من الأهمية بما يهدد الوضع الجديد للصراع . ولم يكن منها قادراً على البقاء من احزاب النخبة القديمة الا الوفد . وللوفد وضع خاص فى مؤسسات النخبة ، بسبب ان قيادته للحركة الوطنية الديمقراطية فى فترة ما بين الحربين ، قد منحته من الشعبية ما أفرغ فى قيادته الوسيطة جزءاً من حركة الأربعينات وشبابها .

والمهم من هذه الاطلالة ، ان العملية الثورية التى قامت فى ٢٣ يوليه انما قامت من تنظيم عسكرى سياسى وحيد ، يجد مكانه فى خريطة الأحزاب السياسية الجديدة ، فى مواجهة أحزاب النخبة التى كانت تتبادل الحكم قبل الثورة . وأنه باستثناء الوفد ، فإن قوى المحافظة على النظام القديم كشفت عن عزم ذاهب وهمة خائرة ، مما لم يستدع فى مقاومته جهداً يذكر ، الا أن يكون صراعاً مع ما بقى للوفد من حيوية سياسية . وأفاد ذلك ان القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يوليه ، انصرف إلى وضع الصيغة الجديدة بين القوى الثورية نفسها . انصرف إلى العلاقة بين قيادة الحركة وبين الأخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد ، وغيرهم من عناصر الوفد الشابة . وجاءت المواجهة فى أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء ، وهم جميعاً من قوى الثورة .

ويلحظ فى موازين هذا الصراع ، أن قيادة الحركة رغم القلة القليلة لأفرادها ، كانت سيطرت على الجيش ، وهيمنت على جهاز الادارة ، وأكسبها هذا ثقلا خاصا . ثم انها بالحركة التى قامت فعلا ، وبخلع الملك ، وبما اتخذته من اجراءات ثورية كالاصلاح الزراعى ، كسبت تأييداً شعبياً غير منظم لا بأس به . وأن الأحزاب الشعبية الأخرى لم تستطع لأسباب كثيرة الهيمنة على الأوضاع فى ظروف حالة ثورية متفجرة وأزمة سياسية محتدمة ، خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ وخاصة من الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، وساغ بهذا القيادة الحركة ان تبدو فى هذا الصراع بحسبانها الطرف الذى أمكنه التنفيذ .

وفى هذا الاطار العام ، يمكن ملاحظة مجالات الصراع فى الفترة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . مجتمع حزبى ، قامت فيه حركة ثورية من الجيش قادها تنظيم محدود . ثلاث دوائر ، حتى أفضت إلى الصيغة السياسية التى استقر بها الوضع الجديد .

***

بالنسبة للدائرة الاولى يبدو أن جيل القوى السياسية ، التى أسعدها طرد الملك ، وتمام عملية استئصاله دون حاجة لجراحة عميقة أو غير عميقة ، لم تفطن فى الأيام الأولى إلى ما تحمله

الحركة من انحصار مقبل لها . وقد يكون من المثير تتبع الملامح العامة لأوجه الصراع فى تلك الدوائر الثلاث ، حتى تشكل للثورة نظامها السياسى المستقر .

لقد تضمن البيان الأول لحركة الجيش تأكيداً بوقوف الجيش لصالح الوطن فى « ظل الدستور » . ومهما بلغ عزم أصحاب البيان على حماية الدستور ، فلم يكن واقع الحال من شأنه أن يفيد بقاء دستور ١٩٢٣ . إذ جاء خلع الملك بعد أربعة أيام ، إخلالاً بصيغة التوازن والصراع التى قام عليها هذا الدستور . وأهم من ذلك فإن حركة الجيش ذاتها وظهور الضباط الأحرار كتعبير سياسى نجم عن التيارات الحزبية الجديدة ، كل ذلك يفيد على المستوى السياسى العام وعلى المستوى التنظيمى للدولة إن صيغة دستور ١٩٢٣ لم تعد صالحة .

لعل هذا الإدراك لم يكن متحققاً بين من قاموا بحركة ٢٣ يوليه فى الأيام الأولى . ولعله ظهر أول ما ظهر على يدى الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى ، الذى نشر عدة مقالات بصحيفة الأهرام من ٣١ يوليه ١٩٥٢ بعنوان « الفقه الثورى » ، بناها على أساس أن الدستور سقط بنجاح الثورة . ورد عليه الدكتور وحيد رأفت بعدة مقالات فى أغسطس وسبتمبر ١٩٥٢[٤] ، لم يجد فيهما سقوط الدستور ، وإن كان بنى سقوطه على التغير

الاجتماعى الذى شرعت فيه قيادة الثورة ، لأن من يشرع يحكم ، وترحم على دستور ١٩٢٣ . هنا ظهر اتجاهان ، أحدهما يطالب بتعديل دستور ١٩٢٣ ، وآخر يطالب بدستور جديد ، وأحدهما يرى أن تعد مشروع الدستور الجديد لجنة ثم يطرح على الاستفتاء العام ، وآخر يرى أن تعده جمعية تأسيسية منتخبة .

ولم يكن من قوة سياسية تدافع عن دستور ١٩٢٣ ويعمل لها حساب ، إلا الوفد ، وهو الحزب الوحيد القادر على شغل المؤسسة النيابية فيه بالانتخاب ، وله جهاز انتخابى مدرب وشبكة اتصالات واسعة ، وهو ، بخلع الملك وخفوت صوت أحزاب الأقليات النخبوية، صار أقدر على شغل مؤسسات هذا الدستور ، وأضمن لعدم التحدى له ، وأدوم فى الاستمرار الذى بدا له غير منازع . وفى الأيام الأولى للثورة كان أحمد أبو الفتح يؤكد فى صحيفة المصرى الوفدية ، على أن الثورة قامت لحماية الدستور ، وكان أبو الفتح أقوى خلقات الوصل بين قيادة الثورة وبين الوفد ، وهو أحد أصحاب الصحيفة ، واتصل بحركات شباب الأربعينات مفسحاً لها فى صحيفته ، وكان على صلة بالضباط الأحرار قبل قيام الثورة ، وعلى علاقة مصاهرة بواحد منهم ، وسعى مع بدايات الثورة لربط سياقها بسياق حركة وفدية ليبرالية . وكذلك كتب إبراهيم طلعت من شباب الوفد البارزين عدة مقالات ، وكان على

صلة قوية بجمال عبد الناصر [٥] . أما قيادة الوفد المخضرمة فقد كانت على قدر كبير من الحذر ، من حيث الطبيعة العسكرية لحركة الجيش ، ومن حيث الساسة الذين استعانت بهم الحركة فى البداية ، سواء على ماهر رئيس الوزراء خلال الخمسين يوماً الأولى ، أو سليمان حافظ الذى كان معروفاً بخصومته للوفد وتولى وزارة الداخلية ، أو عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة الذى كان من قبل عضواً فى حزب السعديين [٦] .

ويظهر أن رجال ٢٣ يوليه فى الفترة الأولى للثورة ، لم يبد منهم نشاط ظاهر فى حركة الدفاع أو الهجوم على دستور ١٩٢٣ ، ولا يعنى ذلك أنهم افتقدوا التوجه فى هذا الأمر ، ولكن القدر المتيقن من العلم ، لدى من يطالع وقائعهم ، أنهم توقفوا يستطلعون . وأن القوى والعناصر السياسية من خارج قيادة الثورة ، هم من تصدى فى البداية لهذا الأمر ، وهم من وضع اللمسات الأولى للنظام الجديد ، ابتعاداً عن المعنى الشائع للديمقراطية حسبما تبناه دستور ١٩٢٣ ، والذى يقوم على تعدد الأحزاب وفصل سلطات الدولة .

واجهت قيادة الثورة الوفد ودستور ١٩٢٣ معا ، وكانا صنوين من حيث الأثر العملى للمواجهة . ورغم الزيارة التقليدية التى جرت بين قيادة الثورة وقيادة الوفد وتبودلت فيها العبارات الودية

الرقيقة ، ، فإن البغدادى يحكى إنه من الأيام الأولى ، كانت الغالبية من قيادة الثورة تؤيد حل الأحزاب والسيطرة على الحكم وإرجاء انتخابات مجلس النواب . وعلى رأس هؤلاء مجموعة الطيارين وفيهم البغدادى وجمال سالم وحسن إبراهيم . وأن الأقلية وعلى رأسها جمال عبد الناصر كانت ترى إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر فقط ، وأن عبد الناصر امتنع عن حضور جلسات مجلس القيادة ، مما اضطرت معه الأغلبية إلى النزول عن رأيها ، واقتراح صيغة أخرى هى دعوة الأحزاب لتطهير نفسها بنفسها (٧) . والظاهر أن الخلاف والترجيح لم يكن أساسها فقط الانحياز النظرى للديمقراطية أو غيرها . إنما دخل فى حساب المختلفين ما توقعوه وحسبوه بشأن موازين القوى فى الحياة السياسية حول هذه المسألة .

والمهم أنه فى ٣١ يوليو صدر بيان القيادة العامة ، يرفع شعار التطهير لكل المؤسسات ، ويدعو الأحزاب إلى تطهير نفسها والإعلان عن برامجها . والحاصل أن الاتجاه الغالب للضباط الأحرار لم يكن يحمل مودة للوفد ، بحسبان تأثرهم بالأخوان ومصر الفتاة ، فضلاً عن تأثير حادث ٤ فبراير عليهم وهم من شباب الضباط (٨) .

وتكاد تتفق المراجع حول الدور الذى لعبه سليمان حافظ ، وزير

الداخلية فى وزارة محمد نجيب التى تولت الحكم بعد وزارة على ماهر ، فى ضرب حزب الوفد والحركة الحزبية . وكان سليمان من أنصار الحزب الوطنى قديماً ، وخصماً للوفد وزعيمه النحاس ، وقد لعب معه عبد الرازق السنهورى دوراً بارزاً فى الشهور الأولى ، للحيلولة دون عودة الوفد إلى الحكم ، ودون تقرير أى وضع دستورى أو سياسى يمكن الوفد من الحكم . وأهم مثل على ذلك الفتوى التى أصدرها مجلس الدولة برئاسة السنهورى فى أغسطس ١٩٥٢ بعدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل (كان حل قبل الثورة) للموافقة على تعيين مجلس الأوصياء على العرش [٩] . كانت فتوى أملاها الموقف السياسى أكثر مما أملتها التفسيرات القانونية الفنية ، وكان صدورها فى هذا الوقت المبكر ، ولما تعمق جذور قادة الثورة بعد ، مما أراق فرصة الوفد فى العودة للحكم ، وفرصة دستور ١٩٢٣ فى البقاء .

وما أن تولى محمد نجيب « قائد حركة الجيش » الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، حتى صدر فى ٩ سبتمبر قانونا الإصلاح الزراعى وتنظيم الأحزاب ، وأوجب القانون الأخير على الأحزاب القائمة ، وما ينشأ مستقبلاً ، أن يخطر وزير الداخلية بنظام الحزب ومؤسسيه وموارده المالية ، وللوزير الاعتراض على تكوين الحزب أمام محكمة القضاء الإدارى (القانون ١٧٩ لسنة ١٩٥٢)

وتربص سليمان حافظ بالإخطار الذى قدمه حزب الوفد فى ٢١ سبتمبر معترضاً على وجود النحاس وعبد الفتاح الطويل من مؤسسيه . وأهم ما أظهر هذا الاعتراض أنه عجم عود الوفد واختبر صلابته . وقد أثبتت حركة الوفد من بعد أنه ليس من القوة والتماسك فى مواجهة قيادة الثورة بمثل ما كان فى مواجهة الملك . وقد اعتقل بعض قادة الوفد فيمن اعتقل وقتها من ساسة . ولم يكن الاعتقال أو الخوف منه سبباً لضعف الوفد ، وقد جرب هذا السلاح من قبل فلم تلن له به قناة . ولكن مصدر الضعف جاء من أن الوفد صار يواجه خصماً جديداً ، قام بحركة ثورية وخلع ملكاً مكروهاً وبدأ يتخذ إجراءات اقتصادية تستجيب للمطالب الشعبية ، وهو وضع لم يجربه الوفديون من قبل . لذلك ظهر التردد والجفول فى ردود فعل الوفد . وقد رد على اعتراض وزير الداخلية ببيان فى ٢٧ سبتمبر رفض به تقديم إخطار جديد منذراً بذلك بالعصيان ، ثم عاد فى ٦ أكتوبر فأعلن أن النحاس عدل عن رئاسة الوفد مختاراً ، وأن الحزب ناط به الرئاسة الشرفية ، فصمم وزير الداخلية على الاعتراض .

بدا أن قدرات الوفد السياسية والتنظيمية آلت إلى دون ما يستطيع به تحدى السلطة الجديدة ، ووجد من شخصيات الوفد الكبيرة من دعا إلى الملاينة مثل عبد السلام فهمى جمعة وطه

حسين [١٠] . واتبع الوفد في المقاومة أسلوباً حقوقياً ، يعتمد على الهيكل الدستورى والتشريعى القائم ، وعلى ساحات المحاكم والدفع فيها بعدم دستورية قانون الأحزاب ، إذ كان هذا القانون أول تشريع يعرفه النظام التشريعى المصرى منظماً لقيام الأحزاب ، وإذ جرى العرف التشريعى قبله على أن يترك مجال التنظيم الحزبى بغير تدخل من القانون .

وهكذا وجدت السلطة الجديدة نفسها في مواجهة حتمية سريعة لا تحتمل التأخير ، مع الهيكل الدستورى ، إطلاقاً لصلاحياتها ونفياً لخصومها . لقد عرض اعتراض وزير الداخلية على قيام حزب الوفد على محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة ، واتخذ الوفد من ساحة المحكمة ميداناً للصراع السياسى ، مستنداً إلى كل ما تراكم من ضمانات قانونية ليبرالية عبر السنين الماضية ، وكادت كفته ترجح في هذا الميدان عندما حدد للنطق بالحكم ١٨ يناير ١٩٥٣ . وأوجب ذلك على السلطة الجديدة اتخاذ إجراء سيادى سريع يتفادى احتمالات هيمنة النظام الدستورى القائم على أوضاعها .

ومن جهة أخرى كان هذا النظام الدستورى القانونى ، يفرض قيوداً واضحة على حركة السلطة الجديدة ، التى شرعت فى إصدار قوانين الإصلاح الاجتماعى ، والقوانين التى تدعم

سيطرتها فى غيبة البرلمان ، وكان من شأن هذا الوضع لو استمرت الأوضاع الدستورية على ما هى عليه ، أن تنجرح شرعية إجراءات الثورة وصلاحيتها فى التقرير . وفى الوقت نفسه كسبت السلطة الجديدة بما اتخذته من إجراءات الإصلاح الاجتماعى كتحديد الملكية الزراعية وإلغاء الألقاب ومحاربة الفساد ، كسبت تأييداً شعبياً يمكنها التعويل عليه فى تغيير الأطر الدستورية والشرعية . من كل ذلك عدل عبد الناصر نفسه عن موقفه السابق ، وبدأ يفكر فى استبعاد الحركة الحزبية من النشاط السياسى . وعبر عن ذلك فى حديث له مع إبراهيم الطحاوى فى اكتوبر ١٩٥٢ [١١] .

فى هذا السياق صدر فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ بيان بإلغاء الدستور لما يشوبه من ثغرات ، ووعد بإصدار دستور جديد ، ثم ما لبث أن صدر بيان آخر بحل جميع الأحزاب ، وذلك فى ١٦ يناير ١٩٥٣ قبل صدور الحكم فى قضية الوفد . وجرى التفكير فى إنشاء « هيئة التحرير » كهيئة سياسية بديلة ، تعتمد عليها السلطة فى سد الفراغ فى مجال التنظيمات الشعبية .

كانت المواجهة مع الوفد لصيقة بالمواجهة مع أسس النظام الدستورى التشريعى القائم قبل الثورة ، وهى لصيقة بالمواجهة مع الحركة الوطنية الديمقراطية فى صورتها التقليدية التى تبلورت

منذ ١٩١٩ . وهذا ما أعطى هذه المواجهة طابعاً هاماً وساخناً لم يقم مع غير الوفد من أحزاب نخبة الحكم السابق على ٢٣ يوليه . أما المواجهات الهامة الساخنة الأخرى ، فقد جرت كلها مع أحزاب الحركة الشعبية الجديدة إخواناً وشيوعيين وغيرهم .

لقد كانت دعوة الأخوان من أشد الدعوات جذباً للضباط فى بداية الأربعينات . وكان لعبد الناصر وغيره صلاة وثيقة بهم فى فترات عديدة ، وكانوا التنظيم الوحيد الذى أخطره عبد الناصر بالثورة قبل قيامها ، وأجل قيامها يوماً حتى ترد إليه موافقة الهضيبى المرشد العام . ويحكى صلاح شادى أحد مسئولى الأخوان ما كان لعبد الناصر به من علاقات وثيقة وتنظيمية قبل الثورة ، ومن لقاءات عديدة بعدها (١٢) . كما يحكى ذلك حسن العشماوى (١٣) . وأيدت جماعة الأخوان ثورة ٢٣ يوليه فى الفترة التالية لقيامها ، ولم تر الجماعة مشكلة فيما اتخذه النظام الجديد من إجراءات تتجافى مع التصور « الوفدى » للديمقراطية أو حل الأحزاب ، ولعل موقفها هذا كان مما يشجع السلطة الجديدة فى البداية . وقد صيغ قانون تنظيم الأحزاب على صورة تستبعد الأخوان من الخضوع لأحكامه (١٤) .

على أنه ما لبث الصراع أن شب بين الجماعة وقادة الثورة ، بتفاصيل كثيرة ليس المجال مجالها . وبلغ الصراع قمته فى

فبراير ومارس ١٩٥٤ ، واستمر بعد ذلك حتى صفى تنظيم الأخوان وأعدم ستة من قادته وألقى بالآلاف فى السجون ومورست معهم ألوان من التعذيب وصنوف ، لا تزال جراحها ظاهرة . وجرى ذلك فى اكتوبر ١٩٥٤ .

وبالنسبة للحركة الشيوعية ، فقد أيدت « حدتو » حركة الجيش فى البداية ، وكان لها صلة ببعض الضباط الأحرار ، وعارض الحركة « الحزب الشيوعى المصرى » من بدايتها . وجرت اعتقالات من الشيوعيين جميعاً ، وخاصة بعد أن عدلت « حدتو » عن موقف التأييد إلى معارضة السلطة الجديدة .

وكذلك ضرب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) واعتقل زعيمه أحمد حسين وبعض أعضائه . ولم يبق من هذه الأحزاب الشعبية إلا الحزب الوطنى الجديد ، الذى شارك زعيمه فتحى رضوان فى الوزارة ، وكذلك نور الدين طراف .

المهم فى موضوع هذه الدراسة ، أنه على مدى هذه الفترة التى تنتهى فى ١٩٥٤ ، تبلورت ملامح النظام السياسى الجديد، على الوجه الذى استمر به من بعد ، من حيث تصفيته الحركة الحزبية جمعاء بكل فصائلها وفرقها ، من الحركة الإسلامية حتى الحركة الشيوعية ، ومن أحزاب النخبة الحاكمة من قبل إلى الأحزاب الشعبية الحديثة . ومع ختام هذه الفترة ، كان

طريق الحركة الحزبية قد سد ، فى إطار النظام الذى تشكلت به ثورة ٢٣ يوليه . والمهم أيضاً أن نظام ٢٣ يوليه ، لم يكتف فى هذا الشأن بتصفية الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة أو المخالفة للسياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية التى تبناها ، ولكنه وجه نيرانه الكثيفة إلى ما جرى التعبير عنه هنا بالأحزاب الشعبية الجديدة ، أحزاب الثلاثينات والأربعينات ، التى ظهر الضباط الأحرار من إطار دعاواهم ، ومن الوعاء الفسيح لهم ، سواء من حيث الأصول الشعبية الاجتماعية ، أو من حيث المطالب السياسية الاجتماعية ، أو من حيث التيارات الفكرية .

والملاحظ أن مواجهة نظام ٢٣ يوليه للتنظيمات الشعبية الحديثة لم تجر على أساس من الاختلاف حول مضمون السياسات التى يتبناها كل تنظيم ، انما جرت فى الأساس حول الوجود الحزبى نفسه . فشملت كل يمكن تسميته بالأجنحة المختلفة داخل كل تيار ، سواء بالنسبة للاخوان أو الشيوعيين أو غيرهم . كما أن هذه المواجهة لم تنعكس على العناصر المناصرة لأى من هذه التيارات فى قيادة الثورة ، بما يفيد أنه لم يكن مضمون السياسات هو الأساس فى المواجهة . ولا يستثنى من هذه العناصر الا يوسف صديق وخالد محيى الدين ، وقد أبعدا من قيادة الثورة لا بسبب الخلاف حول السياسات الاجتماعية

والاقتصادية ، وانما بسبب الخلاف حول نظام الحكم والوجود الحزبى عامة . بهذا يمكن القول أنه مع الانتماء الوطنى الاصلاحى أو التقدمى العام لغالب قيادة الثورة وعناصر الضباط الأحرار ، فان حلقة الصراع الأساسية بينهم وبين الأحزاب الشعبية كانت نظام الحكم والوجود الحزبى . وضربت الأحزاب من حيث كونها كذلك ، وبقيت امتداداتها الفكرية السياسية المختلفة بين قادة الثورة وضباط الحركة

***

اما بالنسبة للدائرة الوسطى إن نجاح حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليه ، عاون فيه ضباط من غير الضباط الأحرار ، أو حديثو العهد بهم . وهذا النجاح الذى استقبل بترحيب شعبى كبير استقبل من صغار الضباط وأجيالهم الوسيطة بحماس وجيشان فائق . وتولد شعور عام بأن الجيش كله « ضباط أحرار » . ومع مسار الثورة فيما اتخذته من اجراءات الاصلاح السياسى والاجتماعى العميقة استعانت القيادة بالكثير من الضباط ، لتولى العديد من المهام التى فرضها تأمين الثورة ، وادارة دفة الأمور فى دولة ذات جهاز معقد ومتشابك ، والاشراف على تنفيذ المشروعات الجديدة . كل ذلك دعم الشعور بأن الجيش بحسبانه كذلك قد صار هو مؤسسة الحكم نفسها ، أو صار نوعا من الجهاز

القابض على السلطة السياسية المدنية . وبهذا اصطبغ الجيش لا بالصبغة السياسية العامة فقط ، ولكن تراءت عليه فى نظر الضباط أنه يقوم بالوظيفة الحزبية فى الدولة . ونما هذا الادراك مع ضرب الحركة الحزبية فى المجتمع .

كان من الطبيعى فى هذا الوضع ، أن يثور التساؤل عن الطريقة التنظيمية ، التى يمكن بها للجيش أن يقوم بأعباء المؤسسة السياسية الحاكمة . وزكى إثارة هذا التساؤل ، ان تنظيم الضباط الأحرار كان تكون من مجموعات شتى . وكان ثمة مجموعات أخرى أقل ارتباطاً به ، أو اتصلت به عن طريق فرد أو أفراد قلائل ، وهى ترى فى نفسها جدارة المساهمة فى اتخاذ القرارات . لذلك وجدت خمائر يمكن أن تتسع وتتحرك ، اما لتتحدى محاولات أو احتمالات هيمنة القيادة على السلطة من دونهم أو لتعمل على أن يتحول الجيش كله إلى المؤسسة السياسية المرجوة ، وأن تصاغ له القنوات التى تمكنه من أداء هذه الوظيفة ، أو بالأقل أن يصير جماعة ضاغطة منظمة (١٥). وجرى هذا الصراع متواكبا ومتأثرا بحركة الصراع بين السلطة الجديدة والحركة الحزبية .

يضاف إلى ذلك ، أنه لم يكن لتنظيم الضباط الأحرار خريطة تنظيمية ، ترسم الأبنية ومستويات العمل والعضوية ،

وتحدد الاختصاصات وطريق اختيار القيادات . لم يظهر من الناحية التنظيمية الا الهيئة التأسيسية قبل الثورة ، ثم قيادات الثورة التى ما لبثت أن اتخذت اسم « مجلس قيادة الثورة » ، وتتخذ القرارات فيها بالأغلبية . لذلك وجد كثير من أعضاء التنظيم، إما يرتبطون بواحد من قيادة الحركة ، أو يرتبطون بعبد الناصر نفسه ، فيكتسبون بهذه الصلة وجودهم السياسى النشيط . ووجد البعض نفسه فى وضع ، لم يكونوا فيه مجرد ضباط بالجيش ، ولا هم فى القيادة ذات الاسهام المباشر فى رسم السياسات ، ولا هم على قرار من أوضاعهم الجديدة .

فى هذا المناخ ظهرت حركتا سلاح المدفعية وسلاح الفرسان ، بدأ يظهر تيار معارض لقيادة الثوزة فى سلاح المدفعية ، خلال الشهور الأولى لقيامها . ويحكى محمد أبو الفضل الجيزاوى أن اجتماعات الضباط الأحرار فى السلاح استمرت بعد الثورة تناقش مواقف القيادة ، واشتد نقد تصرفات عدد من أعضاء مجلس القيادة ، وطبعوا منشورا ينتقد هذه التصرفات « والبعض واصل الاجتماعات مطالباً بتكوين قيادة جديدة عن طريق انتخاب حر من الضباط ... وانتهى الأمر إلى اعتقال هؤلاء الضباط يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ » (١٦) .

وكان عبد الناصر يلتقى بضباط كل سلاح لقاء شبه دورى ،

ويواجه كثيراً من الاقتراحات والانتقـادات التى توجه للبعض ، ويكشف ذلك عن رغبــة الجيش والضـبـاط فى المســاهمـة فى الحـكم ، وبدأت لقاءات بين ضباط المدفعية ذوى النشاط الواضح وبين زملائهم فى سلاح الفرسان والمشاة « وأخذوا يتحدثون عن جمعية عمومية للضباط الأحرار تعرض عليها القرارات الكبيرة التى تتعلق بالبلاد ، حتى لا ينفرد عشرة أو أكثر من الصف الأول باصدار هذه القـرارات ... وظهر تيار من هؤلاء الضـبـاط ينادون بضرورة اجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة »(١٧) واقترح بعضهم أن يشمل مجلس القيادة أعضاء دائمين وآخرين منتخبين . كما طالب البعض بأن يكون مجلس ادارة نادى الضباط ، الذى كان حله الملك ، هو الممثل المنتخب لحركة ضباط الجيش .

ويحكى ضباط الفرسان (١٨) ، أن أعضاء اللجنة التأسيسية فى سلاحهم تقدموا بطلب الى القائد العام محمد نجيب فى ١٧ أغسطس ١٩٥٢ ، لتنظيم هيئة الضباط الأحرار ، وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبى الأسلحة « على أن تعتبر هذه الهيئة فى مجموعها كبرلمان » فلم تستجب قيادة الثورة ، وما لبث أن صدر قرار بالغاء تنظيم الضباط الأحرار ، لأنه استنفد أغراضه ، وأدرك الضباط أنهم يبعدون عن « مهامهم الثورية » ، فتجمعوا وازداد تمسكهم بتنظيمهم ، ونشط بعضهم يستنقذ التنظيم ، وتكوين

لجان منهم بطريق الانتخاب وانشاء لجان جديدة ، وذلك فى كل من أسلحة المدفعية والفرسان والمشاة . وسميت اللجان المركزية للأسلحة . ولما أبلغت القيادة بذلك ، نقلت بعض موجهى الحركة خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة .

وفى هذه الظروف قبض على البعض ، وأودعوا سجن الأجانب فى ١٥ يناير ١٩٥٣ ، فتجمع حوالى أربعمائة ضابط فى ميس المدفعية مقررين الاعتصام حتى يفرج عن زملائهم . وقبض على حسنى الدمنهورى من سلاح المشاة ، وصدرت ضده وضد معارضين آخرين أحكام مختلفة ، « فكان اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء المجلس (مجلس قيادة الثورة) هو كلمة النهاية فى وجود تنظيم الضباط الأحرار » [١٩] . وأعلن فى ذلك الوقت رسمياً عن قيام مجلس قيادة الثورة ، فى الوقت الذى حل فيه تنظيم الضباط الأحرار .

شهر يناير ١٩٥٣ ، بعد نحو ستة أشهر من قيام الثورة ، شهد حملة اعتقالات بين الساسة المدنيين وقراراً بحل الأحزاب ، كما شهد اعتقالاً ومحاكمة لبعض الضباط من المدفعية أساساً وحلاً للضباط الأحرار كتنظيم ، وفى المقابل أعلن رسميا عن قيام مجلس قيادة الثورة . وكما أن حملة الاعتقالات وقرار حل الأحزاب لم يقض عمليا على الأحزاب فى هذا الوقت المبكر ، فان حملة اعتقالات الضباط المعارضين وحل التنظيم العسكرى لم يقض

تمـــاماً على المعـارضـة بالجيش . وبقيت حـركات الصـراع فى المجـالين ، حـتى حـسم الأمـر فى المجـالين أيضـاً ، بين مـارس وأكتوبر ١٩٥٤ . وبالنسبة للجيش خاصة ، فقد تصاعدت حركة المعارضة بداخله فى سلاح الفرسان فى مارس ١٩٥٤ ، متواكبة مع تصاعد حركة الصراع الحزبى ضد قيادة الثورة . وصفيت الحركتان فى أوقات متقاربة .

ويحكى صلاح نصر « بدأت عمليات التصفيات ، ثم تلتها فى الخط الثانى من الثورة . بدأ هذا منذ عام ١٩٥٤ ، حينما طلب منى بواسطة جمال عبد الناصر وصلاح سالم أن أجمع كبار الضباط الأحرار فى الجيش لمناقشة إبعاد الضباط الأحرار من الجيش إلى الحياة المدنية . وفعلاً تم هذا . فاجتمعت بحوالى اثنى عشر ضابطاً هم ممثلو الأسلحة ... وقد أحدث هذا صدمة فى نفوس كثير منهم ، وأبدى بعضهم إحساساً بأن مجلس الثورة يريد التخلص منهم ، ووافق البعض ... ولكن هذا المخطط ابتدأ يسير وئيداً بعد ذلك ، وتم التخلص من الضباط الأحرار على فترة طويلة » ثم ذكر أن كان من نتيجة ذلك ، مع انقسام مجلس الثورة، أن التف بعض الدخلاء الجدد حول بعض المسئولين ، مما تكونت به شلل ، وقام صراع بين هذه الشلل وتيارات خفية ، مما أدى إلى كارثة كبرى فى نهاية عام ١٩٦٧ »(٢٠)

لا شك أنه بقى كثير من الضباط الأحرار يشكلون عناصر فى الحكم الجديد . ولكن الحادث أن التنظيم نفسه قد إنتهى ، وتعدلت الصيغة التنظيمية ، من علاقة إنتماء مشترك سياسى واحد ، إلى علاقة رئاسة بمرءوسين فى إطار الهيكل العام لنظام الدولة الجديد . وقد يلحظ القارىء هنا أن تنظيماً سياسياً قام بالاستيلاء على السلطة . وما إن تمكنت القيادة من ذلك حتى حلت التنظيم ، الأمر الذى قد يثير الدهشة ، ولكن ما تلزم ملاحظته هنا أيضاً ، أن تنظيم الضباط الأحرار ، وإن جمع عناصره على أساس سياسى وقام بعملية سياسية بالغة الأهمية ، فقد كان بمنأى عن صبغة الأحزاب السياسية ، من حيث طبيعته العسكرية ، وضمور جوانبه التنظيمية واضطرابها ، وتفكك روابطه الفكرية وأساليبه السياسية ، ومع توجهه الوطنى الاصلاحى العام ، فلم تَنْمُ له من المكنات السياسية الا ما يستطيع به استثمار وضعه العسكرى فى الوصول إلى السلطة ، ولا كان فى قدراته التنظيمية ما يحيله إلى مؤسسة حاكمة . فهو كتنظيم كان محكوماً عليه بالزوال عند انهائه مهمته .

ويلحظ من الوقائع السابقة ، ان نشاط الضباط المعارض لقيادة الثورة ، لم يكن يرتكن إلى رؤية تنظيمية ذات ملامح واضحة . وقد طالب البعض بنظام حزبى ديمقراطى ، وهذا مطلب يجاوز الوجود التنظيمى السياسى داخل المؤسسة العسكرية،

وطالب البعض بتنظيم الجيش بوحداته وأسلحته فى صورة سياسية ، وتشكيل جمعية عمومية تمثل أسلحة الجيش وتنتخب القيادة . وهذا الاقتراح كان من شأنه أن يذيب الضباط الاحرار « كتنظيم » فى الوعاء العام للمؤسسة العسكرية ومن شأنه أيضاً أن يحيل الجيش المحارب كله إلى مؤسسة حكم سياسية ، كما أن أسلوب الانتخاب لا مناص مؤثر فى خاصة الانضباط الرئاسى اللازمة للجيش النظامى والانتخاب المطلوب هنا لا يفيد أن الجماعة تحكم نفسها بنفسها بأسلوب نيابى ، لأن الجماعة المحكومة هى الأمة جمعاء ، بينما الصفة التمثيلية لا تجاوز ضباط الجيش . والأمر فى النهاية لا يفيد الا ان طائفة محدودة من المهنيين حملة السلاح ترغب فى وضع نظام خاص للتصعيد بداخلها إلى مصاف قيادة الأمة كلها .

ومن جهة أخرى ، لم يكن تنظيم الضباط الأحرار ، بقوته الذاتية وإمكاناته السياسية ، هو من حسم المواجهة بين النظام الجديد وقوى الحركة الحزبية فى مصر . انما كان جهاز الدولة المصرية كلها ، بثقله الادارى والتنفيذى المعروف ، هو من قام بهذا الأمر ، تحت هيمنة قيادة الثورة . وإن القوة المهيمنة لهذا الجهاز ، لم يكن فى مقدور الضباط الأحرار بوصفهم التنظيمى أن يستعصوا عليه . لذلك كان صراع القيادة مع المعارضة داخل الجيش ، صراعاً لم تستخدم فيه الأساليب الحزبية والتنظيمية ،

إنما استخدمت فيه أدوات الدولة ووسائلها إلى حد الاعتقال والمحاكمة والسجن .

لذلك يلحظ أن دعاة « التنظيم السياسى للجيش » ظهروا بمطلبهم هذا فى أواخر ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ . ثم ذوت دعوتهم بعد ضربها ، وغلب على حركة سلاح الفرسان فى ١٩٥٤ المطالبة بالحكم الدستورى النيابى العام . والمهم أن حركة المعارضة داخل الجيش ، صفيت مع تصفية حركة المعارضة المنظمة خارج الجيش ، الحركة الحزبية العامة . وهذا التواكب فى التصاعد ، وفى الاحتدام وفى المصير ، تنبىء عن وجه ارتباط ، وإن كان ارتباطاً غير تنظيمى ، أساسه المناخ السياسى العام .

***

بقيت الدائرة الصغرى وهى مجلس قيادة الثورة نفسه . تشكل من أحد عشر عضواً ، هم أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، فضلا عمن انضم اليها عشية الثورة ، ممن ساهموا بجهد كبير ليلة ٢٣ يوليه . ورأس مجلس القيادة محمد نجيب ، وفيه عبد الناصر رئيس اللجنة التأسيسية . ولم يستطع استنباط أسلوب تنظيمى محدد لتشكيل اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، ولا لانضمام الأعضاء لمجلس القيادة من بعد . ويبدو أنه كان يتم الأمر فى مناسبته السياسية والتاريخية ، بنوع من

التراضى والقبول العام أو عدم الممانعة ، فى كل حالة بعينها . هكذا دخل أنور السادات فى اللجنة التأسيسية مباشرة ، ولم يكن من قبل من الضباط الأحرار عند تكوينه فى ١٩٤٩ . ،هكذا انضم عبد المنعم أمين فى القيادة مباشرة عشية الثورة ، وهكذا خرج عبد المنعم عبد الرؤوف قبيل الثورة . لم يظهر أن وجد أسلوب لائحى ، مكتوب أو عرفى ، اطرد اتباعه . ولا تشكل هذه الظاهرة فى ذاتها عيباً ، لأن حجم التنظيم كان محدوداً ، بحيث يمكن أن تحل الأوضاع الشخصية محل الأطر التنظيمية . كما أن بداية تكوينه لم تكن تسمح بتبلور هذه الأطر . ولكن المهم هو ما نتج عن هذا الوضع من نتائج . وقد سبقت الاشارة إلى أن ملامح القيادة الفردية للتنظيم ، قد وضحت خاصة فى الأيام القليلة السابقة على ليلة ٢٣ يوليه .

وكان يصعب فى خضم الصراعات والمشاكل التى واجهتها الثورة من بعد ، أن يتولد داخل مجلس القيادة تقليد يتعلق بضمان اطراد القيادة الجماعية ، أو ترسخ معه جذورها . والحال أن أعضاء القيادة وإن أتوا من أسلحة متعددة بالجيش ، فلم يكن ذلك نتيجة تمثيل تنظيمى لهم . وكان ما يمسك بهم كجماعة ذات كيان محدد ، هو فى الأساس ترابطهم فى عملية سياسية واحدة ، هى حركة ٢٣ يوليه وما تلاها من انجازات وطنية واصلاحية هيكلية ،

ثم ما واجهوه مجتمعين من صراعات شتى مع القوى المناوئة للثورة من ناحية ، ومع الحركة الحزبية من ناحية أخرى .

كان الضباط الأحرار تنظيما محدوداً من حيث العدد ، ومن حيث امكانات النشاط على نطاق المجتمع ، وكانت الدولة التى سيطر عليها التنظيم مع قوتها التنفيذية التقليدية لا تزال تحتاج لاجراءات شتى إحكاماً للسيطرة عليها واسلاساً لقيادها . سيما أن للثورة أهدافاً اجتماعية ووطنية ؛ أعلنت عنها ، وشرعت فى انجازها منذ الأيام الأولى ؛ فضلاً عن ضمان اطراد العمل الادارى اليومى فى صورته اليومية الرتيبة . وكل ذلك يحتاج إلى هيمنة على أجهزة الادارة والتنفيذ ، وإلى تعبئة للرأى العام وتجييش له ومقاومة القوى الاجتماعية المناهضة للثورة ، والتربص بما عسى أن يصنع الانجليز بجيش الاحتلال وبنفوذهم السياسى غير الخافى . فى مثل هذه الظروف لا بديل عن الوظيفة الحزبية . ومن هنا قامت المعضلة بين الامكانات التنظيمية المحدودة ، وبين المتطلبات الواسعة للموقف الحرج . سيما مع المواجهة الحاسمة التى حدثت مع النظام الحزبى كله .

فى هذه الظروف ، وحلاً لهذه المعضلة لم يكن هناك بديل عن الزعامة الفردية . والزعامة الفردية تنمو حتماً بقدر ضعف الروابط التنظيمية ، وحيث لا تكون هذه الروابط قادرة على التحريك

المطلوب الذى يتناسب مع المهام المطروحة ، أو حيث تقصر هذه الروابط عن الاستيعاب المنظم للحركة الشعبية ، وتقصر عن توجيهها الوجهة التى تتفق مع الأهداف السياسية المرتقبة . هذه الزعامية التى تفتّقت عنها الحاجة السياسية فى ظروف الضعف التنظيمى ، ما تلبث أن تقوى على حساب الروابط التنظيمية القائمة ، فتزداد هامة الزعيم طولاً ، وتزداد روابط التنظيم ضعفاً ، وتتغلب شخصية الزعيم فى موازين العمل والنشاط الداخلية فى التنظيم .

فى هذا السياق بدت قدرتان زعاميتان ، زعامة محمد نجيب الذى وضعه الضباط الأحرار على رأس تنظيمهم عشية الثورة ، وأكسبته المنجزات الأولى للثورة تأييداً شعبياً واضحاً . وزعامة جمال عبد الناصر الرئيس الفعلى للجنة التأسيسية للضباط الأحرار ، والمحرك الأول لحركة ٢٣ يوليه والذى استمرت علاقاته الوثيقة بالضباط ، سواء فى قيادة الثورة أو بين الضباط الأحرار ، وقد أقصى محمد نجيب مع هزيمة الحركة الحزبية فى مواجهة قيادة الثورة ، وتم ذلك فى ١٩٥٤ .

وإن مطالعة وقائع الثورة خلال عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، يكشف عن ازدياد السلطة الفردية لجمال عبد الناصر ، مع تقدم انتصار مجلس الثورة على معارضيه من الاحزاب المختلفة . ومع أن

الغالبية الغالبة فى مجلس قيادة الثورة وقفوا مع عبد الناصر منذ نهايات ١٩٥٢ فى مواجهة الحركة الحزبية (باستثناء يوسف صديق وخالد محيى الدين) ، وكان بعضهم كالبغدادى أكثر حدة من عبد الناصر فى هذه المواجهة ، فإن دور هذه الغالبية كان يضعف ويتردى داخل المجلس ، بقدر ما كانوا يقوون ويتغلبون على الحركة الحزبية خارج المجلس . وإن غلاة المخاصمين للحركة الحزبية داخل مجلس القيادة ، كان ينتظرهم مصير خصمهم نفسه ، ضعفاً بضعف وتردياً بتردٍّ وتصفية بتصفية . لقد بقوا فى مجلس القيادة ، ولكن أعنة السلطة أفلتت من المجلس بوصفه التنظيمى إلى رئاسة المجلس بوصفها الزعامى ، وضعف دور أعضاء المجلس كمشاركين فى صنع القرار .

وبقدر ما تكون المشاركة صفة ديمقراطية ، فإنه يستحيل بطبيعة الحال ، ايجاد نوع من الديمقراطية يقتصر على عشرة أعضاء فى مجلس القيادة . كما يستحيل ايجاد قيادة جماعية بغير أن تتوافر لها الصفة التمثيلية ، هبوطاً إلى مجمل الرأى العام السياسى الفعال .

ويبدو من مطالعة مذكرات البغدادى ، أن مجلس القيادة كان يشيع فيه مفهوم شارد عن الديمقراطية داخل المجلس . ويظهر ذلك فى مناسبتين ، اذ اجتمع المجلس غداة عزل الملك لبحث نظام

الحكم المقبل ، ووقفت الغالبية ضد النظام النيابى ، ووقفت الأقلية مع هذا النظـام وفيها جمـال عبد النـاصر ، فتنحى عبد الناصر عن حضور جلسات المجلس حتي عدل المجلس عن قراره . ويذكر البغـدادى ان هذا كان طعنـة لمبدأ القيادة الجماعية (٢١) . وأســاس الشـرود هنا ، لا ان عـبـد النـاصـر الجـأ المجلس على الرجـوع في قـرار ، ولكنه في الأسـاس يتـعلق بمضـمـون القـرار المجـافي للديمقـراطية ، ومفـارقـة هذا المضـمون لأسلوب اتخـاذ القرار . والمناسبة الثانية جاءت في أزمة مـارس ١٩٥٤ ، عندما قرر المجلس كله مد فترة الإنتقال باستثناء خالد محيى الدين الذى عارض القرار متمسكاً بإعادة الحياة النيابية ، فأعفى خالد محيى الدين من عـضـوية المجــلس حرصـاً على أن يكون صـدور القـرار بالاجماع (٢٢) . والاجـمـاع هنا لا يعنى مـحـاولة اقناع الأقليـة أو مراعاة موقـفـها ، ولكنه يعنى التـخلص منها واسـتبـعـادها . فـهو اجماع مانع وليس اجماعاً مستوعباً ، وهو يفقد وظيفته الجامعة .

والحادث انه على مدى هذه الفترة الزمنية ، نمـا انفراد عـبد الناصر بالسلطة ، عبر ثلاثة تواريخ ، ففى ١٩ يناير ١٩٥٣ أعلن مجلس القيادة تعيين عبد الناصر نائباً لرئيسه ، فى الفترة نفسها التى حُلتّ فيها الأحزاب وضربت حركة سلاح المدفعية . ومع اعلان الجمهورية فى ١٨ يونيه ، صار عبد الناصر وزيراً للداخلية محل

سليمان حافظ ، وعبد الحكيم قائداً عاماً للجيش بدلا من محمد نجيب . وصار محمد نجيب رئيساً للجمهورية ، وقيل انه رئيس لجمهورية برلمانية ، بمعنى ان ليست له سلطات رئاسية ، وذلك رغم عدم وجود برلمان . وعين بعض اعضاء مجلس القيادة وزراء ، كالبغدادى وزيراً للحربية (كانت السلطة فى الجيش من قبل الثورة فى يد القائد العام دون وزير الحربية) ، وصلاح سالم وزيراً للارشاد . وفى نفس الوقت أبعد اعضاء مجلس القيادة عن وحداتهم بالجيش .

والتاريخ الثالث جاء مع احتدام الأزمة السياسية فى فبراير ومارس ١٩٥٤ ، ووقائع مجلس القيادة تكشف عن أن المجلس كان على شفا التفكك . ومطالعة ما ذكره البغدادى عن اجتماعات المجلس وقتهـا واختلافات الأعضاء واقتراحاتهم المتناثرة تؤكد ذلك . وكان عبد الناصر هو المحرك الفعلى للأحداث ، بالاتصال المباشر بأجهزة التنفيذ ، وطلب من المجلس تفويضه فى التصرف فى مواجهة الأحداث السريعة ، وكان يتخذ من الإجراءات ما لا يعلم عنه الأعضاء إلا مؤخراً ، وغالبهم كان يصوت فى المجلس فى جانبه : وشاعت فى الأعضاء حالة من السأم والملل وشاعت روح الانقسام والرغبة فى الانسحاب ، ويذكر البغدادى « لقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبد الناصر » (٢٣) .

وما كان للمجلس أن يستبقى قوة ذاتية له فى مواجهة رئاسته الفردية ، وهو نفسه يقف ضد حركة التمثيل الشعبى عامة . ولم يكن أمامه بعد تصفية تنظيم الضباط ، ومع معركته ضد الحركة الحزبية برمتها ، لم يعد ثمة وجود لأية قاعدة يمكن بها قيام قيادة جماعية . فلم يعد أمام المجلس إلا أن يتفكك أو أن يقبل أعضاؤه الانضواء تحت قيادة فردية ، وهى القيادة التى استطاعت أن تجمع عناصر التحريك السياسى والتنفيذى ، وهيمنت باسم المجلس على أجهزة الدولة ، وأثبتت جدارتها فى مواجهة الأحداث وسعة حيلتها .

وهكذا انحسم فى عام ١٩٥٤ ، وضع النظام عبر الدوائر الثلاث المشار إليها أسقطت الحزبية ، ومع سقوطها لم يعد هناك بديل عن ظهور الزعامة الفردية ، للدولة وللنظام وللثورة .

***

إنبنت هياكل نظام ٢٣ يوليه ، ركناً ركناً خلال الفترة الأولى للثورة . وجرى هذا البناء من خلال المعارك السياسية التى خاضها النظام ، سواء بالنسبة للجماعات السياسية المختلفة حسبما سلفت الإشارة ، أو بالنسبة لما شرع فى تحقيقه من منجزات سياسية واجتماعية ، وفقاً للتوجه العام لهذه الثورة ،. وتمثل هذا التوجه العام فى عدد من المطالب السياسية

والاجتماعية الشعبية ، الذى تبلور فى السنوات القليلة السابقة على ٢٣ يوليه . فبدأ النظام الجديد يتخذ خطوات تحقيقه هدفاً هدفاً ، ومع اتخاذ الفعل ومواجهة ردود الفعل ، بدأت تتبلور أساليب الثورة فى الإمساك بقياد الدولة ، وبدأت تتبنى أجهزتها ومؤسساتها ، وتراكمت أدوات بناء هذه الأجهزة تدريجاً ، وبمناسبة كل فعل وما تلاه من ردود ، وكل حدث وما أسفر عنه من خبرة تطبيقية . لذلك جاز تتبع أهم ما بدأت بإنجازه الثورة ، منظوراً فى ذلك ، لا إلى الإجراء المتخذ من حيث مضمونه السياسى والاجتماعى ، ولكن من حيث ما يفيد موضوع الدراسة ، وهو الملامح العامة للأبنية التنظيمية . وكان الإصلاح الزراعى أول هذه الإجراءات المهمة ، فلزم البدء به فى بيان الخبرة التنظيمية التى ترتبت على إصداره وتنفيذه .

صدر الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، فحدد ملكية الأرض الزراعية بمائتى فدان للفرد ، وأجاز التصرف فى خمسين فداناً أخرى للولد الواحد بما لا يزيد عن مائة فدان للأولاد جميعاً . وأوجب أن تستولى الحكومة على الأرض الزائدة خلال خمس سنوات ، ثم توزع على صغار الفلاحين قطعاً بين فدانين وخمسة ، وأن يكون الاستيلاء لقاء تعويض يقدر بسبعين مثل الضريبة المفروضة على الأرض ، تؤدى أقساطاً على ثلاثين سنة بفائدة ٣ ٪ سنوياً ، وتوزع على الفلاحين بثمن وبأقساط تماثل

تقريبا قدر التعويض وأقساطه . ونظم العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية بتحديد أجرة الفدان بما لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة المفروضةعليه ، وأوصى بإقامة جمعيات تعاونية من المنتفعين بالأرض الموزعة ، لتلافى سوءات تفتت الملكية الزراعية .

كان إنفاذ هذه الإجراءات يقتضى جهازاً تتوافر له صلاحية التطبيق ومواجهة المشاكل التفصيلية الكثيرة المتوقعة وغير المتوقعة ، والإشراف على حسن أعمال هذه الإجراءات وضمان نفاذها . ولم يكن لنظام ٢٣ يوليه النواة التنظيمية الشعبية التى تمكن من بلورة جهاز شعبى ثورى يقوم بهذه العمليات ، وينتشر فى القرى والنجوع ، ينجز المهام بالسرعة والبصر السياسى والحس الواقعى المباشر . ولا كان فى مقدور النظام الجديد أن يستند فقط إلى جهاز الإدارة القائم بوزارته ومصالحه ، لأن خريطة توزيع السلطات بداخله لم تكن معدة للقيام بإجراءات على هذا المستوى غير التقليدى ، ولا لمواجهة ما ينشأ عن ذلك من مشاكل جديدة تماماً عليه .

اتخذت قيادة الثورة السبيل المتاح ، وهو أن تنشىء جهازاً تنفيذياً جديداً خاصاً بهذا المشروع ، اختارت العاملين به من الجهاز التقليدى ، ولكنها أقامت الجهاز الجديد متميزاً بهيكله ، وما لبثت أن منحته من الصلاحيات ما يجاوز ما كانت تعرفه وقتها المصالح والإدارات والوزارات المختلفة . كان أول تشكيل للجنة

العليـا للإصــلاح الزراعى أشـبـه بمجلس إدارة يتكون تكويناً مـختلطا ، من بعض كبار الموظفين اختيروا بحكم مناصبهم على رأس أجهزة إدارية متعددة ، لتيسير نشاط اللجنة بمعاونة تلك الأجهزة لها ، ومن بعض الشخصيات العامة من خارج الجهاز الإدارى للدولة ، وكـانت المهـمـة الأولى للجنة العليـا ، مـحـدودة بالإشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع للأرض التى تجريها لجان فرعية ، وموقوتة بهذه المهمة .

ولكن قـانون الإصـلاح الزراعى كـان إجـراء ثورياً ، ذا صلة مباشـرة بجوهر المشكلة الاجتمـاعـية القائمـة وقتها ، وذا تأثير حاسم على النفوذ السياسى لكبار ملاك الأراضى ، بما لهم من روابط سياسية وهيمنة اقتصادية اجتماعية . وقد ظهر فى بدايات تنفيذه مـفارقات واضـحة بين كفاءة أعماله وبين الهيكل القانونى التشريعى القائم الممتد فى الممارسات التـفـصيلية اليومـية . وسرعان ما ظهرت ضرورة تخويل الهيئة التنفيذية للقانون من الصلاحيات ، ما يجاوز حدود المهمة التنفيذية المنوطة بها . فصدر بعد أقل من شـهرين فى ٣ نوفـمبـر قـانون يخول اللجنة العليا للإصلاح الزراعى تفسير أحكام القانون ، وأن تعتبر تفسيراتها تفسيرات تشريعيـة ملزمة : تنشر فى الجريدة الرسمية كشأن القوانين (القـانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٢) . وبهذا ضمت اللجنة

إلى وظيفتها التنفيذية وظيفة شبه تشريعية . لأن الأصل الدستورى فى التفسير التشريعى الملزم أن يصدر من السلطة التشريعية . ومارست اللجنة هذه الوظيفة في عدد كبير من القرارات الهامة ، وهيمنت بهذه الوظيفة على نشاط الجهات الأخرى ، سواء جهات القضاء أو مؤسسات الدولة والأفراد ، وألزمتهم جميعاً بوجهة نظرها فى تفسير القانون .

ومن جهة ثانية ، كان لابد للجنة لتضمن تحقيق أهداف القانون بالسرعة والحسم اللازمين ، أن تهيمن على الوظيفة القضائية . فأضيفت للقانون فى ٩ مارس ١٩٥٣ مادة جديدة ، نشأت بها لجنة قضائية تختص بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين ملاك الأرض والحكومة حول تطبيق القانون ، وشكلت اللجنة القضائية تشكيلاً مختلطاً من بعض رجال القضاء وبعض الخبراء من موظفى الحكومة . ثم جرى تعديل آخر للقانون فى ٧ أبريل ١٩٥٣ يمنع المحاكم العادية ، سواء المدنية أو الإدارية ، من النظر فى المنازعات الخاصة بملكية الأرض المستولى عليها . والمهم فى ذلك أن هذا التعديل خول اللجنة العليا سلطة اعتماد أو عدم اعتماد قرارات اللجنة القضائية ، ومنعت المحاكم العادية من التعرض للقرارات النهائية التى تصدرها اللجنة العليا ، فضمت اللجنة العليا بذلك صلاحية قضائية ، ضمتها إلى صلاحيتها التنفيذية الأولى وصلاحيتها التشريعية الثانية . وجمعت فى يديها بشكل

نسبى جماع سلطات الدولة إزاء تطبيق مشروع الإصلاح الزراعى ثم صدر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، ثم القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ ، واللذان أدخلا المنازعات المتعلقة بالتوزيع فى اختصاص اللجنة القضائية .

وإذا كان تجمع هذه السلطات فى يد جهاز واحد ، مما استوجبه تنفيذ إجراء جديد غير تقليدى ، لم يظهر أن فى مكنة الأجهزة التنفيذية تنفيذه على النحو المطلوب ، فإن هذا التجمع كان المثل المصغر للصورة التى صيغت على رسمها الدولة كلها ، فى عهد التغيرات السياسية والاجتماعية التى عرفتها مصر منذ ١٩٥٢ .

ومن جهة ثالثة ، صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ، تضمن إضافة وظيفة جديدة للجنة العليا للإصلاح الزراعى ، إذ أضافت إليها إدارة الأراضى المستولى عليها حتى يتم توزيعها ، وخولتها الاشتراك فى توجيه الجمعيات التعاونية والإشراف عليها والمساهمة فى رفع المستوى الثقافى والصحى وغيرها بالنسبة للفلاحين . وبهذا جمعت اللجنة العليا إلى وظائف السلطة السابقة وظيفة ذات طابع شعبى ، بحسبان أن تكوين الجمعيات التعاونية والإشراف عليها هو من وظائف الحركات الشعبية ومؤسساتها . فضمت هذه الوظيفة الشعبية إلى ما جمعت من وظائف الدولة ، فى حدود مشروع الإصلاح الزراعى . وأعيد تشكيل اللجنة العليا

بالقانون ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ إلى تشكيل يرجح فيه عدد الموظفين من أعضائها عدد الشخصيات العامة ، ثم بالقانون ٦١٤ لسنة ١٩٥٧ صارت ذات تشكيل وحيد من كبار الموظفين وحدهم ، واستبقت كل الصلاحيات السابقة .

ومن هذا العرض التحليلى لواحدة من أول المؤسسات التى أنشأتها ثورة ٢٣ يوليه ومن أهمها ، تظهر الخبرة التنظيمية التى بدأت تتبلور لدى قادة الثورة ، من خلال ما شرعت الثورة فى تنفيذه من إجراءات ، وفقاً لتوجهها الاجتماعى والسياسى ، ومن خلال ما واجهت من مشكلات ، وما استجابت له عبر سلسلة ردود الأفعال التى ترتبت على هذه التوجهات ، وذلك كله فى حدود الإمكانات السياسية والتنظيمية المتاحة لها ، وفى إطار الخيارات التى سلكت إليها تباعاً .

وإجمالاً ، فقد تحصلت هذه الخبرة أو المثل التنظيمى فى أمرين ، أحدهما اقتضته طبيعة الإجراء الثورى ، الذى كان يتجه فى تنفيذه وفى حل مشاكل التنفيذ ، إلى عكس ما كان يتجه إليه الهيكل التشريعى والتنظيمى القائم من قبل الثورة ، وكان يقوم بعمليات تغيير تستوجب قدراً من المركزية فى النظر والتقرير والتنفيذ ، وثانى الأمرين ، هو عجز الجهاز التنظيمى للثورة ، عن أن ينظم المقدار المناسب والمفيد من الإسهام الشعبى فى عمليات التنفيذ للأهداف المطلوبة ، مما كان من شأنه أن يسهم فى حل

الكثير من مشاكل التنفيذ على الطبيعة وفى موقع قيام المشكلة ، ومما كان يمكن من المساهمة فى بناء أجهزة تعاونية شعبية بنمط يغاير السيطرة المكتبية المعزولة التى حدثت ، ويبتعد بهذه الحركة التعاونية عن مجال سيطرة أجهزة الإدارة . وبهذا النقص ، جرى تنفيذ أكثر القوانين شعبيـة ، وجـرى تنظيم أكثر الهيئات شعبية (الحركة التعاونية) دون مشاركة شعبية منظمة ، واستوعبت الوظيفة الشعبية فى النشاط الإدارى للأجهزة المكتبية .

***

تنقلنا هذه النقطة إلى المسألة الثانية فى أسلوب ثورة ٢٣ يوليه فى تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية . وهى المسألة الوطنية ، وهى الثانية لا من حيث أهميتها ، ولكن من حيث التسلسل الزمنى لاتخاذ الإجراءات . والحاصل أن قيادة الثورة ، لم تلجأ للمفاوضة مع الانجليز حول جلاء قواتهم عن مصر ، فى إطار ما كان يسمى خلال العشرينات والثلاثينات بالكفاح السلمى المشروع ، إنما أضافت إلى أسلوب المفاوضة ، التلويح باستخدام السلاح ، على صورة شبيهة بما كانت تفتقت عنه نداءات الحركة الوطنية فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ وما شرعت فيه الفصائل الشعبية بعد إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، ثم توقفت بحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢

ولكن المكون الأساسى لحركة الكفاح المسلح على يدى قيادة ٢٣ يوليه تغير من نظام الكتائب التى تنظمه وتشرف عليها بعض التنظيمات الحزبية الشعبية ، وتجند فيها المتطوعين وتدربهم ، إلى نظام قيام متطوعين من ضباط الجيش خاصة ، وممن تشكل منهم وأشرف عليهم جهاز المخابرات الجديد الناشىء . وأن قيام هؤلاء بالمساهمة فى الكفاح المسلح يمثل أسلوباً أكثر جدوى وأرقى فاعلية ، لسابق تدريبهم على أساليب العمل العسكرى . ويعزز هذه الجدوى والفاعلية ، مساهمة الدولة فى هذه العمليات ، من حيث العناصر البشرية والإمكانات المادية وأساليب التخابر على القوات البريطانية وطرق الحصار الاقتصادى لمعسكرات الانجليز ، وغير ذلك .

على أنه من جانب آخر ، فقد كان ثمة حرص من جانب قيادة الثورة على أن تستبعد من هذا النشاط الوطنى ، سائر العناصر الحزبية ، بما جعل أجهزة الدولة تستوعب حركة الكفاح الوطنى ، من حيث هى حركة تطوع شعبى تحشد الجماهير وتنظمها . ويشير كمال رفعت الى أن الثورة كونت جهاز المخابرات واعتمدت عليه « فى حربها التحريرية » ، وان كانت نواة هذا الجهاز من ضباط الجهاز القديم ، ومن الفدائيين الذين ارتبط نشاطهم من قبل بنشاط الضباط الأحرار . ويقول « أذكر أن مهمة جمع سلاح

الفدائيين فى القتال (السلاح الذى كان لدى فدائيى ١٩٥١) كانت احدى المهام التى أوكلتها الىّ قيادة الثورة . وقد استطعت بحكم صلتى ببعضهم خلال معركة القنال (١٩٥١) أن أحصل على السلاح الذى كان لديهم ، أما البعض الآخر الذى لم أكن أعرفه ، فقد تقدم وحده ليسلم السلاح المخزون عنده » ، وذكر عديدا من الأسماء التى قامت بحركة الكفاح المسلح بعد الثورة ، وكلها من أسماء الضباط الذين يعملون فى المخابرات العامة ، وبعضهم من المدنيين الذين تعاونوا معهم ، وجميعهم يعمل تحت قيادة زكريا محيى الدين المشرف على كل أجهزة الأمن وقتها ، الداخلية والمخابرات والمخابرات الحربية [٢٤] .

وأياً كان الدور الذى قامت به حركة الفدائيين فى عامى ١٩٥٣، ١٩٥٤ ، بمراعاة ما يذكره كمال رفعت من أن حركة فدائيى ١٩٥١ لم تكن تقل قوة عنها [٢٥] ، فقد أسهمت الحركة الأخيرة فى عقد اتفاقية الجلاء المبرمة فى سنة ١٩٥٤ . والمهم هنا ، انه رغم العديد من الخطابات الرسمية والتصريحات الموجهة للشعب وقتها ، بأن طريق حمل السلاح مفتوح أمام الجماهير للتطوع لمقاومة المحتلين ، والدعوة للتطوع فى الحرس الوطنى لانجاز هذه المهمة ، وان « كل أبناء هذا البلد يجب أن يكونوا جيشا واحداً هدفه وغايته القضاء على الاحتلال » [٢٦] . فقد كانت هذه الدعوة

العامة تؤول فى التطبيق إلى نوع من العمل في جهاز قابض يحتكر هذا النشاط المسلح ، ويشرف على سائر تفصيلاته ، وتتصل أعنته بأجهزة الأمن وقيادة الدولة دون غيرها .

وهذا التوجه التنظيمى نفسه يلحظ فى نوع آخر من النشاط مختلف تماماً ، وهو ما سبقت الاشارة اليه فى مجال الحركة التعاونية لمنتفعى الأصلاح الزراعى . ومن هذين المثلين يظهر التوجه الذى قام لدى نظام٢٣ يوليه من البداية ، فى مجال استيعاب أجهزة الادارة والتنفيذ لمهام الحركة الشعبية ، وانجاز المهام الوطنية والاجتماعية بهذا الاسلوب ، الذى فرضته على قيادة الثورة أوضاعها التنظيمية ، من جهة قيامها من قلب جهاز الدولة وهيمنتها على هذه الدولة ، وافتقادها امكانيات التنظيم والتحريك للجماهير .

***

تشابكت أنواع من النشاط السياسى والاجتماعى ، لتشييد اللبنات الأولى لنظام ٢٣ يوليه . وقام مجمل هذا النشاط في البداية عبر سلسلة من الأفعال وردود الأفعال . وتمثلت أنواع هذا النشاط ، فى اتخاذ الاجراءات المحققة للأهداف السياسية والاجتماعية التى تبنتها الثورة ، وفى دعم السلطة الجديدة وتثبيت أركانها ، وفى مقاومة الحركات التى وجدتها السلطة

الجديدة مناهضة لها ، سواء بوصفها ثورة ذات أهداف سياسية واجتماعية ، أو بوصفها نظاما يحكم قبضته على منابع السلطة .

ولم ينقض إثنا عشر يوماً على قيام حركة ٢٣ يوليه ، حتى صدر قانون تطهير الإدارة الحكومية ، وأنشأ لجاناً فى الوزارات والمصالح للبحث عن الجرائم والمخالفات الادارية التي تكون وقعت من بعض الموظفين ، ويقدم من يثبت عليه أمر ما إلى المحاكمة الجنائية أو مجلس التأديب حسب الأحوال (القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢) ، فضلا عن انشاء مجلس تأديب للمخالفات المالية التى يكون ارتكبها بعض الموظفين (القانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢) .
وقد اتخذ هذا الاجراء فى سياق ذاع في السنوات السابقة على الثورة مما يعتبر جهاز الادارة من ملامح الفساد ، فكانت مقاومة الفساد واحدة من المطالب الشعبية المشهرة في ذلك الوقت . وكان مما ذاع أيضا في الشهور السابقة على ٢٣ يوليه ، أن أحمد نجيب الهلالى رئيس الوزراء رفع شعار التطهير وحاول تنفيذه واصدر به قانوناً ، ولكنه لم يستطع بعد اذ تبين مساس بعض الوقائع بكبار الرأسماليين وببعض حاشية الملك . ولكن استخدام الثورة للشعار نفسه أضاف اليه معنى جديدا مستمدا من مسلكها السياسى المناوىء للنظام القديم وما يمثله من قوى سياسية

واجتماعية ، ثم أضاف اليه دورا ثانيا يتأتى من تنقية جهاز الادارة من العناصر المناوئة لها ، وهذه خطوة فى إحكام قبضتها على هذا الجهاز .

والحاصل أن تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وصدر بعدها بيومين اثنين قانونا الاصلاح الزراعى وحل الأحزاب ، ثم فى ١٤ سبتمبر صدر الغاء الوقف الأهلى على غير الميراث ، وهو القانون المكمل للاصلاح الزراعى ، وقانون بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبى (القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢) ، فأجاز فصل من تعلق شبهات قوية في مسلكه أو سمعته ، وشكل لجاناً فى كل وزارة أو مصلحة لذلك ، ولجنة للقوات المسلحة واخرى للشرطة . ومنع هذا القانون المحاكم من نظر أى طعن فى قرارات الفصل ، وحدد لتلك اللجان ستة أشهر يسرى خلالها القانون . ثم صدر عدد من القوانين بإجازة هذا الفصل بالنسبة للطوائف الخاصة من الموظفين ، كرجال القضاء ومجلس الدولة وادارة قضايا الحكومة والأزهر والجامعات ، وفصل عدد كبير من الموظفين طبقا لهذا القانون بغير محاكمة ، وقبلت استقالة الكثيرين. كما أحيل الى المعاش نحو ٤٥٠ ضابطا من الجيش، ونقل كثير من الضباط الى وظائف مدنية[٢٧] . وفى الوقت ذاته الذى جرى فيه هذا التطهير، أقرت السلطة الجديدة عددا من الاجراءات

لصالح الموظفين ، منها رفع المرتبات بما يخفف عنهم بعضا من أعباء نفقات المعيشة التى عانوا منها خلال الحرب العالمية الثانية ، وكفالة بعض الضمانات لهم فى أعمالهم بتوسيع نطاق التقاضى أمامهم فى منازعاتهم الخاصة بأوضاعهم الوظيفية (القانون ١٦٥ فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، ١٤٧ فى ٢٠ مارس ١٩٥٤) . فضلا عما أفاد هذه الفئة الاجتماعية من اجراءات الثورة التى استهدفت التخفيف عن أعباء معيشة الفئات محدودة الدخل ومراقبة الأسعار كتخفيض ايجارات المساكن وإحكام ضبط التسعيرة الجبرية على السلع الضرورية . ولم تصدر السلطة الجديدة فى ذلك عن مجرد ضمان ولاء جهاز الادارة لها ، انما كان مرده أيضا ان هذه السلطة الجديدة تتشكل من عناصر من هذه الفئة الاجتماعية خاصة ، وهم أعرف بما يعانون .

ومن جهة ثانية فان حركة ٢٣ يوليه ، اكتسبت شرعيتها السياسية بما حظيت به من تأييد شعبى صادف قيامها وخلعها الملك واتخاذها ما اتخذت من اجراءات الاصلاح الاجتماعى فى شهور قليلة ، ولكن سيطرتها على الحكم كان مفاده ألا تكتفى بوضعها كقوة « بالفعل » ، وكان يلزمها أن تتحول الى سلطة تنسبغ عليها ظلال الشرعية القانونية ، أى النظامية . ووجه الضرورة فى ذلك لا يتأتى فقط ، من أن هيمنتها على الدولة

والمجتمع يستوجب ذلك ، لضبط قنوات التقرير والتنفيذ فى اطار نظام ذى قبول عام ، وانما ترد الضرورة أيضا من أن قيادة الحركة ، لم يكن لها تنظيم سياسى قادر على المساهمة المباشرة فى وضع قرارات الثورة موضع التنفيذ ، ولزمها بالضرورة أن تهيمن على جهاز الدولة القائم ، لا لتحركه فقط ولكن لتتحرك به ، ولزمها فى هذه الهيمنة فضلا عن تطهير الجهاز وضمان ولائه ، أن تحوطها ظلال الشرعية التى يقوم بها هذا الجهاز ويتحرك .

ان قيادة الثورة لم تتول الحكم فور نجاح حركتها فى ٢٣ يوليه . انما أملت على الملك فاروق تشكيل وزارة برئاسة على ماهر السياسى المخضرم وشكلها من مدنيين فقط . كما عين الملك محمد نجيب قائدا عاما للجيش . وكانت بيانات الثورة تصدر موجهة للشعب باسم القائد العام ، أما ارادتها فى التقرير والتنفيذ فانها تظهر من خلال وزارة على ماهر ، وشكلت هيئة وصاية مؤقتة على العرش بعد خلع فاروق ، واتخذت القرارات شكل قرارات لمجلس الوزراء أو مراسيم بقوانين تستصدرها الوزارة من مجلس الوصاية ، وذلك مع الالتزام الشكلى بالقنوات التقليدية .

وأجرى الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة تحويلا دقيقا فى قنوات السلطة ، تفادى به احتمال عودة مجلس النواب الوفدى الذى حلته وزارة أحمد نجيب الهلالى قبل الثورة ، وذلك لما بدا فى أغسطس ١٩٥٢ ضرورة جمعه طبقا للدستور

لاعتماد تشكيل هيئة الوصاية على العرش (التى شكلت لأن ابن فاروق وخليفته فى الملك كان قاصرا) ، فأفتى مجلس الدولة برئاسة السنهورى ، أن حكم دستور ١٩٢٣ بوجوب دعوة المجلس المنحل يرد فى الحالتين اللتين حددهما فقط ، وهما حالة وفاة الملك وخلعه ، ولا يرد فى حالة التنازل عن العرش ، ومن ثم جاز لديه أن يقوم مجلس الوزراء بدور مجلس النواب فى هذا الشأن . وصدر القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٢ فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ بتعديل نظام توارث العرش طبقا لهذه الفتوى .

واقتربت قيادة الثورة من السلطة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ عندما شكل محمد نجيب الوزارة برئاسته . وجرت القنوات على سابق عهدها . ثم سرعان ما بدا أن اجراءات الثورة لا يحتملها الوضع الدستورى والهيكل التشريعى القائم . وقد سبقت الاشارة الى أمثلة فى هذا الشأن ، الاصلاح الزراعى الذى استوجب انفاذه قيام جهة قضاء خاصة ومنع المحاكم من نظر منازعته ، وكذلك فصل الموظفين بالتطهير ، وقانون تنظيم الأحزاب . وكل ذلك عرض على المحاكم ودفع بعدم دستوريته ، وبدا موقف معارضى السلطة الجديدة فى ذلك على شفا الرجحان . ثم أن القوانين كانت تصدر بمراسيم ملكية (من هيئة الوصاية) دون عرض على مجلس النواب ، طبقا لحكم الضرورة الذى نظمته المادة ٤١ من الدستور ،

والتى توجب دعوة مجلس البرلمان للموافقة عليها ، وكانت استحالة تحقيق هذا الشرط ، بالاستحالة السياسية التى رأتها الثورة فى اجراء انتخابات سريعة ، أو دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل ، كان ذلك مما يهدد شرعية هذه القوانين جميعا . وبدأت المحاكم تنظر طلبات مرفوعة من هذا النوع . لذلك ألغت قيادة الثورة دستور ١٩٢٣ ببيان أعلنه القائد العام للجيش فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

وكان من الاجراءات التى أريد بها معالجة هذا الجانب الشرعى فى قرارات الثورة والسلطة الجديدة ، قانون صدر فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ يعتبر كل تدبير اتخذه القائد العام للثورة ورئيس حركة الجيش ، من « أعمال السيادة » التى تمتنع على المحاكم (سواء مجلس الدولة أو القضاء العادى) النظر فيها . وذلك خلال ستة أشهر من ٢٣ يوليه ، ثم جددت المدة الى سنة (القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ ، ثم القانون ٣٦ لسنة ١٩٥٣) . وكذلك قانون حل الأحزاب رقم (٣٧ لسنة ١٩٥٣) الذى حرصت القيادة به على تفادى صدور أحكام قضائية ضدها فى القضايا التى نظرت طبقا لقانون تنظيم الأحزاب (رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢) . ثم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذى صححت به الثورة كل قوانينها السابقة التى صدرت فى ظل دستور ١٩٢٣ حتى ألغى فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

ومن جهة أخرى ، فان أوضاع الصراع بين القوى السياسية المنظمة وبين الطريق الذى اختارته السلطة الوليدة ، فى استخدام أدوات الدولة فى هذا الصراع ، قد فرض عليها الاهتمام بأجهزة الأمن . وقد سبقت الاشارة الى أن السلطة الجديدة عملت على تطهير الجيش والشرطة من العناصر الفاسدة والعناصر المناوئة لها ، كما سلفت الاشارة الى أن جهاز المخابرات الوليد كان جهاز الكفاح المسلح للثورة ضد المعسكرات البريطانية فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وبسبب انبثاق السلطة الجديدة من الجيش ، صار الجيش ركيزتها الأساسية فى صراعاتها ، وإذ كانت الأحكام العرفية سارية فى مصر منذ حريق القاهرة ، فقد عدل قانونها بما يسمح بتشكيل المحاكم المشار اليها فيه من الضباط وحدهم ، واشترك الضباط بنسبة أربعة أعضاء الى ثلاثة مستشارين فى محكمة الغدر التى أنشئت فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ (والقانون ٣٤٤) وصدر قانون جديد بالاحكام العرفية فى ٧ اكتوبر ١٩٥٤ (رقم ٥٣٣) . كما انشئت محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ لتحاكم قسماً من الساسة القدامى . وجرى تشكيلها من ثلاثة من اعضاء قيادة الثورة . وكذلك محاكم الشعب التى حاكمت الاخوان فى نوفمبر ١٩٥٤ وشكلت كلها تشكيلا عسكريا وحكمت على حوالى ٩٠٠ فرد .

ومع سلسلة القوانين الاجتماعية التى صدرت غداة تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة ، وحملة الاعتقالات للساسة القدامى وقتها ، صدر قانون ينظم وسائل تعاون القوات المسلحة مع السلطات المدنية (الشرطة) فى المحافظة على الأمن (رقم ١٨٣ فى ١٤ سبتمبر ١٩٥٢) . وبهذا صار للجيش وظيفة مطردة ، سواء فى حفظ الأمن الداخلى ، أو فى تطبيق الحكم العرفى (حالة الطوارىء) أو فى تشكيل المحاكم الاستثنائية .

لقد كان القسم المخصوص المختص بالأمن السياسى للدولة قبل ٢٣ يوليه يتكون من ٢٤ ضابطا ، ويرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، وكان رئيسه اللواء عمر محمد حسن ثم خلفه اللواء محمد ابراهيم امام . وبعد ٢٣ يوليه ألغيت هذه الأقسام ، واعتقل بعض ضباطها وأنهيت خدمة البعض ، ونقل غيرهم للعمل بالشرطة المحلية . ولم يبق من هؤلاء الا قلة ، « وفى مبنى المباحث العامة أنشىء قسم خاص يضم بعض ضباط الجيش برئاسة الصاغ محيى الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش .. » (٢٨) .

كما يحكى عبد المنعم النجار أن « المخابرات الحربية قبل حركة ٢٣ يوليه كانت تتكون من عدد محدود من الضباط (حوالى ١٥ ضابطا) ولم تكن لهم القدرة على الاحاطة بكافة أنواع النشاط السرى فى الجيش ... ووجه مجلس قيادة الثورة نشاط أجهزة

المخابرات القديمة ضد النشاط الانجليزى فى منطقة القناة ، وكذا ضد نشاط اسرائيل . ثم قرر تعيين زكريا محيى الدين مديراً للمخابرات ، وعينت نائبا له . كما تقرر حل (القلم السياسى) واعادة تشكيله باسم (المباحث العامة) ، التى طعمت بعدد جيد من الضباط ... وأشرف على هذه العملية كل من جمال عبد الناصر وجمال سالم ... وأذكر أن جمال عبد الناصر كان قد شكل جهازا اسمه (الأمن الداخلى) ضمن المخابرات تولى قيادته محيى الدين أبو العز » ويذكر أن كانت هناك وقتها صلات ودية مع بعض الأمريكيين ، الذين قدموا أبحاثا ودراسات عن طريق تنظيم المخابرات(٢٩) .

كما يحكي حسين عرفة ، أنه تولى ادارة المباحث الجنائية العسكرية التابعة للبوليس الحربى ، وانها قامت بأدوار متعددة وهامة فى كشف المؤامرات وخدمة مجلس قيادة الثورة ، وساق مثلا على ذلك ما صنعتة هذه الادارة فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، وطبع المنشورات وتوزيعها ، ومحاولة التشكيك فى سلوك محمد نجيب والاساءة الى شعبيته ، وكذلك « كانا نقوم بهذا العمل ضد التيار الذى ساد بعض الصحف المصرية مهاجما لبعض ظواهر حركة الجيش ، وخاصة تصرفات البوليس الحربى ، وكنا نقوم باعتقال الشخصيات السياسية التى نكلف باعتقالها » ثم حكى

الدور الذى قام به البوليس الحربى فى اعتقال ضباط سلاح الفرسان فى أزمة مارس ١٩٥٤ (٣٠) . وهكذا بدأ فى هذه الفترة يعاد تشكيل أجهزة الأمن السياسى ، وبدأت تتعدل وتتشكل أجهزة الأمن ، سواء فى الشرطة أو فى الجيش ، وتقوم مع هذا التعدد بمهام الأمن السياسى الداخلى ، كما يقوم بعضها بوظائف سياسية . وقامت بحملات الاعتقالات التى قامت فى فترات متعددة ، وخاصة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وفى ينـاير ١٩٥٣ ، وفى سبتمبر ١٩٥٣ ، وفى مارس ١٩٥٤ ، ثم فى أكتوبر ١٩٥٤، وشملت هذه الاعتقالات ، وخاصة الأخيرة ، آلافاً ، وهم من التيارات السياسية الحزبية ، سواء القديمة أو الحديثة .

لم يكن يكفى فى تطويع الدولة والمجتمع ، الهيمنة على جهاز ادارة الدولة وامتلاك أجهزة الأمن ، وضرب الحركة الحزبية ، انما لزم فيما يلزم سد النوافذ وتضييق الروافد ، بالنسبة لاحتمالات ظهور المعارضة ، سواء للثورة من حيث هى أهداف وغايات ، أو للسلطة الجديدة بوصفها كذلك . وكان ذلك يعنى احكام القدر الكافى من الهيمنة على المؤسسات التى عرفت بانبثاق ألوان من المقاومة أو المعارضة . وقد اقتضى نشاط الحركة الحزبية بين طلبة الجامعة وكثافة مظاهراتهم ، اجراءات من الاعتقال والفصل لبعضهم ، كما اقتضى ظهور المعارضة بين أساتذة الجامعة فصل بعضهم فى ١٩٥٤ ، ثم صدر القانون ٥٠٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤

يرخص لمجلس الوزراء اصدار القواعد الخاصة بشروط قبول الطلبة ونظام تأديبهم (المادتين ٢٢ ، ٩٩) ويجيز نقل أعضاء هيئة التدريس بقرار من وزير التربية والتعليم الى وظائف أخرى (المادة ٩٨) ، ويمنح قدراً من اشراف مجلس الوزراء على تشكيلات الجامعة ، كما اقتضت خصومة مجلس قيادة الثورة للدكتور السنهورى فى أزمة مارس ١٩٥٤ دخول مظاهرة الى حرم مجلس الدولة والاعتداء على الدكتور السنهورى بالضرب ، ثم صدر قانون فى ١٥ أبريل يحرم كل من تولى الوزارة من فبراير ١٩٤٢ حتى قيام الثورة من تولى أية وظيفة عامة لمدة عشر سنوات ، ولم يكن ينطبق القانون الا على السنهورى وحده ، واقتضاء الخروج من وظيفته القضائية ، ثم ووجهت حركة الاحتجاج بين أعضاء مجلس الدولة فى مارس ١٩٥٥ بصدور قانون جديد لمجلس الدولة ، تضمن فيما تضمن حل مجلس الدولة واعادة تشكيله خلال خمسة عشر يوما ، وأسقط من عضويته بعض العاملين به (القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥) .

واقتضى ظهور المعارضة فى نقابة المحامين ، أن صدر قانون بحل مجلس النقابة ووقف العمل بالأحكام الخاصة بالجمعية العمومية لنقابة المحامين واجراء انتخابات مجلس نقابة جديد ، ونيط بوزير العدل اصدار قرار بتشكيل مجلس نقابة مؤقت بطريق التعيين (القانون ٧٠٩ فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٤) . كما اقتضى

مساهمة الصحافة الحزبية فى حركة المعارضة لثورة ٢٣ يوليه أو سلطتها الجديدة ، الشروع فيما سمى بتطهير الصحافة وحل فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ مجلس نقابة الصحافيين برقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ وهذه الاجراءات الأخيرة توضح ملمحا هاما من ملامح تشكيل النظام خلال هذه الفترة ، وهو تفتيح المؤسسات ذات الادارة الذاتية ، سواء كانت من مؤسسات الدولة أو المرافق العامة أو المؤسسات النقابية ، وايجاد تنظيم جديد لها يمكن لنوع من الهيمنة المركزية على مقررات هذه المؤسسات وطرائق تشكيلها ، وأساليب اتخاذ القرارات فيها ، وذلك إحكاماً لأوضاع النظام الثورى القابض .

الفصل الرابع

نظـــام الحـــكم

يظهر من الفصل السابق ، كيف تخلقت أطر النظام السياسى وتراصت لبناته واحدة واحدة ، فى الفترة الأولى من قيام الثورة حتى نهاية ١٩٥٤ . جرى ذلك من خلال حركة الأفعال وردود الأفعال ، ومن خلال سعى القيادة الجديدة لدعم سلطتها فى مواجهة القوى التنظيمية المعارضة لها ، ومن خلال أوضاع الصراع الاجتماعى واختيار أساليب التنظيم التى تمكن من انفاذ السياسات الاجتماعية والوطنية الاصلاحية فى حدود الامكانات المتاحة ، وفى هذا السياق انفكّت الأوعية التنظيمية للضباط الأحرار كهيئة قامت بالثورة ، ولم تستطع بامكانياتها التنظيمية أن تواجه حركة الصراع من بعد .. وترابطت قيادة الثورة بجهاز الدولة الادارى ، فصارت تكون معه وحدة سياسية اجتماعية تنظيمية ، وصارت المهام السياسية توكل بالتدريج - حسب المناسبات الملجئة لذلك - لأجهزة الادارة ، بعد أن جرى تهذيب هذه الأجهزة وملاءمتها بقدر الإمكان مع الوظائف السياسية المطروحة .

وما لبثت هذه الخبرات التنظيمية أن تراكمت ، لتجاوز حدود الاجراءات المتناثرة ، ولتصير مجموعة من التصورات المتماسكة المدركة ، وليتكون منها من بعد مجمل التصميمات والهياكل الدستورية والتنظيمات السياسية ، ولتتجمع فى نسق تنظيمى سياسى ودستورى متجانس ، سواء من حيث سلطات الدولة أو نظام الحكم . وقد حفظ لنا تاريخ العامين الأولين فيما حفظ ، وثيقتين يمكن المقارنة بينهما . اذ أعلنت قيادة الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، مع سقوط دستور ١٩٢٣ ، عن تشكيل لجنة من خمسين عضوا لإعداد مشروع دستور جديد . ثم أصدرت القيادة فى فبراير ١٩٥٣ دستورا مؤقتا ليجرى به العمل ثلاث سنوات هى فترة الانتقال التى حددتها الثورة . ولم يكتب لمشروع لجنة الخمسين أن يولد ، انما سقط جنينا . بينما تضمن الدستور المؤقت من المبادىء ما اطردت مراعاته ، وشكل أسس التنظيم السياسى للدولة فى عهد الثورة .

كانت لجنة الخمسين تتألف من عناصر تمثل الغالب الأعم من الاتجاهات السياسية الحزبية القائمة فى ذلك الوقت . كان منهم ثلاثة من أعضاء لجنة دستور ١٩٢٣ (ومن هؤلاء على ماهر رئيس اللجنة الجديدة) . وفيهم أربعة من كبار رجال الوفد ، واثنان من الأحرار الدستوريين ، واثنان من السعديين ، وثلاثة من الاخوان

المسلمين ، واثنان من الحزب الوطنى الجديد (فتحى رضوان) ورئيس حزب الكتلة الوفدية ، وعضو من مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) ، وفيهم أيضا عناصر غير حزبية بحكم مناصبهم أو خبراتهم القانونية أو السياسية ، مثل رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة والمحكمة العليا الشرعية ، وثلاثة من رجال الجيش والشرطة (١) ، وبعض أساتذة القانون الدستورى والساسة المستقلين ، وعدد من رجال الاقتصاد والشخصيات العامة ، ويتخلل هؤلاء جميعا ستة من وجوه الأقباط .

ومع أن قيادة الثورة هى من اختار هذه العناصر جميعها ، فلم يشارك فى ترشيح الأسماء للجنة حزب ولا هيئة ينتمى اليها العضو ، الا أن الظروف السياسية التى أختير فيها الأعضاء ، فى ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة ومن الوجود الحزبى النشيط نسبيا ، هذه الظروف أوجبت على القيادة أن تختار مرشحين لهم وضعهم البارز فى هيئاتهم ، وان كانوا من العناصر المعارضة للثورة أو ممن لا يرجى منهم الممالأة لها . ومن هنا يصدق تمثيلهم للتيارات السياسية وللهيئات التى وفدوا منها .

وقد جرت اللجنة فى عملها على قدر من التراخى الكبير ، فلم تنجز مسودة المشروع الا بعد عام ونصف من تشكيلها . وهما ذاتهما العام والنصف اللذان انحسم فيهما الصراع السياسى لصالح قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية عامة .

تبنى مشروع لجنة الخمسين مبدأ « الجمهورية البرلمانية » . ثم أورد المواد الخاصة بالحريات العامة وضمانات الأفراد ، فأطلق هذه الحريات والضمانات لم يقيدها الا فى حالات مخصوصة ، كالقبض فى حالة التلبس ، وشرط لذلك سماح القانون وإذن القاضى دون أن يخول السلطة التنفيذية وحدها أمراً ما . وبالنسبة للحريات الجماعية ، أطلق المشروع حرية الصحافة والطباعة ومنع تقييدهما بأى قيد ومنع فرض الرقابة عليهما ، وحظر إنذار الصحف أو وقفها أو الغاءها أو مصادرتها بالطريق الادارى (المادة ٢٦) ، وأباح حرية الاجتماع ومنع الشرطة حضور الاجتماعات ، ولم يجز الإخطار مقدماً عن الاجتماعات الا بالنسبة للاجتماعات العامة ، ولم يقيد الاجتماعات العامة الا بأن تكون لغرض سلمى وبدون حمل السلاح وألا تتنافى مع الآداب . وأباح المواكب والمظاهرات فى حدود القانون (المادة ٢٩) ، وأباح تأليف الجمعيات والأحزاب دون سابق إخطار أو استئذان ، مادامت الغايات والوسائل سلمية . وشرط للقانون الذى يصدر بتنظيم الأحزاب ، أن تجرى أحكامه على أسس ديمقراطية دستورية وعلى أساس الشورى وحرية الرأى ، وأن تكون الأحزاب بعيدة عن النفوذ الأجنبى . وخص المحكمة الدستورية بالفصل فى كل ما يتعلق بهذه الأوضاع من منازعات (المادة ٣٠) .

وبالنسبة لسلطات الحكم ، تبنى المشروع الأسس العامة لدستور ١٩٢٣ ، مع تنقيحها بما يؤكد السلطة المنفردة « للأمة » وللجهاز النيابى على أجهزة الحكم ، أى استبعاد أية امكانية دستورية لقيام قطب دستورى يناوىء سلطة الأمة (كما كان الوضع الدستورى للملك فى نظام ١٩٢٣) . ويشكل البرلمان من مجلس النواب والشيوخ ، أولهما يتكون من ٢٧٠ عضواً ينتخبون كل أربع سنوات بالاقتراع العام السرى المباشر من مرشحين لا يقل سن أحدهم عن ثلاثين سنة ، ولا يحل المجلس مرتين لسبب واحد ، وإذا حل ولم تجر انتخابات المجلس الجديد فى ستين يوماً ، عاد المجلس المنحل للانعقاد بقوة الدستور فى اليوم التالى (المادة ٥٦) . وهذا الحكم الأخير يعالج وجهاً خطيرا من وجوه سوء التطبيق فى عهد الدستور السابق . والمجلس الثانى هو مجلس الشيوخ الذى يتكون من ١٥٠ عضواً ، ثلاثة أخماسهم تنتخب بالاقتراع السرى العام المباشر ، والخمس الرابع تنتخبه النقابات والغرف والجمعيات ، والخمس الأخير يعينه رئيس الجمهورية (كان دستور ١٩٢٣ يخول الملك تعيين الخُمسين جميعاً) .

ورئيس الجمهورية رئيس برلمانى وليس رئاسياً ، تختاره هيئة تتشكل من أعضاء البرلمان وبعض الهيئات المحلية لخمس سنوات لا تتكرر أكثر من مرة واحدة . وللرئيس أن يحل مجلس النواب ، ولكن

بشرط أن يترتب على حل المجلس سقوط الوزارة تلقائيا وبحكم الدستور ، وأن يشكل رئيس مجلس الشيوخ وزارة محايدة تجرى الانتخابات ، ثم يعود إلى منصبه فور انتهاء هذه المهمة ، وتطرح الثقة بالوزارة الجديدة أمام المجلس الجديد (المادة ١٠٣) . وهذا الحكم يعالج أيضاً سوء استخدام رئيس الدولة (الملك فى دستور ١٩٢٣) سلطته فى حل مجلس النواب حسبما أسفرت عنه تجربة الدستور الملغى . ثم إن رئيس الجمهورية لا يملك سلطة منفردة قط ، وهو يتولى جميع سلطاته بواسطة وزرائه وتوقيعاته لا تنفذ الا أن يوقع معه رئيس الوزراء والوزير المختص ، وهو لا يستقل بأمر الا أن يولى رئيس الوزراء (وهذا الأمر محكوم بثقة مجلس النواب واستمرارها) ، وإلا أن يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ . والوزارة هى من يهيمن على مصالح الدولة وتوجيه السياسة العامة ، ومسئوليتها تضامنية أمام مجلس النواب ، وهى خاضعة للمساءلة أمام المجلس ولطرح الثقة فيها أو فى أحد وزرائها .

وبالنسبة للسلطة القضائية ، أكد المشروع استقلالها ودعمه بالاستقلال التنظيمى لها فى ادارة شئونها ، ونظم المجلس الأعلى للقضاء بتشكيل ، عين أعضاءه تفصيلا من رؤساء الهيئة القضائية بحكم وظائفهم (المادة ١١٦) . ومنع تولى القاضى الوزارة قبل مضى عام على تركه منصبه القضائى . وسد ثغرة خضوع النيابة

العامة للسلطة التنفيذية ، بأن جعل النائب العام منتدباً من مستشارى محكمة النقض ، وأوجب أن يتولى التحقيق فى الجنايات وجرائم السياسة والرأى والصحافة قضاة ، كما خول السلطة القضائية الاشراف على رجال الضبط القضائى ، وجعل لمجلس الدولة ولاية عامة فى المنازعات الادارية ، وشكل للمجلس مجلساً يدير شئونه . ثم أوجد المشروع محكمة عليا دستورية تتألف من تسعة أعضاء ، ثلثهم يختاره رئيس الجمهورية ، وثلثهم يختاره البرلمان وثلثهم تختاره السلطة القضائية (المواد ١٨٧ - ١٩٣)(٢) .

ويبدو من هذا العرض ، أن هيمن على مشروع لجنة الخمسين جملة من الاعتبارات الاجتماعية والتاريخية والسياسية ، أتت بالمشروع وفق منزع ليبرالى صرف . بلغ عدد الوزراء السابقين فى اللجنة نسبة قد تجاوز الثلث من مجموع أعضائها ، وبلغ عدد كبار ذوى المناصب ورؤساء الهيئات السابقين والحاليين نسبة تجاوز الثلث الآخر من تشكيلها ، فكان ما يصل إلى الثلاثة أرباع فيها من عناصر النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ولم يمثل فيها من عناصر من تسميهم هذه الدراسة « أحزاب التيارات السياسية الجديدة » الا ستة ، ثلاثة من الأخوان المسلمين واثنان من الحزب الوطنى الجديد وواحد لمصر الفتاة ، ولم تمثل الطليعة الوفدية ولا الحركة الشيوعية بأحد . ويكاد الباشوات السابقون يصل عددهم

بها إلى الثلث . والغالبية الغالبة تصل إلى الخمسين من العمر ، وفيهم كثير يجاوز الستين .

ومن ثم فإن تمثيل اللجنة للتيارات الحزبية والسياسية الجديدة (غير تيارات نخبة الحكم السابقة) كان تمثيلاً ليس مرجوحا فقط ولكنه جد محدود . كان غالب أهل النخبة القديمة فيها من العناصر الوطنية والديمقراطية ، ولكن تفكيرهم ومثلهم السياسية وأهدافهم الوطنية والديمقراطية كانت محدودة بالنظرة الوطنية الليبرالية لسنوات العشرينات ولمثل نظام ١٩٢٣ . لذلك جاء تصورهم لأبنية المشروع أشبه ما تكون تنقيحاً لدستور ١٩٢٣ فى إطار أبنيته ومؤسساته وقواه السياسية والاجتماعية ، أشبه بذلك من أن تكون استشرافاً لما كانت تستشرفه نظرة الأحزاب الجديدة ، من حيث موجبات الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والاستقلال الحضارى ، سواء بنظرة التيار الاسلامى أو بنظرة التيارات المتأثرة بالفكر الأشتراكى ، أو بالنظرة الوطنية التى تدخل فى حسابها المطالب المتممة للأهداف الوطنية التقليدية .

ووجه كون المشروع مجرد تنقيح لدستور ١٩٢٣ الملغى ، أنه وضع صياغات رفيعة المستوى حقاً ، تضمن للبرلمان أن يكون مؤسسة الحكم الرئيسية التى تدور حولها كل سلطات الدولة ، وأنه سدَّ الثغرات التى نفذ منها الملك إلى مجمل مؤسسات

دستور ١٩٢٣ ، ووقف في وجه أية محاولة لرئيس الدولة للتغلب على سلطات « الأمة » ممثلة في مجلس النواب . ولكن المشروع أغفل في كل ذلك ما ترتب على قيام ثورة ٢٣ يوليه وخلع الملك ، من اختلال ضخم في موازين القوى السياسية السابقة على قيام الثورة ، ومن تغير نوعي كبير بين رئاسة الدولة الملكية وبين رئاسة الدولة بعد إلغاء الملكية ، ووقف المشروع عند حدود أن ماحدث في ٢٣ يوليه كان مجرد حركة إنقلابية في قمة السلطة أزاحت الملك وتركت مطرحه فراغاً سياسياً ، وأريد بالمشروع الجديد أن يملأ هذا المطرح ، لا بالقوى الاجتماعية والسياسية التي أزاحت الملك وخلفته ، ولكن بالقوى التي تصارعت مع الملك قبل الثورة في إطار نخبة الحكم القديمة وقوى ثورة ١٩١٩ التي صاغت الدستور الملغى .

ورغم وجود عدد من الأخوان المسلمين في اللجنة ، لا نلحظ في مشروع الدستور أي ريح لهذا التيار ، سواء في رسم أبنية الحكم أو في الصياغات النظرية لنسق الحقوق والواجبات السياسية المنعكسة في أحكام المشروع ، أو حتى في المصطلح القانوني والفقهي الذي يجري به التعبير عن تلك الأحكام . ورغم وجود بعض العناصر القريبة من نداءات العدالة الاجتماعية حسبما ترددت في الأربعينات ، لا يكاد المشروع يحمل ظلاً لهذه النداءات ولا أثراً ،

لا من حيث المبادىء العامة التى قام عليها ولا من حيث صياغته للأطر والهياكل ولنظام الحقوق .

ومن ناحية أخرى ، فنحن نلمح فى مشروع لجنة الخمسين أن القوى السياسية التى شاركت فى وضعه قد وضعته على صورة لا تدع لرجال حركة ٢٣ يوليه دوراً يؤدونه فى أبنية الحكم الدستورية ، لا بوصفهم قيادة لهذا الحركة ، ولا بمراعاة المؤسسة التى انحدروا منها وهيمنوا على مقاليد الأمور ، وهى الجيش . وما كان لرجال الثورة ولا لمؤسستهم أن تقوم بدور فى جهاز الدولة الدستورى ، الا من خلال رئاسة الجمهورية وارتباط الجيش بها ، ولكن المشروع حرص تلافياً لهذا الدور أو تجاهلاً له أن يجعل رئاسة الجمهورية رئاسة برلمانية ، تختار من هيئات ، على رأسها وأقواها المجلس النيابى ، كما حرص على ألا تتولى مسئولية ما فى تقرير السياسات وتنفيذها . وأنحصر ما نيط بالرئيس من سلطة يستخدمها منفرداً ، فى تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ، وهو المجلس الأدنى من حيث السلطة البرلمانية ، وثلث أعضاء المحكمة الدستورية . وحرص المشروع على عزل الجيش عن رئاسة الجمهورية وربطه بوزارة البرلمان وحدها . كما جعل القوة السياسية الدافعة لمؤسسات الدستور كلها هى الحركة الحزبية ، وليست أية قوة سياسية تولدت فى إطار جهاز الدولة ومؤسساته ، وشرط فى

تعيين رئيس الجمهورية بلوغ سنه الخامسة والأربعين ، مما لم يكن بلغه إلا محمد نجيب من رجال حركة الثورة . وذلك فى ظروف ظهور بوادر الخلاف بينه وبين الضباط الأحرار .

ومن كل ذلك يظهر أن واضعى المشروع قد استهدفوا بصنيعهم اقصاء رجال ٢٣ يوليه من أن يكون لهم وجه من وجوه المشاركة فى السلطة من بعد ، كما أستهدفوا أبعاد المؤسسة العسكرية من أن يكون لها دور فى العملية السياسية . ووجه الملاحظة هنا لا يتأتى من الصواب النظرى لهذا المسلك ولا من مدى صوابه بحسبانه هدفاً سياسيا يبتغى ، ولكن وجه الملاحظة أن المشروع بهذا الصنيع غفل عن خريطة القوى السياسية القائمة وموازين السياسة الدائرة . وهو فى هذا لم يغفل فقط عن عناصر أو أفراد هيمنت على السلطة ، ولكنه غفل عن إدراك أن المؤسسة العسكرية وجهاز الدولة عامة قد ترابطت أوصاله مع هذه القيادة الجديدة ، فصاروا معاً لا يكونون قوة إجتماعية واحدة فحسب ، بل صاروا يكونون بناء تنظيمياً متماسكاً ، أو بتعبير أدق كانت تنمو حركة الترابط الأجتماعى والتنظيمى هذه ، فى ذات الفترة التى كان يعد فيها مشروع الدستور .

لقد عملت لجنة الخمسين على أن يتحول نظام الحكم فى تصورها من نظام تتنازعه مؤسستان دستوريتان ، هما

رئاسة الدولة ، ملكا كانت أو رئيس جمهورية ، والهيئة النيابية (كما كان الحال فى دستور ١٩٢٣) ، إلى نظام يدور على محور واحد هو المجلس النيابى . وللحركات السياسية والحزبية أن تتنافس على شغل هذا الموقع ، ولكن ما أن تشغله قوة منها حتى تضمن دوران المؤسسات الدستورية كلها حوله وبطاقة دافعة تصدر عنه . ومن المجلس النيابى تتشكل الوزارة وتصدر القوانين التى تطبقها المحاكم ، ومن الوزارة الخاضعة للمجلس تجرى الهيمنة على أجهزة الادارة والتنفيذ والشرطة والجيش والأمن عامة .

وقد كان يكون لهذه الصيغة إمكان التحقق العملى ، لو أن الحركة الحزبية بتنظيماتها كلها أو بعضها ، كانت هى من أطاح بالطرف الاخر المتمثل فى الملك وما يحوطه من قوى المجتمع والسياسة ، ولكن الحاصل أن تلك الحركة التى مهدت بجهادها الدءوب المتطاول المدى لتغيير الأوضاع السياسية على ما نفذ فى ٢٣ يوليه ، لم تكن هى من قام بالثورة من الناحية التنظيمية . وما كان لها أن تحتل دور القيادة فى الواقع الجديد إلا بصراع جديد مع القائمين بحركة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، والذين بدأوا يتوحدون مع جهاز الإدارة المهيمن ليكونوا معاً قوة سياسية اجتماعية حاكمة . ولكن لجنة الخمسين لم تفطن إلى حصيلة حسابات الأوضاع الراهنة .

لقد غلب على واضعى دستور ١٩٢٣ (لجنة الثلاثين) أنهم كانوا من خصوم الوفد الذى قام بثورة ١٩١٩ وقادها تنظيمياً ، ولكنهم كانوا من البصر السياسى بحيث لم يسدوا أمام تلك القوة الجديدة منافذ الولوج إلى أبنية الحكم الدستورية ، أو احتمال الولوج إليها بحيز يتسع أو يضيق ، وذلك حرصاً منهم على أن يتاح لدستورهم مكنة الوجود الواقعى فى التطبيق ، بعدم تجاهل قوة سياسية صار لها أثرها غير المنكور . وذلك رغم أن الوفد لم يكن تولى حكماً ولا سلطة بعد ، ولا سيطر على أى من مفاتيح قوة التنفيذ . هذا البصر بحقائق الواقع لم يتح لواضعى مشروع لجنة الخمسين . لذلك أجهض مشروعهم جنيناً ، رغم ما تضمن من الصياغات الدستورية والفنية رفيعة المستوى .

وهنا ترد ملاحظة هامة ، هى أن قيادة ثورة ٢٣ يوليه هى من شكل لجنة الدستور واختار أسماء المشاركين فيها . وإذا كانت ضغوط الواقع السياسى فى ذلك الوقت المبكر من قيام الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، قد فرض عليها بعض هذه الخيارات ، قل هذا البعض أو كثر ، فإن هذه الضغوط لا تفسر غلبة عناصر النخبة القديمة على تشكيل اللجنة ، ولا هذا التمثيل شديد الضعف لعناصر « التيارات والأحزاب الجديدة » ، ثم هو ضغط لا يفسر البتة كيف نأت قيادة الثورة بنفسها أو بواسطة من يمثلونها عن المشاركة فى

أعمال اللجنة والإسهام فى صياغة نظام الحكم المقبل . قد يتراءى السبب فى أنه حتى يناير ١٩٥٣ لم يكن رجال الثورة قد ظهروا ظهوراً سافراً بأنفسهم على المسرح المرئى لأحداث السياسة ، وأنهم لم يكن ترابطت لهم الأواصر مع من يعتبرون ممثلين لهم فى هذا الصعيد . ولكن هذا السبب لا يصلح سنداً على مدى العامين التاليين ، إلا أن يكون تشكيل اللجنة غير محمول على سابق التصميم بإنجاز ما يسفر عنه عملها ، أو أن يكون جد للقيادة من بعد ما أهملت به أمر اللجنة ، وتفرغت لما تصنعه هى من بعد ، فى إطار ما يطرحه الواقع من بدائل للأفعال وردودها .

* * *

لقد كان مما يجاوز النظرة الواقعية ، أن يتبنى الضباط نمطاً دستورياً للحكم جردهم من السيطرة على مكمن القوة السياسية الرئيسى فى أيديهم ، وهو الجهاز الإدارى للدولة والجيش الذى انبثقت حركتهم منه وسيطروا عليه . كما كان مما يجاوز هذه النظرة أن يقيموا نظاماً يعتمد فى قواه الدافعة على الحركة الحزبية ، وأن يفرض ذلك عليهم الدخول فى التنافس الحزبى بتنظيم لم يملكوه ، فلا هم أنشأوه من قبل ولا أتقنوا وسائل العمل به . وإذا كان نفى النقيض لا يؤدى بالضرورة إلى انتصار نقيضه ، بل قد يفضى إلى نفى هذا النقيض ذاته ، فإن إلغاء النظام الملكى وضرب ما يتحلق

حوله من القوى الاجتماعية والسياسية ، قد صاحبه إلغاء النقيض التاريخى والدستورى فى الظروف المصرية لنظام ١٩٢٣ وهو الحركة الحزبية والمجلس النيابى ، وقام محلها نظام تشكلت ملامحه التنظيمية ورسخت سماته العامة ، مع استقرار نظام ٢٣ يوليه وطريقته فى التصدى والاستجابة لما يواجه الوطن من التحديات السياسية والاجتماعية .

فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ أعلن عن دستور مؤقت يجرى به العمل ثلاث سنين هى فترة الانتقال التي حددتها وقتها قيادة الثورة ، تكون هذا الدستور من إحدى عشرة مادة ، ست منها عن المبادىء الدستورية العامة ، تتعلق بأن الأمة مصدر السلطات ، ومساواة المصريين أمام القانون ، وكفالة الحرية الشخصية وحرية الرأى فى حدود القانون وحرمة المنازل طبقاً للقانون ، وإطلاق حرية العقائد وحماية الدولة لها فى إطار النظام العام والآداب ، وعدم تسليم اللاجئين السياسيين وعدم إنشاء الضريبة أو الاعفاء منها إلا بقانون . أما الخمس مواد الأخرى فقد اختص بها تنظيم السلطة فى الدولة ، واحدة منها تطلق يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها ، وتخوله تعيين الوزراء وعزلهم . ومادتان تخولان مجلس الوزراء السلطة التشريعية وأعمال السلطة التنفيذية . والرابعة تقيم

من مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة مؤتمراً عاماً ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات ، ويناقش ما يرى مناقشته من تصرفات الوزراء . والمادة الخامسة تقرر أن القضاء مستقل ولا سلطان لأحد عليه بغير القانون [٣] .

ويظهر من ذلك أن السلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط بل فقدت وجودها نفسه ، وندمجت في السلطة التنفيذية ، التى يتولاها مجلس الوزراء الذى يعين أعضاءه ويعزلهم قائد الثورة . فكلا السلطتين المندمجتين تمثلان المشيئة السياسية لقائد الثورة ، بحسبانه من يتولى « أعمال السيادة العليا » ، وبحيث يكون الوزراء هنا من أصحاب المشورة الفنية فى تعبيرهم عن هذه المشيئة . ولا رقابة بالدستور على هؤلاء فى استخدام السلطتين إلا من المؤتمر العام ، الذى يتشكل منهم أنفسهم ومعهم مجلس قيادة الثورة ، وهى رقابة حددها الدستور « بالنظر » فى السياسة العامة « ومناقشة » تصرفات الوزراء ، دون أن يناط بالمؤتمر مكنة إصدار قرار ما .

أما بالنسبة للقضاء الذى اعترف الدستور المؤقت باستقلاله ، فالملاحظ أن الدستور اختار عبارة « لا سلطان لأحد عليه بغير القانون » بما يفسح لقيام « السلطان » عليه بواسطة القانون ، عندما يخول جهة ما ، سلطة ما عليه ، وذلك على خلاف أن تكون العبارة « لا سلطان عليه لغير القانون » . ومن ناحية أهم فإن أصل

الوجود المستقل للقضاء إنما ينشأ من قيام التوازن بين سلطتى التشريع والتنفيذ . فإذا فقدت السلطة التشريعية استقلالها يكون القضاء قد أحيط به ، لأن التبعية التنظيمية تتأتى من عاملين تنظيميين ، أن يكون للمتبوع تعيين التابع وعزله (أو صرف أجره ومنعه) ، وأن يكون على التابع أن ينفذ تعليمات المتبوع ، واستقلال القضاء يتأتى من أنه وإن كان للسلطة التنفيذية سهم فى تعيين القاضى ، فأن تعيينه وعزله إنما يجرى طبقاً لأحكام قررتها سلطة التشريع ، كما أن القاضى يطبق قوانين تصدر من سلطة التشريع . وهذا مفاد القول بأن استقلاله يقوم على قيام التوازن بين سلطة التنفيذ ذات الهيمنة المادية والمالية ، وسلطة التشريع ذات الاتصال الوثيق بمجمل الرأى العام السياسى فى المجتمع . وما دام من ينفذ القانون هو من يصدره ، فقد أحيط بالقضاء من الناحية التنظيمية . وصار ما يتمتع به من استقلال فى أداء وظيفته إنما يعتمد أساساً على أريحية من يقبض على سلطتى التقرير والتنفيذ . واستقلالية القضاء لا تنهدر فقط فى تلك الصورة الفجة ، صورة التدخل المباشر لديه فى أية قضية مخصوصة ، ولكنها تنهدر بصورة أكثر رصانة ، تظهر فى تشكيل محاكم خاصة بأفراد بذواتهم لنظر قضايا معينة ، أو بمنع المحاكم من النظر فى نوع قضايا معينة ، وقد تحقق هذان الأمران فى ظل الدستورالمؤقت

بإنشاء محكمة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ لمحاكمة بعض الخصوم السياسيين ، ومحاكم الشعب فى ١٩٥٤ لمحاكمة الأخوان المسلمين ، ومحاكم عسكرية لمحاكمة بعض الخصوم فى قضايا محددة . كما أطرد صدور التشريعات التى تحرم بعض الطوائف من حق اللجوء إلى المحاكم بالنسبة لبعض من أعمال الدولة وأنشطة السلطة السياسية .

وبعد انتهاء فترة الانتقال ، ألغى مجلس قيادة الثورة ، وأعلن فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ عن دستور جديد ، وجرى الاستفتاء الشعبى عليه فى شهر يونيه التالى . وقد تبنى هذا الدستور مبدأ الجمهورية الرئاسية ، ويختار رئيس الجمهورية بالاستفتاء الشعبى العام ، وهو الذى يتولى السلطة التنفيذية ويعين الوزراء ويرأس مجلسهم ، ويضع السياسة العامة للدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ويعتبر القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع ويعين القائد العام . أما السلطة التشريعية فيتولاها مجلس الأمة الذى يتشكل بالانتخاب العام السرى المباشر ، ويراقب المجلس أعمال السلطة التنفيذية ، والرقابة هنا محدودة بكون المجلس يملك سحب الثقة من أحد الوزراء ، دون أن تقوم مسئولية تضامنية للوزراء كلها أمام المجلس ، لأن رئيس الوزراء هو رئيس الجمهورية المستفتى عليه مباشرة من الشعب ، فلا يملك مجلس الأمة إزاءه سلطاناً . ورئيس الجمهورية الحصين عن رقابة مجلس الشعب هو

الذى يضع السياسة العامة ، وهو أيضاً الذى يقرر له الدستور سلطة حل مجلس الأمة .

ومن جهة أخرى ، أورد الدستور فى المادة ١٩٢ منه ، أن المواطنين يشكلون اتحاداً قومياً ، « وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » ، ثم قرر « يتولى الاتحاد القومى الترشيح لمجلس الأمة »[٤] . وبهاتين العبارتين تم للسلطة التنفيذية ، التى يرأسها رئيس الجمهورية ، استيعاب المجلس التشريعى ، إذ صار الرئيس هو من يقيم المؤسسة التى تملك وحدها اختيار المرشحين لعضوية المجلس ، فضلاً عن سلطة الرئيس فى حل المجلس . والقاعدة أن من ملك التعيين والعزل فقد ملك الإرادة ، أو بالأقل أحاط بها .

لم يدم هذا الدستور أكثر من عشرين شهراً ، إذ جرت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ فألغى الدستور . وكان مجلس الأمة الذى انتخب وفقاً لهذا الدستور قد تراخى انتخابه إلى ١٩٥٧ ، بسبب معركة تأميم القناة وأحداث العدوان الثلاثى على مصر . فلما ألغى الدستور مع قيام الوحدة المصرية السورية ، لم يكن عمر هذا المجلس النيابى الأول فى ظل الثورة قد جاوز سبعة أشهر خلال السنوات الست منذ قيام الثورة . وقد قامت الوحدة باستفتاء شعبى جرى فى كل من مصر وسوريا على أمرين اثنين ، قيام الوحدة باسم الجمهورية العربية المتحدة ، واختيار رئيس الجمهورية . ثم أصدر الرئيس بقرار منه دستوراً مؤقتاً للجمهورية

العربية المتحدة . وورد بالمادة ١٣ من الدستور : « يتولى السلطة التشريعية مجلس يسمى مجلس الأمة ، ويحدد عدد أعضائه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية ، بشرط أن يكون نصفهم على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى » . واعتبر الدستور المؤقت رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية ، وهو يعين ويعزل نوابه والوزراء ونوابهم ، ويقوم بوضع السياسة العامة (المواد ٤٤ - ٤٧) كما يشكل الرئيس مجلساً تنفيذياً لكل من الإقليمين المصرى والسورى (المادة ٥٨) وتضمنت المادة ٧٢ حكماً مماثلاً للدستور الملغى يتعلق بالاتحاد القومى [٥] . وقد عين مجلس الأمة بقرار من الرئيس ، ثم عطل المجلس مع انفصال سوريا فى سبتمبر ١٩٦١ .

وفى مارس ١٩٦٤ أصدر رئيس الجمهورية دستوراً مؤقتاً بقرار منه ، وتحقق فيه دمج السلطات من خلال سلطة الرئيس فى حل مجلس الأمة ، واعتبار الاتحاد الاشتراكى الذى حل محل الاتحاد القومى بعد حركة التأميمات الواسعة فى ١٩٦١ و ١٩٦٢ اعتباره السلطة الممثلة للشعب . وكان رئيس الجمهورية هو من يضع للاتحاد نظامه وقانونه ويرسم له تشكيلاته [٦] . ورغم ما نص عليه الدستور من تعيين رئيس للوزراء وتشكيل مجلس للوزراء بقي رئيس الجمهورية يتولى السلطة التنفيذية ويضع السياسة العامة بالاشتراك مع الحكومة ، وظهرت الوزارة فى الدستور بوصفها

الهيئة التنفيذية الإدارية . وفى يناير ١٩٦٩ صدر قرار جمهورى بتعديل الدستور المؤقت بإضافة نص تنقضى به العضوية فى مجلس الأمة إذا فقد صفة العضو العامل فى الاتحاد الاشتراكى ، وذكر القرار أن هذا الفصل أمر يختص به التنظيم السياسى وحده وأنه صاحب الولاية الكاملة فيه .

من كل ذلك يظهر ، أن واحداً من الأصول العامة فى بناء الدولة منذ ثورة يوليه ١٩٥٢ ، كان الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، أو استيعاب السلطة التنفيذية للوجود المستقل للمجلس التشريعى . وقد افتقد وجود هذا المجلس أصلاً ما يريد على تسع سنوات فى فترة الثمانية عشر عاماً التالية لقيام الثورة (٧) . وإذا أمكن إسقاط مدة المجلس النيابى الذى كان يشكل بقرارات تعيين من رئيس الجمهورية – دون انتخاب – خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا ، فإن المدة التى افتقد فيها وجود مجلس تشريعى منتخب تزيد خلال تلك الفترة إلى نحو اثنى عشر عاماً . أما بالنسبة للسلطة القضائية ، فقد اطرد التقليد التشريعى على إدراج نصوص تمنع التقاضى بالنسبة لبعض مجالات نشاط الدولة ، وعلى إمكان تشكيل محاكم خاصة عسكرية أو محاكم لأمن الدولة ، تحكم فى أنواع معينة من القضايا . ووجد فى كل من دساتير ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ما يسمح بذلك .

* * *

السمة الثانية فى نظام دولة ٢٣ يوليه ، هى المركزية الشديدة فى بناء أجهزة الدولة ، حتى تصل إلى قمة الهرم فى شخص رئيس الجمهورية . ومن الطبيعى أن يبنى جهاز الإدارة بناء هرمياً وأن تهبط فيه المستويات من الرئيس إلى مرءوسيه إلى مرءوسيهم وهكذا ، وذلك بعكس المجالس النيابية التى تبنى بناء أفقياً من أعضاء متساوين فى المراكز ومشاركين فى إصدار القرارات حسب الأغلبية العددية (والأغلبية العددية تفترض بالضرورة المساواة المطلقة والتجريد المطلق بين الأعضاء ذوى الأصوات) . وليس من الغريب أن يبنى جهاز الإدارة من أعلى ، فيختار كل مستوى ما دونه من المستويات ، بعكس التنظيمات الشعبية النيابية والتمثيلية التى يجرى الاختيار فيها من المستوى الأدنى إلى ما يعلوه . ولكن هذه الظاهرة العادية فى بناء أجهزة الإدارة ، كان لها أثر غير عادى بسبب ما أدخل على جهاز الإدارة من وظائف تتخطى حدود الوظيفة الأصلية المنوطة به ، وهى وظيفة التنفيذ . فهو لم يعد مجرد جهاز إدارة ولا محض جهاز تنفيذى ، إنما أوكل إليه رسم السياسات وتقريرها ، وذلك نتيجة لازمة لارتباط الوظائف التشريعية والتنفيذية واندماج سلطات الدولة .

وقد جمع القائم على رأس الدولة سلطات تقرير السياسات وتشريعها وتنفيذها . وظهر رئيس الجمهورية القائم على رأس النظام مصدراً للشرعية ومنبعاً للسلطة على نطاق المجتمع كله .

وتشكل الهيكل التشريعي على أساس من هذه السلطات المركزة .
واتخذ هذا التركيز أساليب عديدة من الناحية الفنية القانونية ، منها سلطة تعيين كبار الموظفين ومتوسطيهم في سائر القطاعات والأنشطة ، وسلطة فصلهم بغير الطريق التأديبي (أي بغير إجراءات التحقيق وسماع الدفاع) ، واعتبار مثل هذه القرارات وإن تعلقت بأفراد من أدنى المستويات الوظيفية ، إعتبارها من أعمال « السيادة » التي لا تخضع لرقابة القضاء حسبما نص القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ . ومنها سلطة رئيس الجمهورية في إصدار اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية للقوانين ، وسلطته في إنشاء وإلغاء الهيئات العامة والمؤسسات العامة ، ومنها سلطته في إصدار القوانين في غيبة المجلس النيابي . وتفويض رئيس الجمهورية في إصدار القوانين أحياناً مع وجود المجلس ، كما حدث في سنة ١٩٦٧ وما تلاها من السنين . ومنها أن تمنح بعض القوانين لرئيس الجمهورية سلطة الاستثناء من أحكامها . والأمثلة على ذلك كثيرة وعديدة تتراءى بيسر لمن يطالع مجموعات القوانين التي صدرت خلال هذه المرحلة .

وكان مما يتمشى مع تقرير هذه السلطات ويسندها ويحوطها بالشرعية السياسية والدستورية ، أن اعتمد مبدأ الاستفتاء الشعبي العام كأصل جوهري في اختيار رئيس الجمهورية وكأساس لشرعية النظام كله . لقد نيطت السلطات بقائد الثورة في البداية

طبقاً للدستور المؤقت الصادر فى فبراير ١٩٥٣ . وبعد اعتزال محمد نجيب القيادة والرئاسة فى عام ١٩٥٤ ، تولى جمال عبد الناصر رئاسة مجلس القيادة وجمع معها رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية . فلما انتهت فترة الانتقال باعلان دستور ١٩٥٦ ، قامت رئاسة الجمهورية على مبدأ الاستفتاء الشعبى العام ، وجرى الاستفتاء وقتها على الدستور من ناحية وعلى شخص الرئيس من ناحية أخرى .

ومع قيام الوحدة المصرية السورية فى عام ١٩٥٨ ، جرى الاستفتاء فى مصر وسوريا على مبدأ الوحدة من ناحية وعلى شخص رئيس الجمهورية المتحدة من ناحية أخرى . ثم اصدر الرئيس بقرار منه الدستور المؤقت للجمهورية الجديدة . فكانت شرعية الدستور مستمدة من اصدار الرئيس المستفتى عليه له ، بمعنى ان « النظام » يستند فى شرعيته إلى « الشخص » وليس العكس . ثم بعد انفصال سوريا صدر فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ قرار جمهورى باعلان دستورى . شكل مجلساً للرئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ، ويعتبر الهيئة العليا للسلطة فى الدولة ، وتشكل المجلس من قيادة جماعية غير منتخبة . ولكن السلطات الفردية للرئيس بقيت فى الواقع وفى « القانون » . وبقاؤها فى القانون يدل عليه البيان الدستورى نفسه ، اذ اوجب موافقة مجلس الرئاسة على تعيين

رئيس المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) والوزراء ، ولكنه أوجب أن تجرى الموافقة بناء على ترشيح رئيس الجمهورية ، ولا تصدر الموافقة الا بقرار من رئيس الجمهورية . فالقرار تحت السيطرة فى مرحلتى الترشيح والاصدار (المادة ٤) . كما أن اعضاء مجلس الرئاسة لا يعينون ولا يعفون منه الا بموافقة الرئيس (المادة ٥) . ويذكر كمال رفعت عضو مجلس الرئاسة وقتها « الواقع ان مجلس الرئاسة كان شكليا أكثر منه قيادة جماعية ، فمثلا كان البغدادى مسئولا عن الشئون الاقتصادية ولكنه لا يعمل شيئاً ، وكنت مسئولا عن الشئون العربية دون أن أعمل شيئا » [٨] .

وهنا تبدو ملاحظة تنظيمية يحسن ابداؤها ، وهى ان القرار الذى يصدر من هيئة جماعية ، مجلس ادارة أو مجلس رئاسة أو مجلس نيابى ، انما يصدر بالتصويت بمراعاة الأغلبية والأقلية عند أخذ الرأى ، وحساب الأغلبية حساب عددى ، والعدد يقتضى التجريد المطلق اذ يحسب رأى كل عضو بصوت واحد ، أيا كان وضع هذا العضو ومركزه وخبرته وتخصصه وفهمه وأيا كان رأيه، وتجريد الأعضاء والآراء إلى آحاد يقتضى المساواة المطلقة بمعناها التنظيمى ، ومما يهدر هذه المساواة ان يكون فى مكنة رئيس المجلس أو أى من اعضائه تعيين زميله أو عزله ، لأن من ملك التعيين والعزل أو أحدهما ملك من الناحية التنظيمية الصوت أو الرأى المعدود ، أو يكون قد استوعبه لحسابه ، ومن ملك تعيين وعزل

الأعضاء الآخرين فى أى تشكيل يصدر قراراته بحساب التصويت، انما يكون قد استوعب الارادة الجماعية للتشكيل ، اياً كانت نسبة الأغلبية اللازمة لصدورها ، ويكون القرار الصادر قراراً فردياً أو معبراً عن مشيئة فردية ، ويكون الجدل السابق عليه نوعا من ابداء المشورة الفنية ، التى لا تشكل صلب القرار الصادر ، وإنما تتعلق بالتدبر والتأمل والمداولة السابقة على اتخاذه ، ويكون الالتزام برأى الأغلبية المخالف نوعاً من الأريحية والسماح .

ولما صدر الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ ، اتفق ان كانت مدة رئاسة الجمهورية قد انتهت بمضى ستة أعوام منذ فبراير ١٩٥٨ . ولكن الرئيس أعلن تأجيل الاستفتاء على رئاسته عاماً مقبلا، بسبب انشغال الدولة باستضافة عدد من المؤتمرات الدولية . وساغ تأجيل الاستفتاء استناداً إلى الثقة المتضمنة والمفترضة بين الرئيس والشعب ، ثم جرى الاستفتاء على شخصه فى عام ١٩٦٥ . وقد ظلت مصر منذ ١٩٥٨ تحكم بدساتير مؤقتة تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية وتعدل بقرارات منه ، بحسبان انه هو نفسه مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الاجماع .

وطبقاً للنظام الدستورى الذى عمل به منذ ١٩٥٦ ، كانت دورة الحكم الدستورى تتمثل فى أن يختار الشعب (الناخبون) رئيس الجمهورية ، ويجرى ذلك بالاستفتاء لا بالانتخاب ، فلا يطرح

للاختيار الشعبى الا اسم مرشح واحد ، ولا يجرى تنافس انتخابى بين مرشحين أو أكثر على منصب الرئاسة ، ويطرح الاسم للترشيح بقرار من مجلس الأمة ، واذا افترض أن لم يحصل المرشح على أكثرية الأصوات ، طرح المجلس اسم مرشح آخر . وهكذا . وهذه الواحدية فى الترشيح من شأنها ان تستبعد الندّية فى الانتخاب بين مرشح وآخر ، وتستبعد احتمال تبلور قطب تلتف حوله المعارضة السياسية من قبل أو من بعد . والمستفتى عليه يتولى مسئولية السلطة التنفيذية ، ويكون له ما فى الدستور من سلطات دستورية مخولة له ، ومنها حل المجلس النيابى والاعتراض على المرشحين للمجلس .

والجدير بالملاحظة ، انه خلال ثمانية عشر عاماً منذ ١٩٥٢ ، عرفت مصر ستة من الدساتير والاعلانات الدستورية ، فى السنوات ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٩ . هذا بالنسبة للتعديلات الدستورية ، اما بالنسبة للتغيرات الوزارية ، فقد عرفت خلال الفترة من يوليه ١٩٥٢ حتى ابريل ١٩٥٤ ستة من التغييرات الوزارية ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى مارس ١٩٦٤ تولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة أو ما يقوم مقامها وفقاً للوصف الدستورى السائد فى كل فترة ، واجريت أربعة تغييرات وزارية فى اعوام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ . ومنذ ذلك التاريخ الأخير حتى سبتمبر ١٩٧٠ ، عرفت مصر خمسة تشكيلات وزارية ، رأسها

على التوالى على صبرى فى مارس ١٩٦٤ ، وزكريا محيى الدين فى يونيه ١٩٦٥ ، وصدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦ ، وجمال عبد الناصر فى يونيه ١٩٦٧ ثم فى مارس ١٩٦٨ [٩] .

ويظهر من ذلك قدر الثبات شبه الكامل لرئيس الجمهورية ، مع كثرة التعديلات الدستورية والوزارية ، فضلاً عن كثرة التعديلات فى المجلس النيابى وجوداً وعدماً على ما سبقت الاشارة . واذا كان لوحظ ان عمر الوزارات قد زاد من متوسط ٨ر٥ أشهر قبل الثورة إلى نحو ١٢ شهراً بعدها ، فان وجه الملاحظة فى السياق المطروح، لا يتعلق بمدى الثبات الزمنى للوزارة فى ذاتها أو مقارنة بفترة سابقة ، ولكنه يتعلق بمدى ثبات رئاسة الجمهورية مع التغير الكثير فى الهياكل والمؤسسات الأخرى .

* * *

هذا الدمج للسلطات مع قيام السلطة الفردية فى أعلى المستويات اتجه بالدولة إلى مركزية بالغة الشدة ، تفوق ما عرف عن الدولة المصرية من تمركز فى الفترة السابقة ، منذ عهد محمد على ، كما اتجه بها إلى تركيز شديد للسلطة فى ايدى قائد فرد يقف على رأس الهرم الحاكم . ولم يكن الاختيار بين البدائل هو وحده ما أفضى إلى صياغة هذه الصورة ، وثمة عديد من العوامل ساعد على بلورتها هكذا ، مما يظهر فى سياق الفصول السابقة . ومن

هذه العوامل طبيعة تكون جهاز الادارة الذى توحدت معه الثورة قيادة وتنظيماً ، فصار جهاز الادارة هو جهاز الدولة عامة ، وصار جهاز التنفيذ هو جهاز رسم السياسات وتقريرها أيضاً .

ونحن نعرف ان من قام بثورة فهو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه ان يحكم وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من اعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختياراً ، انما هى اهداف بدىء بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصاماً ، هى مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج الا بمُنزِل ، كما ان من دخل حرباً لا يخرج عنها إلا بنصر أو هزيمة . وأكثر من هذا فان صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة ، إنما تأتى على صورة الجماعة التى قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية . هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل ان يفرضوها هم اختياراً على غيرهم .

ومن جهة ثانية ، فان صلة الديمقراطية ونظامها بالأهداف السياسية والاجتماعية المطروحة ، صلة لا فكاك منها وهى فى شكلها وأسلوبها ترتبط وتتأثر بالأهداف السياسية والاجتماعية المطروحة . ومادمنا فى مرحلة التحرر الوطنى أو بعبارة أدق مادمنا فى « عصر » التحرر الوطنى ومقاومة الاستعمار ، فلابد أن

تكون تنظيمات الجماعة وحكومتها متصلة بالهدف المرسوم ازاء هذه المسألة الحاكمة ، مسألة التحرر ، ولابد ان تكون منظمة القوى الكفيلة بتحقيقه أو حمايته . وهو يقتضى معارك متصلة على كل صعيد اجتماعى وسياسى وعسكرى .

ان الديمقراطية البرلمانية فى مصر ، ارتبطت بطور للحركة الوطنية جرى فى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، عندما كان ميزان القوى السياسية لا يتيح للحركة الوطنية الا الكفاح بطريق المفاوضة ، لإجلاء المحتل أو الوصول لأقصى قدر ممكن من التنازلات منه لتحرير الارادة السياسية من سطوته ، فصارت مسألة مَن من الأحزاب والقوى السياسية يصل إلى الحكم ، صارت هذه المسألة تتصل اتصالا وثيقا بالهدف الوطنى المنشود . ثم استشرفت مصر بعد حرب فلسطين فى سنة ١٩٤٨ مرحلة جديدة ، اذ ظهر أن الكفاح ضد الاستعمار - مع نشوء دولة اسرائيل - يحتاج إلى قوة عسكرية نظامية لدفع العدوان وردعه . وكانت لهذا التغيير آثار لابد ان تعمل عملها فى أساليب التنظيم الديمقراطى وأبنية الحكم ومؤسساته . كما حدث مع الحروب الصليبية والهجوم التترى من آثار تتعلق بغلبة النخبة العسكرية ومؤسساتها على نظام الحكم . بل ان وضع ما بعد ١٩٤٨ ، يمكن أن يفسر مسألة ثانوية ، وهى بروز دور العسكريين بدلا من دور رجال القانون الذى كان بارزاً من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٥٢ .

ونحن عندما نتكلم عن دمج سلطة التشريع فى سلطة التنفيذ وعن محاصرة الوظيفة القضائية ، انما نتحدث بالمصطلح الدستورى السائد الذى يقسم سلطة الدولة من حيث الوظائف وطريقة التكوين إلى هذه التقسيمات . وهذا لا يعنى ان هذه التقسيمات هى هدف سرمدى ومطلوب فى ذاته ، تجند لتحقيقه الجماعة السياسية كما لو كان أمراً مفروضا عليها من علٍ . ولكنه أمر يدور مع وظائفه . والجهاز النيابى (السلطة التشريعية) هو شيء أشبه « بالهويس » ، الذى تنتقل من خلاله المراكب من منسوب المياه العالى إلى المنسوب المنخفض والعكس . المجلس النيابى هو « هويس » سلطة الدولة بين حركة الرأى العام ذات الموج المضطرب وبين قنوات العمل التطبيقى والتنفيذى . وهو بهذا صلة نظامية وضابطة بين مجمل الرأى العام السياسى (أو التيار ذى الغلبة فيه) وبين ادوات التنفيذ . أو هكذا تكون وظيفته فى أصل تصورها . ووظيفته ان يضع القرارالعام دون أن يزيغ منه البصر فى الملابسات التى تحوط الحالات الفردية الكثيرة المتنوعة ، وهذا واحد من عناصر الرشد فى التقرير . ووظيفته ان يضع هذا القرار العام فى اطار السياسات العامة التى تمثل المصالح الاجتماعية والسياسية للفئات ذات الغلبة فى المجتمع ، وفق الموازين السائدة فى أية فترة محدودة ، وهذا يكسب قراراته اتساقاً مع السياسات المرعية فى أية مرحلة محددة .

ومن ناحية اخرى ، أياً كان ما يقال بحق عن قصور المجلس النيابى المنتخب عن ان يكون وسيلة لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو قصور يرد من ان « الشعب » متنوع المصالح السياسية والاجتماعية ، ثم هو قصور يرد تنظيميا من قصور النظام الانتخابى عن التعبير الصادق عن حركة الرأى العام السياسى ، ومن امكان اصطناع القوى الاقتصادية والاجتماعية ذات المصالح الغالبة لنتائج الانتخابات ، سواء بالضغوط المباشرة أو بأساليب صياغة الرأى العام ، مع كل هذه الاعتبارات ومع التسليم بها ومع استبعاد أية نظرة مثالية تتعلق بالمصداقية المطلقة لتمثيل المجلس النيابى للحركات السياسية فى تياراتها العامة ، أو لمطالب الشعب فى عمومه بشرائحه المختلفة ، مع كل ذلك يظل للمجلس النيابى امكانية معتبرة لتنظيم طريقة اتخاذ القرارات العامة والأساسية ، طريقة تكفل اشتراك أعداد أكثر فى اتخاذ القرار ، وهو ببنائه الأفقى من أعضاء متساوين يمكن ان يكفل نقاشاً أكثر حرية وأجدى مما تكفله الأجهزة الهرمية الرئاسية للتنظيمات الادارية ، رغم ما تتمتع به هذه الأجهزة الأخيرة من خبرات فنية . وهو هيئة كثرية تشكل بطريقة دورية تسهم فيها عوامل أقل انصياعاً للقبضة المركزية ، وأكثر استجابة للتحولات التى تطرأ على حركات الرأى العام ، وأكثر افساحاً للعناصر والوجوه التى تظهر تباعاً وتتصدى للمسائل العامة .

ثم أن الطريقة العلنية فى ادائه عمله ، تشكل وسيلة اتصال لا بأس بها بينه وبين تيارات الرأى العام خارجه ، بما يتيح له درجة ما من درجات التأثر بهذه التيارات وبما يربطها بالمسائل التى تدور فى المجلس ، وبما يشكل نافذة للرأى العام من خلاله على الاداء الحكومى العام ، وذلك كله فى حدود الميزة النسبية لهذه الامكانات ، وضمان الوصول إلى القرار الأكثر رشداً .

وفى كلمة ، فان وجود المجلس ، مع اتاحة الضمانات المناسبة لتشكيله وادائه عمله ، مقارنا بعدم وجوده ، هو أكثر مراعاة للرشد فى اتخاذ القرار العام ، وأضبط نسبيا فى النأى عن الصوالح الذاتية والفردية فى اطار الصالح العام للفئات المهيمنة ولصيغ التوازن الاجتماعى بين الفئات الاجتماعية ذات النفوذ ، وهو أشرك للرأى العام أو لمجموع منه فى القضايا العامة وأكفل لإطلال هؤلاء على شئون الحكم وأنشطة الادارة ، وأن وجود المجلس يشكل مكنة ، ولو ضامرة ، لتحديد تفرد جهاز الادارة بالحكم والتقرير ، ونوع رقابة ، ولو خافتة ، على عثرات العاملين وسوء التطبيق .

ومن جهة أخرى ، فان السلطة الفردية ليست قرينة الظلم والتخلف ، وقد عرف التاريخ من الحكام الأفراد من قفزوا بمجتمعاتهم قفزات عظمى فى النهوض والارتقاء ، ومن اشاعوا قدراً غير منكور من العدالة الاجتماعية . وهى أيضاً لا تعنى افتقاد

المشورة مطلقاً ولا افتقاد الرشد فى إدراك مشاكل الواقع والتصدى لها واستنباط الحلول السليمة ، ولا تعنى ان صاحب القرار الفردى انما يتجاهل باللزوم المصالحح العامة سواء كانت لفئة اجتماعية محددة أو لطبقات شعبية عريضة . ولكن يظل مما يمكن قوله ، انه فى القرار الفردى تزداد احتمالات الخطأ والميل ، وفى القرار الجماعى أو فى نظام السلطة الموزعة على العديد من المؤسسات تقل هذه الاحتمالات وتزداد امكانات تدارك الأخطاء قبل استفحالها . ونحن عندما نقوّم تجربة تاريخية ، وهى واقع تم ولا حيلة لنا فى تداركه ، قد نقصر نظرنا فيها وفى انظمتها وفى أى قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار وما ترتب عليه من نفع أو ضرر ، أى ننظر فى مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاما ولا نعرف بعد ما سيقع فيه ، انما يتعين اختيار ما تقل فيه احتمالات الخطأ والضرر . لذلك لا تقوم حجة لصالح السلطة الاستبدادية ، ترد من كونها أصابت وجه الصواب أو أفادت ، فى مرحلة تاريخية سابقة أو فى حالة مخصوصة . لأن الأمر ليس امر تلازم بين الأسلوب التنظيمى لاتخاذ القرار وبين مضمونه ، انما هو أمر ترجيح ، وأمر احتمالات تزيد وتنقص .

واذا كان ترتيب أوضاع الدولة بعد ٢٣ يوليه ، قد صيغ على صورة أفضت اليها الأوضاع التاريخية ، وحصيلة الصراعات بين

القوى السياسية المختلفة ، دون أن يمثل اختياراً حراً بين بدائل متاحة ، بذات الدرجة أو بدرجات متقاربة ، وإذا كانت « الدولة » هى أكبر المؤسسات وأشملها وأدومها فى ادارة شئون الجماعة ، مع اختلاف الفئات التى تتكون منها هذه الجماعة وتنوعها ، ومع تغيرها عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فإن لهذا الترتيب لأوضاع الدولة آثاره البعيدة على حركة المجتمع وموازين العلاقات بين قواه المختلفة ، لا وفقاً لمضمون السياسات الاجتماعية التى تتخذها الدولة فقط ولكن وفقاً لاسلوب هذا التنظيم عينه وأثره الاجتماعى فى دعم النفوذ السياسى لفئات من الجماعة ازاء غيرها من الفئات الاجتماعية . بمعنى انه اياً كانت أسباب ظهور هذا النحو من التنظيم السياسى للدولة ، فانه بموجب هذا الظهور ترد آثار فى العلاقات بين القوى الاجتماعية ، من شأنها ان تدعم هذا الشكل التنظيمى وتؤازره .

لقد اعتاد الكثيرون النظر الى جهاز الادارة بحسبانه « اداة » فقط ، كما لو انه مجموعة من الروابط والقنوات تعمل بغير هوية ، وبغير أن يكون للعاملين بها « موقف » ازاء ما ينفذونه ، أو مايتقرر ويرسم من سياسات من خلالهم . وفى الحقيقة هو جهاز بشرى اجتماعى ، يتكون من أناس ومواطنين لهم توجهاتهم الفكرية والاجتماعية ولهم أوضاعهم الاجتماعية التى تحتل مكانها فى

خريطة الفئات الاجتماعية المتنوعة ، فهو جهاز « فاعل » ، وله طريقته فى تقرير السياسات أو التأثير فيما يتخذ من قرارات أو ما يشرع فى تطبيقه منها . وإن بدا كل ذلك منه لا من خلال المواقف السياسية والاجتماعية الجهيرة ، ولكن من خلال قيامه بوظائفه السياسية من حيث جمع المعلومات وتصعيدها والادلاء بالمشورة الفنية والقيام بالتنفيذ ومراقبته . بمعنى انه يعبر عن ذلك بمراعاة ما يفرضه الطابع التنظيمى على العاملين من ضوابط فى الحركة وما يمليه عليهم من قيود تحدد وجهتهم فى الأفعال وردود الأفعال . ومن المعقول ان تزداد هذه المكنات الفاعلة مع قيامه بالوظائف السياسية .

وقد كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليه ، جزءاً من هذا الجهاز ، من القسم العسكرى فيه ، لذلك امكنها كقيادة سياسية أن تتوحد معه لا من الناحية التنظيمية فقط ، ولكن من الناحيتين الاجتماعية والسياسية ، وكانت قادرة على ادراك توجهاته ، مؤثرة فيها ومستجيبة لها فى الوقت نفسه . فامتزجت الادارة مع السياسة ، وفى القمة امتزجت الحكومة مع الزعامة .

* * *

بدأت ثورة ٢٣ يوليه ظهورها السياسى العام ، لا بواسطة برنامج يطرح ، ولكن بواسطة الحركة العملية المباشرة . وما لبث أن

أعلنت عن اهدافها الستة وهى القضاء على الاستعمار واعوانه، وعلى الاقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، واقامة العدالة الاجتماعية ، والجيش الوطنى القوى ، والحياة الديمقراطية السليمة . وقد يرى البعض فى هذه الأهداف العامة ما لا يرضيه ولا يكفيه ، وانها فى عمومها لا تكفى موثقاً بين قيادة سياسية وجموع من المواطنين . على أنه لا ينبغى ان يغرب عن البال ، أن عموم هذه الأهداف لا يجرح فى ذاته مصداقيتها من حيث كونها بداية للتقرير . وتجارب التاريخ أمدتنا بالعديد من الأمثلة لحركات ثورية جادة لم تطرح أهدافاً أكثر تفصيلا ومنها فى التاريخ المصرى ، حركة عرابى بأهدافه الثلاثة فى « وقفة عابدين » ، وحركة الوفد سنة ١٩١٩ فيما اوردته « التوكيلات » من أهداف . وقد صلحت هذه الأهداف فى عمومها لأن تجمع الجموع وتحشد الحشود وتبدأ ثورات كبيرة . وليست النزعة التقنينية التى تستلزم التحديدات الاكثر تفصيلا لكل البرامج السياسية ، من اجلاء المحتل إلى تعميم مياه الشرب فى الريف ، ليست تلك النزعة هى مناط الحكم على الحركة السياسية بالجدية والكفاءة السياسية . والمعوّل عليه فى النهاية هو أن تكون الأهداف المطروحة مما يمثل استجابة صحيحة للمشاكل الحقيقية ، وان تكون صادقة فى دلالتها على التوجهات العملية . وبهذا كانت أهداف ثورة ٢٣ يوليه كافية للحد المطلوب كنقطة بداية .

وما أن رسخت جذور الثورة فى السلطة المصرية ، حتى بدأت تقوم بانجازاتها فى المجالات السياسية والاجتماعية ، فى اطار الأهداف الستة المعلنة . ولا يتسع المقام هنا للتفصيل فى هذا الامر . وهى انجازات لا يدخل الحديث عنها فى صميم الدراسة المطروحة ، الا بالقدر اللازم لايضاح التأثيرات المتبادلة بينها وبين التنظيمات والأبنية التى شيدت . ويمكن فى اشارة سريعة تحديد الخطوط العامة لهذه الانجازات مما يمكن أن يتصل بسياق الناحية التنظيمية المعروضة . وعلى الجملة فان ثورة ٢٣ يوليه هى فى جوهرها ثورة تحرر وطنى . قامت بهذا الهدف لم تتخل عنه ولا تهاونت فيه أيا كانت النتائج التالية للانتصار والهزيمة . ولا يؤثر على مصداقية هذا الهدف لديها ما حدث فى سنة ١٩٦٧ من انكسار ، بمثل مالا يؤثر على مصداقية ثورة عرابى هزيمته العسكرية امام الانجليز فى سنة ١٨٨٢ ، وبمثل مالا يؤثر على مصداقية الوفد عدم قدرته على اجلاء الانجليز عن مصر . وهذا الجوهر الوطنى التحريرى لثورة ٢٣ يوليه هو ما منحها شرعيتها العليا وما بوأها مكانتها بين ثورات مصر الكبيرة .

وقد تحقق للثورة فى سنواتها الأولى ، اجلاء الاحتلال البريطانى عن مصر ، وحل مسألة السودان حلا يتفق مع أهداف حركة التحرر السودانى ومع الأمن الاستراتيجى المصرى ازاء مياه

النيل [١٠] . ثم شرعت فى تطوير أهداف حركة التحرر الوطنى ، ودفعت بها إلى التشابك والتداخل مع قضايا النهضة والتوحيد العربى والتحرر الاجتماعى . واتخذت المواقف لمواجهة سياسة الاحلاف العسكرية التى كانت تفرضها السياسة الامريكية البريطانية فى المنطقة العربية ، ولمواجهة الخطر الاسرائيلى ، بحسبان ان حركة التحرر الوطنى ليست مقصورة الهدف على اجلاء الجند البريطانية ، وانما تمتد إلى تحرير الارادة السياسية ورفض مشاريع الدفاع المشترك التى يرمى بها الغرب إلى السيطرة على البلاد العربية . وانفتح من ذلك ومن مواجهة الخطر الاسرائيلى ، العمق العربى لسياسة التحرر ، مع صياغة هدف الوحدة العربية ، ومع صياغة سياسة الحياد الايجابى ثم عدم الانحياز . وكل ذلك استلزم من الثورة اتخاذ موقف التأهب الدائب والتعبئة السياسية المتصلة واقتضى منها خوض المعارك السياسية بصورة متصلة على مدى الفترة من ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٧٠ وما بعدها . وترتب على هذه المواجهات المستمرة انعكاسات داخلية هامة ، تتعلق بخطط تسليح الجيش وتدريبه وكفالة مورد السلاح له ، مما كان له اثره الكبير فى تعديل توجهات السياسة الخارجية المصرية ، سواء بسياسة عدم الانحياز أو تفتيح العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى .

كما ترتب على هذه المواجهات ما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية ومقاومة الضغوط الغربية في هذا المجال . وفي خضم هذه المواجهة بدأت تتشكل تباعا برامج النهوض الاقتصادى وخططه ، لتكفل لمصر القدر الممكن للتحرر الاقتصادى من الضغوط الغربية . ومن خلال هذا الصراع انفتح طريق دعم الاستقلال السياسى بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . بدأ ذلك بتصفية الركائز الأجنبية المتحكمة فى الاقتصاد المصرى عن طريق البنوك والشركات الكبرى ، ومن هنا أتى ما عرف بحركة التمصير فى أعقاب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فصارت مصر للمصريين من الوجهة الاقتصادية . واطرد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بما تبلور معه الهدف الشامل لدعم الاستقلال بطرق التنمية الاقتصادية ، فلما تكشف عجز الرأسمالية المصرية عن القيام بالدور الرئيسى فى هذه التنمية ، رغم محاولات دعم الدولة لها ، جاءت اجراءات التأميم الكبرى فى أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، وبها ظهر القطاع العام كقوة ضخمة مهيمنة على الاقتصاد الوطنى ، وكدرع يحمى الارادة الوطنية . ذلك على النحو الذى بلوره ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى يونيه ١٩٦٢ .

لا وجه للافاضة فى هذا الجانب ، ويمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات التى تكلمت عن تطور الاقتصاد المصرى خلال

الخمسينات والستينات [١١] ، ولا يبدو صحيحاً ما يتردد من ان هيمنة الدولة على الاقتصاد كانت تستهدف حماية أمن النظام السياسى وسيطرة القيادة على المجتمع ، لا يبدو ذلك صحيحا رغم أن حسن ابراهيم أحد قادة حركة ٢٣ يوليو نسب إلى عبد الناصر تعليقاً على تأمينات سنة ١٩٦١ بأنها « إجراء تأمينى للثورة » [١٢]. وأن حجم الاجراء المتخذ وآثاره فى الاقتصاد والمجتمع وتقدير مدى إستجابته لمشاكل المجتمع ، كل ذلك يقطع بأن الفكرة « الامنية » تقصر عن أن تكون سبباً يجرد اجراء كهذا من قيمته فى الاقتصاد والتنمية والحفاظ على الاستقلال الوطنى . يمكن مناقشة سياسة التأميمات من جوانب شتى ، اما الهبوط باجراء كهذا الى مجرد انه اتخذ حفاظاً على سلطة ما ، فهو نهج فى التقويم لا يميز المستويات المختلفة لدواعى الاحداث وآثارها . يمكن ان تتوافق الدواعى العامة للاجراء المتخذ مع دواعى الصالح الذاتى أو المؤقت لحاكم ما أو حزب ما ، ولكن هذا لايعنى إمكان رد السبب العام إلى محض كونه سبباً خاصاً أو ذاتياً ، وشبيه بذلك ما حاوله خصوم الوفد عندما ردوا الغاء معاهدة ١٩٣٦ إلى انه مجرد اجراء اتخذته حكومة الوفد طمعا فى استمرار بقائها فى الحكم [١٣] .

* * *

جهاز الدولة المصرى الذى استلمته ثورة ٢٣ يوليه ، جهاز يعود فى صياغته الحديثة إلى القرن التاسع عشر . وتكامل بناؤه عبر ذلك القرن منذ حكومة محمد على ، وألقى على عاتقه فى عهد ذلك البنّاء العظيم عبء النهوض بالمجتمع المصرى ، بانشاء الجيش الحديث والبنيات الاساسية ونظم الزراعة الحديثة والتعليم وغير ذلك ، ثم هو ذاته الجهاز الذى خرج منه من ساهم فى الثورة العرابية وفى قيادتها ثم كانت له مساهمته فى ثورة ١٩١٩ . ورغم ما تمتع به الملك والانجليز من نفوذ فيه وقدرة على تحريكه ، فهو لم يكن مجرد أداة فى يد هذه القوة الغالبة ، سيما فى الفترة اللاحقة لثورة ١٩١٩ . والمتتبع لحركته التاريخية يلحظ فيه قدرة على الاستمرار ومزيجاً من المحافظة والقابلية للتغير والتلاؤم ، وقدرة على المساهمة فى غالب الانعطافات التاريخية الكبرى فى العصر الحديث ، بعد ان تجرى تغييرات محدودة فى شرائحه العليا . وبهذا أمكن أن تخرج منه ثورة ٢٣ يوليه وان تقوده متوحدة معه فى كل ما انجزت من منجزات وطنية فى مجالى السياسة والاقتصاد .

نظراً لغلبة الطابع المهنى والفنى على العناصر الوسيطة فيه ، غلب عليه الانتماء إلى الطبقة الوسطى فى المجتمع ، أو إلى شرائح منها ، وخاصة المهنيين الخارجين من الوعاء العام الذى يتسع له نطاق التعليم الجامعى ، وأن أى سياسة لنشر التعليم الجامعى ومد

نطاقه تنعكس من بعد فى التكوين الاجتماعى للعنصر الغالب فى جهاز الدولة ، بمراعاة التحرك الاجتماعى الذى ينتجه التعليم الجامعى خاصة . وقد كان دخول أبناء الطبقات الشعبية الكلية الحربية بعد ١٩٣٦ من أسباب ظهور الضباط الأحرار بالجيش بعد سنوات محدودة ، لذلك ما أن جرى « تطهير » جهاز الدولة بعد ٢٣ يوليه حتى ضمنت الثورة التشكيل المتناسق معها لهذا الجهاز ، من حيث غلبة المهنيين فيه من ذوى الأصول المنحدرة من الطبقة المتوسطة فى شرائحها الوسطى والدنيا . وهم بعيدون من كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين . إلا من نسبة محدودة يمكن حصرها .

كانت هذه الأوضاع تشكل مناخاً مواتياً لأن يقوم هذا الجهاز – فى توجهه الغالب – بدور إيجابى فى تنفيذ القرارات السياسية للدولة ، وذلك بوصفه جهازاً تنفيذياً . تحوطه فى ذلك حماسة الانجاز للمهام الوطنية المطروحة وجو المعارك السياسية الذى شاع فى هذه الفترة ، وشعارات النهوض الاجتماعى وعدالة توزيع الدخل التى صلحت بها الأوضاع الاجتماعية للعاملين بهذا الجهاز فيما صلح به الوضع العام للطبقات الشعبية وللشرائح الوسطى فى المجتمع ، وذلك كله فضلاً عن الهيمنة القابضة للسلطة المركزية المنفردة فى أعلى المستويات التنظيمية للجهاز ، وقدرتها الطليقة على التشكيل والتغيير فى هياكله و أبنيته .

على أنه بوصفه جهازاً تنفيذياً ، فهو يجند العاملين به وفقاً للمعايير التى تصلح للعمل التنفيذى من حيث التخصصات الفنية والمهارات المهنية . والعمل التنفيذى يبدأ حيث ينتهى العمل السياسى بما يحسمه من توجهات عامة واختيارات عامة بين البدائل ، وفقاً للنظرة المتكاملة لأوضاع الجماعة ومجمل الظروف التاريخية والدولية التى تحيا فيها ، وبمراعاة مصالح الفئات الاجتماعية وشرائحها ذات الغلبة فى المجتمع والدولة . كما أن العمل التنفيذى من ناحية أخرى يقوم بالدراسات وجمع المعلومات اللازمة للقرار السياسى طرحاً للمشاكل التفصيلية ولبدائل حلها . وهو بهذا يقوم على جملة من النشاطات التخصصية الممهدة ثم المنفذة للقرار السياسى ، دون أن تكون له مكنة اتخاذ القرار السياسي ذاته ، ودون أن تكون له القدرة على نقد كفاية القرار السياسى أو المناقشة حول صنعه ، أو الضغط المباشر لانفاذ نظر ما بشأن السياسات المتبعة ومن هنا كان توحد قيادة الثورة به مما لا يقيد انطلاقها المحسوب فى اتخاذ قراراتها السياسية ولا يفيد مشاركة تنظيمية بينه وبينها فى هذا الأمر . بمعنى أن القرار السياسى صار اختصاصاً للقيادة وحدها داخل هذا الجهاز التنظيمى الواحد .

لذلك أمكن لهذه القيادة أن تتجاوز فى نشاطها السياسى الأطر الاجتماعية العامة لشريحة المهنيين والفنيين ذات الغلبة فى هذا الجهاز ، وأمكن لها إحكام الهيمنة القابضة عليه ، وأن تسوقه فيما

ترى من مساق ، ولو جاوزت فى ذلك مؤقتاً امكاناته وقناعاته المستفادة من الوضع الاجتماعى الغالب على عناصره الوسيطة ، أو الوضع المستفاد من كونه قد صار التنظيم الأوحد فى المجتمع ، بما يكفل له ذلك من ميزات اقتصادية أو اجتماعية عامة . وكانت طريقته فى التصدى لما يراه من سياسات مجاوزاً لهذه الأوضاع ، هو الالتفاف على القرارات ومحاولة التأثير فيها ، لا من حيث الموقف السياسى ، ولكن من حيث صياغة المعلومات والدراسات الفنية التى ترد منه للقيادة ، أو من حيث أسلوب تنفيذ ما يرد اليه منها من قرارات ادارية تشكل الموقف السياسى لها . وذلك بحسبان ان القرار السياسى محوط بنشاط هذا الجهاز من حيث المنبع فيما يؤديه الى صاحب القرار السياسى من معلومات وخبرة فنية فى المجالات المتعددة ، ومن حيث المصب عندما يرد اليه الموقف السياسى المتخذ فى صورة القرارات الادارية التى يقوم نشاطه وفقاً لها ، اذ يتحرك بها الجهاز فى انشتطه التفصيلية فى المجالات المتنوعة دون ان يقترن القرار بالهدف السياسى المستهدف منه . وهذا أحد الفروق بين الجهاز الادارى والجهاز السياسى ، إذ يعمل الجهاز الأول بقرارات جزئية ليست مصحوبة بأهدافها العامة ، بينما يعمل الجهاز السياسى فى اطار التوجهات العامة قبل أن تتوزع على العديد من الخطوات التفصيلية والجزئية .

انفرد جهاز الادارة بكونه التنظيم شبه الوحيد لأبنية الدولة ، وله فى عمومه صلاحيات التقرير والتنفيذ معاً . وفى داخله اختصت قيادته من دون مستوياته المختلفة بصلاحية اتخاذ القرار السياسى ، بناء على ما يرد لها عن هذه المستويات من معلومات ودراسات ، ثم تصوغ قرارها السياسى فى صورة قرارات وأوامر إدارية تتوزع على الوحدات المختلفة لهذا الجهاز للتنفيذ . وكان اختصاص القيادة بالقرار السياسى دون المستويات الأدنى ، لا يرجع فقط إلى ما سلفت الاشارة إليه عن الطبيعة المهنية التخصصية لهذه المستويات ، ولكنه يرجع أيضاً إلى الطريقة البنائية التنظيمية التى يقوم عليها جهاز الادارة عادة ، وهى طريقة البناء الهرمى الذى تتدفع فيه أنشطة السلطة من أعلى لا من أدنى ، سواء من حيث اتخاذ القرار أو من حيث تشكيل الوحدات المتنوعة واختيار الاشخاص العاملين فيها . على أن القيادة فيما تتخذه من مواقف سياسية ، انما تراعى بطبيعة الحال ممكنات هذا الجهاز وأفراده والروابط المتبادلة بينها وبينه ومدى تعاطفه ودرجة حماسه ، وحسن أو سوء تلقيه لهذه المواقف ، وذلك بحسبان أنه الجهاز المنوط به فى النهاية تحويل هذه المواقف والقرارات إلى أمر واقع ووجودى مادى، ومن ثم قوى لهذا الجهاز فى الخمسينات والستينات وضعه الاجتماعى شبه مهيمن ، بحسبانه بيت الحاكم وموطن السلطة .

وقد سبق سوق المثل في الفصل السابق ، إلى هيمنة جهاز الادارة على مشروع الاصلاح الزراعى تقريراً وتنفيذاً ، وإلى هيمنته على النشاط الوطنى بالكفاح فى القناة ، وذلك فى بواكير سني الثورة ، وهذا مثل لما قام به ونيط به من وظائف استوعبت مجمل الانشطة الوطنية والاجتماعية . كما جرت حركة التأميمات الواسعة منذ ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر وشركاته ، والتي بلغت ذروتها فى المدة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ بصدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين وعدد آخر من الشركات بلغ مجموعه كله ١٤٩ شركة ، والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمشاركة الدولة بحصة لاتقل عن النصف فى عدد آخر من الشركات بلغ مجموعه ٩١ شركة ، والقانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد فى ١٥٩ شركة بما لايزيد على عشرة آلاف جنيه ، وأيلولة الاسهم الزائدة إلى الدولة ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن ، والقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية منشآت مكابس القطن إلى الدولة . وفى الوقت نفسه اقامت الدولة العديد من المشروعات الجديدة ، سواء فى مجال الصناعات ، أو فى مجال الزراعة واستصلاح الأراضى ، أو فى مشروعات النقل والمواصلات ، وتوسعت توسعاً كبيراً فى مجال الخدمات بانشاء المدارس والمستشفيات وغيرها . ولهذا ضم جهاز الادارة مجموعة ضخمة من الانشطة الانتاجية فضلاً عن توسعه فى الخدمات . وزاد

بهذا توسعاً ونفوذاً ، وعظمت الخدمات التى يؤديها للمجتمع وعظمت وظائفه المؤداة ، وزاد المشرفون عليه فى المكانة المرموقة وتضخم العاملون فيه عدداً ونفوذاً .

ويذكر الدكتور نزيه الأيوبى ، أن عدد الوحدات البيروقراطية زاد من بضع عشرات فى بداية الثورة ، إلى ان صار فى بداية السبعينات نحو ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٣٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلساً حضرياً ، ١٠٠٠ مجلس قروى ، كما زاد عدد العاملين فى غير الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف إلى نحو ٢ر١ مليون موظف فى المدة نفسها . وصارت الوظائف العامة مجالاً لتوظيف أكثر من ٦٠٪ من جميع الخرجين . وكانت نسبة الزيادة فى الأجور والمرتبات الحكومية ١٠٢٪ فى الستينات ، مقابل نسبة زيادة فى الأجور على مستوى المجتمع كله خلال الفترة نفسها تبلغ ٦٧٪ . وانه بعد حركة التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، وضح أن صارت الغلبة للمهنيين فى القيادات العليا ، فصار المهندسون والاقتصاديون يمثلون نسبة ٤٦٪ منها ، كما اظهرت دراسات اخرى ان نحو ٢٧٪ من المديرين فى القطاع العام قد بدأوا حياتهم العملية ضباطاً فى القوات المسلحة ، وسيطروا على الكثير من المواقع القيادية الادارية(١٤) .

وللأستاذ عادل غنيم دراسة رائدة فى هذا الشأن ، أوضح فيها أن جهاز الادارة صار يتخذ القرارات الاقتصادية ويتصرف فى الفائض الاقتصادى باسم المجتمع ، فنشأت موضوعياً امكانية احتكاره للسلطة السياسية والاقتصادية ، وان فئة اجتماعية تشكلت داخل هذا الجهاز من خلال عمليات التحول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضمت عناصر ادارية وفنية وعسكرية احتلت مراكز القيادة فى الدولة والمجتمع . وقد صار فى أيدى هذه الفئة نحو ٨٥٪ من وسائل الانتاج خارج الزراعة ، وانفاق للدولة بلغ فى سنة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ نحو ١٣١٦ مليون جنيه يشكل حوالى ٦٠٪ من الدخل القومى (١٥) . كما يذكر الدكتور عبد الكريم درويش أنه فى سنة ١٩٥٩ كان عدد الموظفين بالكادر الفنى العالى ٣٦١١٣ من مجموع العاملين بالدرجات الدائمة وقتها ويبلغ ٢٣٢٠٠٠ موظف بنسبة ١٥٪ ، وارتفع العدد بهذا الكادر الى ٨٢٧٨٨ ، أى أكثر من ضعف ما كان عليه ، وصار يمثل ٢٦٪ من المجموع البالغ ٣٠٧٥٤٠ ، وذلك فى سنة ١٩٦٤ .

وانه فى عام ١٩٦٤ ضمت الوزارة ٣٥ وزيراً منهم أحد عشر من خريجى كلية الهندسة وسبعة من العسكريين وخمسة من الاقتصاديين والحقوقيين ، ومنهم النصف حاصلون على شهادة الدكتوراه والربع على شهادة الماجستير . كما أظهرت دراسة حالة

٧٠ من وكلاء الوزارات ورؤساء المؤسسات العامة فى سنة ١٩٦٣ ، أن منهم ٢٨ من الهندسة و ١٥ من التجارة و ٦ من العسكريين[١٦] . ولاحظ عادل غنيم فى الدراسة نفسها ، من تحليل ميزانيات الدولة فى السنوات من ١٩٦٢ الى ١٩٧٦ ، ان عدد الوظائف العليا فى غير شركات القطاع العام زاد بنسبة ٦١٪ خلال هذه الفترة ، وزاد الدخل الاجمالى لهؤلاء فى الفترة عينها بنسبة ٢٣٠٪ ، فى حين كان ارتفاع اعتمادات الأجور النقدية عن المجال نفسه فى الفترة نفسها بنسبة ٥٣٪ .

* * *

وقد يكون من المفيد الاشارة الى طريقة ادارة القطاع العام الذى آلت اليه فى الستينيات الهيمنة على نحو ٨٥٪ من النشاط غير الزراعى ، سواء النشاط المصرفى والتأمين أو التجارة الخارجية أو مرافق النقل والمواصلات أو النشاط الاستخراجى أو النشاط الصناعى . لقد ظهرت فى البداية « المؤسسة الاقتصادية » بالقانون ٢٠ الصادر فى ١٣ يناير ١٩٥٧ . وخولت امتلاك أسهم الحكومة فى كل شركات المساهمة التى آلت الى الدولة باجراءات التمصير وغيره ، لتستهدف تنمية الاقتصاد ، وتضع سياسة الاستثمار وتنوب عن الدولة فى التوجيه والاشراف على الشركات

التى تساهم فيها ، ولها أن تنشىء شركات جديدة أو تشترى أسهماً جديدة ، ولها فى مجالس ادارة الشركات المساهمة فيها مندوبون يتناسبون مع حصتها ، فاذا بلغت حصتها ٢٥٪ كان لرئيس الجمهورية تعيين رئيس الشركة وعضوها المنتدب ومديرها العام بناء على اقتراح المؤسسة [١٧] . وكانت المؤسسة فى نهاية سنة ١٩٥٨ تملك أسهماً تزيد على ٥٠٪ فى ٥٢ شركة .

ثم مع برنامج التصنيع الذى صدر فى ١٩٥٧ ، ومع تأميم البنك الأهلى وبنك مصر الذى صدر فى فبراير ١٩٦٠ ، صارت المؤسسات ثلاثاً . فانضافت « مؤسسة نصر » فى مارس ١٩٦١ تتبعها شركات برنامج السنوات الخمس للصناعة ، و« مؤسسة مصر » تتبعها شركات بنك مصر المؤمم . ثم انضاف اليهم عدد من المؤسسات النوعية للنقل والاسكان وغير ذلك . ثم حدثت الطفرة الكبيرة مع تأميمات ١٩٦١ ، اذ صفيت المؤسسات السابقة ، وأنشئت مؤسسات نوعية تتبعها الشركات حسب تخصصاتها ، وكل مجموعة من المؤسسات تتبع وزارة حسب النوع العام للنشاط . بلغ عدد المؤسسات ٣٩ مؤسسة فى ديسمبر ١٩٦١ موزعة على ١٣ وزارة ، ثم زاد عددها فى سنة ١٩٦٧ الى ٤٨ مؤسسة . وكان صدر قانون بتنظيم المؤسسات العامة برقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ليشمل كل الأنشطة التى ترى الدولة افراد كيان ادارى مستقل لها ، سواء الأنشطة الاقتصادية أو أنشطة

الخدمات ، سواء المؤسسات العلاجية وأبنية التعليم ، والتأمينات الاجتماعية . ثم أفردت المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى بتنظيم خاص بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ، وأفردت المؤسسات العامة التعاونية بتنظيم خاص بالقرار ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ . ثم تبلور التمييز بين المؤسسات العامة (الأنشطة الاقتصادية) وبين الهيئات العامة (أنشطة الخدمات) بالقانونين رقمى ٦٠ و ٦١ لسنة ١٩٦٣ على الترتيب . ثم صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ليبلور التنظيم الهرمى لوحدات القطاع العام .

ومع تضخم نشاطات الدولة واتساعها على النحو الحادث ، ظهر نظام المؤسسات والهيئات العامة واطرد استخدامه ، فصار ذا الغلبة فى تنظيم أنشطة الحكومة . والأصل فيه أنه يكفل ثلاث ميزات فى الادارة ، أولها نوع من الاستقلال أو التميز الذاتى للوحدة الانتاجية (الشركة) أو للوحدة الاشرافية (المؤسسة) ، وثانيها درجة من القيادة الجماعية ممثلة فى مجلس الادارة (الشركة أو المؤسسة أو الهيئة) تحل محل قيادة الرجل الواحد فى التنظيم ، اذ تكون القيادة لمجلس (مجموعة) بدلاً من أن تكون لفرد ، وثالثها نوع من الترابط المتبادل بين الجهات المختلفة عن طريق تبادل التمثيل فى المجالس ، بما يكفل اطلال الهيئات والمؤسسات المختلفة على أنشطة بعضها البعض وتبادل الخبرات

وحل المشكلات . وإذا كان التصاعد الاشرافي الهرمي من شأنه أن يحقق امكان هيمنة السياسات العامة على أنشطة الوحدات المختلفة ، فان هذا التبادل بين الوحدات ، من شأنه أن يحقق امكان الترابط والتنسيق في صورته الأفقية .

على أن الملاحظ أن الأجهزة الاشرافية زادت وتضخمت مما ترتب عليه انفاق بغير عائد مسوغ ، فضلاً عما يؤدي اليه التضخم من عوائق في الادارة والتنفيذ . وعلى سبيل المثال فقد عرف قطاع الزراعة وزارة واحدة ثم وزارتين ، احداهما للزراعة والأخرى للاصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ، ثم توزع الاختصاص وتبدل بين الوزارتين حول هذه المجالات عدداً من المرات في التعديلات الوزارية . وحدث الأمر نفسه تقريباً في قطاع الصناعة ، التي انقسمت إلى وزارات نوعية ، وزارة للصناعة الخفيفة وأخرى للثقيلة وثالثة للبترول أو الطاقة الكهربائية ، وتعدلت الاختصاصات توحيداً ودمجاً وتوزيعاً عبر التعديلات الوزارية . وحدث أمر مشابه بالنسبة لقطاع المواصلات والنقل والنقل البحرى وهكذا . وعلى سبيل المثال أيضاً تضخم عدد المؤسسات بحيث تداخلت اختصاصاتها ، كمؤسسة تعمير الصحارى ومؤسسة استصلاح الأراضي ، ومؤسسة تعمير الأراضي ، ثم واحدة للحوم وأخرى للدواجن ، وهكذا حتى صار القطن مثلاً في سنة ١٩٦٥ تتناوله

أجهزة فى وزارة الزراعة ، ومصلحة فى وزارة الاقتصاد ، ومؤسسة عامة ، ولجنة ، فضلاً عن مؤسسة الغزل والنسيج [١٨] . كما تعددت الأجهزة الرقابية ، حتى صارت الشركة وهى وحدة انتاجية ذات مجلس ادارة وميزانية خاصة ، صارت تخضع لعديد من أجهزة الرقابة والاشراف ، منها الوزارة ، ثم المؤسسة التى تتبعها ، ثم الجهاز المركزى للمحاسبات ، والجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، والنيابة الادارية ، والرقابة الادارية . فضلاً عن مجلس الأمة ولجانه والاتحاد الاشتراكى ووحداته والصحافة . ويعلق الدكتور فؤاد شريف على هذه الظاهرة بأن نظم الرقابة على شركات القطاع العام تقوم كما لو كانت حكومة تراقب شركات خاصة . ويعلق الدكتور ابراهيم سعد الدين « الرقابة كانت حتى الآن أساساً رقابة اجراءات ، ولا علاقة لها فى كثير أو قليل برقابة الأهداف » وان الرقابة الوحيدة المطلوبة فعلاً ، وهى رقابة الخطة ، هى رقابة بيانات فقط [١٩] .

واذا كان المسوغ للسلطة الاشرافية يرد أساساً من وجوب التزام الوحدات الانتاجية بأهداف الخطة ، فثمة ملاحظة يكاد يوجد اتفاق عليهما وهى وجود شبه انفصال بين التخطيط وبين الادارات القائمة بالتنفيذ ، وأن السوق يلعب دوراً أساسياً فى توجيه النشاط الاقتصادى[٢٠] . ويؤكد ذلك الدكتور محمد دويدار مقرراً أن قوى

السوق التى تعمل تلقائياً تتحكم فى العلاقات بين الوحدات الانتاجية [٢١] ، ورغم ضعف الخطة كمسوغ أساسى للاشراف ، فقد كان الاشراف قوى القبضة ، فضلاً عن تعدد جهاته ، اذ كانت المؤسسة سلطة اشراف نوعى ، وفوقها الوزارة التى صارت نوعية فى بعض الأحيان فمثلت سلطة اشراف فوقى أعلى ، وكانت المؤسسة هى جهاز الوزير فى الاشراف وبجواره القطاع النوعى فى الوزارة نفسها ، وهذا فى الحالين ينفى فكرة وجود المؤسسة ويقيم تكراراً فى الاشراف [٢٢] .

وقد ذكر فى الندوة التى نظمتها مجلة الطليعة فى أغسطس ١٩٦٥ عن « القطاع العام من الداخل » وشارك فيها اثنا عشر من قيادات القطاع العام ، ذكر على ألسنتهم « مجلس الادارة فى أى شركة أصبح الجهة التى لا سلطة لها فى الادارة ، مع أن عليه كل المسئوليات » ، « الشركات ... أصبحت نتيجة للقيود المفروضة عليها خاضعة لأنظمة شبيهة بالأنظمة الحكومية ... » ، « الذى يحدث الآن أن مجلس ادارة الشركة الذى عليه المسئولية ليس فى يده اختصاصات ، وينقلها الى الجهة الأعلى وهى المؤسسة ، وبعد هذا المؤسسة لا تترف الا اذا اعتمد الوزير قراراتها ، فتنتقل الاختصاصات الى الوزير الذى يحيلها الى الأجهزة الوزارية التقليدية ، أى بدلاً من أن تتم العملية فى خطوة واحدة تتم فى ست

أو سبع ... » . وعلق الدكتور عبد الرازق حسن « قد يتساءل البعض أمام هذا الوضع ما فائدة المؤسسات ، رأيى أنها فى وضعها الحالى لا فائدة لها .. والشركة فى ظل هذا الوضع لا أرى فائدة من ضرورة وجود مجلس ادارة فى كل منها » (٢٣) .

ويؤكد هذا الوضع أن وضعت لائحة موحدة للعاملين بشركات القطاع العام ، صدرت بقرار جمهورى برقم ٦٥٤ لسنة ١٩٦٢ ثم عدلت بقرار آخر برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . ووحدت أسلوب المعاملة بين جميع العاملين فى جميع الشركات ، وكانت قريبة جداً فى أحكامها من نظام العاملين بالحكومة . ومن بين القواعد التى اتبعت أنه لا يجوز لأى شركة تعيين أحد العاملين فى غير أدنى الدرجات الوظيفية (الدرجة السادسة) الا بقرار يصدر من رئيس الجمهورية ، فكان تعيين موظف يحتاج الى قرار يصدر من أعلى السلطات السياسية والادارية فى الدولة ، الأمر الذى وضع بعض الشركات الجديدة الطموح فى حرج شديد عند محاولتها الاستفادة بذوى الكفايات والخبرة القديمة أو المتوسطة ، كشركة النصر للسيارات .

وكان القرار الجمهورى هو أداة التعيين فى كل الوظائف الكبيرة ، رؤساء الهيئات والمؤسسات وأعضاء مجالس ادارتها ورؤساء الشركات والأعضاء المعينون فى مجالس ادارتها ووكلاء

الوزراء والمديرون ومن يماثلهم فى القطاع العام . كما كان لرئيس الجمهورية سلطة عزل أى موظف فى أجهزة الحكومة أو القطاع العام ، وذلك بغير الطريق التأديبى ، ثم صدر قانون برقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ يحظر على المحاكم النظر فى أى دعوى توجه الى قرار صدر من رئيس الجمهورية بغير الطريق التأديبى ، وتعتبر هذه القرارات من أعمال السيادة التى يمتنع على المحاكم مراقبتها .

ويلخص الدكتور محمد دويدار هذه الملاحظات بقوله أن المؤسسات والادارات النوعية بالوزارات تشكل ازدواجاً غير لازم ومعوق ، وان استقلال الوحدة الاقتصادية أضيق مما يشير اليه ظاهر عبارات القانون ، وان جهات التخطيط غير مستقلة عن جهاز التنفيذ والرئاسة الادارية ، واختصاصات مجلس الادارة متداخلة فى اختصاصات رئيس المجلس ، ونمط الادارة نمط خاص وليس جماعياً (٢٤) .

على أنه لا ينبغى أن يغيب عن الخاطر ، أن التنظيمات الادارية التى تبلورت فى الستينيات ، فى شكل الهيئات والمؤسسات وما يتلوها من وحدات ، بما لكل منها من تميز ادارى ، كانت خطوة واسعة للأمام بالمقارنة بنظام « المصالح » المندمجة فى الوزارات الذى كان سائداً قبل ذلك ، وأنها أكثر اتساقاً مع التضخم الحادث فى مهام الدولة وأعبائها وانتشار أنشطتها فى المجالات المختلفة للاقتصاد والخدمات ، وأن ما أعتور هذه الهياكل التنظيمية من

مثالب لم يكن يرجع فقط الى التناقض التنظيمى بين هذه الأوعية وبين نظام سياسى يقوم على السلطة الفردية ، انما يرجع الى حداثة التجربة وما ألقى على عاتق الحكومة فى سنوات قليلة من أعباء جسام كثيرة التنوع شديدة التعقيد . والقصد من بيان الجوانب المختلفة لهذه الهياكل حسبما قامت ، هو بيان الصورة التى قامت لتنظيم أجهزة التنفيذ من واقع التجربة .

ويمكن القول بأن الشكل الذى اتخذه بناء هذه الأجهزة ، كان حاد الميل فى تصاعده الهرمى ، من قاعدة عريضة الى قمة قريبة بغير التدرج المعتدل المتصاعد ، وذلك رغم تعدد الدرجات وتكرارها ، لأنها درجات كانت محدودة السلطة . وقد أضعف هذا الوضع من امكانيات التسيير الذاتى للوحدات المختلفة ، وربطها بالقرارات العلوية حتى فى بعض أعمالها الجارية ، وألقى على القمة أعباء جساماً من العمل اليومى الجارى ، وزاد من هيمنتها الفردية على الشئون الجارية فى المجالات المختلفة . وكان هذا من أسباب اختلاط العمل السياسى بالعمل الادارى .

* * *

مع دمج السلطات لصالح جهاز الحكومة ، ومع السلطة لفردية ، تبدو السمة الثالثة للنظام السياسى الذى أقامته ثورة ٢٣ يليه ، وهى استغناء التنظيم السياسى للدولة والمجتمع عن مبدأ حزبية فى عمومه ، سواء تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد ، لقد

فرضت الضرورات السياسية نفسها على الضباط وحركتهم ، فصار جهاز الدولة معهم هو الجهاز السياسى والادارى معاً . ولم يوجد من بعد تنظيم سياسى حزبى له ذاتيته المتميزة عن الدولة ، ولا له مكنة الامساك بزمامها . بل العكس هو ما يظهر أنه حدث ، اذ تركزت السلطات فى جهاز الدولة وتركزت فيه الوظائف السياسية المختلفة ، ودارت التنظيمات السياسية الشعبية فى فلكه .

لقد أعلن عن انشاء « هيئة التحرير » فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ وتولى جمال عبد الناصر أمانتها العامة . ولكن الهيئة رغم ما أتيح لها من وسائل الدعوة والاعلان ، لم تتحول الى حزب حقيقى . وقد استثار انشاؤها حذر الأحزاب القائمة وقتها ، كما استثير لدى جمهور من الرأى العام الحذر التقليدى من أى حزب ينشأ فى أحضان السلطة ، وكان غالب وجوه السياسة منتمياً الى واحد من الأحزاب أو التيارات الموجودة ، ومن كان غير منتم الى واحد من هذه الكيانات عزف عن الانضمام الى هيئة التحرير ، استمراراً لعزوفه السابق . ودعم هذا الحذر أن أنشئت الهيئة مع اعلان حل الأحزاب جميعاً فى ١٧ يناير ١٩٥٣ . ورؤى وقتها فى هذه الاجراءات مجتمعة ، أن السلطة السياسية الجديدة عازمة على ولوج سبيل للحكم مغاير لما تبنته الحركة الحزبية وقتها . وحتى جماعة الإخوان المسلمين ، التى لم يشملها فى ذلك التاريخ قرار حل

الأحزاب ، وجدت فى الاعلان عن هيئة التحرير اعلاناً عن بديل منافس مدعوم بسلطة الدولة . وقد جاء بيان انشاء الهيئة الجديدة موضحاً أنها ليست حزباً ولا جمعية « بل هى مصر كلها منظمة ... » . وكان ذلك مُظهراً أنها ليست حزبا بين أحزاب ، انما هى الكيان الشعبى المستوعب للحركة الحزبية وممكناتها جميعاً . وأيا كان هذا الطموح فى تكوينها ، فلم يظهر من الناحية الواقعية أن كتب لها الوجود الفعلى كتنظيم شعبى له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة ، وله القدرة على الدفع السياسى لهذه الأجهزة ، وأن أهم وظيفتين كان يمكن أن يناطا بها فى ذلك الوقت المبكر ، وهما الكفاح الشعبى فى منطقة القناة وبناء الحركة التعاونية لمنتفعى الاصلاح الزراعى ، قامت بهما أجهزة حكومية فى الأساس على ما أشير فى فصل سابق ، وذلك رغم أن هدفاً رئيسياً من قيام الهيئة كان اجلاء الانجليز عن مصر ، كما ذكر عبد الناصر(٢٥) .

ومع دستور ١٩٥٦ أعلن عن « الاتحاد القومى » الذى يشكله المواطنون لتحقيق أهداف الثورة . وكان الجديد فى شأنه أن ورد ذكره فى الدستور نفسه ، وأنه منح من الصلاحيات ما يجعله نوعا من مؤسسات السلطة الدستورية ، ومنح وحده بالدستور صلاحية الترشيح لعضوية مجلس الأمة . وقد مورست هذه السلطة باسمه فعلاً فى أول انتخاب جرى فى ١٩٥٧ . وكان أعلن عن قيامه وصدر

قرار تشكيله فى مايو ١٩٥٧ ، ثم أعيد تشكيله بعد قيام الوحدة المصرية السورية ، وذلك فى عام ١٩٥٩ عن طريق الانتخاب الذى جرى من جماعة الناخبين كلها (جداول الانتخاب الذى تجرى على أساسها انتخابات المجالس النيابية) ، وذلك لتشكيل الوحدات الأساسية للاتحاد ، ثم تشكيل المستويات الأعلى فى المراكز والأقسام ثم فى المحافظات ثم على مستوى الدولة من خلال القاعدة الأساسية .

ولا يظهر أن الاتحاد القومى نجح - عبر السنوات الخمس أو الست لوجوده - فى أن يصبح تنظيمياً سياسياً يضم الجماهير المنظمة فى وعاء سياسى ، ولا أنه قام بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، أو كان له أثر محسوس على سلطات الحكم . وقد ذكر عبد الناصر فى مناقشات المؤتمر الوطنى فى ٢ يوليه ١٩٦١ « إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى وهو ضرورى ، فإنه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت أو جرت محاولات إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها .. » وأرجع السبب إلى عدم تبلور دليل العمل الثورى وقتها ، وإلى خطأ الظن بإمكان قيام وحدة وطنية تضم الرجعيين فيما تضم [٢٦] .

على أن وجود الاتحاد القومى كان من شأنه - من الناحية التنظيمية - التمكين لرئاسة الدولة ، من أن تتخذ عن طريقه بعضاً

من الإجراءات السياسية التى تبعد عن الوظائف التقليدية لسلطات الحكم وفقاً للمثل السياسية فى هذا العصر . ومثال ذلك حق الاعتراض على المرشحين لعضوية مجلس الأمة ، وإمكان إعادة تنظيم الصحافة بنقل ملكية الصحف من أصحابها إلى الاتحاد القومى بوصفه التنظيم الشعبى ، دون أن يظهر ذلك فى صورة سيطرة الحكومة على الصحافة .

ثم أعلن عن « الاتحاد الاشتراكى » فى عام ١٩٦٢ كبديل عن الاتحاد القومى ، فى ظروف ما بعد حركة التأميمات الواسعة التى جرت فى يوليه ١٩٦١ . وفى هذه الظروف تغيرت الفكرة التى يقوم على أساسها التنظيم الشعبى ، فلم يعد التنظيم تجمعاً للشعب كله ، ولم يعد « مصر كلها منظمة » ، إنما صيغ بوصفه تحالفاً لقوى الشعب العاملة لتستبعد من إطاره الطبقات والفئات التى تخطت إجراءات الثورة الاجتماعية مصالحها وأوضاعها الاقتصادية . لذلك سبق تكوين الاتحاد الاشتراكى وصدور ميثاق العمل الوطنى ، سبق ذلك صدور قانون فى يناير سنة ١٩٦٢ بعزل بعض الفئات من العمل السياسى ، ومنعت بموجبه من مباشرة حقوقها السياسية لمدة عشر سنوات ، ثم منعت بعد ذلك من عضوية الاتحاد الاشتراكى . وهذه الفئات هى من انطبق عليها أى من قوانين الإصلاح الزراعى وحددت ملكياتها ، ومن أممت لهم أسهم فى الشركات تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه ، وكذلك من ثبت

اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية أو استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية سواء عن طريق الكلمة أو الفتوى ، والعناصر الرجعية والمستغلة التى تعارض الاشتراكية، ومن فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت إقامتهم [٢٧] . وهكذا لم ينحصر الحرمان من الحقوق السياسية فى الفئات الاجتماعية التى تعارضت مصالحها مع الثورة ، بل شمل الحرمان كل من سبق اعتقاله أو تحديد إقامته ، وساغ حرمانه بموجب هذا الإجراء البوليسى وحده ، وبمحض كونه من الخصوم السياسيين فقط . ثم جاء البيان الدستورى لسنة ١٩٦٩ يشرط صراحة عضوية الاتحاد الاشتراكى لاستمرار عضوية مجلس الأمة أو أى من التنظيمات الشعبية ، بحيث لم يعد الاتحاد مخولاً حق الاعتراض فقط على المرشحين للعضوية ، بل صار بمكنته إسقاط العضوية فى أى من المجالس النيابية والشعبية ، وذلك بإسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى .

أما من جهة البناء الداخلى للاتحاد ، فقد شكل أولاً بالانتخاب على مستويات تتصاعد من الوحدات الأساسية حتى القمة ، ثم أعيد تنظيمه فى سنة ١٩٦٥ بطريق التعيين ، ثم عاد إلى مبدأ الانتخاب فى عام ١٩٦٨ ، كما عدلت أماناته من التشكيل النوعى حسب الأنشطة الاجتماعية إلى التشكيل الإقليمى ، ومن الأمانة العامة إلى اللجنة المركزية إلى اللجنة التنفيذية العليا . وكان ذلك

يجرى فى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكى . أما عن فاعلية الاتحاد ، فقد ذكر عبد الناصر فى لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية فى القاهرة والجيزة فى مارس ١٩٦٦ « ان الاتحاد الاشتراكى يعانى من شكوك ، لأنه لم تكن له فاعلية لمدة طويلة . (ان الوزير) لا يهتم مطلقاً بالحضور لأمانة الاتحاد الاشتراكى على أساس أنه عمل ثانوى ... » ، « طالما أنك لم تنشىء التنظيم السياسى الذى يقوم بعمله وواجبه الحقيقى فستجد باستمرار هذه الشكوك وهذه السلبية » (٢٨) .

ويلاحظ أن عرفت الثمانية عشر عاماً من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ رئيسا واحداً وثلاثة تنظيمات شعبية ، هيئة التحرير والإتحاد القومي والإتحاد الإشتراكي ، واستمر التنظيم الأول ثلاث سنوات ، وأعلن عن التنظيم الثاني فى يناير ١٩٥٦ ولكن لم يتشكل الا في مايو ١٩٥٧ ، وفى السنوات الخمس من حياته شكل مرتان ، ثانيتهما فى ١٩٥٩ بعد الوحدة المصرية السورية ، وانتهى وجوده مع سقوط الوحدة فى سبتمبر ١٩٦١ ، وثالث التنظيمات شكل واعيد تشكيله كاملاً ثلاث مرات . وأن أخطر القرارات السياسية التى اتخذت فى الخمسينات والستينات ، وترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى ، اتخذها الرئيس بجهازه

الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها بل لعل أهمها اتخذ فى فترة كاد التنظيم أن يكون غائباً فيها من الوجود ، مثل تأميم قناة السويس فى يوليه ١٩٥٦ قبيل نشأة الاتحاد القومى ، وكذلك حركة مقاومة العدوان الثلاثى على مصر فى اكتوبر ١٩٥٦ ثم اجراءات تمصير الاقتصاد المصرى فى ١٩٥٧ ، واجراءات التأميم فى ١٩٦١ - ١٩٦٣ قبيل نشأة الاتحاد الاشتراكى .

وفى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، ذكر على صبرى « لاشك أن الوضع السياسى الداخلى لدينا غير عادى ، اذ أن المفروض أن لكل دولة حزبها السياسى ، ولايعتبر الاتحاد الاشتراكى العربى - رغم تنظيماته الممتدة من القاعدة الى القمة - حزباً سياسياً بالمعنى الصحيح .. وقد اهتمت الثورة فعلاً بهاتين الفئتين ، وأعطت منذ قيامها - رغم عدم وجود حزب سياسى-حقوقاً كبيرة لكل من العمال والفلاحين ، ولكن هناك حقاً رئيسياً لم تعطه الثورة لهما ، وهو حق المشاركة والمساهمة ، لم يشعر العمال والفلاحون فى يوم ما - رغم سعينا الدائم لتوفير حقوقهم - أنهم يشاركون فعلاً أو يساهمون بشكل ايجابى فى هذا الحكم » [٢٩] . ويذكر فريد عبد الكريم « ارتبطت سلبيات يوليه .. بطبيعة نشأتها التاريخية ، أى ببدايتها كطليعة عسكرية .. وأخيراً فإنها عجزت - وهذا أمر طبيعى - عن تكوين

حزب ثورى وهى فى السلطة ، لأن الفرز للعناصر والخامات الثورية لم يكن ممكناً على الاطلاق . غير أنه من الثابت أن هذه السلبيات كانت مرتبطة بضرورة الصراع الخارجى الذى واجهها ، وأيضا لضراوة المواجهة الرجعية فى الداخل »[٣٠] .

لم تأذن التجربة السياسية على هذا العهد ، أن يكون التنظيم الشعبى - اتحاداً كان أو تحالفاً أو حزباً - ذا وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة وذا فعالية وتأثير عليها كان ثمة استغناء عن هذا الدور بما ملكت قيادة الثورة من قدرات أجهزة الدولة ، ادارة وأمناً واعلاماً . فكانت رئاسة الجمهورية هى جهاز صنع القرار السياسى ، وأجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة وغيرها كخطب المساجد . تسيطر عليها الوزارات المختلفة وتنقل الى الجماهير والرأى العام خط الدولة السياسى وتقوم بالدور التعبوى المطلوب ، وأجهزة الأمن بأنواعها المختلفة تنقل الى القيادة اتجاهات الرأى العام وقياساتها وأخبار المشاكل والأزمات وغيرها . واستُغْنى بذلك كله عن الوظيفة الحزبية ، من حيث أن الحزب صلة بين الجماهير والقيادة ، ينقل عنها وينقل إليها ، وأنه جهاز صنع القرار السياسى على أساس من هذه الصلة .

قد لايكون كفاءة هذه الأجهزة على المستوى الذى يصل اليه الجهاز الحزبى الفعال فى تلك الأنشطة ، بحسبان ما يتوافر فى

التنظيم الحزبى والسياسى عامة من كفايات سياسية مدربة ، ومن معايشة نسبية للقواعد الجماهيرية . ولعل هذا التقرير هو ماقام به شوق عبد الناصر دائما لبناء مثل هذا التنظيم ، ولكن لم يتحقق هذا الأمر [٣١] وقد ذكر عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٢ « القرارات الخطيرة التى اتخذت (فى الفترة الماضية) كانت من أخطر القرارت بالنسبة لمستقبل هذا الوطن . ولكن أنا اتخذت هذه القرارات وأنا معتمد على الله وعلى ايمان هذا الشعب ، وعلى أن هذه القرارات تحقق الأمل وأمانى الشعب » [٣٢] . وذكر فى ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧ ، فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى « أحب أوضح لكم حاجة عن أسلوب تفكيرىَ قبل اصدار القرار ، الجلسات هنا تسجل تسجيلاً كاملاً ، بالاضافة الى مايسجله عبد المجيد فريد كتابة ، بعدها أعيد الاستماع الى ماقيل بالجلسات والى ماأثير من موضوعات ، واتخذ القرار على ضوء المناقشات ، أن لا أدخل الجلسات وفى ذهنى رأى محدد ومسبق » [٣٣] .

وقد ترتب على هزيمة يونيه ١٩٦٧ عدد من الآثار الخطيرة بالنسبة لأبنية الدولة وهياكلها . فقد أصيبت هيبة الدولة بصدع عظيم ، مما من شأنه أن يطرح امكانية ظهور تنظيمات شعبية معارضة للحكم ونظامه ، وسقطت « القيادة العسكرية » التى يمثلها عبد الحكيم عامر مما سترد الاشارة اليه فى فصل لاحق

ان شاء الله ، واستدعى ذلك التفكير فى اعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة ، سواء لاعادة بناء الجيش ، أو لتفادى عثرات البناء السياسى السابق ، أو لمواجهة احتمالات انبثاق التنظيمات السياسية المعارضة . وفى هذه الظروف عقدت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى عدداً من الاجتماعات حضر بعضها عدد من وزراء الانتاج (٢٤) . وطرح عبد الناصر فى الاجتماعات ، ماكشفت عنه الأحداث الأخيرة من أنه لم يكن هناك « نظام سليم » وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الأخطاء الرئيسية الموجودة ، وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة ، وألا يكون حزبا صورياً تصنعه الدولة من أحد قادتها المشتركين فى الحكم الآن ، وانما يكون حزباً يمثل المعارضة الحقيقية الموجودة فعلاً والتى يمثلها عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين . ، ومن ثم تكون معارضة فعلية في اطار الميثاق . ووجدت هذه الفكرة معارضة من غالب من ناقشها فى اللجنة التنفيذية . ثم جرى الحديث حول الاتحاد الاشتراكى ووظائفه ، فلم يجاوز الحوار بشأنه ما يمكن تسميته « بديمقراطية الادارة » ، فى اطار النشاط فى وحدات الانتاج وأجهزة التنفيذ . وقد دافع عبد الناصر عن هذه الممارسة بحسبانها نوعاً من المشاركة فى العمل ، ولأن منع هذه الممارسة سيصرف الجماهير الى « أحزاب تحت الأرض ، شيوعية وأخوان مسلمين » . ولكن هذه الممارسة

صادفت شكوى الكثير من وزراء الانتاج والاقتصاديين الحاضرين الاجتماع وعلى رأسهم محمود يونس .

وأهم ماتكشف عنه هذه المناقشات ، أن فكرة النظام الجديد لم تجاوز ما يمكن تسميته اطار النخبة التى ظهرت وتبلورت مع ثورة ٢٣ يوليه ، وأن ممارسة الديمقراطية لم تجاوز « ديمقراطية الادارة » . وأن الفكرة الأولى عارضها القادة السياسيون فى اللجنة التنفيذية ، والفكرة الثانية عارضها المديرون . وأن مفاد هاتين المعارضين استبقاء التنظيم للدولة بعد سنة ١٩٦٧ كما كان قبلها وهذه المعارضة التى وجهت الى اقتراحات عبد الناصر ، أفادت فى اطار الهيكل التنظيمى العام للدولة ، استبقاء السلطة السياسية فى يديه وحده ، كما سبق أن أفاد وقوف مجلس قيادة الثورة ضد الحركة الحزبية فى ١٩٥٤ تسليم المجلس سلطته الى رئيس منفرد . على أنه من وجهة أخرى ، ماكان يمكن أن تتحقق ديمقراطية الادارة بغير ديمقرطية الحكم ، ولا كان لها أن تزيد عن كونها نوع رقابة ادارية ترد من جهاز آخر يبنى على صورة الهيمنة الرئاسية ويفضى اليها .

***

فى غير ما يتعلق بالبناء المؤسسى لأجهزة الدولة ، اتخذت خطوات هامة بالنسبة للاعتراف بحقوق الأفراد ودعمها ، سواء

من النواحى الاقتصادية والاجتماعية أو من الناحية السياسية ، وان الدساتير التى بنت أجهزة الدولة على الصورة السابق ايضاحها ، أدخلت فى صلب نشاط الدولة ومؤسساتها اعترافاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين . ولم يكن يرد ذلك فى الوثائق الدستورية كنظر مستهدف ، انما كان واقعاً اتخذت خطوات كبيرة فى تطبيقه ، وتوالى السير على نهجها من بعد ، واريد بذكرها فى الدستور ، تثبيت الشرعية الدستورية لهذه الحقوق ، وابرازها بحسبانها هدف النشاط المؤسسى للدولة . ومن ذلك ماورد فى الأوقات المبكرة للثورة فى دستور ١٩٥٦ ، عندما أفرد بابه الثانى للمقومات الأساسية للمجتمع المصرى ، ومنها كفالة تكافؤ الفرص وتنظيم الإقتصاد القومى وفق خطة تراعى مبادىء العدالة الإجتماعية والتنمية ورفع مستوى المعيشة ، وتقييد النشاط الإقتصادى الخاص بما لايضر بمصلحة المجتمع وأمن الناس ، واستخدام رأس المال فيما لا يجاوز الخير العام ، وإن الملكية وظيفية إجتماعية يعين القانون حدها الأقصى فى الزراعة ، ويحمى الملكية الصغيرة وينظم العلاقة بين المالك والمستأجر ويشجع التعاون ويرعى منشآته وغير ذلك .

وصدر القانون المنظم لمباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ . فوسع القاعدة الإنتخابية طولاً وعرضاً ، بأن منح حق

الإنتخاب لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره ، ومنح هذا الحق للنساء لأول مرة ، وادخل العسكريين فى هذا النطاق وكانوا مستبعدين من قبل ، وجعل الإنتخاب واجباً إجبارياً ، كما اسقط الشرط الذى اطرد ورده فى النظام السابق على الثورة من وجوب اداء المرشح تأميناً مالياً لقبول ترشيحه . واذا كانت الممارسة قد دلت على أنه فى إطار هذا الإتساع القانونى العريض لم تزد نسبة المقيدين فى جداول الإنتخاب عن ٥٠ ٪ من السكان الذين فى سن التصويت ، بل تراوحت بين ٤٣,٨٤ و ٤٧,١ ٪ ، وإن نسبة المشاركين فعلاً فى التصويت كانت أقل من نسبة المقيدين بالجداول بالنسبة للسكان فى سن التصويت ، وتراوحت بين ٤٠,٣٥ ٪ ، و ٤٥,١ ٪ وإن مشاركة المرأة فى الإنتخابات كانت ضعيفة جداً ، فبلغت ١ ٪ فى سنة ١٩٥٦ ، وبلغت ١٠ ٪ فى ١٩٦٥ [٣٥] . إن كان ذلك كذلك ، فإن ملاحظة الدكتور عصمت سيف الدولة تظل ذات أهمية تاريخية ، وهى أن الإفساح كان اطلاقاً لحق الإنتخاب غير المسبوق ، ثم ترد ملاحظته الأكثر أهمية وهى أن الوثائق السياسية قد صارت تربط بين الأسلوب الديمقراطى وبين هدف التنمية ، وإن هذا الربط لايستفاد من الخطابات السياسية فقط ولكنه يرد فى صلب الأهداف المقررة للتنظيمات الشعبية ، سواء هيئة التحرير أو الإتحاد القومى أو الإتحاد الإشتراكى من بعد [٣٦] .

ثم يرد بعد ذلك دستور ١٩٦٤ ، وقد بلغ نظرته الإجتماعية متبنياً التنظيم الإشتراكى ، بما يحظر أشكال الإستغلال ويؤكد سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، ويقسم أنواع الملكية إلى ملكية الدولة المتمثلة فى القطاع العام ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة التى تنشط فى إطار الخطة من غير إستغلال . وذلك فضلاً عما أورده دستور ١٩٥٦ من مقومات . وأضاف لأهداف نشاط الدولة حق المصريين فى التعليم والرعاية الصحية وحق العاملين فى المعاملة العادلة من حيث ساعات العمل وتقرير الأجور والتأمينات الإجتماعية بصورها المختلفة . ونصت المادة ٤٩ على حكم دستورى جديد ، فيما استلزمته من أن يكون نصف الأعضاء على الأقل فى مجلس الأمة من العمال والفلاحين . وجاءت هذه الأحكام استجابة دستورية للانعطافة الثورية الكبيرة التى اتخذها جمال عبد الناصر منذ٢٠ يوليه ١٩٦١، ثم لما بلوره فى وثيقته السياسية العليا « ميثاق العمل الوطنى » فى يونيه ١٩٦٢ .

ولم تقتصر الإجراءات التى اتخذت منذ يوليه ١٩٦١ ، علي تأميم ذلك العدد الهائل من الشركات في مجالات الصناعة والتجارة والمال ، ولا على تعديل نظام الإصلاح الزراعى هبوطاً بالحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان للفرد ، سواء من الأرض الزراعية أو الصحراوية ، إنما تضمنت مجموعة من التعديلات التنظيمية فى هياكل بناء المؤسسات ، إذ صدر فى ١٩ يوليه

١٩٦١ القانون رقم ١١١ بتخصيص ٢٥ ٪ من أرباح شركات المساهمة للعاملين بالشركة ، توزع منها ١٠ ٪ ، ويخصص الباقى للخدمات الإجتماعية ، وفى اليوم نفسه صدر القانون ١١٤ باشتراك العمال فى مجلس الإدارة ، فأوجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس إدارة أية شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ، يكون من بينهم عضوان منتخبان أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ثم فى ١٩٦٣ زيد عدد أعضاء مجالس الادارة إلى تسعة منهم أربعة من العاملين ، وذلك بالقانون رقم ١٤١ . وسرى هذا النظام على الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، كما سرى على الجمعيات التعاونية التى يحددها وزير العمل وذلك بالقانون ٥٦ لسنة ١٩٦٤ ، وبالنسبة للجمعيات التعاونية الزراعية ، اشترط منذ ١٩٦١ (قرار وزير الزراعة رقم ١٦٥) أن يكون أربعة أخماس مجلس الإدارة على الأقل من الفلاحين الذين لاتجاوز ملكية الواحد منهم خمسة أفدنة ، وألا يكون من بين هيئة مكتب الجمعية ، وهم الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق ، أكثر من واحد يحوز أكثر من خمسة أفدنة .

ويكشف ميثاق العمل الوطنى عن المبادىء العامة لهذه التوجه الديمقراطى ، ساعياً إلى إيجاد الترابط بين الديمقراطية السياسية وبين التحرر الإجتماعى للطبقات الشعبية ، بحسبان أن المواطن لاتتحقق ديمقراطيته السياسية وحريته فى التصويت إلا أن يتحرر

من الإستغلال الإقتصادى وإن يتمتع بالفرصة المتكافئة والنصيب العادل فى ثروة بلده ، وإن يتخلص من كل قلق يشوب أمن المستقبل فى حياته وإن السياج الإجتماعى الذى تتحقق فى إطاره الديمقراطية السياسية الحقة هو أن يقوم التحالف بين جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية ، دون غيرهم من الفئات الرجعية ، وإن التنظيمات الشعبية لابد أن يكفل فيها تمثيل الطبقات التى طال حرمانها . ثم أشار إلى وجوب هيمنة التشكيلات الشعبية على أجهزة الإدارة .

وقد كان من الطبيعى أن يكون للتنظيم السياسى المشخص لمبادىء الميثاق ، وهو الإتحاد الإشتراكى العربى ، دوره فى الترشيح والمؤازرة لعضوية أية هيئة أو مجلس يجرى تشكيلهما بالانتخاب . ولكن الحادث أنه فى الوقت الذى أفسح تنظيم الدولة لنظام الإنتخاب أن يتغلغل فى التشكيلات الإدارية ، كهيئات الحكم المحلى (القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته) ومجالس إدارة الشركات والمؤسسات ، وفى الوقت الذى أفسح فيه للطبقات الشعبية من ضمان التمثيل فى هذ التشكيلات وفى غيرها من الهيئات التى تتكون بالانتخاب ، على ماسبقت الإشارة ، وزاد من سلطات الهيئة المنتخبة على غيرها ، فى الوقت الذى جرى فيه كل ذلك على مدى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٤ ، فقد ربط كل هذه الحقوق والأوضاع السياسية الإجتماعية الجديدة ، بالإتحاد

الإشتراكى بوصفه التنظيمى . وتضمنت مجموعة القوانين ذاتها ما يمكن القول معه بأن كل منصب إنتخابى فى التشكيلات المتنوعة قد شرطت عضوية الإتحاد الإشتراكى لإمكان الترشيح فيه ولإمكان كسب عضويته . وبهذا تحولت عضوية الإتحاد الإشتراكى من قوة سياسية مؤازرة إلى « شرط صلاحية قانونية » ، وصار الإتحاد تنظيماً قابضاً ينبغى كسب عضويته كشرط قانونى لممارسة المواطنين حقوق المواطنه ، ومن أهم هذه الحقوق حق الترشيح فى المجالس والمناصب المنتخبة ، أى استوعب الإتحاد الإشتراكى قسماً هاماً من الحقوق السياسية التى تترتب على الجنسية أصلاً .

لقد صارت عضوية الإتحاد الإشتراكى شرطاً فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة (القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ معدل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، كما صارت شرطاً لعضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية وذلك بقرار وزير الزراعة رقم ١٦٥ لسنة١٩٦١ ، فلما اعترض مجلس الدولة على أن يضاف هذا الشرط بقرار وزارى ، صدر القانون ٨٧ لسنة ١٩٦٤ متضمناً هذا الشرط ومضيفاً إليه حكماً يسقط عضوية مجلس الإدارة عمن فقد أياً من شروط الترشيح ومنها عضوية الإتحاد الإشتراكى ، وصارت عضوية الإتحاد شرطاً لعضوية مجالس إدارة النقابات العمالية المهنية . كما أن قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

والمعدل برقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ وبرقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ كان يشترط عضوية الإتحاد القومى فيمن يشكلون العنصر المنتخب فى المجالس المحلية بالمحافظات والمدن والقرى ، وإستبدل بهذه العضوية عضوية الإتحاد الإشتراكى بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٦٤، وكان ذلك على طريقة أن فقد عضوية الإتحاد تفيد إسقاط العضوية فى المجالس المحلية . وكذلك نظام العمد والمشايخ عدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٦٤ واسقط شرط النصاب المالى فيمن يعين عمدة أو شيخاً ، ومن ثم جاز تعيينهم من طبقات الريف الأكثر شعبية مكتفياً بأن تكون له أية حيازة زراعية بالملك أو الإيجار كدليل على أن له مصالح بالقرية وليس مغترباً عنها ، ولكن القانون شرط فى المعين أن يكون عضواً عاملاً بالإتحاد الإشتراكى مع فصله من منصبه أن فقد هذا الشرط ، كما أجاز لوزير الداخلية إلغاء منصب العمدية أصلاً وإعادته من جديد .

يحسن هنا الإستفادة مما أثبته الدكتور عصمت سيف الدولة فى العديد من كتبه القيمة التى اهتم فيها بفحص التجربة السياسية لهذه السنوات (٣٧) ، فبعد أن أشار إلى الكثير مما تحقق من حرية إجتماعية من نجاحات أكيدة ، بحسبان أن الحرية الإجتماعية هى العنصر الأول ، وذلك بالنسبة لتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأرض على الفلاحين وزيادة الرقعة الزراعية وتأميم المؤسسات الصناعية والمالية الكبرى ، وإنجاز خطة التنمية

وزيادة الدخل القومى وزيادة متوسط دخل الفرد وزيادة عدد العاملين وزيادة عدد سكان المدن وزيادة عدد المدارس والمتعلمين وزيادة مجال إنتشار الفكر والثقافة ، بعد كل ماذكره من ذلك بحق ، ذكر أيضاً بحق « نستطيع أن نقول ببساطة ويقين أن النظرية الديمقراطية التى جاء بها الميثاق لم تطبق فى جانبها السياسى على وجه الإطلاق . أنشىء تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذى نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الإتحادالإشتراكى العربى ولكنها ليست الإتحاد الإشتراكى العربى الذى جاء فى الميثاق . مارس الإتحاد الاشتراكى العربى الذى أقيم مهمات سياسية ولكن ليست هى المهمات التى جاءت فى الميثاق . أنشىء التنظيم السياسى الذى يقود التحالف ، لكنه ليس التنظيم السياسى الذى جاء فى الميثاق » ، ثم أشار الى ما حدث من أن مؤتمر القوى الشعبية فى سنة ١٩٦٢ أقام من رئيس السلطة التنفيذية مفوضاً فى اختيار مؤسسى الاتحاد الاشتراكى ، وقلة تسمى اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة تضع القانون الأساسى للاتحاد وتقيمه « فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب » ، ان الاتحاد الاشتراكى « نشأ – كما رأينا – تابعاً للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة أو مراقبة أو محاسبة »(٢٨) .

لقد ورد ذكر الاتحاد القومى فى دستور ١٩٥٦ فى نص لم يتضمن من الأحكام التنظيمية الا دور رئيس الجمهورية فيه وترشيح الاتحاد لأعضاء مجلس الأمة . كما ورد ذكر الاتحاد الاشتراكى فى المادة الثالثة من دستور ١٩٦٤ ، ولم يتضمن أى حكم تنظيمى . ونظر الفكر القانونى الى التنظيميين من حيث الدور السياسى والتنظيمى الهام الذى مورس باسمهما وانعكس فى القوانين والتنظيمات المختلفة ، ومن أهم هذه الوظائف اشتراط عضوية التنظيم لشغل العديد من الوظائف والمناصب . وصاغ الفكر القانونى هذا التنظيم بحسبانه « سلطة دستورية » وذلك حسبما أثبتت أحكام المحاكم وفتاوى مجلس الدولة وكتب شراح القانون . وقيل انه سلطة ممثلة لسيادة الشعب أو سلطة عليا فوق السلطات ، أو هو السلطة الوحيدة أو سلطة شعبية ، أو هو « الشعب سياسياً » أى المفهوم المؤسسى للشعب ، أو هو الشعب مجسداً فى تنظيم متصاعد فى بناء هرمى . وأيا كان هذا الخلاف « الوصفى » فقد اتفق كثيرون وقتها على كونه سلطة ، وان له التوجيه والرقابة والاشراف على سلطات الدولة الأخرى ، واستمدوا اتفاقهم هذا مما نيط بالاتحاد من وظائف سياسية وقانونية فى الحياة الاجتماعية المُعاشة . على أنه بهذا الوصف كان هو السلطة الوحيدة التى أشار اليها الدستور بنص بالغ العموم ، ولم يورد أياً من الأحكام التفصيلية والتنظيمية التى

ترسم بناء الاتحاد (سواء القومى أو الاشتراكى) وطريقة تشكيله ومستوياته وطريقة اتخاذ القرارات فيه ، ومن خلاله ، والقنوات التى ترسم علاقته بالهياكل والأبنية الأخرى التى نظمها الدستور [٣٩] ، واذا وجد فراغ تنظيمى وسياسى ملأته القوة ذات الهيمنة ، لذلك لم يجاوز الاتحاد الاشتراكى فى أحسن حالاته اطار تأييد السلطة السياسية المنفردة ، والسعى لايجاد نوع من ديمقراطية الادارة فى وحدات العمل والانتاج ، وكان هذا السعى يجد حده فى أن السلطة السياسية هى ذاتها رأس السلطة التنفيذية .

***

لم يكن مضى على ثورة ٢٣ يوليه ستة أشهر ، عندما أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ عن عقد العمل الفردى والقانون رقم ٣١٨ عن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمال . وأول هذه القوانين حل محل القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى كانت أصدرته حكومة الوفد ، وخطى خطوة ايجابية عن سلفه فى تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال وأصحاب العمل وأصحاب العمل وحماية حقوق العمال فى الأجور والاجازات ومكافآت نهاية الخدمة . وثانيهما حل محل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى كانت أصدرته حكومة السعديين ، فوسع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وتلافى ما

كان يسبب تعطيل البت فى المنازعات ويسط فى الاجراءات بما يفيد سرعة الفصل فى المنازعات .

أما القانون الثالث الخاص بالنقابات العمالية فقد حل محل القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذي كانت أصدرته حكومة الوفد . وكان أهم ما أورده القانون الجديد أن سمح للعمال الزراعيين بما كان منعهم منه القانون السابق من حق انشاء النقابات ، فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين حتى آخر سنة ١٩٥٤ ، كما اتخذ مبدأ الحرية النقابية اذ تقوم النقابة بمجرد ايداع أوراق تكوينها فى مكتب العمل ولا تحل الا بحكم قضائى ، وقرر حق العمال فى تكوين اتحاد عام لنقاباتهم . وكان من نتيجة ذلك أن قفز عدد التنظيمات النقابية العمالية من ٤٨٨ نقابة تضم ١٤٥١٠٨ عاملاً فى سنة ١٩٥١ ، الى ٩٤٧ نقابة تضم ٢٦٥١٩٢ عاملاً فى سنة ١٩٥٣ ، الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ عاملاً فى سنة ١٩٥٨[٤٠] . وفى مارس ١٩٥٥ تأسس بدمشق الاتحاد الدولى لنقابات العمل العربى على أن يكون مقره مدينة القاهرة ، وكان هذا حافزاً للدولة المصرية أن تسعى لتكوين الاتحاد العام المصرى للعمال وأن تعترف به رسمياً ، وتكون الاتحاد فى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ . وهكذا انتشرت الحركة النقابية من حيث القاعدة ومن حيث التصاعد الرأسى . ثم صدر قانون العمل الموحد رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ ، وتبنى فكرة التجميع والتوحيد للتنظيمات النقابية ، اذ جعل للعاملين فى مهنة واحدة أو صناعة واحدة أن يشكلوا نقابة عامة واحدة ، وجاز للنقابة العامة أن تشكل نقابات فرعية فى المديريات والمحافظات وأن تشكل لجاناً نقابية فى المنشآت التى تشتغل بذات الصناعة أو المهنة . وأجاز للنقابات العامة أن تشكل اتحاداً فى كل اقليم وأن تشكل اتحاداً عاماً على مستوى الجمهورية . وبهذا صارت الوحدة الأساسية فى البنيان النقابى هى النقابة العامة للمهنة أو الصناعة ، وهى تنشىء ما دونها من فروع ولجان وما فوقها من اتحادات . وناط القانون بوزير الشئون والعمل تحديد المهن والصناعات التى يجوز تكوين نقابات عامة لعمالها . وأصدر وزير الشئون القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٠ بتحديد الصناعات والمهن المتماثلة والمرتبطة والتى تشترك فى انتاج واحد ، وفى سنة ١٩٦٢ امتد النشاط النقابى الى عمال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الادارية المستقلة . وفى سنة ١٩٦٤ خولت اللجان النقابية الشخصية القانونية المستقلة فيما يدخل فى اختصاصها .

من هذا يلحظ ، أن البنيان النقابى قد امتد طولاً وعرضاً ، وسعة وشمولاً ، فصار ذا حجم لا يكاد يقارن بالحركة النقابية فيما قبل ، وتكاملت حلقاته بمستوياتها المتصاعدة حتى قمة الاتحاد العام . وهذا تشييد ضخم صار به البنيان النقابى واحداً

من التكوينات الهيكلية فى المجتمع ، على أنه فى الوقت نفسه صيغ على طريقة تمكن من الهيمنة الادارية على التكوين النقابى . وإن توحيد الحركة النقابية وتفادى التفتت والتبعثر فى مئات النقابات ، لا شك أقوم وأرشد بالنسبة للعمال ، وهو من جهة أخرى أيسر فى فرض هيمنة الادارة .

ورغم تكامل البنيان النقابى حتى قمته فى الاتحاد العام ، بقيت واحدة من وزارات السلطة التنفيذية مختصة بشئون العمال ، ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، ثم فى وزارة العمل . ونيط بالوزارة والوزير اصدار القرارات التنفيذية لقانون العمل ومراقبة الشئون المالية والادارية للنقابات ووضع اللائحة النموذجية للنظام الأساسى للنقابة وتحديد طريقة تمثيل أعضاء المستوى النقابى فى المستوى النقابى الأعلى ، أى صياغة طريقة التركيب العضوى للبنيان ، وأتيح له قبل كل ذلك وفوق كل ذلك تحديد « الوعاء » الذى تصدر منه النقابة ، والذى يتمثل فى تحديد المهن والصناعات المترابطة التى تتشكل منها نقابة واحدة ، وهى سلطة رسم « حدود الأرض » التى تشيد عليها النقابات ، وأعمال هذه السلطة يمس جذور البناء النقابى فى أى صناعة معينة ، بما يتيحه من امكان الدمج والفصل والتوزيع . ومن خلال وزير العمل جرى الربط العضوى بين التنظيم النقابى وبين الاتحاد الاشتراكى ، وأصدر الوزير القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ يستلزم

عضوية الاتحاد الاشتراكى فيمن يرشح لمجلس ادارة أى من التشكيلات النقابية .

فى يناير ١٩٦٨ نشرت مجلة الطليعة شهادات لأكثرمن عشرين من أعضاء الحركة النقابية العمالية ، يظهر منها اتجاه غالب يتعلق بانعزال القيادات العمالية عن قواعدهم وخضوع البنيان النقابى للوصاية الادارية ، وعلق على هذه الشهادات السيد كمال رفعت وزير العمل وقتها بقوله أن هذه الشهادات تكشف « اجماعاً » على عدم فاعلية اللجان النقابية والنقابات العامة والاتحاد العام . كما علق الدكتور عبد الرؤوف أبو علم ، مشيراً الى الوصاية الادارية على الحركة النقابية من حيث احتكار القيادات العمالية للسلطة وانعزالها عن جماهيرها وقيام وزارة العمل ببعض اختصاصات التنظيم النقابى واختفاء القيادات العمالية التى ظهرت فى الأربعينيات وحلول قيادات أخرى « لا تؤمن بفلسفة النقابية السياسية ... (و) وترى قصر النشاط النقابى على مشاكل العمال المباشرة » . وفى ديسمبر ١٩٦٨ كتب الأستاذ عبد الهادى ناصف عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، أن ما ناطه الميثاق بالحركة النقابية لا يزال نظرياً ، والعمال يخضعون للائحة موحدة لا تسمح بعقد اتفاقات جماعية بين النقابة وجهة الادارة ، كما لا تقوم النقابات بنشاط مهنى ولا ثقافى ولا اقتصادى

لعمالها ، وذكر أن فرض سيطرة التنظيم السياسى على النقابات يضعفها ولا يقويها ، وان هيئة التحرير والاتحاد القومى كانا يفرضان هيمنة شبه كاملة على الحركة النقابية ، وأن العلاقات بين التشكيلات المتدرجة للبنيان النقابى منفصلة ولا يكاد يمسكها الا أداء الاشتراكات (٤١) .

والخلاصة هنا كالخلاصة فى كل الأبنية التنظيمية ، سواء كانت شعبية أو ادارية ، وهى الانتشار والنمو العريض المرتفع ، ولكن مع افتقاد أى من هذه الأبنية المكنة الذاتية لاصدار القرار ، ومع جريان قوة الدفع هابطة من أعلى ومن خارج الكيان التنظيمى ، وليست نابتة من أسفل ولا منبعثة من الباطن ، وأن الهيمنة المركزية العليا فى الدولة ، لم ترد على صورة أن يكون لأى من الكيانات التنظيمية حركته الذاتية وقراراته المنبعثة من داخله ، مع حق السلطة المركزية فى تعديل القرار أو وقفه ، انما آثرت أن تكون كل الكيانات مفتّحة تجاهها ، وأن يكون لها مكنة التأثير فى تشكيل القرار الذاتى قبل أن يصدر ، مكنة التحريك الداخلى لأى تكوين أو تشكيل تنظيمى .

على أنه أياً كان افتقاد الحركة النقابية لآليات التحريك الذاتى ، فان ما نمت اليه فى حجمها وانتشارها كان خطوة كبيرة فى تطور الحركة النقابية ، خطوة لا ينبغى اغفال أهميتها ، وبها

تجاوزت الحركة النقابية المصرية مرحلة تجميع الكيانات النقابية المتناثرة ، وهى مرحلة من أشق ما يكون ، ويبقى على العمال جهد ترتيب أوضاع هذه الحركة بما يكفل لها استقلالها التنظيمى وحركتها الذاتية وانبعاث قراراتها من داخلها ، وأياً كانت تبعية الحركة ، فقد أمكنها فى سنة ١٩٧٥ أن تقف ضد انضمامها للاتحاد الدولى لنقابات العمال الحر وأن تسهم بعض النقابات فى بعض حركات الاضراب منذ ١٩٦٨ [٤٢] .

الا أن هيمنة جهاز إدارة الدولة على هذه الحركة ، واختصاص السلطة المركزية العليا فى الدولة بالقرار السياسى والشئون السياسية عامة دون أى كيان تنظيمى آخر ، قد وضع الحركة العمالية تحت سقف المطالب الاقتصادية لا تجاوزه . وانطبع بذلك نشاط العمال المنتخبين فى مجالس ادارات وحدات الانتاج مما كان مبعث الشكوى من رجال الادارة ، حسبما عبرت قيادات الانتاج فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا برئاسة عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٦٧ [٤٣] ، وحسبما عبر الدكتور على الجريتلى [٤٤] .

وأن الملاحظات السابقة تتراعى عند النظر فى الحركة التعاونية . فقد امتدت طولاً وعرضاً ، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التى غطت قرى مصر جميعاً فى الستينيات ، وصارت المؤسسة الرئيسية فى القرية التى تقوم بتمويل الانتاج الزراعى

عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، كما صارت تقوم بالوظيفة الرئيسية فى تسويق المحصولات التقليدية لحساب المزارعين ، مثل القطن والقمح والأرز ، وذلك عن طريق شركات تجارة القطن التابعة للقطاع العام ، أو شئون بنك التسليف بالنسبة لما تقوم به من استلام القمح والأرز لحساب وزارة التموين ، كما تقوم بتوزيع الأسمدة الكيماوية على الفلاحين والتقاوى خصماً من حساباتهم . وحلت هذه الجمعيات فى عملية الانتاج الزراعى محل تجار الريف والمقرضين وملاك الأراضى ، فيما كان يقوم به هؤلاء من استغلال للفلاحين عن طريق الإقراض والوساطة فى التمويل والتسويق . وكانت هذه مهمة كبيرة أنشئت لأجلها الجمعيات التعاونية الزراعية وقامت بها . ولا تزال تلك الجمعيات الى اليوم تمثل ركناً أصيلاً في عملية الانتاج الزراعى . وصارت من حقائق الوجود فى القرية المصرية . وهى وظيفة لا يتناسب مع أهميتها ما كانت تقوم به الجمعيات الزراعية قبل ثورة ٢٣ يوليه [٤٥] .

وهناك الجمعيات التعاونية للأصلاح الزراعى التى تضم جميع من انتفع من الفلاحين بالأراضى التى استولت عليها الحكومة ووزعتها ملكيات صغيرة طبقاً لقوانين الاصلاح الزراعى الصادرة برقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، والانضمام اليها إجبارى بنص قانون الاصلاح

الزراعى بالنسبة لمن وزعت عليهم الأراضى . ثم هناك نشاط محدود نسبياً شجعته الدولة لقيام جمعيات انتاجية تضم صغار المنتجين فى الحرف المختلفة كالتجارة ودباغة الجلود والغزل والنسيج اليدوى والصيد ومستلزماته والاسكان وغير ذلك . ثم تكامل البنيان التعاونى من الجمعيات المحلية صعوداً الى الجمعيات المشتركة وجمعيات المحافظات حتى الاتحاد التعاونى فى كل من مجالات الأنشطة التعاونية .

كان القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ هو باكورة قوانين التعاون التى صدرت بعد ٢٣ يوليه ، وحل محل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الذى كان صدر فى عهد وزارة الوفد . ثم بدأ يزداد اهتمام الدولة بالنشاط التعاونى مع رفعها شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ، فصدر فى سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٢٦٧ بانشاء المؤسسات العامة التعاونية ، ورسم القانون للمؤسسات التعاونية ازاء الجمعيات التعاونية دوراً يماثل دور المؤسسة الاقتصادية ازاء الشركات التى تساهم فيها ، فللمؤسسة أن تسهم فى الجمعية ولها أن تمثل فى مجلس ادارة الجمعية ، فضلاً عن سلطاتها فى الرقابة والاشراف والتفتيش على الجمعيات ودعوة الجمعيات العمومية للانعقاد ووقف تنفيذ القرارات ، كما اعتبرت أموال الجمعيات التعاونية من مكونات رأس مال المؤسسة المتبوعة ، رغم أن رأس المال يعتبر ملكاً للأعضاء [٤٦].

وفى ظل هذا القانون أنشئت المؤسسة العامة للتعاون الزراعى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، ومؤسسة التعاون الاستهلاكى بالقرار الجمهورى رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ ، والتعاون الإنتاجى بالقرار ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ ، والإسكان التعاونى برقم ٣١٩ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى المناطق الصحراوية برقم ٣٠١٥ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى الثروة المائية برقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١ ، والتعاون فى معاهد العلم برقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٦٢ ، وتعددت جهات الرقابة على الجمعيات التعاونية تعددها على أجهزة الدولة التنفيذية والإنتاجية ، فخضعت للرقابة الإدارية بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٢ الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، وخضعت لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ ، كما ورد بقانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أن من بين ما يتولاه المحافظ نشر التعاون ، وناطت اللائحة التنفيذية لهذا القانون (القرار الجمهورى ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠) بمجلس المحافظة الإشراف على الاتحاد التعاونى والجمعيات والهيئات التعاونية واقتراح حل مجلس إدارة الجمعيات التعاونية واقتراح تعيين مجالس إدارة مؤقتة لها والعمل على إنشاء حركة تعاونية استهلاكية وحركة للتسويق التعاونى ، ونيطت هذه الاختصاصات نفسها بمجالس المدن والمجالس القروية . ثم ترد رقابة المؤسسة التعاونية التى

تتبعها الجمعية ، فللمؤسسة ممثل فى مجلس إدارة الجمعية التى تساهم فيها أو تقرضها أو تعينها أو تضمنها لدى الغير ، وإذا صدر قرار مجلس إدارة الجمعية على خلاف ما يرى ممثل المؤسسة أبلغ القرار لرئيس المؤسسة الذى له حق الاعتراض على القرار ، فلا ينفذ القرار إلا إذا أعيد عرضه وحاز على أغلبية ثلثى مجلس الإدارة . كما تلتزم كل جمعية بأن تقدم إلى المؤسسة تقريراً سنوياً عن ميزانيتها وتقريراً دورياً عن نشاطها . ثم أن للوزير المختص حل الجمعية فى حالات بينها القانون وله طلب حلها من المحكمة فى حالات أخرى ، وله حل مجلس الإدارة وتعيين مدير للجمعية أو مجلس مؤقت لها . وقد صدر قانون للتعاون الزراعى برقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ احتفظ بهذه السلطات الرقابية جميعاً ، ويضاف إلى ذلك اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى للترشيح لعضوية مجلس إدارة الجمعية وسقوطها بسقوطها على ما سلفت الإشارة .

وقد حلت مجالس إدارة عدد من الجمعيات وأديرت بمجالس إدارة مؤقتة مدداً طويلة تجاوزت أقصى مدة مشروعة لمجلس إدارة منتخب ، « كما عمدت المؤسسة العامة التعاونية الزراعية إلى استبدال مجلس الإدارة المنتخب بمدير مفوض فى العديد من الحالات ، بديلاً عن اللجوء إلى الجمعيات العمومية صاحبة الولاية الشرعية فى انتخاب من يدير الجمعية من بين أعضائها »[٤٧] .

ويغلب فى التطبيق أن مجالس إدارة الجمعيات التعاونية لا تمارس سلطاتها ، وأن السيطرة ترد من المشرف الزراعى ، وقد حيل دون إعادة انتخاب مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٦٩ رغم أن القانون يوجب الانتخاب الدورى كل سنتين (٤٨) .

وبالنسبة للنقابات المهنية ، فإن أهم ما أنشىء فيما قبل ٢٣ يوليه كانت نقابة المحامين المنشأة فى ١٩١٢ ، ثم المهن الطبية فى ١٩٣٩ ، ثم الصحفيين فى ١٩٤١ ، ثم المهن الهندسية فى ١٩٤٦ ، ثم المهن الزراعية فى ١٩٤٩ والمهن التعليمية فى ١٩٥١ ، وظهر بعد ٢٣ يوليه نقابة المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية فى ١٩٥٥ . ونقابة المهن العلمية فى العام نفسه ، ونقابة المحاسبين والمراجعين فى ١٩٥٦ . ثم طب الأسنان والطب البيطرى والصيدلة سنة ١٩٦٩ .

وبهذا يظهر أن معدل الانتشار فى النقابات المهنية لم يكن أعلى كثيراً بعد الثورة منه قبلها ، كما لوحظ فى النقابات العمالية والجمعيات التعاونية ، ومرد ذلك ليس موقفاً متباطئاً من الثورة إزاء النقابات المهنية ، لأن ظهور النقابات المهنية بين ما لم يكن سبق تنظيمه من المهن ظل مستمراً . إنما مرد الأمر أن النقابات المهنية كانت أسرع فى معدل الانتشار قبل الثورة مما كانت عليه

سرعة انتشار النقابات العمالية والتعاونيات . بحسبان أن النقابات المهنية تضم أعضاء من الطبقة المتوسطة ممن كانوا أقرب إلى القبول لدى النظام السياسى الاجتماعى السائد قبل ٢٣ يوليه ، وأن مطالبهم أكثر تأثيراً فى هذا النظام من مطالب الطبقات الأدنى . لذلك فإن التباين بين العهدين فى دورة الانتشار كانت أقل حدة .

أما من ناحية التكوين الذاتى للنقابات كهيئات تنظيمية ، فقد كانت رغم المواجهات المتعددة مع الدولة احفظ لهذه المقومات من غيرها . وإن كان ذلك لم يمنع من وقف الانتخابات فى عديد من النقابات فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ . وقد صدر قانون برقم ٨ لسنة ١٩٥٨ يقصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات على الأعضاء العاملين فى الاتحاد الاشتراكى . وللدكتور مصطفى كامل السيد دراسة وافية فى هذا الموضوع لا ترد زيادة عليها ويحسن الرجوع إليها (٤٩) .

يبقى فى هذه العجالة الإشارة إلى الصحافة . فقد أممت الصحافة بقانون تنظيم الصحافة الصادر برقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ آلت بموجبه ملكية الدور الصحفية إلى الاتحاد القومى ، وأن يمارس الاتحاد القومى عليها سلطات المالك . ومن ثم صار الاتحاد القومى هو من يعين المحررين ورؤساء التحرير ورؤساء

مجالس إدارة المؤسسات الصحفية . ثم حلت اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي محل الاتحاد القومي في ذلك (القانون ١٥١ لسنة ١٩٦٤) .

بهذا العرض ، تبدو الصورة التي تكامل بها النظام السياسي وما يلفت النظر أن رئيس الجمهورية لم يعد حاكماً فرداً فقط ، إنما صار فرداً يحمل على كتفيه أمة بحالها ، من السياسات الخارجية الي السياسات العربية التي كانت نشيطة وقتها إلى السياسات الداخلية ، ومن الأمن إلى رغيف العيش . وتوحدت السياسة مع الإدارة في شخصه بحيث صار مطلوباً منه القيام بمهام تبدأ من رسم الخطط والأهداف السياسية العليا وتنتهي إلى تقرير استثناء فرد ما من رسم جمركي أو تقرير معاش استثنائي لأسرة موظف متوفى ، أو تحديد إصدار العملة التذكارية ، أو الإعفاء من دين حكومي يزيد على ألف جنيه أو نزع ملكية مساحة ما لإقامة مبنى حكومي أو توسيع ترعة أو رصف طريق . وكل ذلك مروراً بتعيين كافة موظفي الدولة في الدرجات العالية وكافة أعضاء الهيئات القضائية والسلكين السياسي والقنصلي والشرطة واتحاد الإذاعة والتلفزيون وأساتذة الجامعات ، وتعيين مجالس إدارة كل الهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وموظفيها الكبار ، ثم إصدار كافة القوانين واللوائح التنفيذية وتعديلاتها المستمرة . وفي كثير من السنوات التي لم يوجد فيها مجلس

نيابى ، كانت القوانين تصدر منه كما تصدر القرارات الجمهورية بغير فارق فى أداة الإصدار أو قنوات وإجراءات الإصدار . وقد صدر فى شهر واحد ، قبيل العمل بدستور ١٩٦٤ ، مائة وأربعة من القوانين ، وذلك فى شهر مارس .

لم يوجد حصر معلن لكل ما نيط برئيس الجمهورية من اختصاصات فى التنظيمات المتنوعة ، ولكن يمكن بالرجوع إلى مجموعات القوانين والقرارات ، إدراك هول السعة فى الاختصاصات ويمكن إيراد « عينة » من ذلك بتتبع القرارات الجمهورية بتفويض رئيس الوزراء أو الوزراء أو المحافظين فى بعض الاختصاصات [٥٠] .

الفصل الخامس

أزمة النظـــام

أول ما رفعت الثورة من شعارات هو« الاتحاد والنظام والعمل » . بدا هذا الشعار وقتها للكثيرين من القوى الوطنية والديمقراطية شعاراً مشكوكاً فى أصالته السياسية ، بحسبانه لا يتصل بصميم التحديات التى تواجه العمل الوطنى الديمقراطى . ولكن من يطالع وقائع هذه المرحلة التى امتدت الى سنة ١٩٧٠ ، يلحظ أن من رفعوه انما تحلوا بالكثير من الصدق مع الذات . ورجال الثورة لم يستبدلوا هذا الشعار بأى من النداءات الوطنية أو نداءات النهوض الاجتماعى التى كانت مطروحة وقتها ، وانما كانوا يعبرون به عن منهجهم فى العمل الوطنى الاجتماعى ، المنهج المفارق لمجمل القوى السياسية الموجودة ، فى شكلها الحزبى وأسلوبها التعددى حسبما جرى الأمر فى عشرات السنين السابقة على ٢٣ يوليه ١٩٥٢ .

لقد هيمن على من أمسكوا بأزمة الحكم تصور للعمل الوطنى يستفاد من أصل تجربتهم العسكرية ، التى تصوغ الروابط التنظيمية على أسلوب علاقة بين قائد آمر ومقود مأمور . ودعم

هذا الشعور ما سبقت الاشارة اليه فى الفصل الثانى من أثر تجربة فترة ما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ ، لدى فريق من غير العسكريين من رجال السياسة ، ثم دعمه سياق الأحداث فى السنوات الأولى لثورة ١٩٥٢ وما أفضت اليه من انهيار الحركة الحزبية وامساك الدولة بكل الأعنة وارتسام أبنيتها على صور هرمية متصاعدة للقيادة الفردية . فكان شعار « الاتحاد » يعنى الواحدية التنظيمية الشاملة للمجتمع بأسره دولة وشعباً ، و « النظام » يكفل وحدة الارادة من الناحية التنظيمية ووحدة الحركة التى تحقق الاستقلال وتتجه للنهوض الاجتماعى والاقتصادى ، و « العمل » هو الهدف الذى يتحقق فى هذا الاطار فلا تنهدر طاقات الشعب فى الخلافات والصراعات وتغيير الوزارات والسياسات وغير ذلك .

توافر للبناء التنظيمي للدولة والمجتمع على ما أسلفت الاشارة اليه في الفصول السابقة ، ما من شأنه أن يحقق هذا الشعار الأول للثورة . وهنا ينطرح السؤال ، اذا كان تحقق دمج السلطات والبناء الهرمى للدولة مع القيادة الفردية ومع التنظيم السياسى الوحيد ومع الهيمنة المنفردة للارادة الواحدة كارادة وحيدة ، اذا كان تحقق ذلك فى التكوين التنظيمى الشامل للحركة السياسية الاجتماعية ، وللسياسة مع الادارة ، مع التقرير ، مع التنفيذ ، مع الاعلام ، مع الأمن ، فهل أنتج كل ذلك ارادة واحدة فعلا ، بمعنى

هل أنتجت الارادة الوحيدة ارادة واحدة جامعة ، وهل أنتج التنظيم الوحيد تنظيماً واحداً جامعاً ، وهل أنتج الترابط التنظيمى العضوى لمجمل المؤسسات فى مختلف جوانب النشاط الاجتماعى ، هل أنتج تجانساً بين وجوه العمل فى مختلف الأنشطة ، هل الواحدية التنظيمية قد عصمت حركة المجتمع من التفكك التنظيمى . هـذا هـو موضـوع الفصل المعنون « بأزمة النظام » .

ونقطة التركيز هنا ، كما كانت فى الفصول السابقة لهذه الدراسة ، تتعلق بالمجال التنظيمى للدولة ومؤسساتها أى بالأطر والأبنية . والتناقضات التى يجرى اجلاؤها هنا تتعلق أساساً بهذا الجانب التنظيمى . والتركيز على هذا الجانب وتناقضاته لا يعنى اغفال الاهتمام بالمضامين السياسية والاجتماعية العامة ، ولا يعنى بطبيعة الحال أن الجانب التنظيمى له أولوية مطلقة على غيره من الجوانب . انما يرد التركيز على هذا الجانب التنظيمى كضرورة من ضرورات البحث والفحص ، بحسبانه الموضوع الذى خصصت له هذه الدراسة . ومن ثم وجب تسليط الضوء عليه واستخدام العدسة المكبرة وعرض آلياته بالحركة البطيئة . دون أن يعنى ذلك تقرير أولوية مطلقة له أو صدارة عامة له على غيره من المضامين السياسية والاجتماعية . واذا بدا فى نهاية هذا الفصل التنظيمى هو ما تقع عليه تبعة انهيار المشروع السياسى الاجتماعى الذى

بلورته ثورة ٢٣ يوليه ، فان ذلك لا يفيد كونه ذا أولوية مطلقة على نوعية المشروعات السياسية الاجتماعية ، انما يفيد أن العلاقة غير منفكة بين الأسلوب التنظيمى وبين السياسات المشروعة ، وأن ما لا يعتنى بتصويبه من جوانب أى مشروع مطروح فى الوقت المناسب ، قد يفيد فساد الأمر جميعه من بعد .

ان الكيان التنظيمى لدولة ٢٣ يوليه ، قد ولَّد عدداً من التناقضات داخل بنيته ، لم تعالج فى حينها ، وجرى اخفاؤها أكثر مما جرت محاولات حلها أو رأب التصدعات التى نجمت عنها . وقد كان من الصعوبة بمكان أن يُزَمَّ ويُلَمَّ مجتمع بكامله ، وأن يشد عليه وثاق وحيد ، مجتمع كامل بتعدد وحداته وجماعاته وطبقاته وفئاته وطوائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضرية .

ولا يقال ان هذا حدث فى القرون السابقة ، اذ عرف الحاكم الفرد وعرفت ألوان من البطش والاستبداد ، لا يقال ذلك لأن التكوينات الجمعية لتلك المجتمعات كانت تصاغ على تكاثر واضح . وكانت هناك مؤسسات اجتماعية لكل منها قدر من التمييز الذاتى سواء على المستوى المحلى كالقرية والحارة والحى ، أو على المستوى الحرفى كنقابات الحرفيين وطوائفهم ، أو على المستوى الثقافى بالمفهوم السائد وقتها ، ويدخل فيها الطرق

الصوفية والطوائف والملل الدينية ، أو على مستوى الدولة كوحدات الجيش ورجال الدواوين ، فضلاً عن الوحدات البشرية الأكبر كالقبائل والعشائر وغيرهما حيثما وجدت . كان كل ذلك يجرى على صورة قد لا ترضى المعاصرين من حيث أساليب تنظيم العلاقات الداخلية فى أى من هذه الوحدات ، ولكن يبقى وجه الدلالة يتعلق بأن كان ثمة تكوينات متعددة ومتميزة ومتداخلة بعضها مع بعض، تكفل قدراً من التيسير الذاتى لكل وحدة أو جماعة ، وتمكن من حل كثير من المشاكل بين أعضاء هذه الوحدة في المجال النوعى لها ، مما يخفف عن السلطة المركزية التصدى للكثير من المشاكل الفردية والنثرية ، ومما جعل لهذه الوحدات ألواناً من الضغوط الاجتماعية على السلطة المركزية بحيث لم يكن الحاكم الفرد مطلق العنان عن مراعاة الضغوط كضوابط لحركته . وبهذا فان الحاكم أو الدولة لم تكن تتعامل مع محض أفراد متناثرين ، وانما مع مجموعات لكل منها قدر من التشخيص الاجتماعى ، ومع تنظيمات ان لم تكن نشأت بالقانون ، فقد أوجدها العرف والعادات المتطاولة المدى .

ولم تكن ثورة ٢٣ يوليه بطبيعة الحال هى من حطم هذه التكوينات الاجتماعية التقليدية أو أضعفها . انما جرى ذلك عبر الزمان السابق عليها ، وجرى تحطيمها عبر حركة عامة بدأت من القرن التاسع عشر ، مع حركة مواكبة لانشاء التكوينات الحديثة

على النمط الغربى . فصفيت تقريباً نقابات الحرفيين السابقة ، وبدأت الحركة النقابية الحديثة على غير اتصال بسابقتها ولا ارتباط بها ، وخمدت حركة الطرق وضمرت وظائفها وبدأت حركة تكوين الأحزاب على قطيعة مع التكوينات الاجتماعية السابقة ، وقطعت التقسيمات الادارية الحديثة الكثير من الوحدات الجغرافية السابقة ، ودمَّر التخطيط الجديد للحواضر الكثير من الوحدات المحلية القديمة ، وهكذا . .

واذا كانت المؤسسات الحديثة لم تستطع أن تحل محل القديم بذات قوته وانتشاره ، فقد اتفق أن قام نظام ٢٣ يوليه فى ظرف تاريخى يعانى من اضمحلال القديم ووهن الحديث ، ومن تبعثر الناس أفراداً أشلاء بين قديم مضروب وحديث وليد ، وتبعثر انتماءاتهم الجمعية بين تكوينات سابقة يُشَدُّ عليها النكير وتكوينات حديثة لم تحظ بالحد المطلوب من الاعتراف بها كرابط جمعى وعروة وثقى . وكان هذا من أسباب سهولة ضرب القديم والحديث معاً ، من المؤسسات والتكوينات الاجتماعية المتعددة . لذلك انبنى جهاز دولة ٢٣ يوليه كتنظيم وحيد ، فى مواجهة مؤسسات ضعيفة وتناثر شعبى واضح .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق ملاحظة أن الفردية كزعامة وقيادة من الصعب تفاديها ، الا أن تكون الأجهزة التنظيمية للمؤسسات

المختلفة على قدرة فسيحة للاستيعاب المنظم للعناصر المنتمية لهذه الأجهزة ، وبالقدر الملائم للتحرك المطلوب فى كل حالة من الحالات التى تجدُّ أو مجال من المجالات . أما اذا قصرت القدرة التنظيمية عن هذا الشمول عامة ، أو اذا قصرت عنه فى لحظات المد والتصاعد أو فى مراحل التحرك النشيط ، فانه يكون من الصعب تفادي هذه الفردية . والزعامة أو القيادة الفردية تقوم بوظيفة ما تقصر الطاقة التنظيمية عنه ، سواء من حيث قنوات جمع المعلومات ودراسة الأوضاع ومزج التخصصات المتعددة ، أو من حيث تحديد الأهداف ورسم السياسات وحل المشاكل ، أو من حيث اتخاذ القرارات وتدفقها فى قنوات الدعوة والتنفيذ والتحريك الجماعي للأفراد والمجموعات . وبقدر ما يستعاض بالزعامة أو القيادة الفردية عن هذه الاطر المرسومة ، بقدر ما تبدأ موجة من موجات التأكيد على الدور الزعامى ومكنته الفردية الخارقة ووضعه غير المنازع ، بحسبانه مَشْرَع التقرير ومصدر التحريك وقوة الدفع الأساسية . فتصير الزعامة هى القوة وهى المصدر والمنتهى ، وكل ما عداها يدور فى فلكها ويستمد وجوده منها ويندفع بالحركة من توجهاتها . وبهذا تطول هامة الزعيم ويثقل وزنه فى العمل والنشاط ، ويضعف الجانب التنظيمى أكثر ليصير أكثر تبعية وأكثر التحاقاً ، فيزيد الاحتياج لدور الزعامة الفردية أداء للوظائف وتضمر الكيانات التنظيمية أكثر وهكذا . ومتى تناثرت الجماعات

أفراداً ، صارت الزعامة أكثر فردية ، على أسلوب من التأثير المتبادل يغذى فيه كل جانب فردية الجانب الآخر .

على هذا النحو يجرى العمل العام قفزاً على الأدوات والقنوات التنظيمية . ونحن فى هذه الحالة المدروسة لا نواجه هذه الظاهرة فى مؤسسة ما من المؤسسات المحلية أو النوعية أو المتخصصة ، ولا نواجهها فى مؤسسة الدولة بحسبانها جهاز حكم وسيادة فقط، ولكننا نواجهها بحسبان ما لديها من نزوع توحيدى تفريدى على عموم المجتمع وشموله ، بجهد وطاقة احتمال ومعارك سياسية واجتماعية وأهداف ضخمة وعليا تنوء بها العصبة من الرجال ، وبمجال للعمل يبدأ من الحفاظ على الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية وينتهى - وقد لا ينتهى - برصف الطرق وتربية الدواجن . لذلك كان لابد من التأكيد على الوسائل التى تمكن من اسلاس هذه المهام على اختلاف مستوياتها وعلى تنوعها وتكاثرها الضخم الكثير . وكان أكثر الوسائل مناسبة لهذا الوضع ، هو أجهزة الاعلام ، صحافة واذاعة وغيرهما ، وأجهزة الأمن . وهى قنوات للضبط والتحريك لازمة لإشاعة التحريك الاجتماعى العام بما يسع كل هذا العموم والشمول . وبهذا تؤدى الوظائف الأساسية التى كان على التنظيم السياسى أن يؤديها : الاعلام يذيع السياسات ويدعو لها ويحفز للتحريك ، والأمن يجمع المعلومات ويتصدى للمعارضة السياسية .

وأجهزة الاعلام تتوجه الى جمهور غير مرئى ولا ملموس ، ووظيفتها ازاءه فى الأساس اعلامه بالمواقف السياسية وغاياتها المرسومة وصياغة عقله وتفكيره على وفق ما تستهدفه القيادة من غايات سياسية واجتماعية ، ونوع نظر الى المشاكل ونوع وجهه فى طريقة حلها . وأجهزة الاعلام وحدها ، وبغير أن تكون هناك علاقات ملموسة بين الكوادر السياسية والجماهير المتصلة بها ، يقصر جهدها عن التحريك الفعلى الجماهير لغايات محددة فى لحظات محددة . ولا يتأتى لوسائل الاعلام عامة أن تكون وسيلة تحريك محدد ولا تنشىء صلة عضوية مستمرة ، الا أن تقوم بالتجييش العاطفى المستمر وأن تشيع على الدوام مشاعر النضال الحاد الدائب ، والا أن تثير المعركة تلو المعركة لئلا تنفصم العلاقة مع الجمهور غير مرئى ولا ملموس . والاعلام يجد نفسه بذلك مضطراً أن يمسك بمطرقة رنانة ، يستلفت بها الرأى العام على الدوام .

***

ان الاشارة التى وردت هنا عن الأمن تتعلق بأجهزة الأمن السياسى . وقد كان يتكون قبل الثورة من القسم المخصوص بوزارة الداخلية ، الذى يقال أنه لم يزد أعضاؤه عن ٢٤ ضابطاً ، وكان يرأس الأقسام السياسية بالمحافظات ومديريات الأمن ، ويبلغ معلوماته الى السراى والى السفارة البريطانية أحياناً

بطريقة غير رسمية (١) . وكانت المخابرات الحربية تضم نحو خمسة عشر ضابطاً لا تملك بهم القدرة على الاحاطة بكل أنواع النشاط السرى داخل الجيش (٢) . وقد ألغى القسم المخصوص بعد قيام الثورة بأشهر قليلة ، ثم ما لبثت الثورة - كما يذكر محمود الجيار - أن اكتشفت أنه لا يوجد نظام فى العالم شرقاً ولا غرباً يخلو من هذا الجهاز ، فأعادت انشاءه باسم « المباحث العامة » وشكاته فى البداية من ضباط للشرطة يغلب عليهم الطابع الاسلامى ، ثم أعادت تشكيله بسرعة بطريقة أخرى (٣) . وأنشىء بالمباحث العامة قسم يضم ضباطا من الجيش برئاسة الرائد محيى الدين أبو العز ، وكان هذا القسم حلقة الاتصال بين ادارة المباحث العامة ورئاسة الجيش . ورأس المباحث العامة فى البداية المقدم رأفت النحاس ، ثم أقصى بعد اختلافه مع جمال عبد الناصر عندما كان وزيراً للداخلية بالنيابة . ويحكى ضابط بالقسم المخصوص ، أن السفارة الأمريكية عمدت الى توثيق صلاتها ببعض ضباط المباحث فى ذلك الوقت المبكر ، وخاصة المختصين منهم بمكافحة الشيوعية ، فلما اكتشف ذلك أبعد هؤلاء الضباط من عملهم (٤) .

ثم كان هناك المباحث الجنائية العسكرية التابعة للشرطة العسكرية (البوليس الحربى وقتها) ، وفيها أحمد أنور وحسين

عرفة . ويحكى الأخير أنه أرسل للتدريب فى الولايات المتحدة أربعة أشهر ، وكان هذا الجهاز يقوم بعمله فى خدمة مجلس قيادة الثورة وينفذ تعليماته قياماً بأعمال سياسية ، كما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ عندما كان يطبع المنشورات التى تسىء الى محمد نجيب وتشكك فى سلوكه ، وذلك فضلاً عن أعمال الضبط والاعتقال ، سواء بالنسبة لضباط الجيش المعارضين ، كما حدث فى اعتقال بعض ضباط الفرسان أو بالنسبة للمعارضين من المدنيين (٥) . وهو الجهاز الذى قام فيما يبدو بأول عمليات تعذيب المعتقلين ، وذلك حسبما حكى الضابط محمد رياض مما شاهده من تعذيب المقدم حسنى الدمنهورى (٦) . ويفهم من حديث حسين عرفة أن المباحث الجنائية العسكرية استمرت فى عملها السياسى هذا حتى سنة ١٩٦٠ ، وأنها قامت بدور فى اعتقال الشيوعيين فى ختام عام ١٩٥٨ ، اذ بادر حسين عرفة فور سماعه هجوم عبد الناصر على الشيوعيين فى خطبته فى ٢٣ ديسمبر ، بادر باعتقال الضباط ذوى الميول اليسارية قبل أن تصدر اليه أوامر بذلك ، ثم أرسل الى قائد الجيش عبد الحكيم عامر يطلب موافقته على ما أتم ، فأتته الموافقة بعد خمسة أيام . كما يذكر أن سلطة المباحث الجنائية العسكرية ضعفت بعد صدور قرار توزيع البوليس الحربى على وحدات ومناطق الجيش واقصاء أحمد أنور ، وتحول هذا الجهاز الى ادارة الجيش وانحسر دوره فى

١٩٦٠ ، ثم سيطر عليه شمس بدران مدير مكتب عبد الحكيم عامر، واستطاع شمس أن يقنع عامر « بأن الصاعقة هى السلاح أو القوة التى يجب أن يعتمد عليها لشئون الأمن ويدأ تقويتها فعلاً » (٧) .

وفى بدايات عهد الثورة أيضاً ، أنشىء جهاز المخابرات العامة ، وعين زكريا محيى الدين مديراً له ، وعبد المنعم النجار نائباً للمدير ، ويذكر النجار أنه فى خلال فترة البداية هذه « كانت هناك صلات ودية مع بعض الأمريكيين الذين قدموا لنا أبحاثاً ودراسات عن طريقة تنظيم ادارة المخابرات » ، ولم يطل مقام عبد المنعم النجار فى هذا الجهاز اذ نقل منه ملحقاً عسكرياً فى باريس ومدريد فى فبراير ١٩٥٣ (٨) . وكان صلاح نصر مديراً لمكتب وزير الحربية عبد الحكيم عامر ، ومسئولاً عن التنظيم والادارة وكاتم أسرار البعثات وأمن القوات المسلحة ، ثم تولى رئاسة المخابرات العامة فى ١٩٥٧ ، وبقى رئيساً لها حتى وقعت هزيمة يونيه سنة ١٩٦٧ . وما لبثت أن تعددت أجهزة الأمن السياسى وزادت عن تلك المؤسسات الثلاث التى أشير اليها ، فوجدت فضلاً عنها مكتب الرئيس لشئون المعلومات والمخابرات الحربية ومخابرات الطيران ومكاتب الأمن فى الوزارات والمصالح والرقابة الادارية ، وأعيدت الشرطة الجنائية العسكرية أو انبعثت قوتها ونفوذها من جديد بعد أن هيمن عليها شمس بدران .

كان كل ذلك يعكس فيما يعكس قلقاً طبيعياً لدى السلطة الفردية القائمة على قمة النظام ، قلقها فى أن تحاصر من ناحية المعلومات ، فى اطار جهاز واحد ما يلبث أن يسيطر عليها ويتحكم فيما تتخذه من قرارات . ويحكى محمود الجيار ما يكشف هذا القلق بقوله إن رئاسة الدولة كانت تهتم بالخطابات التى ترد اليها من المواطنين وخاصة « الجزء الحافل بالانتقاد أو التهجم أو الاستفزاز » وانها جعلت من خطابات الناس « خط اتصال آخر غير تقارير المباحث والمخابرات » (٩) . وهذا الاهتمام الذى يكشف عن السعى النبيل للرئاسة وشوقها للاطلاع على جميع أوضاع الناس ، انما يكشف أيضاً عن هذا النهم الذى يصيب القيادة الفردية بالنسبة للمعلومات ، وهى معلومات يعوق تفتحها التلقائى المناخ العام الضاغط ، ولا تقوم مؤسسات اجتماعية وسياسية وسيطة على غربلتها ، بحل ما يمكن حله من مشاكل وبلورة ما يقتضى الحلول العامة وتصعيدها للمستويات الأعلى ، ومما لا يكفى ازاء قنوات الأمن السياسى الاصطناعية ، وان تكاثرت .

ويحكى الجيار أيضاً قصصاً عن الصراع الذى كان يجرى بين المخابرات والمباحث ، وعن تسلل كل جهاز الى منطقة عمل الآخر ومحاولاته السيطرة عليه ، سواء فى العمل الداخلى أو النشاط الخارجى ، وكيف عمل جهاز المخابرات على عهد صلاح

نصر – مؤيداً من شمس بدران – على فرض حصار على عبد الناصر فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٧ ، وأن هذا الحصار كان يستلزم سقوط « مباحث أمن الدولة » فى أيدى « ادارة المخابرات العامة » ، ثم يقول ان عبد الناصر كان « يؤمن بنظرية توازن الأضداد بين مراكز القوى ، حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى » ، وانه فى أحد أدوار هذا الصراع استجاب لملاحظة أبداها عبد العظيم فهمى ، مدير المباحث العامة ووزير الداخلية من بعد ، عندما قال « ما هى مصلحة النظام فى أن يعتمد على عين واحدة ليراقب ما يحدق به وبالبلاد من أخطار » ونصحه بألا يضع البيض فى سلة واحدة (١٠) .

ويذكر صلاح نصر « ان أسوأ ما يصيب أجهزة المخابرات أو الأمن هو التنافس المدمر الذى يقوم بينها نتيجة تدخلها فى مهام وواجبات ليست من اختصاصها . ومع أن أجهزة المخابرات والأمن ، مثل المباحث العامة ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، كان لكل من هذه الأجهزة مهام محددة واضحة ، الا أنه كثيراً ما كان يحدث أن يكلف رئيس الجمهورية أحد هذه الأجهزة بمهام خارجة عن اختصاصه ، بل كان يشجع هذا التنافس مما سبب اخفاقاً لبعض العمليات ، سواء فى مجال الأمن أو فى مجال السياسة الخارجية » . ويذكر أن تكليف أكثر من جهاز

بمتابعة أمن من اختصاص أحدها أنشأ احتكاكاً وفوضى فى بعض الأجهزة ، وحكى أمثلة على ذلك ، منها تكليف شمس بدران والشرطة العسكرية بمتابعة قضية الاخوان المسلمين فى سنة ١٩٦٥ رغم اختصاص المباحث العامة بها ، والسماح للمباحث العامة بانشاء مكاتب لها خارج مصر رغم اختصاص المخابرات العامة بالعمل الخارجي ، ومحاولات المخابرات الحربية أن تكون لها عملاء فى الخارج لجمع المعلومات السياسية بواسطة الملحقين العسكرين بالخارج رغم اختصاص المخابرات العامة بهذا النشاط ووجوب أن يقتصر عمل المخابرات الحربية على المعلومات العسكرية ، وكذلك اشتراك المخابرات الحربية فى عملية لجنة تصفية الإقطاع هى والشرطة العسكرية ، ومتابعة المباحث العامة لبعض قضايا التجسس . ويعقب صلاح نصر على ذلك قائلاً : « مثل هذه لأمور كانت تشجعها القيادة السياسية التى كانت تواقة كى تجمع المعلومات من عدة أجهزة مختلفة ، والتى كانت تهفو أيضاً إلى ضرب بعضها ببعض . ونشأ ما أطلقت عليه (التنافس المدمر) . ومع أنه كان هناك قرار جمهورى بإنشاء هيئة المخابرات التى كانت تجمع أجهزة المخابرات والمباحث العامة فى لجنة تنسيق وتعاون ، إلا أن هذه الهيئة كانت حبراً على ورق ، لم تجتمع ولم تنسق علي مستوى الرئاسات . وكانت العقبات التى تواجه عملية التنسيق هى أن الأجهزة كانت تتب

رئاسات ووزرات لم تقتنع بفكرة التنسيق والتعاون ، بظن أن هذا يسلب سلطات الوزير المختص ، ولم يستطع عبد الناصر رغم محاولاتي معه أن يحسم هذا الأمر في إيجاد حل عملي » (١١) .

وقد يكون الدافع الذى أراد صلاح نصر استثماره من وراء هيئة المخابرات ، أن تهيمن إدارة المخابرات العامة علي غيرها من أجهزة الأمن السياسي في البلاد ، كما سترد الإشارة إن شاء الله فيما بعد ، ولكن يظل تعدد الأجهزة قائماً ، وعدم انضباط اختصاصاتها وتضارب نشاطها حادثاً ويظل من مطالب الرشد أن تقوم هيئة تنسق بينها وتفصل ما عسى أن ينشأ من تداخل فى أنشطتها .

ولايبدو أن هذه الأوضاع كان من الممكن تفاديها ، مابقى الإطار العام للسلطة على حاله لا من حيث التفرد على رأس النظام السياسي والدولة فقط ، ولكن من حيث ما يضاف إلى هذه الظاهرة ويزدها خطورة وتعقيداً من شمولية النظام واستيعابه كل جوانب النشاط السياسي والإجتماعي فى الديار المصرية . إن رئيس أى جهاز يعتمد فيما يتخذه من قرارات وفيما يأذن بتنفيذه منها ، يعتمد علي مادة ومعلومات تأتيه من المستويات الأدنى ، وانفراد الرئيس على قمة المسئوليات المندمجة يثير خطورة أن ينعزل هو نفسه عن ملاحقة الواقع أو أن يحاصره جهازه . لذلك تميل الرئاسة المفردة إلى بناء الهياكل التنظيمية فى أشكال وقتية

بحيث تتغير وتتعدل فى كل حين ، فلا يبقى جهاز مهم على حال واحد تستقر له فيه أدوات العمل بما يجعله مسيطراً ، أو بما يجعله قادراً علي حصار الرئيس ومتمكناً من استيعاب سلطته . وتميل الرئاسة الفردية أيضاً إلى إنشاء الأجهزة المتماثلة أو المتوازنة ، لأن ذلك يثير بينها قدراً من الخلاف سمح للرئيس بمراقبة كل منها ، مع الإطمئنان إلى سلامة المعلومات التى ترد إليه فيما يهمه معرفته من الأحوال والأوضاع ، لرسم سياساته وإتخاذ قراراته ، وحتى لا يصير أى جهاز مما يشكل كياناً ضاغطاً عليه . وهذا يفسر الظاهرة التى اصطلح على تسميتها « بمراكز القوى » والتى صاحبت نظام ٢٣ يوليو (١٢) . والأمر هنا لا يتعلق بتحديد مسئوليات أو الحكم على أخطاء ، انما يتعلق بمحاولة توضيح آليات العمل وما يفضى اليه وضع ما ، وما يستتبعه عادة من أوضاع ، بصرف النظر عما اذا كان يشكل مسئولية خاصة لفرد ما أو جهاز بعينه .

المهم أن تفرد الرئاسة استتبع تعدداً فى الأجهزة ذات المهام الواحدة ، وتداخلاً فى اختصاصاتها وتعارضاً وتضارباً فى أنشطتها . ومن الطبيعى أن يعوقها هذا الوضع عن أداء وظائفها الأساسية الموكولة اليها ، فلم تعد قادرة على اضفاء قوة التماسك على النظام والدولة ، بقدر ما جاءت مصدراً لتفكك النظام والدولة ، لم تعد حفيظة على أمن النظام بقدر ما صارت مهددة له . ولعل

مما يصلح مثلاً على ذلك ، الانقلاب الذى حدث فى سوريا على الوحدة المصرية السورية في سبتمبر ١٩٦١ ، اذ كان من رتبوا للانقلاب وأحدثوه وقادوه رجال من مكتب المشير عبد الحكيم عامر هناك ، ويمكن الرجوع في ذلك الى مذكرات البغدادى (١٣) وحديث صلاح نصر (١٤) وغيرهما من مراجع هذا الحدث المعروفة ، ومنها يبين مدى التضارب بين أجهزة الأمن وخاصة مع أجهزة عبد الحميد السراج فى سوريا .

ومما يصلح مثلاً أيضاً ، قد تزيد جسامته وخطورته عن الحدث الأول هو ما أثبته الفريق أول محمد فوزى فى مذكراته « حتى عام ١٩٦٧ لم تكن ادارة وأجهزة ووحدات عنصر الاستطلاع فى القوات المسلحة المصرية قد استكملت ... ولغياب هذا العنصر خلت ادارة المخابرات الحربية وأجهزتها وفروعها مكانها فى توفير المعلومات للقيادة العليا ... » ثم يذكر عن الفترة من ١٥ مايو الى ٥ يونيه ١٩٦٧ (مقدمات الحرب) « ان جميع المعلومات أو التقديرات أو تحليلها عن العدو أو مقدرته القتالية أو أسلوب قتاله أو قدرة ومدى عمل طيرانه ، كانت خاطئة ... » وأورد ملخصاً للتقارير اليومية للمخابرات الحربية عن هذه الفترة بما يستدل منه على فداحة الأخطاء ، وذكر عن التقرير المعد يوم ٢ يونيه « ان التقدير الوارد فى هذا التقرير كان خاطئاً وتأثيره على القوات

المسلحة المصرية كان مدمراً » (١٥) . ونحن نذكر هنا مثالين لحدثين لا جدال في خطورتهما من حيث الأمن القومي ، وهما حدثان يتعلقان بصميم الأهداف العليا لنظام ٢٣ يوليه كنظام وطني ووحدوي .

هذه أمثلة تتعلق بما عانت أجهزة الأمن مما عاق أداءها جوهر وظائفها في أخطر قضايا الأمن القومي . وثمة أمثلة أخرى تتراءى لمن يطالع وقائع هذه الفترة ، وتتعلق بانفلات بعض الأنشطة عن الارادة المهيمنة على القرارات السياسية . وقد سبقت الاشارة الى مبادرة حسين عرفة في الشرطة العسكرية الى اعتقال ضباط بالجيش في ديسمبر ١٩٥٨ دون أوامر تصدر له بذلك ، ثم تصدر الأوامر وكأن شيئاً لم يحدث . وثمة ما يحكيه صلاح نصر عن فترة الوحدة مع سوريا ، اذ صدر قانون بتوحيد أجهزة الأمن بين الاقليمين المصرى والسورى فلم ينفذه عبد الحميد السراج ، ورضيت القيادة السياسية بذلك ، ثم سعى عبد الحميد السراج ، في سوريا لأن يجعل الاتحاد القومي في سوريا تابعاً له ، وتشكيله وحدات فيه غير الوحدات المنتخبة أو المعينة بصورة رسمية ، واذ يذكر صلاح نصر أن كان هذا بايحاء من عبد الناصر لتكوين كادر يكون أكثر ولاء ، فقد كانت عناصر هذا التنظيم « أسرع العناصر لتأييد سلطات الانفصال الجديدة والتعاون معها » (١٦) .

وقد وجد تقرير من مكتب الاتصال يوضح خطة الانقلاب الوشيك ، ولكنه لم يلق اهتماماً [١٧] ، ويذكر حسن طلعت مدير المباحث العامة أن تحذيرات أرسلتها المباحث للمسئولين عن سلوك بعض المسئولين المصريين فى سوريا فلم يؤخذ بها [١٨] . كما يذكر صلاح نصر أنه فى بداية حرب ١٩٦٧ وصل الى علمه أن وزارة الداخلية اعتقلت السياسيين القدامى ، فاتصل بعبد الناصر يشرح له عدم جدوى هذا الاجراء « فقال لى ان الأمر تم دون علمه ، وأصدر أوامره الى وزير الداخلية بالافراج عنهم فوراً [١٩] . وتظهر هذه الوقائع صورة أخرى غير الانفلات وعدم الكفاية ، وهى عدم الاستفادة من المعلومات الصائبة التى ترد .

هيمنة الدولة كجهاز وحيد على عامة الأنشطة الاجتماعية مع السلطة الفردية ، أنتجا باللزوم تعدداً فى أجهزة الأمن ذات الاختصاصات المتداخلة والمتضاربة ، مما أسفر عن تفكك فى الهيمنة المركزية التى أريدت أصلاً من تكوين النظام على هذا النحو ، وبهذا فسد المسوغ السياسى الذى اريد لهذا التنظيم أن يكفله . والأمر هنا لا يتعلق بنقد النظام السياسى من حيث المثل الخاصة بالحريات وحقوق الأفراد والجماعات ، ولكنه يتعلق بنوع من الفحص الداخلى لآليات النظام وهل أسفرت أبنيته الهيكلية عن تحقيق القدر المبتغى من الرشد والضبط وتأمين السياسات

الوطنية الاجتماعية التى عمل النظام على تحقيقها وصيانتها ، وخاض معارك سياسية ضارية لتثبيتها .

وجذر المشكلة فيما يبدو لكاتب هذه الدراسة ، أن الأمن السياسى لايتأتى من محض وجود أجهزة الضبط وإنتشارها وتقويتها ، إنما تقوم به فى الأساس التنظيمات السياسية التى تتكشف حركة الجماعات المختلفة وتقيس أحجامها المتغيرة ومصادر قوتها وأسباب انتشارها فى كل ظرف سياسى خاص ، وتدرك امكانات الحلول السياسية لما يصادف النظام من تحديات . ثم يرد بعد ذلك دور أجهزة الأمن كمحدّد للاطار العام للحركة السياسية المستهدفة . أن إستيعاب أجهزة الأمن للوظيفة السياسية فى المجتمع يشبه إلى حد بعيد استيعاب شرطة التموين (المشرفة على ضبط التسعير الجبرى للسلع الضرورية) لوظائف المؤسسات الإقتصادية التى يتعين أن يناط دراسة أوضاع السوق إنتاجاً واستهلاكاً وتوزيعاً . والحادث أن فرض الظلام على المجتمع أمر يعانى منه الحكم بقدر ما يعانى منه المحكوم . وتتمثل معاناة الحاكم فى أنه لايستطيع فى هذا الظرف أن يتكشف تيارات المجتمع ، فيلجأ إلى تضخيم أجهزة الأمن التى تفرض مزيداً من الظلام يحجب عنه الرؤية .

لقد ألقى على عاتق أجهزة الأمن أن تقوم بالوظائف السياسية

التى هى شأن التنظيمات السياسية ، من حيث كونها التنظيمات القادرة علي القيام بدور قنوات الإتصال مع مجاميع الرأى العام ، ومن حيث كونها الأقدر على القيام بعمليات التحليل السياسى والإجتماعى للجماعات والتيارات المختلفة ، وعلى تبادل التفاعل والتأثير على الجماعات ، وذلك فى ضوء السياسات المتخذة والمواقف المستهدفة ، وأجهزة الأمن بما تضم من كوادر مدربة فى الأساس على النشاط الضبطى وحده ، وبما تصاغ به علاقاتها التنظيمية من انصياع عسكرى ، لاتستطيع أن تتولى هذه المهام السياسية ، وقيامها وحدها بها ينصبغ به مسلكها السياسى بصبغة اجراءات القمع والضبط غالباً . ويمكن لمن يطالع وقائع هذه الفترة المدروسة ، أن يلمح عجزاً واضحاً فى تصنيف القوى السياسية المختلفة ، حتى من زاوية مصلحة النظام القائم . بقى فى مناصب الدولة العليا ، وفى مناصب التنفيذ والتخصص الكبيرة من صاروا عند أول إنعطافة سياسية فى السبعينات ، صاروا من قيادات التغيير والتعديل الذى أدى إلى تصفية سياسات الخمسينات والستينات ، سواء فى الإقتصاد والمالية أو فى الزراعة والصناعة أو فى الاعلام والتنظيمات الشعبية . ومنهم من كان يعتبر من الرموز والعلامات للتغييرات الهيكلية التى جرت فى السياسات الخارجية والداخلية فى الستينات وفى السياسات الزراعية والصناعية والاقتصادية والاعلامية التى جرت وقتها ،

فنقضوا بأيديهم في السبعينات ماكانوا من قبل نسجوه . وهذا الوضع نلمحه بصورة مصغرة في سوريا بعد الانفصال ، لا بالنسبة للجماعة التى قامت بالانقلاب فقط ، ولكن بالنسبة للمؤسسات الأخرى ومنها الاتحاد القومى « أن تنظيم الاتحاد القومى الذى قام أيام الوحدة كان تنظيما ضعيفاً مهلهلاً بحكم ما اكتنف تشكيله من سوء الاختيار والادارة وقصور القيادة في توجيه الأمر ، والذى جعل منه تنظيماً شخصياً أكثر منه تنظيماً وطنياً قومياً يدافع عن الوحدة عن عقيدة ومبدأ » [٢٠]

يلخص محمد فوزى الموقف بقوله : « انتهت مشكلة الد على السلطة ... إلى أخطر نتيجة شهدتها القوات المسلح شهدها الشعب وأحس بها وهى (الأمن) بدأت بأمن اا المسلحة .. واشتق منها الدولة فأمن القائد . وهكذا دخل مو الأمن في كل شيء انتاجى أو فكرى أو اعداد وتدريب فى المسلحة حتى عام ١٩٦٧ ، كما نتج عن هذا المفهوم انفراط الثورة الجماعية ... وقد جاء طغيان الأمن نتيجة طبيعية لاة السلطة علـى أفراد رفـع عنهم الشعب ثقته ، وكان اا والترحيب من جملة الأفراد الانتهازيين الذين ركبوا هذا الشقاق (الشقاق بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر) ، وقد كان لهذه الحالة تأثيرها الكبير فى معركة ١٩٦٧ » [٢١] .

***

كانت لجنة تصفية الاقطاع التى شكلت فى ١٩٦٦ ، من أوضح الأمثلة على امتزاج العمل السياسى بالنشاط الأمنى . لقد أشير من قبل إلى الأسلوب الإدارى الذى اضطرت ثورة ٢٣ يوليه أن تنفذ به اجراءات تحديد الملكية والاصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ ، وهو اسلوب يعتمد على الاجراءات المكتبية والفحص الورقى لأوضاع الملكية الزراعية والحيازات ، وكل ذلك يجرى فى الأساس بواسطة الأجهزة المركزية . وترتب على ذلك أن ظل البعض يحتفظ من الناحية الفعلية بمساحات من الأرض تزيد عن الحد المسموح به واستفيد فى ذلك مما عسى ان كان يقوم من صلات عضوية بين بعض العاملين بالأجهزة ذات النفوذ وبين كبار الملاك(٢٢) . هذه الاشارة تعنى أن القصور الذى شوهد فى تنفيذ تلك القوانين ، إنما يعود فى النهاية إلى ذات الظاهرة التنظيمية التى اتسم بها نظام الثورة ، من اندماج العمل السياسى فى نشاط الأجهزة الإدارية وسيطرتها عليه واستيعابه واخضاعه لحدود امكاناتها .

ثم فى ١٩٦٦ جاءت حركة « تصفية الاقطاع » لتتمثل فيها بصورة أوضح الظاهرة التنظيمية السابقة ، ظاهرة دمج العمل السياسى فى الأجهزة الإدارية . وكانت أوضح لأن العمل السياسى فى ١٩٦٦ لم يتخذ فى هذه المسألة أسلوب الاندماج فى الاجهزة الادارية العادية ، ولكنه أتخذ شكل الاندماج المباشر مع

النشاط الضبطى لأجهزة الأمن ، اعتقالاً ومصادرة للأموال وإبعادا مادياً لعناصر المخالفين وأسر الملاك عن قراهم وأقاليمهم ، فضلاً عن فصل الموظفين منهم من وظائفهم . وخلال فترة عمل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع حتى ٥ يونيه ١٩٦٧ ، تم فرض الحراسة والاستيلاء على حوالى ٢٠٠ ألف فدان و ٩٤ قصراً و٢٠ ألفاً من الماشية و٣٦٣ من الخيول العربية الأصيلة و١٦١١٣ من آلات الزراعة ، كما أبعد ما يزيد على ٢٢٠ من أسر كبار الملاك عن قراهم ، وحلت عشرات من لجان الاتحاد الاشتراكى ومجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفصل مئات من عمد القرى ومشايخها ومن الموظفين ، ومن وظائف القوات المسلحة والشرطة والقضاء والسلك السياسى(٢٣) .

هذا الاجراءات بالغة العمق من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، هيمنت عليها فى الاساس أجهزة الأمن . لا من حيث التنفيذ فقط ، ولكن من حيث التقرير أيضاً ، وما يسبق التقرير من تحقيقات وجمع للمعلومات وتحليل لها . لقد شكلت اللجنة العليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، وبإثنين وعشرين عضواً غالبيتهم الغالبة من المخابرات العامة والمباحث العامة والشرطة العسكرية ومكتب معلومات الرئيس والمخابرات الحربية ، وفيهم قلة من أجهزة الدولة الإدارية كوزيرى الزراعة

والحكم المحلي ، ومن الاتحاد الاشتراكى كأمينه العام وبعض أعضاء الامانة العامة ومهم أمين الفلاحين . وغالب من كان عضوا بالهيئة عن الوزارات أو الاتحاد الاشتراكى كانوا أصلاً من رجال المخابرات العامة الذين سبق نقلهم منها إلى مناصب الدولة المدنية أو السياسية . ويضاف إلى أعضاء اللجنة العليا اعضاء مستمعون ، منهم عشرة من القوات المسلحة وستة من المخابرات العامة [٢٤] .

وكانت طريقة عمل اللجنة ان تقدم وزارة الاصلاح الزراعى ثبتاً باسماء من طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي والقرارات الاشتراكية ، وحصراً بالأراضى التى تصرف فيها هؤلاء ، وتقدم وزارة الداخلية ثبتاً باسماء الافراد والعائلات ذوى النشاط الاجرامى فى الريف ؛ ثم تشكل مجموعات لجمع المعلومات والبيانات بالمحافظات ومديريات الأمن وبالاتحاد الاشتراكى ، ومجموعات عمل من المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية . ويظهر ممانشره محمد رشاد عن محاضر لجنة تصفية الاقطاع [٢٥] ، ان عبد الحكيم عامر ذكر فى اجتماع ١٩ مايو ١٩٦٦ عن طريقة عمل اللجنة ، إن المكاتب التنفيذية للاتحاد الاشتراكى تقدم المعلومات وكذلك مديريات الأمن بالمحافظات ، ثم تقوم المخابرات العامة والمباحث العسكرية بالتحقيق فيها ، بمعنى

أن هذين الجهازين الأخيرين هما جهازا المراقبة والتحقيق والتوجيه فيما يقوم به الاتحاد الاشتراكى ووزارة الداخلية ، ويمعنى أن لجهازى الأمن هذين الهيمنة على الجهاز السياسى . وذكر عامر « أن هذه القرارات ستكون ثورية وغير مرتبطة بالقوانين » ، فلما سئل عما إذا كانت أجهزة المخابرات والمباحث العسكرية ستنزل إلى المحافظات وعن صلة الأجهزة الأخرى بها ، أجاب « نعم وليس لكم صلة بها »(٢٦) .

وفى اجتماع ٢٣ مايو ١٩٦٦ ذكر وزير الاصلاح الزراعى ما إتضح له من كشف أسر ملاك الأراضى ، من أن ثمة عائلات تحتفظ بمساحات من الأرض يصل مجموعها أحياناً إلى ثلاثة آلاف فدان ، وإن ذلك يكشف عن أن ملكية الأرض لازالت مركزة فى بعض العائلات ، فأجاب عبد الحكيم عامر « اللجنة لن تقترح قوانين جديدة وإذا إستلزم الأمر تخفيض الملكية فإن ذلك سيتم دون استصدار قوانين جديدة »(٢٧) . ومفاد هذا التصور أن اللجنة بهذا التشكيل الأمنى الضبطى هى الجهاز الذى يمكن أن تقرر حداً جديداً للملكية الزراعية ، دون أن يصدر بذلك قانون ، أى لدى اللجنة مكنة استصدار قرار سياسى إجتماعى علي هذا المستوى البالغ من الأهمية . ومفاده أيضاً أن جهاز الأمن قد إندمج بشكل لصيق فى جهاز التقرير ورسم السياسات .

وقد كان عامر حريصاً فى الاجتماعات الأولى للجنة على ان يوضح أن تقارير الاتحاد الاشتراكى ينبغى أن ترد منفصلة عن غيرها من التقارير التى تعدها المحافظات ومديريات الأمن ، وان خضعت لتحقيق المخابرات والمباحث بعد ذلك ، وأوضح فى اجتماع ٢ يونيه الهدف من ذلك قائلا : « فى هذه المرحلة التى تصفى فيها المراكز الاقطاعية فى القرى ، لابد أن يصفى الاتحاد الاشتراكى نفسه ... لابد أن يطلب الاتحاد الاشتراكى فصل هؤلاء الناس منه ، وفى نفس الوقت يجب أن ننتهز هذه الفرصة ونشكل فى الريف لجانا ثورية حقيقية ، فلأول مرة يدخل الاتحاد الاشتراكى فى الريف » ، ثم ذكر أنه يتعين تقوية الاتحاد الاشتراكى فى هذه العملية الثورية « فنعطى له الفرصة ليمارس هذا العمل عن طريق الجهاز الشعبى الذى يمده بالمعلومات ... » [٢٨] . ولعل عامر أراد فى هذا الحديث أن يرضى حساسيات الاتحاد الاشتراكى الذى ظهر وقتها فى مظهر من يتحدى الجيش سلطته ، على أنه ان صح ما ذكره من أن هذه أول مرة ينفذ فيها الاتحاد الاشتراكى إلى القرية ، فإنه يظهر أن هذا النفاذ كان مصطحبا بنشاط أجهزة الأمن . وكان مطلوبا من الجهاز الشعبى أن يقوم بجمع المعلومات لتصير مجال الفحص من أجهزة المخابرات والشرطة العسكرية . ثم اوضح عامر الدور النسبى الذى تقوم به كل من اجهزة الأمن وغيرها بقوله ان « البحث الذى يتعلق بمن طبقت

عليهم قرارات سنة ١٩٥٢ أمره يسير ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و ١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث » . وفسّر عامر هذا الأمر فى مناسبة اخرى قائلا : « ان من كان يملك أكثر من ثلاثمائة فدان فهو من اعداء الثورة ، اما الحالات الأخرى فينظر فيها واحداً واحداً »[٢٩] ، وان مسألة تحديد من هم خصوم الثورة والنظام ومن هم أنصارها ، هى مسألة سياسية من الطراز الأول وحيثما يدق معيار التحديد يكون دور الأجهزة السياسية أولى ، وحيثما يكون التحديد واضحا جلياً فى اطره وضوابطه الاجتماعية والسياسية ، يمكن ان يكون لاجهزة الأمن دورها . ولكن عكس هذا التصور هو ما ورد على لسان عبد الحكيم عامر ، مما يكشف عن تصوره لأجهزة الأمن بحسبانها هى جهاز السياسة ، حتى فى مواجهة التنظيم الشعبى .

وقد توغل الطابع الأمنى فى أعمال اللجنة بحيث صارت ذات صلاحيات واضحة فى التقرير والتنفيذ معاً . واذا كان من الممكن فى فترات التحول الكبيرة ، الا تلجأ الدولة إلى الأدوات القانونية المعدة من قبل ، وهى الأدوات التى تمثل قنوات العمل المنظم فى المجتمع ، من حيث توزيع الاختصاصات بين الجهات المتعددة وتحديد الاجراءات التى تتبع بما يراعى الاعتبارات النظامية

والحقوقية العامة المتداخلة ، فان أوضح ما تكشف عنه أعمال لجنة تصفية الاقطاع ، فى اطار السياق التاريخى لتطبيق الاصلاح الزراعى ، أن الاصلاح الزراعى بدأ فى سنة ١٩٥٢ نظامياً يرتبط إلى حد كبير بالسياق القانونى السائد فى وقته . ولعل هذا ما أخل ببعض فاعليته السياسية والاجتماعية كما سلفت الاشارة . ثم هو بعد أربعة عشر عاماً ، وفى الوقت الذى كان يتعين فيه أن يكون صار نظاماً قانونيا واجتماعياً سياسيا مستقراً ومحدد القنوات فى العمل المنظم ، إذ به يتبع تطبيقه مناهج العمل الامنى الخارج على النظام القانونى السائد فى هذا الوقت اللاحق . وفى هذه المقارنة تظهر المفارقة واضحة ، بحسبان ان الضد هو ما كان يكون أنسب فى كلا التاريخين المقارن بينهما . وقد ذكر ذلك صراحة عامر فى نقاشه مع أحد رجال القانون الذين حضروا اللجنة قائلا : « الموضوع سياسى وثورى وليس قانونياً » . كما اقترح أحد أعضاء اللجنة احالة « مثل هذه الموضوعات إلى جهة ثورية للتحقيق فيها مثل المخابرات العامة أو المباحث العسكرية بدلا من الدخول فى دوامة القوانين وتنتهى الحالات بالبراءة » ، فرد عامر عليه مفضلا أن تقوم المباحث العامة بالتحقيق بدلا من الجهازين المقترحين (٣٠) . ولهذا كان يشار على لسان الاطراف المختلفة لاجهزة الأمن بوصفها الجهات المعتبرة « ثورية » مما لم يحظ به على ألسنتهم التنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى .

وكان من الطبيعى ازاء هذه الهيمنة الأمنية على أعمال اللجنة ، ان تتبع دائما اجراءات الضبط فى أعمالها . وقد عرض على اللجنة أمر وكلاء كبار الملاك الذين يمتنعون عن الادلاء بمعلومات عن موكليهم ، فأوصى عامر بأن يهددوا بوضعهم تحت الحراسة أو بالاعتقال ثم قال : « اضغطوا عليهم بالطريقة التى ترونها ، اعطيكم تفويضاً فى عمل هذا على راحتكم حتى تأخذوا منهم المعلومات »[٣١] . كما تبين من أعمال اللجنة أن المخابرات العامة لم تكن فقط جهة تحقيق فى المعلومات التى ترد اليها من وزارة الداخلية والاتحاد الاشتراكى والاصلاح الزراعى ، انما كانت تتقدم بالتقارير ابتداء حسب التحريات التى تجريها هى[٣٢] ، وبهذا فلا صحة لما ذكره صلاح نصر من أن عملها كان مقصوراً على الأمن الخارجى لما تجاوزه[٣٣] . ثم ان اللجنة كانت تتخذ قرارات بطلب اسقاط الجنسية المصرية عن بعض من يحيون بالخارج ، وكانت تعُرض عليها اسماء من يعتبرون مصادر للشائعات فى النوادى الاجتماعية فتطلب طردهم من النوادى ومنعهم من ارتيادها واعتقالهم أو تحديد اقامتهم ؛ وعرض عليها حالة خبير للقطن ذكر بشأنه انه لا يعد متهربا من قانونى الاصلاح الزراعى ، لأن الجهات المسئولة كانت اعتدّت بالتصرفات التى اجراها ، فقررت اللجنة وضعه تحت الحراسة هو وعائلته وتحديد اقامته لأنه « نصب على الحكومة »[٣٤] .

ويلاحظ من حيث النظام الداخلى للجنة ، أن القرارات لم تكن تصدر بالتصويت ، انما يجرى ابداء الملاحظات ويستمع الرئيس لما يبدُو من أقوال ثم يصدر قراره منفرداً بطريقة سريعة وفجائية أحياناً وفردية دائما . وإذا كان على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى قد أسمى اللجنة « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع فى الريف »[٣٥] ، بمعنى أنها جهاز سياسى رفيع المستوى فى النظر والتقرير تجاه الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، وإذا كان عامر ذكر فى جلسة ١٩ مايو انه يتوقع لعمل اللجنة ان « يعتبر أول عمل سياسى واجتماعى للثورة تقومون به ولا يعتبر عملاً ادارياً »[٣٦] ، فيبدو أن كان هذا التصور هدفاً مطروحا أكثر منه واقعاً تحقق ، اذ ذكر عامر بعد حوالى شهرين من بدء عمل اللجنة معلقاً على ما يجرى « كأننا تركنا الاقطاع واصبحنا نقوم بعمل الشرطة »[٣٧] . لقد كان العمل الادارى فى تصور اللجنة ورئيسها هو عمل الاجهزة المدنية للدولة ، وان العمل الثورى الذى قامت به بعيداً عن الأجهزة المدنية ، لم يتمخض عن نشاط تقوم به الأجهزة السياسية ، انما تمخض عن نشاط قامت به اجهزة الأمن والضبط ، واستوعب التنظيم الشعبى فى هذا النشاط ، وهكذا يمكن ان تؤول التصورات النظرية فى التطبيق إلى غير المراد منها من حيث الطبيعة والغايات وذلك لسبب يرجع إلى نوع الاجهزة القائمة على التطبيق ، أى لسبب يعود فى النهاية

إلى الناحية التنظيمية ، وإلى النوعية التنظيمية للاجهزة المسيطرة . .

* * *

خلاصة ما يستفاد من الفقرة السابقة ، أن الظاهرة التنظيمية التي تميزت بها ثورة ٢٣ يوليه ، وهي اندماج الوظيفة السياسية في الاجهزة الادارية ، هذه الظاهرة التي اشير اليها في الفصول الأولى ، ما لبثت أن تخصصت وآلت على وجه الخصوص إلى اندماج الوظيفة السياسية في أجهزة الأمن . وكادت أجهزة الأمن أن تصير قوامة على ما من شأن الأحزاب والتنظيمات السياسية أن تقوم به من وظائف . ومن المعروف أن تبادل التأثير والتأثر حتمى بين الوظائف المؤداة وبين نوع الجهاز المؤدى لها . ومتى تحقق هذا الدمج بين أجهزة الأمن والضبط وبين المهام السياسية ، يكون من الطبيعى ان تصطبغ السياسات في التطبيق بالطابع الأمنى ، بحسبان ما تحمله السياسات المنفذة من طابع العناصر البشرية التى تجرى النشاط ، وهى هنا عناصر مدربة فنياً ومهنياً على موجبات حفظ الأمن ، بأساليبها الخاصة في استطلاع المعلومات وفى المبادرة بعلاج الأوضاع بالتدابير الضبطية . كما تتأثر هذه السياسات بأساليب تنظيم هذه الأجهزة ، التى تخضع لقوى الدفع العلوية فى اتخاذ القرارات ، وانصياع الأدنى من المستويات

للأعلى منها ، فضلا عن التأثر بعادات العمل التى تتصف بالحذر والقلق والريب والظنون ، ثم الاسراع باستخدام الوسائل المادية ، وهى عادات تتوالد بالضرورة مما تستهدفه أجهزة الأمن عامة وعادة من السعى الحثيث الدائب لكشف المخبوء والمستور من الجرائم والأعمال الضارة غير المشروعة ، ومن التعامل مع الخارجين على النظام المهددين أمن الجماعة بما يقتضى ذلك من استخدام العنف والفظاظة .

بهذه الخواص كانت تعالج قضايا السياسة ، ويجرى النظر للمعارضة السياسية . ومن المنطقى والضرورى ان تنشط أجهزة الدولة فى مواجهة الجريمة بأسلوب السعى لاجتثاثها وتصفيتها ، وبهدف الاستئصال والبتر للجريمة والمجرمين ، ولكن سيطرة هذا المنطق على نشاط الدولة فى مواجهتها لتيارات المعارضة السياسية هو ما صار خصيصة نجمت عن هذا الدمج بين السياسة والأمن ، أو قيام أجهزة الأمن بالوظائف السياسية . ومن نافلة القول الحديث عن الواضحات بشأن التفرقة بين المعارضة السياسية وتوجهاتها الاجتماعية والفكرية المتباينة فى المجتمع ، والتى تواجه بالعمل السياسى وطرح البدائل حول توجهات المجتمع والدعوة لأى منها حسبما تؤديه الأجهزة السياسية ، التفرقة بين هذه الأمور وبين المؤامرات الجنائية السياسية ، كقضايا التجسس والاغتيالات

ونحوها مما يكون لاجهزة الأمن الدور الاساسى فى كشفها وتصفيتها . هذه التفرقة لم تقم فى النشاط السياسى الأمنى المندمج ، سواء من حيث الاجهزة القوّامة على النشاط ، أو من حيث الفكرية التى تولدت عن اندماج النشاطين .

وقد تولد عن ذلك ما يمكن تسميته بالنزوع « الأمنى الاعلامى » ، وهو اعتبار كل معارضة سياسية مؤامرة أو خبيئاً لجريمة تهدد أمن الجماعة والنظام ، وتهدد الأهداف العليا للوطن فى استقلاله ونهضته ورخائه ، والمبالغة فى ترتيب المخاطر على أى حدث ، بما يفيد « اعلاميا » أن الوطن فى خطر دائم يتربص به الأعداء ، وأن الفوضى وشيكة اذا اصيب النظام بعطب من جراء وجود - مجرد وجود - بعض التنظيمات أو الجماعات المعارضة . وهذه المبالغة لم تأت بها ضرورة سياسية تتعلق بمدى استقرار النظام السياسى وقوته ، فقد كان نظام ٢٣ يوليه من الوجهة السياسية مدعوماً ومكيناً منذ نهاية ١٩٥٤ . مكن له وثبت جذوره ما أنجزه من منجزات كبيرة فى المسألة الوطنية واجلاء المستعمر وفى اتخاذه سياسة حرة مستقلة تصدر عن الصالح الوطنى الجمعى العام ووقوفه عقبة كئوداً فى وجه الأستعمار ، سواء فى مصر أو فى البلاد العربية أو على صعيد الدول حديثة التحرر فى أفريقيا وأسيا ، ثم دعوته إلى وحدة الوطن العربى الكبير توحيداً مستقلاً

ناهضاً ، ثم أتخاذه مجموعة من السياسات الاقتصادية لإعادة توزيع الثروة على المواطنين لصالح الطبقات الشعبية وترسم خطى النهوض الاقتصادى تصنيعاً واستصلاحاً للأرض وغير ذلك . وأكسبه هذا جميعه تأييداً شعبياً واسعاً ، لو كان انتظم فى مؤسسات سياسية قادرة على التحريك الجمعى لضمن من الاستقرار ماكان يمكنه من عبور مرحلة تاريخية .

وبمراعاة هذا الوضع ، لقد كان يكون من شأن وجود المعارضة السياسية من التيارات المختلفة ، لا أن تهدد النظام ولكن أن تغذيه بما يستمده منها من تصويبات ، سواء فى مجال السياسة والاقتصاد ، أو فى مجال التوجه الحضارى المستقل المدعوم بروابط الايمان والعقائد . وقد كان لدى نظام ٢٣ يوليه من المرونة الفكرية مايمكنه من الاستيعاب والتشرب وفقاً لصيغ يمكن أن تزاوج بين موجبات الاستقلال السياسى والاقتصادى ولزوميات النهوض مع حفظ الأصالة الحضارية ومع استثارة حوافز الانتماء للعقائد وللجماعة الوطنية معاً .

لم يكن ثمة مسوغ سياسى لهذا الشعور الدائب الوجل بالخطر رغم كل مؤامرات الاستعمار عليه ، إلا أن يكون أتاه من التكوين البنائى المؤسسى . أن اجهزة الأمن فى استيعابها للوظائف السياسية اعتقلت نظام ٢٣ يوليه فيما أعتقلت من قوى المعارضة

السياسية ، فلم يقدر النظام أن يتجاوزها إلى أرض الله الواسعة التى تمكن فيها ، ودعم هذا الأمر الترابط التنظيمى للدولة والمجتمع ، على تلك الصورة الهرمية الواحدية ، التى تتصاعد تصاعداً سريعاً بميل حاد إلى حيث تنفرد باتخاذ القرارات ودفع السياسات زعامة فردية وحيدة ، والتصوير الاعلامى للقيادة الفردية بأنها تقف فى أعلى الأعالى ، لا يشارف هامتها من هامات الرجال أحد ولا جهاز ولا جماعة ولا تنظيم . فاستقر فى التكوين السياسى والمناخ السائد فى الحقبة كلها ، سواء لدى أجهزة الدولة أو لدى المعارضة السياسية أو لدى الخصوم فى الداخل والخارج ، أن كل مقادير البلاد والسياسات المتبعة والتوجيهات المنفذة ، كلها معلقة بمصير رجل واحد . وصارت ذاته ووجوده المادى من بؤر الصراع المحتوم دفاعاً وهجوماً . ومن الطبيعى فى هذا الوضع ، أن تصير الأفعال الجنائية ، كالمؤامرات ومحاولات الاغتيال والانقلاب ، ميداناً تزداد أهميته ويتسع مجال النشاط فيه بين الأنصار والخصوم والأعداء ، وهنا تكون الجريمة وكشفها من الوسائل التى تزداد أهميتها فى العمل السياسى على الجانبين . ان أمة تعلق مصيرها بفرد ودارت مقدراتها مع وجوده وتوجهاته ، وتحولت القمة إلى عمود إرتكاز ، تتحول فيها جريمة الاغتيال السياسى إلى هدف شديد الاغراء للأعداء .

ويزيد الشعور بالخطر ، خاصة لصيقة بالتكوين المؤسسى للأجهزة ، ان أى مؤسسة أو تنظيم جمعى إنما يقوم بهدف يحدد نشاطه وصلاحياته ، وبرجال يعملون به بتدريب ملائم وعلاقات تنظيمية داخلية تربط أنشطتهم فى سياق واحد ، وبتمويل . وثمة ميل طبيعى يقوم لدى أى مؤسسة للتأكيد على أهمية أهدافها والتوسيع من صلاحياتها ، دعما لمسوغ الوجود والبقاء ، وإفساحا للنمو المؤسسى وتنمية للموارد والأهمية الاجتماعية . ومن الطبيعى أن يعظم هذا الميل مع قيام نذر الاحلال والاستبدال ، وتزداد هذه النذر بطبيعة الحال وتصير مخاطر وشيكة ، عندما تقوم أجهزة بديلة مزاحمة تنافس الجهاز القائم فى أهميته أو فى أصل وجوده . وقد قامت هذه الصورة بالفعل ، لابسبب تعدد أجهزة الأمن فقط ، ولكن بسبب أن اختصاصاتها وصلاحيتها ظلت على الدوام متداخلة ومتضاربة ، وبقيت على الدوام خاضعة فى قيامها بنوع نشاط محدد للمشيئة الفردية ، التى تكل إلى كل منها ما يتراءى لها من مهام ، سواء على حساب الجهاز المختص أصلاً أو بالمشاركة له . فقام نوع من التنافس الحاد اللدود بين هذه الأجهزة بعضها وبعض ، مما سبقت الاشارة لأمثلة منه [٣٨] . لذلك تصاعدت المبالغات والمبادرات مزايدة فى كشف المخاصر ومبالغة فى خطورتها ومغالاة فى اثبات الوجود وتأكيد الأهمية .

وقد تصاعد هذا الأمر تصاعداً متواكباً مع نمو دور المؤسسة العسكرية فى الستينات . فكانت احداث البطش العنيف شديد الفظاظة ، الذى يعتبر من المفارقات العجيبة أن يتواكب مثله بحجمه هذا مع نمو القوة السياسية للنظام ومع ازدهار سياساته الداخلية والخارجية ، الوطنية والاقتصادية ، المؤيدة من عامة جمهور المصريين والمحققة للتوجه العام لصالح نهضة الوطن والمجتمع ، وقد سبقت الاشارة إلى ماكان من مبادرة الشرطة الجنائية العسكرية إلى إعتقال الضباط اليساريين دون أمر صدر لها بذلك فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ثم جاءت احداث اعتقالات الاخوان المسلمين ١٩٦٥ وتولتها فى الأساس الشرطة العسكرية على يدى « شمس بدران » ، فى ظروف شاء فيها « شمس بدران » أن يسحب أختصاص مباحث أمن الدولة التابعة لوزارة الداخلية ، واستغل مبالغاته فى أمر قضية الاخوان فى أن شدد النكير على المباحث العامة بدعوى عدم تعاونها فى حماية أمن النظام على الوجه الكافى (٣٩) ، وكان ذلك جميعه يجرى متواكباً مع نمو المؤسسة العسكرية ومحاولتها ، لازيادة نفوذها السياسى فقط ، ولكن الهيمنة التامة على النظام السياسى كله .

نقطة أخرى ترد فى هذا السباق ، وهى أن أمن الحاكم أو أمن الدولة انما تجرى سياسات حفظه ، وتصدر فى شأنه القرارات وفق

ما يقدم إلى الحاكم من تقارير اجهزة الأمن عما يحدث فى الساحة السياسية والجنائية ، بمعنى أن المعلومات التى ترد إلى الحاكم من أجهزة الأمن عن مؤامرة أو محاولات ارتكاب جرائم أمنية ، هذه المعلومات قد تفيد أضطرار الحاكم إلى اتخاذ ماييناسب هذه المعلومات من إجراءات يقترحها جهاز الأمن المعنى ، ولو لم يكن الحاكم متأكداً تماماً من مصداقية هذه المعلومات من حيث حجمها أو مدي أهميتها ، لأن غض النظر فى مثل هذه الأمور قد يفيد فى العلاقة الثنائية بين الحاكم وأجهزة أمنه سقوطاً لمسئولية جهاز الأمن فى حماية الحاكم ونظامه ، بمعنى ان اضطرار الحاكم هنا للاستجابة للقرارات المقترحة لا يصدر فقط عن اعتقاده بيقين صدقها من حيث المدى والخطورة ، ولكنه يصدر أيضاً عن رغبته فى الا تكون عدم استجابته عما يفيد تهاوناً من هذه الأجهزة فيما بعد فى حفظ النظام ، أوالتخلى عن مسئوليتها فى إكتشاف ماهو حقيقى مما عسى ان يحدث مستقبلاً ، وهنا يرد وجه من وجوه امكانيات سيطرة جهاز الأمن أو تأثيره الفعال فى اتخاذ القرارات السياسية ، ان كان هذا الجهاز قد استوعب من قبل الوظيفة السياسية أو صارت له أهداف سياسية خاصة به ومتميزة عن سياسات الدولة .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الصنيع المتكرر من أجهزة الأمن ،

كان يسوغ للنظام عامة الاجراءات الاستثنائية التى اعتاد على الحكم بواسطتها ، ويبرر له استبقاء سلطتها وصلاحيتها ، ثم هو صنيع كان يدعم الفكرة السياسية التى صارت من جذور الفكر السياسى السائد فى هذه الحقبة ، وهي أن قيام أى نوع من انواع المعارضة السياسية المنظمة يهدد أمن السياسات الوطنية ويهدد بقاءها ويؤذى فعاليتها سواء من جوانبها السياسية أوالاقتصادية ، وقد كان اكتشاف وجود أى جماعة معارضة ، سواء كانت منظمة أو متخذة سبيلها لكى تتشكل فى هياكل تنظيمية ، أو يظن أنها كذلك ، كان اكتشاف أى من هذه الأمور مما يواجهه بوصفه عملاً معادياً لأمن الدولة . ويتصل بذلك ميل ملحوظ فى الصراعات السياسية غالباً ، وهو أن يحاول كل طرف من اطراف الخصومات السياسية ان يوحد بين خصومه ، هذه ملحوظة أشبه الى أن تكون قاعدة عامة فى الصراعات السياسية ، ويجتهد هذا الطرف غالبا فى البحث عن وشائج اتصال أو عما عسى ان تكون أواصر ارتباط بين جملة العناصر أوالتيارات أو الجماعات المخاصمة له ، حتى يسهل عليه مواجهتها فى ميدان واحد بمعركة واحدة متصلة الحلقات ، وبتدابير وادوات سياسية واحدة ووسائل دعائية تتغذى من ارصدة بعضها بعضاً ، وغير ذلك مما يمكن ان نسميه « الميل الى تنميط ادوات الصراع » وتدابيره ووسائله . هكذا مثلاً كان يصنع الوفد مع خصومه السياسيين بين القوى الشعبية المصرية وخاصة فى

الثلاثينات ، اذ كان يجتهد فى صياغة صراعه معهم بحسبانه صراعاً مرتبطاً بصراعه الاساسي ضد استبداد السراى والاحتلال الانجليزى ، حتى لو كان بعض هذه الجماعات المخاصمة للوفد وقتها تتخذ مواقف أكثر تشدداً ضد هؤلاء . وفى ظل حكومة ٢٣ يوليو كان الصراع السياسى يقوم حقيقة ، وعلى الدوام وفى جوهره الأساسى ، وعلى مدى الخمسينات والستينات ، كان يقوم بينها وبين القوى الاستعمارية العالمية والصهيونية ، لذلك وجد لديها الميل الدائب إلي التفتيش عن الصلات المباشرة أو غير المباشرة ، الواعية أو غير الواعية ، بين اى من قوى المعارضة المحلية المنظمة وبين أى من القوى الاستعمارية والدول الكبرى .

وفى ظروف الترابط بين السياسة والنظرة الأمنية ، صار البحث دائبا وشغوفا للتنقيب عن الروابط العضوية والتنظيمية التى تثبت على أى قوى معارضة محلية منظمة فى مصر ، ان لها امتداداً خارجياً استعمارياً يتخذ شكل المؤامرة أو السعى لتدبير جريمة سياسية . ولعل هذه النقطة كانت الباعث الأول أو أحد البواعث الاساسية لاستخدام العنف والقهر المادي مع المسجونين والمعتقلين السياسيين ، استخراجاً للاعترافات التى تثبت قيام الصلات العضوية التنظيمية بين افراد التيار السياسى المعارض بعضهم وبعض ، واستخراجاً للاعترافات التى تثبت عناصر المؤامرة

السياسية ، واستخراجاً للاعترافات التى تثبت الامتداد الخارجى الاستعمارى لها من حيث هو امتداد عضوى وتنظيمى .

ذلك كله فضلاً عما يتعياه المسلك الامنى عادة من اتخاذ التدابير التى من شأنها أن تصفى ما يعتبره جهاز الأمن عناصر الجريمة ، وان تبيد امكانات تجددها فى المستقبل ، أى إمكانات قيام المعارضة السياسية أصلاً . وليس غريبا فى أن تكون غاية أجهزة الأمن تصفية الجرائم وابادة امكانيتها ، ولكن وجه الملاحظة هنا يتعلق باستيعاب اجهزة الأمن السياسية السابقة مما ترتب عليه اسباغها وصف الجريمة « أو الشروع فيها » على المعارضات السياسية عامة .

* * *

لقد بدأ التعذيب فى السجون والمعتقلات السياسية فى عهد حكومة السعديين ١٩٤٩ وجري فى وقتها فى الأساس مع جماعة الأخوان المسلمين التى كانت صفيت على كل مؤسساتها واعتقل أعضاؤها منذ ديسمبر ١٩٤٨ . ثم بعد ثورة ٢٣ يوليه يحكى الضابط « محمد رياض » الذى كان قريبا من « محمد نجيب » ، يحكى أن أول عملية تعذيب جرت مع المقدم « حسنى الدمنهورى » [٤٠] عندما قبض عليه فى تهمة تآمر سلاح المدفعية على الثورة فى يناير ١٩٥٣ وحوكم أمام مجلس

قيادة الثورة . كما يحكي « أحمد حسين » زعيم الحزب الاشتراكي في مقال بعنوان « انا شهدت مولد التعذيب »[(٤١)] قصة اعتقاله في مارس ١٩٥٠ بمبنى الشرطة العسكرية (البوليس الحربي) وما مورس معه ومع الأخوان المسلمين في السجن وقتها من ألوان الضرب والسب . ثم كان ما مورس مع الأخوان المسلمين بعدتصفيتهم واعتقالهم في اكتوبر ١٩٥٤ مما لم يكن سراً ولا خبراً مكتوماً حتى في وقتها ، ومما عرف به القاصي والداني ، مما استخدمت فيه وسائل لا يبدو أنها إستخدمت من قبل ، وشكلت محكمة خاصة من ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة ومحاكم عسكرية أخرى أجرت محاكمة علنية للمتهمين الإخوان ، وكانت آثار مالحق بهم ظاهرة على أجسادهم ، فكان ذيوع العلم بما حدث ، مما ترك في النفس المصرية من الجراحات أكثر ما ترك في جسد المتهم من آثار ، اذ اذل الحدث النفس المصرية حتى لدى خصوم الإخوان السياسيين ، وحتي لدى من لا شأن له بلفظ « ساسَ يسوس » من المواطنين ، ولعل السامع صار أكثر وجلاً وخوفاً ممن مورست معهم الأحداث . ومن وقتها بدأت ظاهرة انسحاب المواطن المصري من مجال التفكير في الممارسة السياسية والمشاركة في الاحداث العامة .

لا يخلو من الصواب القول بأن أية ثورة لا تحاسب بالمعايير

العادية على ما اتخذت من أساليب وتدابير فى فترة الصراعات الأولى التى قضتها لدعم سلطاتها السياسية واقرار أوضاعها ومبادئها . وأن الفترة التى تقوم فيها الحالة الثورية منذ شبوبها حتى تستقر الأوضاع السياسية على نحو أو آخر ، لهى فترة تتداخل فيها الصراعات بين قوى الثورة وبين القوى القديمة ذات السيطرة على الأوضاع السابقة ، وهى فى ذاتها فترة الصراع بين القوى الثورية نفسها حول من ينفرد منها بالسلطة ، أو على حصة كل منها فى السلطة أو على صيغة التوازن السياسى والاجتماعى التي سيقوم عليها النظام الجديد . ورسم القنوات التى من شأنها تحقيق هذه الصيغة من التوازن . وفى هذه الفترة ينطلق الصراع عادة عن القنوات والمسالك التى كانت محددة للعمل السياسى فى المرحلة القديمة ، ولا تكون هذه القنوات والمسالك قد تحددت بعد على أسس جديدة ، والصراع وأدواته وأساليبه فى هذه الفترة الأولى يجرى بأدوات وأساليب يصعب التنبؤ بها من قبل ، بقدر ما يصعب تحديدها خلال ذات الفترة ، بقدر ما لا يجوز محاكمة هذه الأدوات والأساليب وتقويمها وفقاً للمعايير التى كانت سائدة من قبل ، ولا طبقاً لما استقر من أساليب وقنوات من بعد .

وان من هذه الأساليب التى تتخذ فى المرحلة الأولى ما تتفتق عنه ظروف اللحظة ، مما قد لا يكون متوقعاً ولا محسوباً ولا مقدراً

من ذات القوة السياسية التى استخدمت هذا الأسلوب أو استفادت منه . ويمكن أن يقال ان ما اتخذ من اجراءات فى تلك المرحلة الأولى كان من المتوقع أن يتخذه الطرف الآخر الواقع عليه هذا الاجراء ، لو كان هو المبادر بامساك زمام الأمور ، وهذا التوقع لا يظهر من الناحية الواقعية ان فى طاقة المراقب للأحداث أن يستبعده كلية بقلب مطمئن ، أو بالقليل ليس فى امكانيته أن يجزم باستبعاده تماماً ، أو بالأقل ليس فى مكنته أن يجزم باستبعاده الا فى اطار فروق كمية قد لا تشكل فارقا حاسما بين درجة ما كان ودرجة ما عسى أن يكون ، وبأقل القليل تظل هذه النقطة مجالاً لاختلاف لا ينحسم بين التقويمات ومجالاً للتردد الدائم واعادة النظر .

الا أنه أياً كانت الأسباب والمبررات والأعذار فسيظل مجال الاتفاق أوسع فى تقدير أن ما حدث فى هذه الفترة قد ولد آثاراً سلبية وشائهة فى التكوين الجمعى فى الشعب المصرى ، فيما تلى ذلك من أعوام ، وذلك من حيث قدرة الأفراد والجماعات على المقاومة وعلى المبادرة وعلى النقد الطليق غير الحذر ، غير المتوجس ، غير الوجل ، وعلى المشاركة الايجابية فى الشئون العامة . وولد ذلك فى النفس المصرية لدى الجيل المعايش لهذه الأحداث ، قدراً ضاراً من النزوع الانسحابى والنأى عن التصدى ،

كما ولد عادة ضارة من النظر للأحداث نظرة المتفرج من بعيد ، كما لو أن شأن هذا المتفرج وصالحه وذاته أمور خارجية عنه يكتفى ازاءها فى أحسن الحالات بالمراقبة والتعليق اللفظى ، وترهلت الوشائج بين القول والفعل ، فلم يعد القول فعلاً ولا عاد من شأنه أن يفضى الى فعل سواء من القائل أو السامع . ولعل هذه الظاهرة عانت منها حكومة ٢٣ يوليو بعض ما كان يعانى منها المواطنون ، عندما كانت تجد لدى الحكومة الحاجة لاستنفار الجماهير تجاه خطر وشيك على مشروعها الوطنى أو مشروع النهوض ، فلم تكن تجد من الاستجابة ما يكفى بالحجم المطلوب ، والناس بطلب الإهابة بهم بين مندهش وحذر ومتمسك بالقعود .

والنقطة الثانية التى تظل مجالاً لاتفاق أوسع فى التقدير ، تتعلق بأن ما حدث فى المرحلة الأولى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم ينقطع من بعد ، رغم ما توافر للنظام السياسى من أسباب الرسوخ والاستقرار وانتصاره السياسى على المعارضة ، وخاصة منذ عام ١٩٥٦ وتأميم القناة ورد العدوان الثلاثى ، ورغم ما أتيح له من فرص ممتدة فى الزمان بضع عشرة سنة ليقيم الأبنية السياسية والتنظيمية على النحو الذى يكفل لمسيرة المجتمع وتحقيق أهدافه القدر الكافى من البناء المؤسسى السياسى . وأن الأحداث الجسام التى مرت عليه سواء فى يوليو ١٩٥٦ عندما أمم قناة السويس

وصد العدوان الثلاثى بعدها بشهور قليلة فى أكتوبر ونوفمبر ، أو فى ١٩٦١ عندما بدأ اجراءات التأميم الكبرى واتخذ خطواته الواسعة فى النهوض الاقتصادى المستقل للبلاد مع اعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الشعبية ، هذه الأحداث زادت له من مكنة الاستقرار والتأييد الشعبى الواسع أضعاف ما كان خصوم هذه الاجراءات يهددون استقراره أو يهزون بقاءه .

ويبدو فى هذا السياق وجه من وجوه المفارقة ، انه رغم ما وفرته الأحداث من فرص الاستقرار السياسى ، ومن تعاظم النفوذ السياسى للحكم تجاه أى تهديد محتمل من أى اتجاهات المعارضة السياسية ، بمعنى أنه رغم زيادة فرص الاطمئنان ، كانت ظاهرة العنف تشتد فى معاملة الخصوم السياسيين سواء فى المعتقلات أو خارجها ، على ما حدث فى ١٩٥٩ - ١٩٦٠ مع المعارضة الشيوعية من وقائع للتعذيب أثبتتها فيما بعد الكتب وأحكام المحاكم ، وعلى ما حدث مع معارضة الاخوان المسلمين فى أعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ وما تلاهما من اعتقالات وتعذيب الآلاف المؤلفة مما أثبتته أيضا الكتب وأحكام المحاكم التى صدرت فيما بعد ١٩٧٠ . وهذه الوقائع جميعها شائعة ومعروفة ومراجعها متداولة ومعروفة ، وتكفى هنا الاحالة اليها دون التزيد بذكر الوقائع والتفاصيل والأمثلة عنها . وعلى سبيل المثال تكفى الاشارة الى كتب « طاهر

عبد الحكيم »[٤٢] و« الهامى سيف النصر »[٤٣] و« فتحى عبد الفتاح »[٤٤] و« مصطفى طيبة »[٤٥] ، وذلك عن وقائع الشيوعيين من ١٩٥٩ - ١٩٦٤ ، ثم الاشارة لكتب «زينب الغزالى»[٤٦] و« جابر رزق »[٤٧] و« حسن دوح »[٤٨] والفصل الذى كتبه « شمس الدين الشناوى » فى كتاب « شوكت التونى » المحامى عن محاكمات الدجوى[٤٩] ثم كتاب « أحمد رائف »[٥٠]، ومصطفى المصيلحى[٥١] . وتخلل هاتين الواقعتين الكبيرتين اللتين جرتا مع الشيوعيين والاخوان ، قدر غير محدود ويصعب حسابه من أحداث لاعتقالات وتعذيب فى مجالات محدودة العدد لجماعات صغيرة أو لأفراد ، ولكنها كانت مستمرة من الناحية الزمنية حتى صارت شبه مبدأ وشرعة ، أو نوعا من التأديب الأبوى الغليظ الذى يصدر بارادة منفردة تجاه الأهلين .

يظل هناك تعليقان آخران يتعلقان بالناتج السياسى والأمنى للنظام من هذا المسلك ، فان ضرب نظام الخمسينيات والستينيات لم تنجزه أى من القوى أو التيارات السياسية الداخلية التى خاصمها النظام هذا الخصام الفظ العنيف مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين ، ولا حتى أنجزته أى من قوى النظام السابق على ٢٣ يوليو من قدامى الساسة ، انما أتى ضرب النظام من عناصر كانت لصيقة به الى النهاية ، وظلت تشغل مراكز هامة فى السلطة

السياسية سواء في الجيش أو الأجهزة المدنية والتنظيمات الشعبية . وكان على رأس هؤلاء بطبيعة الحال أنور السادات الذى تولى بعض المناصب ذات الأهمية على مدى الخمسينيات والستينيات ، وكان من مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ومن القلة القليلة التى بقيت حتى عام ١٩٧٠ وكان نائباً الرئيس الجمهورية فى نهاية حكم « عبد الناصر » ثم خلفه فى الرئاسة بعد موته . وممن جرت على أيديهم أيضاً سياسات التغيير التى جرت فى السبعينات والتى عدلت عن مجمل التوجهات السياسية والاقتصادية لمشروع النهضة المستقلة الذى كان يتبناه « عبد الناصر » وينفذه ، ممن جرى على أيديهم هذا العدول عناصر كانت فى قمة العمل التنفيذى للمشروع الناصرى لسنوات طويلة مثل الدكتور « عبد المنعم القيسونى » فى الاقتصاد والمالية والدكتور « مصطفى خليل » فى النقل والمواصلات ، والدكتور « عبد القادر حاتم » فى الاعلام والثقافة ، والمهندس « سيد مرعى » فى الزراعة .

والتعليق الثانى أنه يمكن اثارة الاحتمال والتصور بأن قدراً من الافساح والاعتراف بوجود المعارضة السياسية خلال فترة الثبات والاستقرار التى امتدت مع نظام الثورة حتى ١٩٦٧ على الأقل ، كان من شأنه أن يفيد هذا النظام من وجهة نظر أمنه السياسى ، وهو افساح ما كان من شأنه أن يهدد وجوده بعد كل ما أنجز فى قضايا التحرر والنهوض السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وهو

افساح ما كان من شأنه لو جرى أن يمد النظام بوسائل لا يمكن المبالغة فى أهميتها ، لتصويب خطواته ولتقدير وجهات نظر المعارضة السياسية باتجاهاتها المختلفة مع التقدير السياسى لحجمها وفاعليتها ، وما ترتكن اليه من قوى سياسية واجتماعية ، ومع امكان التنبؤ الرشيد بما عسى أن تصير اليه أى من تيارات المعارضة ، ضعفاً أو قوة ، ازاء التغيرات المرتقبة . وكان ذلك كله يمكّن من ضبط التقديرات وترشيدها ، ويمكن من الاستغناء عن هذا التضخم المبالغ فيه لأجهزة الأمن عدداً وعدة ورجالاً وجبروتاً ، ويحرر قيادة النظام نفسها من أن تعتقل فى اطار هذه الأجهزة وأن تعانى من تقاذفها اياها ، وهو وضع لم يقض فى النهاية على الاخوان ولا على الشيوعيين ، اذ ظهروا بعد ذلك فى السبعينيات من جديد ، انما قضى على نفسه بنفسه . كما أن هذا الوضع المضيق قد أوجد تناقضاً لم يمكن حله ، لا بين أنصار الثورة السياسية الاجتماعية وخصومها ، ولا بين الحركة الوطنية التحريرية والاستعمار ، ولا بين المستغِلين والمستغَلين من فئات الشعب ، ولكنه تناقض بين الحاكم والمحكوم أى بين الدولة والأهلين ، وتناقض بين النخبة الحاكمة والنخبة الفكرية والمهنية والفنية ، وذلك رغم كل ما صنعت حكومة ثورة ٢٣ يوليو لصالح الحركة الوطنية ولصالح المستغلين من الطبقات الشعبية ، ولصالح الوضع الاجتماعى المتميز لهذه النخب الفكرية والمهنية والفنية و التى صارت على عهد الثورة

تمثل الفئة الاجتماعية ذات الهيمنة والسيادة فى المجتمع من حيث الوضع الاقتصادى والنفوذ الاجتماعى ، اذ كانت هذه الفئة الاجتماعية تضم قسماً كبيراً من عناصر المعارضة السياسية بتياراتها المختلفة ، واذ كان مستواها التعليمى والثقافى يجعلها تتحرك فى اطار بعض من المثل التى كانت تصدمها اجراءات الأمن الفظة أو ما ينتج عن تضارب أجهزة الأمن ، وسعيها لزيادة نفوذها من آثار يتأثر بها رشد القرارات الادارية والتنفيذية حتى فى المجالات الفنية البحتة الخاصة بالمشروعات الصناعية ومؤسسات الادارة وغير ذلك .

واذا كان من مورس معهم العنف ، يرى البعض أنهم قلة لا تزيد عن بضع عشرات الآلاف من المواطنين مما يشكل نسبة جد محدودة بالقياس بتعداد السكان فى مصر ، فيظل هذا العدد بالغ الأهمية من حيث إنه ينبغى أن يقاس بحجم الصفوة المهتمة بالشئون العامة وحملة التيارات الفكرية والسياسية المختلفة المستعدين للدفاع عنها ، ويظل أثر ما حدث مع هؤلاء بالغ العمق فى غيرهم ، من حيث اهداره لامكانيات التوالد السيساسى والاجتماعى ، وإفساده خصوبة الانتشار والاشعاع . والأمور فى هذا المجال لا تقاس بالحجم العددى والاحصاء الرقمى كما لا يخفى .

* * *

ومن المنطقى أن كان تركز العمل السياسى فى أجهزة الأمن يجرى انتقاصاً من الوظائف السياسية لمؤسسات الدولة الأخرى ، ويضعف من الفاعلية السياسية لهذه المؤسسات ومن دورها ومشاركتها فى اتخاذ القرارات ، أو حتى فى استطلاع المعلومات الخاصة بالعملية السياسية . ولا يلحظ أن مجلس الأمة فى فترات وجوده كان له دور هام فى اتخاذ القرارات السياسية ، والظاهر أن وظيفته الرئيسية كانت « تتحصل فى نقل المطالب الشعبية الى الرئيس من ناحية ، وفى شرح السياسات التى يتبناها الرئيس الى الجماهير » وذلك فضلاً عن اضفاء الطابع الرسمى على مشروعات القوانين (٥٢) . وفضلاً عما سبقت الاشارة اليه فى الفصول السابقة بالنسبة للمجلس النيابى ونفوذ أجهزة الحكم والادارة عليه ، فانه لم يحدث أن أمكن أن تتبلور اتجاهات سياسية محددة بين أعضاء المجلس ، الأمر الذى عبر عنه عبد الناصر فى حديث له مع الهيئة البرلمانية ، بقوله انه يواجه فى المجلس ٣٦٠ حزباً بعدد أعضاء المجلس ، والأمر الذى جعل ضياء الدين داوود عضو مجلس الأمة ١٩٦٤ وعضو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يعلق فى مذكراته قائلاً : « لم يكن دور المجلس واضحاً فى ظل وجود تنظيم سياسى واحداً » (٥٣) . ويذكر أن كانت مساهمة الأعضاء بالرأى فى حدود المشاكل الاقليمية والمحلية والصغيرة » وكانت الكلمات تتاح للمعروفين لهم و(المضمونين) ». « وكانت رئاسة

المجلس تقبض بقوة على المجلس وتختار للكلام من تريد ، وتضمن من سيقول في الاتجاه الذى تريده . خاصة في المواقف الهامة ، ولم تسمح بأى استجواب أن يرى النور بل كانت أكثر الأسئلة الحرجة تسوى وتحبس في الأدراج »(٥٤) .

وهنا ترد الملاحظتان اللتان أثبتهما الدكتور محمد السيد سليم ، وهما أن أكثر دور لعبه مجلس الأمة ازاء حرب اليمن التى استمرت نحواً من خمسة أعوام ، كان الاستماع الى تقرير عنها من « عبد الحكيم عامر » في جلسة سرية ، ثم ما كان من مجلس الأمة في بعض الحالات عندما يفوض رئيس الجمهورية في اصدار القوانين رغم وجود المجلس ، ثم ما لجأت اليه السلطة السياسية الأمنية من اتخاذ اجراءات الاعتقال والحراسة ضد بعض أعضاء المجلس رغم الحصانة الدستورية التى يفترض أنهم يتمتعون بها ضماناً لأدائهم الواجب الدستورى كاملاً ، وقد حدث ذلك عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بالنسبة لأعضاء المجلس الذين كانت لهم روابط وثيقة مع المشير « عبد الحكيم عامر »(٥٥) .

وبالنسبة لمجلس الوزراء فقد آل اختصاصه العملى في صميمه الى ما يشبه أن يكون مجلس ادارة لشئون الانتاج والخدمات في الدولة ، دون أن تتاح له مكنة المشاركة في رسم السياسات العامة ، وخاصة ما يتعلق منها بالشئون العسكرية والخارجية وشئون الأمن

والتوجهات السياسية العامة ، وذلك حسبما يستفاد من أقوال لعبد الناصر نفسه ومذكرات وأحاديث لأمين هويدى وسيد مرعى وحسين ذو الفقار صبرى وغيرهم [٥٦] . ولعل مما يذكر كمثال فى هذا المجال حديث « محمد صدقى سليمان » رئيس وزراء مصر أثناء حرب يونيو ١٩٦٧ ، ذكر أن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى اجتمعت فى ظروف تصاعد الأزمة التى افضت إلى الحرب ، وكان هو من اعضائها ، وأبلغهم الرئيس عبد الناصر انه قرر غلق مضيق شرم الشيخ وهو القرار الذى أفضى إلى الحرب مباشرة ، ويقول « صدقى سليمان » فى هذا السياق « كانت اللجنة تجتمع قبل ذلك لمناقشة مواضيع اقتصادية فقط » ، « لم يتكلم أحد من أعضاء اللجنة حتى المشير عبد الحكيم عامر ، ولذا فقد تساءلت عما اذا كانت المعلومات وتقارير المخابرات تحبذ هذا الاتجاه . وكان الاجتماع خالياً من الورق أو التقارير ، وقلت أن من الأفضل التريث فى هذه القرارات الكبيرة حتى تتضح معالم الصورة تماماً ، ولكن كلامى لم يجد صدى ولم يتحدث أحد من أعضاء اللجنة . وبعد ذلك لم أسمع بخبر العدوان الا وانا فى السيارة من المنزل فى طريقى إلى رئاسة مجلس الوزراء عندما سمعت صوت القنابل ، وسألت فعلمت انها غارة فتوجهت إلى القيادة ... والواقع أننى لمت نفسى لوماً شديداً لأنى لم اتخذ اجراء ايجابياً بعد جلسة اللجنة التنفيذية العليا التى عرض فيها موضوع شرم الشيخ .. دون

اعمال أو تحضير أو معلومات » ، وذكر اثناء هذا الحديث « وكان شمس بدران وزير الحربية قد ابلغ مجلس الوزراء انه عند زيارته للاتحاد السوفييتي سأله القادة السوفييت عن الاسطول السادس (الاسطول الامريكي في البحر المتوسط) فقال اننا عاملين حسابنا » [٥٧] .

ويتسق مع هذا العرض الخاص باندماج الوظيفة السياسية في اجهزة الامن ، الاشارة إلى العمل السياسي الوحدوي الذى يرمى إلى بناء ودعم القوى العربية الهادفة لتحقيق الوحدة والنهوض بالوطن العربي الواحد ، هذا نشاط سياسي خارج عن مجال سلطة الدولة المصرية وهو عمل حزبي من الطراز الأول ، ومع ذلك تبدو شواهد كثيرة على ان هذا النشاط المصرى كانت تمسك بخيوطه المخابرات العامة المصرية . ويذكر « حمد الفرحان » في ندوة « ازمة الديمقراطية في الوطن العربي » بعد حديثه عن بالغ تقديره للذروة القومية والتحررية الوحدوية التي كان يمثلها عبد الناصر وحركته وعهده ورفاقه ، يذكر « يؤخذ على عهد الثورة الناصرية ممارستها في التعامل مع القوى والتنظيمات الوطنية القومية خارج مصر . وقد كان من المفروض ان تعتبر تلك التنظيمات الحليفة الوحيدة الصادقة المخلصة للثورة الناصرية في نضالها القومي وفي اهدافها ، وان تتعامل معها الثورة المصرية في تحالف ديمقراطي

ولكن ذلك لم يحدث ، بل تعاملت الثورة المصرية مع جميع التنظيمات على أسس المخابرات فقط والتبعية فقط ... وكانت لهذه الممارسة آثار ضارة وخطيرة على فعالية تلك التنظيمات في نضالها الديمقراطي » ، وذكر ان هذه الثورة التي تمتعت بأعلى درجات الرضا والقبول والشرعية في مصر وبين القطاع الغالب للشعب العربي عامة ، تعتبر في المحصلة النهائية مسئولة عن تحطيم المؤسسات الشعبية في قواعد الشعب المصري ، وعن خلق نمط الحكم المركزي الواحدي المطلق مما ألحق الاضرار بالحركات الوحدوية العربية خارج مصر ، وضرب على ذلك مثلا من بلده الأردن الذي استطاع سنة ١٩٥٤ الوقوف ضد حلف بغداد ، ومن سوريا بعد سبع سنوات عام ١٩٦١ كيف انفصمت وحدتها مع مصر دون ان تثير مظاهرة واحدة في عمان (٥٨) . ويمكن الرجوع إلى بعض التعليقات الأخرى التي أثيرت في هذه الندوة (٥٩) .

* * *

بقيت نقطة هي في الغاية من الأهمية في رسم أزمة النظام من خلال هياكله الفعالة ، وهي تتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها . ان المادة التاريخية التي انكشفت في السنوات القليلة الاخيرة تظهر بما لا يحتاج إلى مزيد تحقيق ، ان كان يقوم صدع هائل بين القيادة العسكرية المهيمنة على الجيش والممثلة في المشير « عبد

الحكيم عامر » ، وبين القيادة السياسية للدولة ممثلة فى « جمال عبدالناصر » . وان هذا الصدع شكل نقطة ضعف قاتلة فى بنية النظام الناصرى ، كما عبر عن ذلك « عادل حسين » فى دراسته القيمة عن « الانهيار بعد عبد الناصر ... لماذا » (٦٠) .

ويذكر « أمين هويدى » ان العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية كانت واضحة ومحددة خلال عامى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وكذلك اثناء حرب السويس وحتى انفصال الوحدة مع سوريا ١٩٦١ ، وأنه منذ ذلك التاريخ الأخير « لم يكن كل شىء هادئا فى كواليس قيادة ٢٣ يوليو عندما صدر الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ ولا عندما صدر بعده فى سبتمبر اعلان دستورى بنقل السلطة إلى مجلس الرئاسة كمحاولة لايجاد قيادة جماعية بعد الانفصال » (٦١) . ان كان ذلك فاننا نلمس جذور الخلاف تضرب فى الزمن إلى ما قبل الانفصال السورى بخمس سنوات ، منذ حرب السويس فى اكتوبر ١٩٥٦ . ويبدو ذلك جليا من مطالعة مذكرات « عبد اللطيف البغدادى » التى تضمنت تفاصيل عن وقائع هذه الحرب وكان الحاكى خلالها ملازماً « لعبد الناصر » فى الحركة اليومية بقدر لا يبدو انه توفر لغيره ايام الحرب (٦٢) . بل قد نلمس نزوعا إلى تميز القيادتين فى القصة التى حكاها « صلاح نصر » ، ذكر انه منذ بداية الثورة كان هناك تنظيم داخل الجيش ، وكان

المسئول عنه « جمال عبد الناصر » ثم سلمه إلى « عبد الحكيم عامر » ، وبعد ان عين « عامر » قائداً للقوات المسلحة سلمت مسئولية التنظيم إلى « صلاح نصر » ثم تركها إلى « عباس رضوان » ثم آلت إلى « شمس بدران » ، وكانت مهمة هذا التنظيم تأمين القوات المسلحة من الانقلابات الداخلية . ثم ذكر « صلاح نصر » انه فى ١٩٥٥ اكتشف « عامر » ان « ابراهيم الطحاوى » المشرف على هيئة التحرير يعمل عن طريق « توفيق عويضة » الضابط وقتها على تجنيد طلبة من الكلية الحربية باسم « جمال عبد الناصر » ، فغضب « عامر » من هذا التدخل وصفى التنظيم (٦٣) .

على انه تظل مذكرات « البغدادى » تحمل مادة اكثر من غيرها عن تفاصيل الخلاف بين القيادتين ، سواء من حيث جذوره الممتدة إلى ١٩٥٦ ، أو من حيث الشقاق الذى تصاعد فى أزمات مجلس الرئاسة المنشأ عام ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا (٦٤) . كما يفهم من حديث « كمال رفعت » ان جذور الخلاف تمتد إلى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ، وانه رغم ما تحقق من نصر سياسى لمصر فى هذه الحرب فان القوات المسلحة لم تكن أدت واجبها حسبما تقضى الأصول العسكرية ؛ وان الخلافات استمرت بين « عبد الناصر » و « عامر » خلال فترة الوحدة مع سوريا ثم بلغت ذروتها بعد الانفصال وتشكيل مجلس الرئاسة (٦٥) .

وفى اطار هذا الخلاف بين القيادتين السياسية والعسكرية ، فان من يتتبع وقائع نظام ٢٣ يوليو خلال الفترة المدروسة يلحظ مفارقة هامة ، وهى انه مع كل حدث سياسى كشف ضعف القيادة العسكرية وعجزها عن آدائها المهام الموكلة اليها ، عسكرية كانت هذه المهام ، كما حدث ١٩٥٦ ، أو سياسية كما حدث فى انفصال سوريا ١٩٦١ ، مع كل حدث كشف عجزها وضعفها كان الخلاف يظهر بطبيعة الحال بينها وبين القيادة السياسية للدولة ، ولكنه ينتهى - وهنا وجه المفارقة - بانتصار القيادة العسكرية على القيادة السياسية ، وتسفر الحصيلة عن زيادة هيمنة القيادة العسكرية وزيادة استقلالها عن الأطر العامة للدولة ، اى ان القيادة العسكرية كانت تنتصر فى موازين الحكم بعد كل فشل أو هزيمة سببتها للنظام كله .

ففى عام ١٩٥٦ طرد بعض الضباط المسئولين عن اخطاء القيادة العسكرية فى الدفاع عن بورسعيد ، ولكن القيادات العليا للجيش سواء من القوات البرية أو البحرية أو الجوية ، والتى تقع عليها المسئولية الكبرى بالنسبة للأوضاع العامة للجيش ، هذه القيادات استمرت تتربع على كراسيها رغم ما انكشف من عجزها الفنى والتنظيمى ، وما لبث نفوذ هؤلاء ومن أحاط بالقائد العام « عبد الحكيم عامر » من رجال مكتبه ، ما لبث هذا النفوذ ان

استبعد « محمد حافظ اسماعيل » الذى تولى مسئوليات العمليات والتدريب فى الجيش والمشهود له وقتها بأنه من أهم وأكفأ وأضبط من يعول عليهم فى اعادة بناء القوات المسلحة بعد حرب ١٩٥٦ ، فنقل إلى السلك السياسى بوزارة الخارجية . ثم ان القيادة العسكرية دعمت نفوذها أيضاً فى موازين القوى داخل الدولة المصرية فى ذلك الوقت بتعيين « صلاح نصر » ١٩٥٧ مديراً للمخابرات العامة ، نقلا من منصبه كمدير لمكتب « عبد الحكيم عامر » لشئون التنظيم والادارة [٦٦] ، وتحقق بهذا قدر كبير من دعم السلطات للمؤسسة العسكرية ، اذ ترابط نفوذ قيادة الجيش مع نفوذ المخابرات العامة ، بما لهذا الجهاز الاخير من دور فائق الأهمية فى الوظيفة السياسية الأمنية الضبطية المندمجة .

واذا كان امكن ان تختفى خلافات ١٩٥٦ وراء بردة النصر السياسى الكبير الذى تحقق للقيادة السياسية المصرية ، باجلاء قوات العدوان الثلاثى ودعم السياسة الوطنية المستقلة لمصر وبروز دور مصر العربى التحررى ودورها التوحيدى ، وبروزها كقوة من قوى حركات التحرر الوطنى المتساندة على الصعيد العالمى ، واتباعها سياسات اقتصادية مستقلة للنهوض الاجتماعى ؛ ودمجها لقضية التحرر الوطنى بقضايا العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، ان كان ذلك كذلك فقد أتى انفصال سوريا ومسئولية

« عبد الحكيم عامر» عنه منبئاً عن فشل القيادة العسكرية بغير تعويض أو غطاء سياسي مقابل . وان ينكسر مشروع اساسي وتاريخى للدولة هو مشروع الوحدة العربية ، وان تنفصل الدولة إلى دولتين ، فان هذا كله ، وان كان يمكن الاحاطة به من الناحية الاعلامية فيما ينشر فى الصحف والاذاعة وفيما يحجب عن النشر ، وفيما يثار لتتلهى به الناس عن الحدث الكبير ، الا ان هذا الحدث – رغم هذه الاحاطة – يبقى مما يشكل لدى القائمين بالأمر نذير شؤم للنظام كله يهدد بالتفكك . لذلك كان لابد من اجراء جراحات هيكلية فى النظام السياسى تقيمه على وضع جديد ، وقامت المحاولة فعلاً بالبيان الدستورى الذى اقام مجلس الرئاسة كمجلس للقيادة الجماعية للدولة ، ثم بالاهتمام الزائد لبناء الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى السرى بداخله بقصد موازنة قوة المؤسسة العسكرية ، ثم بدستور ١٩٦٤ الذى رسم أطر البناء السياسى التنظيمى للدولة .

وتفجر الصراع مع القيادة العسكرية بعيد تشكيل مجلس الرئاسة ، ومحاولة « عبد الناصر » من خلال هذا المجلس اخضاع الجيش لهيمنته وسلب سلطات « عبد الحكيم عامر » . ويمكن تتبع وقائع هذا الصراع فيما اشير إليه من مراجع سبق بيانها دون داع للاسهاب فيها الآن . على أن الصراع الذى بلغ شأوه فى ذلك

الوقت قد إنتهى ببقاء المشير « عبدالحكيم عامر » قائداً عاماً للجيش باسم (نائب القائد الأعلى) وبكافة سلطاته السابقة على الجيش ، ومعه كل من كان حوله من قادة الأسلحة الجوية والبرية والبحرية ومن أعضاء مكتبه جميعاً وقيادات المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية . ثم جاءت حرب اليمن ١٩٦٢ فزادت هؤلاء جميعاً قوة على قوة وهيمنة على هيمنة ونفوذاً على نفوذ وسلطاناً على سلطان .

ترد أسباب تراجع « عبد الناصر » أمام « عامر » إلى عدد من الأمور تضمنتها مذكرات البغدادى (٦٧) ، ويلخصها « كمال رفعت » فى حديث له بأنها تتعلق بتقديم قادة الأسلحة الثلاث إستقالاتهم وإنهيال البرقيات من الضباط تطالب ببقاء المشير ، وبمحاولة أعضاء مجلس الثورة السابقين « فرض إرادتهم بعزل عامر » (٦٨) ، والمقصود بهذه الأخيرة ليس فرض إرادة هؤلاء بعزل عامر على غير رغبة عبد الناصر ، إذ كان « عبد الناصر » يرغب ويتخذ الحيل لتحقيق هذا العزل ، انما المقصود هو خوف « عبد الناصر » من حلول هؤلاء محل المشير فى سلطاته . ويمكن أن يضاف إلى ذلك ماأشار إليه « البغدادى » من أن « صلاح نصر » كان منضماً إلى « عامر » يجتمع به يومياً ويعمل لصالحه وذلك حسبما سمع « البغدادى » من « عبد الناصر » (٦٩) .

أما وجـهـة نظر « عـامـر » و« صـلاح نـصـر » في ذلك الموقف فتظهر مما حكاه « صلاح نصر » من أن عبد الناصر كان يطالب في أزمـة ١٩٦٢ بما كـان « « مـحـمـد نجيب » يطالب به في أزمـة ١٩٥٤ (٧٠) . وهذا التصور الذي ينقله « صلاح نصر » بالغ الدلالة في أن يدرك القارىء اليوم كيف كانت المؤسسة العسكرية تنظر لوضعها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته، وأن « عبد الناصر » بالنسبة لها صار كشأن « محمد نجيب » بالنسبة لمجلس قيادة الثورة سنة ١٩٥٤ . وقد استخدم رجال المشير في هذا الصراع ماكان استخدمه « عبد الناصر » في ١٩٥٤ من حجج لاحكام قبضته على الجيش ، ومنها أن الجيش بغير هذه الطريقة سيكون عرضة للانقسام بين المجموعات المختلفة، وجرى في ذلك تشبيه مجلس الرئاسة لسنة ١٩٦٢ بمجلس قيادة الثورة وجماعاته المتعارضة سنة ١٩٥٤ . ويعترف « صلاح نصر » في حديثه بأنه قدم إستقالته تضامنا مع المشير في أزمة ١٩٦٢ ، وأن كان يسند الاستقالتين إلى إنهما كانتا تطالبان بالديمقراطية أو توسيعها (٧١) . وهذا سند يمكن للقارىء بالاطمئنان الكبير أن يغض النظر عن الاهتمام بجديته .

ويحكي « أمين هويدي » أن « عبد الناصر » ربما وجد نفسه « بعد الانفصال في موقف صعب مع المؤسسة العسكرية بقيادة

المشير عبد الحكيم عامر » « كان من الواجب حسم مثل هذه الأمور عند بدايتها ، ولكن إهمال ذلك أدى بالقيادة العسكرية لكى تشكل بروزاً وورماً خطيراً أصبح من الصعب إستئصاله ، وأصبحت القيادة السياسية ينقصها القدرة ، ولاأقول الرغبة لازالة هذا الورم وهنا أهتزت الأمور فتغيرت طبيعة العلاقات بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية » ، « وهنا يتساءل كثيرون – وأنا معهم – لماذا لم تعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك لعجز فى القدرة بعد إختلاف موازين القوى بين القيادتين ، وربما تكون القيادة السياسية قدرت أنه لتصحيح الأوضاع لابد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعددة لهذا الصدام إلا على الأرض الملائمة وفى الوقت المناسب ... وربما يرجعها البعض الآخر إلى تغلب عامل التوازن بين إتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم والله أعلم » (٧٢) .

وتقودنا هذه العبارة الأخيرة إلى ماقادتنا إليه عبارة « كمال رفعت » من أن « ظاهرة المشير عامر » ، فى قيامها منذ ١٩٥٣ وفى إستمرارها ، وفى هيمنتها من بعد ، كانت نتاجاً للسلطة الفردية ومنهجها فى المحافظة على التوازنات من دونها ، ولكن أدى ذلك إلى أن موازين الدولة كلها أختلت ، وكانت هذه الظاهرة هى نتاج الرسوم التنظيمية لقنوات السلطة وإتخاذ القرار ، حسبما أسفر عنها النظام من سلطان شمولى مركزى فردى تسيطر فيه أجهزة

الأمن على الوظائف السياسية . وبهذا أنتجت السلطة الفردية نقيضها وهو إنفلات السلطة ، وإذا كان « أمين هويدى » يلاحظ أن هذه السلطة كانت « لاتميل كثيراً إلى أن يستقر فرد فى مكانه لمدة طويلة » [٧٣] ، وهذا فيما نظن من آليات العمل التلقائى للنظم الفردية ، فقد لاحظ « هويدى » فى كتاب آخر له أنه رغم هذه الصفة لدى « عبد الناصر » ، فقد ظل القائد العام للقوات المسلحة هو هو لم يتغير « وأن المناصب الرئيسية لقواتنا المسلحة ظل يشغلها نفس القيادة لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل » [٧٤] . وذلك، فيما نظن أيضاً ، لا يتعارض فقط مع آليات عمل السلطة الفردية ولكنه يتعارض أيضاً مع التقاليد والأعراف الفنية للمؤسسات العسكرية التى توجب أو تستحسن تجديد قيادات القوات المسلحة بسرعة نسبية تفوق سرعة التغيير للقيادات المدنية ، لتتواكب مع ما يستلزمه بناء الجيوش وتنظيمها من تطور دائم للمعدات والأسلحة ووسائل التدريب وغير ذلك . وهكذا كان المشير « عبد الحكيم عامر » كما يذكر « هويدى » نفسه قادراً على اتخاذ قراراته مستقلاً عن القيادة السياسية « ولم يكن فى غالب الأحيان يستمع إلى أوامرهم » ، ثم يشير إلى « استقلال المؤسسة العسكرية وانفصالها عن الدولة لسنين طويلة قبل النكسة (يقصد هزيمة ١٩٦٧) » [٧٥].

أما عن دور المؤسسة العسكرية فى مهامها الرئيسية المتعلقة بإعداد الجيش والتهيئة للقتال دفاعا عن الوطن أو هجوماً على الأعداء ، فهنا نقرأ « لأمين هويدى » أيضاً اشارات واضحة عن تقصير القيادة العسكرية فى تجهيز الخطط وتعديلها بالسرعة المطلوبة ، وفى التدريب المستمر وقت السلم لتكون مهيئة لعملها وقت الحرب ، وفى تفرغ الوحدات لمسرح العمليات ووضع خطط التعبئة وتجربتها واجراء المناورات وتدريب الرئاسات ، ويذكر أن الثابت أنه لم يخصص من الوقود (البنزين) لأغراض التدريب أكثر من ٥٪ من حجم الوقود المخصص للقوات المسلحة ، كما أن القوات الجوية عجزت عن تدريب الطيارين فلم يجاوز عددهم ١٥٠ طياراً ، بينما كانت الطائرات القاذفة والمقاتلة الصالحة يبلغ عددها ١٥٤ طيارة ، ويقارن ذلك بالوضع فى اسرائيل حيث كان لديها ألف طيار للعمل على ٣٧٦ طيارة . وينتهى من ذلك إلى أن قيادة الجيش « فرطت فى الامانة التى وضعتها البلاد بين يديها فأهملت أعداد قواتها ... تفريط فى الأمانة واستهانة بمقدرات الشعب وعدم تقدير الأمور »[(٧٦)] ثم يشير إلى المعلومات داخل الجيش المصرى عن العدو ، فيصفها بأنها لم تكن متيسرة ، سواء عن مطارات العدو أو أرضه أو مستودعاته ، ولم يكن فى المقدور تمييز طائرات العدو[(٧٦)].

وفى المقابل نلحظ ما يشير اليه الفريق « محمد فوزى » عن

نشاط الجيش فى غير شئون القتال والتدريب ، ويذكر أنه ابتداء من عام ١٩٦٢ تركزت السلطات « فى يد المشير » عبد الحكيم عامر « الذى ثبت مركزه وارتفعت مكانته فى القوات المسلحة على حساب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة » ، وصارت له كل اختصاصات الدفاع عن الدولة [٧٨] . وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٨ لسنة ١٩٦٢ باعتبار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مسئولا أمام رئيس الجمهورية ومجلس الرئاسة عن القوات المسلحة « وكل ما يتعلق بها من الناحيتين الادارية والعسكرية » ، وبهذا تركت المسئولية كلها عن الجيش فى يد المشير. ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بنقل اختصاصات وزير الحربية المتعلقة بالقوات المسلحة واختصاصات وسلطات القائد العام المنصوص عليهما فى القانون ١٦٢ لسنة ١٩٦٢ إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وكذلك فصل ميزانية الجيش عن ميزانية القوات المسلحة . ثم لما عين « شمس بدران » وزيرا للحربية فى ١٩٦٦ (وكان مديراً لمكتب المشير) صدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره معاوناً لنائب القائد الأعلى فى ممارسة اختصاصاته وسلطاته ويكون مسئولا أمامه ، أى أن وزارة الحربية صارت جزءاً من قيادة الجيش بدلاً من أن يكون العكس هو الحاصل ، ثم صدر قرار نائب القائد الأعلى « عبد الحكيم عامر » بضم عدد كبير من الاختصاصات إلى وزير الحربية ، وهى المتعلقة

بشئون الأفراد والضباط ، ترقية وتعيينا وانتدابا ، وبادارة القضاء العسكرى ، تحقيقات ومحاكمات ، وبإدارة المخابرات الحربية المسيطرة على أمن القوات المسلحة والشئون العامة والتوجيه المعنوى ، ضم ذلك كله إلى وزير الحربية « شمس بدران » الذى كان مديراً لمكتب المشير ثم عين وزيراً للحربية والحقت بتعيينه الوزارة كلها بمكتب المشير . وذلك فضلاً عن اختصاصه بجميع الشئون المالية والادارية والخدمات ، وفضلا عن تبعية الأجهزة المالية له . ثم نقلت اليه تبعية مصلحة السواحل وحرس الجمارك والمؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة ومكتب التنظيمات العسكرية ، ثم نقلت اليه تبعية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

ويذكر « محمد فوزى » بعد ذلك كله « تم ارتباط بين وزير الحربية وكل من ادارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الحكم المحلى لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات ، كما تم ارتباط قيادى وتنظيمى بين وزارة الحربية وبين قطاعات كثيرة من الدولة بحجة الاستفادة من خبرات العسكريين بتعيينهم رؤساء مجالس ادارات وأعضاء فى أغلب موسسات وشركات القطاع العام ، وارتباط مع وزارة الخارجية بتعيين بعض سفراء فى الخارج من الضباط ... ثم السيطرة على المدارس الثانوية والكليات الجامعية بتعيين الحرس الوطنى فى مهمة التدريب ..» ، واذا كان « عبد

الناصر » قد عين « محمد فوزى » فى مارس ١٩٦٤ رئيساً لهيئة أركان حرب القوات المسلحة على غير رغبة من المشير وجماعته ، فقد سلبت سلطات رئيس الهيئة « وأصبحت أنا ووظيفتى بدون مسئولية قيادية أو سلطة ، بل ومحاصر أيضاً من وجهة النظر الأمنية » ، « وانتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعى لأجهزة الدولة المركزية » (٧٩) .

هكذا يظهر جلياً أنه كان ثمة سلطتان فى مصر ، سلطة دستورية تتمثل فى رئيس الدولة وسلطة فعلية تتمثل فى رئاسة القوات المسلحة ، وذلك اذا أردنا أن نستعير التعبير القديم الذى استخدمه « أحمد لطفى السيد » فى بداية القرن العشرين عن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وهذه السلطة الفعلية لم تكن محصورة فى القوات المسلحة ونشاطاتها ، انما امتدت إلى خارجها بالتعاون مع المخابرات العامة . وتشير مذكرات « حسن طلعت » إلى ما كان من رغبة أجهزة أمن الجيش فى السيطرة على أجهزة مباحث وزارة الداخلية وخاصة فى ١٩٦٥ (٨٠) . كما سبقت الاشارة إلى امتداد هذا النفوذ فى أجهزة الدولة الادارية والانتاجية وفى القطاع العام ، بتعيين الضباط الموالين لمجموعة المشير « عامر » فيها . وفضلاً عن ذلك كلف المشير وأجهزته بمهمات داخلية خطيرة، كلجنة تصفية الاقطاع ١٩٦٥ ، واعتقالات الأخوان المسلمين

والتحقيق معهم فى السنة ذاتها ، اذ تولت هذه المهام فى الأساس الشرطة الجنائية العسكرية . ثم أسند للجيش مهمات ادارية مثل اصلاح مرفق النقل العام والسيطرة على الجمارك .

وقد بلغ من ابتعاد « عبد الناصر » عن معرفة أوضاع الجيش أنه فى صميم أزمة مايو ١٩٦٧ التى انتهت بحرب يونيو وهزيمتها المعروفة ، لم يكن « عبد الناصر » على بينة من حالة سلاح الطيران المصرى ، ولا كان قادراً على سؤال المشير فى هذا الشأن ، وذلك حسبما يفهم من مذكرات « محمود رياض » وزير الخارجية [٨١] ، وفى صميم هذه الأزمة كذلك طلب المشير من « عبد الناصر » أن ينقل إلى وزارة الخارجية عشرة من قيادات الضباط الذين فوجئ « محمود رياض » بأسمائهم لسابق معرفته بأنهم من القادة الأكفاء ، وكان فى مقدمة هؤلاء اللواء « أحمد اسماعيل » الذى قاد فيما بعد حرب ١٩٧٣ ، وقد سلم « عبد الناصر » طلب المشير وقائمة الأسماء إلى « محمود رياض » دون اعتراض واضح منه [٨٢] . وبعد هزيمة ١٩٦٧ وسقوط دولة المشير ورجاله تولى « محمد فوزى » وزارة الحربية لاعادة بناء الجيش المصرى ، وقد لاحظ « محمد فوزى » أن « عبد الناصر » لم يكن على معرفة بشئون الجيش على مدى أعوام سابقة « حتى أسماء القادة الكبار ، ومنهم دفعته ، كان يسأل عنهم ويريد ان يطمئن على سير أحوالهم

خلال ١٠ أو ١٥ سنة مضت » [٨٣] .

لقد ذكر « عبد الناصر » فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى فى ٤ يوليو ١٩٦٧ ، تعليقا على أوضاع النظام قبل الهزيمة « تفككت الدولة لأحزاب عديدة غير معلنة ، حزب « عبد الحكيم » ، حزب « زكريا » ، حزب « السادات » ، حزب « على صبرى » ... الخ بهذا الشكل حدث تفسخ فى الوزارة ... « وذكر فى اجتماع اللجنة ذاتها فى ٣ أغسطس » « اذاً احنا جميعاً غلطنا ... اننا أكبر هيئة سياسية فى البلد .. وكان عددنا ٧ أعضاء فقط ولم نتكلم ، ولم نقل الحقائق فى وقتها ، بينما كان رئيس لجنة تصفية الاقطاع عبد الحكيم جالساً معنا فى هذا المقعد ، هذا يعنى أن النظام تدهور وتدرج فى السقوط إلى الحد أننا شعرنا بالخوف من أن نتكلم وخفنا نقول الحقيقة .. » [٨٤] ويذكر أمين هويدى بعد خمسة عشر عاماً من وفاة « عبد الناصر » « أن الشئ الذى عجزت الثورة عن تحقيقه هو علاقة القيادة السياسية بالقيادة العسكرية .. وأنا أؤكد أن النكسة الأساسية لهذه الثورة كانت نتيجة لعدم النجاح فى تطبيق هذا الأمر .. » [٨٥] .

الفصل السادس

خاتمة وتعقيب

بعد هزيمة ١٩٦٧ صفيت القيادة العسكرية السابقة تماماً وعلى رأسها المشير «عبد الحكيم عامر» ، وصفيت امتداداتها فى الحياة المدنية .. كما صفيت قيادة المخابرات العامة التى يمثلها «صلاح نصر » . وأعيد تشكيل الإتحاد الاشتراكى ، وأعيدت الانتخابات لمجلس الأمة ، وأعيد تشكيل أجهزة القطاع العام ومؤسساته وشركاته ، واستبعد من ذلك كله ماكان يمثل امتداداً للقيادة العسكرية السابقة ، كما أعيد تشكيل القيادات العليا فى إدارة المخابرات العامة ورأسها « أمين هويدى » . لقد سقط هذا الذى سمى بروزاً أو نتوءاً أو ورماً ، ولكنه سقط بثمن باهظ وأليم جداً ، باهظ وأليم إلى حد أنه يمكن اعتباره أنه تم بعد فوات الأوان . وكما يذكر « عادل حسين » « أن مصر لم تخسر فقط قسماً واسعاً من أرضها وأرض العرب ولكن اهتز الوزن الكبير للقيادة الاقليمية في النسق الاقليمي.. وأصبحت السياسة الأمريكية فى موقع أقوى – بما لا يقاس – فى مواجهة الناصرية ، فانهيار القوات المسلحة وإحتلال الأراضى أعطى للولايات المتحدة فرصة أن تعرض

المقايضة : سيناء مقابل تصفية الناصرية ، ومع هذا الضعف فى مواجهة الانتصار الأمريكى الصهيونى ، ضعف أيضاً هامش المناورة والقرار المستقل مع السوفييت »[1] .

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن مشروع الاستقلال والنهوض ، الذى قامت عليه ثورة ٢٣ يوليو وقامت به ، قد انكسر فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وظهرت آثار ذلك تباعاً فى السبعينات واضحة للعيان . لقد اتخذت اجراءات جادة وصارمة لاعادة بناء الجيش المصرى بعد الهزيمة بأيام قليلة ، وجرى بناء الجيش فعلاً من خلال الإعداد والتدريب الشاق بما مكن من خوض حرب أكتوبر ١٩٧٣ واحراز نصر عسكرى هام بها ، ولكن هذا النصر العسكرى المؤزر كان من شأنه أن تنضاف أرصدته فى موازين السياسة إلى قوى الإنتكاس على مشروعات الاستقلال والنهوض التى قامت بها من قبل ثورة ٢٣ يوليو ، وقد استردت مصر سيناء فعلاً ، وهذا ليس بالأثر القليل للانتصار العسكرى لحرب ١٩٧٣ ، ولكن جاء استرداد سيناء فى الموازين السياسية التى جرى تعديلها على مدى ست سنوات بعد حرب ١٩٧٣ ، جاء ذلك لا فى مقابل انتصار عسكرى فقط ولكن فى مقابل عدول كبير عن السياسات والمشروعات المصرية العربية الخاصة بالنهوض والاستقلال والوحدة سياسياً واجتماعياً . ومع كل ذلك بقى أثر هزيمة ٥ يونيو مر المذاق عميق الأثر محفور النتائج على صخرة التاريخ المصرى . ولا أظن أن خلافاً يقوم

بشأن مسئولية النظام السياسى لحكومة ٢٣ يوليو فيما استشرى فى الجيش من عيوب قاتلة علي مدى الستينات ، ولا أن خلافاً يقوم بشأن أثر هزيمة ١٩٦٧ فى تقويض هيكل السياسات الوطنية التى كانت متبعة من قبل ، ولا أنه تمكن المبالغة فيما أدى إليه ذلك من انتكاس سواء على الصعيد الاجتماعى أو علي الصعيد العربى العام . وهكذا فإن السلطة الفردية ، التى قامت باسم جمع الشمل وتوحيد الإرادة السياسية ، وبقصد انجاز المهام الوطنية العليا بالسرعة والحسم المرجو ، قد أفضت إلى نقيضها ، لا من حيث تفكك النظام فقط ولكن من حيث القدرة على الحفاظ على استقلال الوطن ومشروع نهضته .

لقد تغيرت الأوضاع تغيراً ما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . بدأت تظهر في حركة اضرابات طلبة الجامعة فى فبراير ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٦٨ ، وهى تقريباً أول اضرابات شعبية تظهر في مواجهة نظام ٢٣ يوليو من ١٩٥٤ ، وتمثل فى هذه الاضرابات أن نظام عبد الناصر بعد الهزيمة قد اهتزت شرعيته السياسية لدى المواطنين ، ولم يعد يحمل القدر الذى كان يحمله من الثقة المفترضة فيه ، لا من حيث وطنية الحكم وصيغه العامه فى النهوض ، ولكن من حيث كفاءته التنظيمية والسياسية فى انجاز أهدافه أو فى الحفاظ على ماكان أنجز منها . وقد سبقت الاشارة فى صدر هذه الدراسة إلى أن قضية الديمقراطية من حيث هى نمط فى تنظيم الدولة والمجتمع

وتنظيم حركة الأفراد والمؤسسات ، هذه القضية كانت فى التاريخ المصرى مرتبطة ومشروطة وخادمة للقضية الوطنية ، قضية التحرر من الاستعمار .

واستجابة لهذا الوضع السياسى الجديد طرحت السلطة بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى يمثل استجابة رسمية من الدولة لتلك المطالب الشعبية ، واعترافا بعدم كفاءة الأسس التنظيمية التى كانت قائمة من قبل ، ووعداً بعدم السماح بأن تظهر من جديد ما اصطلح على تسميته باسم مراكز القوى ، ولبناء البديل الصالح فيما اصطلح على تسميته أيضاً باسم « دولة المؤسسات » ، ولكن لم يتح للقيادة فى هذا المجال من الإنجاز ما أتيح لها من إنجاز فى إعادة بناء الجيش المصرى ،بل لعل السلطة السياسية الفردية لم يتوفر لها من الانطلاق ماتوافر لها فى هذه الفترة بعد أن صفيت المراكز الأساسية لمناوأتها داخل الجيش والمخابرات العامة .

وفى هذه الفترة جرت محاولات للهيمنة على السلطة القضائية على أسلوب مخالف لما كان عليه الوضع قبل الهزيمة ، وايضاحاً لهذه النقطة يمكن الاشارة فى عجالة إلى ماسبقت الإشارة إليه فى الفصول الأولى من أن جهاز الدولة الذى اندمجت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية من الوجهة العملية كان قد أحاط بالسلطة القضائية وحاصر وجودها المستقل ، وبهذا لم تتدخل الثورة فى

شئون القضاء فى السنوات الأولى ، وإنما أحاطت به وحاصرت وظيفته ، وأمكنها أن تصدر من التشريعات ما يمنع اللجوء إلى المحاكم بالنسبة لما يمس النشاط السياسى للدولة مساساً مباشراً ، كما أمكنها أن تنشىء محاكم خاصة تختار لها قضاة معينين بأسمائهم من الضباط أو من غيرهم للنظر فى القضايا السياسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة . وكان للدولة فى ذلك الوقت قبل هزيمة ١٩٦٧ من القوة المادية والمعنوية ما استطاعت به أن تطبق هذا الوضع ، بخصائصه الثلاث : الأولى إستيعاب الوظيفة القضائية ، والثانية سلب بعض الاختصاص القضائى ، والثالثة انشاء المحاكم الخاصة بكل حالة تهمها بعينها . وبهذا الوضع لم تكن ثورة ٢٣ يوليو محتاجة لتدخل فى الشئون الداخلية للقضاء العادى وأوضاعه كمؤسسة ذات أعراف وتقاليد وضمانات مستقرة .

ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ ضعف النفوذ المعنوى للدولة ، وبدأت المعارضة السياسية تتوالد بكافة اتجاهاتها ، فلم يعد يسوغ لدى الرأى العام تقبل انشاء المحاكم الخاصة ، بعد أن أهتزت الشرعية السياسية للنظام عامة . ومن جهة أخرى بدأت الوظيفة الكامنة للقضاء العادى تحاول من خلال نشاطها القضائى اليومى أن توسع من ولايتها المنتقصة من خلال بعض الأحكام التى بدأت تناقش من بعيد مدى دستورية أو شرعية بعض الاجراءات السابقة

سـواء السـيـاسـيـة أو الاقـتـصـادية . وإن تجـاوزت بتـوسـيع اختصاصها ، النطاق المضروب عليها .

وتنبـهت الدولة بحذر لبداية هذه الموجة وما قد تفضى إليه من اخلال بما اعتـادته فى عملها السياسى من هيمنة منفردة على أوضاع المجتمع، فبدأت محاولة ادخال القضاء والقضاة فى الاطار السياسى للدولة ومحاولة النفوذ إلى الجهاز القضائى نفسه . واتخذ ذلك سبيلين هما الدعوة لادخال القضاة فى التنظيم السياسى (الاتحاد الاشتراكى) ، والدعوة إلى إعادة صياغة الهيكل القضائى نفسه بالمناداة بالقضاء الشعبى ، أى محاولة إدخال عناصر من غير القضاة فى المحاكم . وهاتان المحاولتان هما ما وقف القضاة ضدهما بالحركة الشهيرة التى قامت فى نادى القضاة والتى صدر فيها بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨ وأعلن معارضته الصريحة لتلك المحاولات جميعاً . ويمكن الرجوع فى تفاصيل حركة نادى القضاة إلى كتاب المستشار « ممتاز نصار »[٢] .

وفى أغسطس ١٩٦٩ واجهت السلطة هذه الحركة باصدار ثلاثة من القوانين حلت بموجبها الهيئات القضائية جميعها وأعادت تشكيلها ، بعد أن أسقطت نحو ٢٠٠ من أعضاء الهيئات القضائية ، منهم رئيس محكمة النقض وبعض مستشارى محكمتها ونائب رئيس مجلس الدولة ومستشارين من محاكم الاستئناف

وأعضاء من الدرجات الأدنى من جميع الهيئات القضائية . وفى الوقت نفسه شكلت لأول مرة محكمة عليا لمراقبة دستورية القوانين والغاء مايصدر غير متفق منها مع مبادىء الدستور ، وصيغت هذه النقطة بطريقة تنبىء عن أن انشاء هذه المحكمة كان مكسباً قضائياً وتطويراً للوظيفة القضائية لمراقبة دستورية القوانين . ولكن طريقة انشاء المحكمة واختيار أعضائها وتفاصيل الأحكام الخاصة بها يكشف عن أن المقصود من إنشائها كان فى الأساس حجب المحاكم العادية المدنية والادارية من مناقشة دستورية القوانين واللوائح وفقاً للمبادىء التى كانت أرسيت فى بداية الخمسينات قبل الثورة ، وكانت قد عادت حركة المحاكم بعد هزيمة ١٩٦٧ تعمل على إحياء تلك المبادىء وتشرع فى تطبيقها .

ودل ذلك كما دلت طريقة تطبيق بيان ٣٠ مارس على أن نظام الحكم يستعيد سماته السابقة فى ظروف أوضاع جديدة ، ولكن بطريقة أكثر رشداً والتفاتا لمشاكل التطبيق والتنفيذ واهتماماً بمعالجتها . أما الأوضاع العامة للسلطة من حيث الهياكل الرئيسية فلم يظهر بشأنها تغير جذرى . وبقى تنظيم الدولة قائماً على أساس من القيادة الفردية .

* * *

لقد توفى « جمال عبد الناصر » فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، وخلفه « أنور السادات » الذى كان عين نائباً عن رئيس الجمهورية فى

السنة الأخيرة لعهد عبد الناصر . وإذا كان أنور السادات من الضباط الأحرار ومن مجلس قيادة الثورة القديم ثم تولى مناصب ذات وجاهة ما فى العهد الناصرى ، عضواً فى بعض المحاكم الخاصة الاستثنائية ، ورئيساً لتحرير جريدة الجمهورية فترة ما ، ووكيلاً لمجلس الأمة ورئيساً لهذا المجلس ، فإنه فى كل هذه الأمور لم يتول منصباً تنفيذياً ولاقاد جهازاً من الأجهزة التى تعتبر مما عليه المعول فى قيام الدولة الناصرية واتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها . لذلك كان تعيينه رئيساً للجمهورية مع بقاء أجهزة الدولة كلها تقريباً بقياداتها السابقة التى كانت تتضمن رجالاً من أخلص المعاونين لعبد الناصر والمؤمنين بسياسته المنفذين لها ، كان ذلك مما يترجح معه الظن أن الدولة باقية مستمرة على حالها وأن « عبد الناصر » لايزال بمعاونيه فى الأجهزة المختلفة ، هو مايزال يشغل الرئاسة .

هنا يبدو تنظيم ٢٣ يوليو الذى سبق ايضاح خريطته وهياكله عنصراً هاماً فى تشكيل العملية السياسية بقاء أو تغييراً . ويكفى دليلاً على ذلك ماحدث فى مايو ١٩٧١ ، هو أن رئيساً جديداً قام على قمة السلطة ولم يتول فيها من قبل عملاً تنفيذياً ، ولاعرف أن له رجالاً ينتشرون فى الأجهزة ذات التأثير والحسم ، وهذا الرئيس قد شبت الخصومة بينه وبين كل قادة أجهزة الحكم فى عهد عبد

الناصر حول السياسات المتبعة ، وكان هؤلاء الخصوم هم عمد الدولة ، فيهم وزير الحربية الذى نيط به بناء الجيش بعد الهزيمة الفريق « محمد فوزى » ، و« شعراوى جمعة » وزير الداخلية المشرف على الأمن العام فى مصر والمهيمن على إدارة المباحث العامة المختصة بالأمن السياسى الداخلى والتى استردت هيمنتها علي الأمن الداخلى بعد الهزيمة وسقوط صلاح نصر وشمس بدران ، « وأحمد كامل » رئيس المخابرات العامة الذى تولاها بعد « أمين هويدى » ، و« عبد المحسن أبو النور » رئيس التنظيم الشعبى ، أى الاتحاد الاشتراكى ، و« محمد فايق » وزير الاعلام والمشرف علي الاذاعة والتليفزيون والصحافة ، ومن هؤلاء التنظيم الطليعى الذى كان بنى داخل الاتحاد الاشتراكى ويجمع في قمته نخبة من هؤلاء وغيرهم من المهيمنين على مراكز الدولة والصحافة وغيرها . هذا الرئيس الجديد واجه هؤلاء جميعاً وهم ذوو خبرة ومران ، فماذا كانت النتيجة ، انتصر الرئيس الجديد .

لقد ساعد على هذه النتيجة أن هزيمة ١٩٦٧ كما سبقت الاشارة كانت قد صفت الهيمنة التى مارستها ، ما اصطلح على تسميته بمراكز القوى قبل الهزيمة ممثلة فى قيادة الجيش والمخابرات ، وأن القيادة السياسية للدولة ممثلة فى « عبد الناصر » كانت بعد الهزيمة قد استردت سلطتها الفردية الفعلية ، وصارت

مفاتيح المؤسسات جميعاً والأجهزة كلها في قبضة رجل واحد ، رسمه وصفه باعتباره مركز الدفع ومصدر الشرعية . وهذه النقطة تقودنا إلى ملاحظة هامة وهى أن السلطة الفردية فى الستينات قادت إلى نقيضها من حيث التفكك الذى أسمى فيما بعد بمراكز القوى ، وهى خليقة دائما فى المدى الطويل أن تؤدى إلى هذا النقيض ، هذه السلطة الفردية التى استردت بعد هزيمة ١٩٦٧ سلطانها المتوحد قد مكنت بسهولة من ضرب النظام الناصرى وتصفيته لمجرد أن توفى رئيس الجمهورية صاحب تلك السياسات ، فهى فى الحالة الأولى قبل الهزيمة قد أفضت إلى نقيضها تنظيمياً وهو التفكك ، وفى الحالة الثانية بعد الهزيمة قد أفضت إلى نقيضها من حيث المضامين السياسية والاجتماعية . لقد خاض « السادات » معركته ضد كل أجهزة الدولة الناصرية في معركة دامت وحسمت فى يومين أثنين ، وكان معه فيها رئاسة الحرس الجمهورى ورئاسة المخابرات العسكرية وصحيفة الأهرام..

والناظر إلى وقائع هذه المرحلة من بعيد يرى فيها كل ملامح الانقلاب السياسى ، ولكن اعتياد المصريين منذ ٢٣ يوليو على أن رئاسة الدولة هى المصدر الشرعى ، أساغ لدى جمهور كثيف من الرأى العام برهة من الزمن أن النظام القائم انما يقضى على محاولة انقلاب ضده ، وأن رجال الدولة خصوم رئيس الجمهورية

وهم عمد الدولة والقائمون عليها وعلى نظامها وسياساتها ويملكون القدرة على توجيه أجهزة التحريك السياسى والتنفيذى كلها ، ساغ لدى الرأى العام إيضا برهة من الزمن أن هؤلاء كانوا يحاولون عمل إنقلاب ، وكان مع هؤلاء الغالبية الغالبة من أعضاء مجلس الأمة وفيهم رئيس مجلس الأمة الدكتور « لبيب شقير » ، كان معهم إيضا الغالبية الغالبة في الإتحاد الاشتراكى ، وفى مواجهة هؤلاء جميعاً يرى رئيس الجمهورية المنفرد هو صاحب الشرعية ويدا كل ما دونه من مؤسسات وأجهزة ورجال مجرد « تمرد » ، وهذا مثل فذ يوضح مدى الأهمية والخطورة والحيوية البالغة للجانب التنظيمى عند بناء السياسات ، وأنه لايتصور لمضمون سياسى اجتماعى أن يقوم ويستمر بغير شكل مؤسسى تنظيمى يلائمه ويعمل به ويحتمى . كما يبين إلى أى حد كان قد بلغ التناقض بين الشكل التنظيمى لنظام ٢٣ يوليو وبين مضامينه السياسية والاجتماعية ، وكيف أدى هذا الشكل إلى نتائج سلبية على هذه المضامين سواء فى الصورة التى جرت بها هذه النتائج قبل الهزيمة ، أو فى الصورة التى جرت بها بعد الهزيمة .

ثم جانب آخر ، فقد اطرد من السياسات فى السبعينات ما يعاكس فى الكثير منه السياسات السابقة ، وما لم يرض عنه الكثيرون وسخطوا عليه ولكنهم وقفوا عاجزين عن مقاومته ورده ، لأنه لم توجد كيانات تنظيمية يمكن بها فعل شىء : إن دولة

الخمسينات والستينات بما تشكله وما تمثله من نظم وأوضاع وسياسات اجتماعية واقتصادية قد طويت . وقد بدا لكثيرين عبر سنوات من السبعينات أن ثمة استمرارا وأن الأمر أمر تعديل وليس أمر تغيير . ومن هؤلاء بعض من صفوة المثقفين والمفكرين السياسيين . وكان هذا استصحاباً لأوضاع ما قبل مايو ١٩٧١ من الناحية التنظيمية . لقد جرى العدول فى السبعينات بالأسلوب ذاته الذى كان يجرى به التغيير من قبل ، من خلال مؤسسة الرئاسة كمؤسسة وحيدة تسيطر عليها قبضة واحدة ، وتتجمع لها كل خيوط التحريك فى الدولة والمجتمع . ومن المفارقات أن الرئاسة المنفردة فى السبعينات كانت أطلق فى السلطان وفى تقرير السياسات مما كان عليه الوضع أيام « عبد الناصر » ، وذلك مردود إلى ماسبق ذكره من نتائج حرب ١٩٦٧ من حيث قضائها على الاستقلال (أو النتوء) التنظيمى للمؤسسة العسكرية .

* * *

ثمة عدد من الملاحظات التى يمكن بها إنهاء هذه الدراسة . وقد يقال أن الأواصر قوية وعضوية بين السياسات والأهداف ، أى بين المضامين السياسية والاجتماعية لأى نظام ، وبين الأوضاع والأبنية التنظيمية التي تتواءم مع تلك المضامين ، وهى آصرة تؤدى إلى تبادل التأثر والتأثير بين الأمرين بل انهما يتبادلان التشكل . ويفرع

البـعض على هـذا الأصل الذى يسلم به كـاتب هذه الدراسـة ولا يجحده ، يفرع البعض بأن معارك الإستقلال التى خاضتها البلاد والمعارك التى طرحت عـامة فى الخمسينات والستينات تحقيقاً ودفاعاً عن مشروع التحرر السياسى والاجتماعى ، قد ارتبطت بهذا التشكل التنظيمى الذى أوضحته هذه الدراسة . وقد تكشف هذه الدراسة نفسها وخاصة فى فصولها الأولى عن بعض ما أملته الضـرورات فى تشكل النظام على الوجـه الموصـوف ، ولكن مع مراعاة كل ذلك يتعين الا يغيب عن البال أن هذا التشكل ذاته يحمل قدراً كبيراً من المسئولية إن لم تكن المسئولية كلها ، في الإنتكاس بالمشروع الذى أريد بهذا التنظيم تحقيقه والدفاع عنه . ومن الناحية النظرية أقول[٣] أنه مع التسليم بالأواصر بين المضامين السياسية والاجتماعية والأبنية التنظيمية ، أقول أن ثمة قدراً من التمييز بينهما ، وهو تمييز قد نختلف فى حجمه ولكنه موجود ، وبه يصعب القول بأن ثمة تلازماً غير منفك بين صيغة إجتماعية سياسية معينة ، وبين بناء تنظيمى حتمى معين . تلك نزعة قالبية آلية لايبدو أنها صائبة .

وداخل إطار الفكر السياسى نفسه ثمة إمكانية ليست محدودة ، للتمييز بين الأصل النظرى للفكرة السياسية ، وبين النماذج التطبيقية التى ترسم الأبنية والعلاقات والقنوات . لذلك فإن الزعم بان التنظيم النيابى مثلاً لصيق بالنظرية الليبرالية زعم غير مقنع .

والنموذج النيابى يمكن الأخذ به ووضعه فى سياق وتوظيف تنظيمي آخر لخدمة مضامين سياسية وإجتماعية أخرى . صحيح أن النموذج التنظيمى فى نشأته الأولى يظهر فى إطار أوضاع تاريخية وإجتماعية ملابسة ، وفى ظل صراعات إجتماعية وسياسية محيطة به ، وقد يظهر فى حضن نظرات سياسية مسوغة ، ولكنه بعد ذلك وبوصفه نموذجاً تنظيمياً تطبيقياً ، يمكن نقله وأعماله في ظروف أخرى .

ستتغير عند النقل الوظيفة المؤداة ، وعلينا حتماً أن نكون علي إدراك وبصر دقيق بأثر النقل فى إختلاف الوظيفة . ويمكن بطبيعة الحال تعديل النموذج المنقول فى بعض صياغاته ورسومه التفصيلية ، بما يتلاءم مع الفاعلية المرجوة من أعمال النموذج التطبيقى المعدل فى ظروف متغايرة . وكل تلك العمليات تشكل رصيداً فكرياً فى المجال التنظيمى ، وتجعل هذا المجال التنظيمى له من التميز ما يمكن أن يصنف منه علم يدرس فى تطوره دراسة متميزة .

وفي هذا الخصوص فأنا أتصور أن اختلاف النظام الاجتماعى لايقتضى بالضرورة واللزوم اهدار أسس تنظيمية ثلاثة للنظام السياسى ، فى المجتمعات التى تشابكت وتعقدت أوضاعها ومشاكلها ، وهى :

أولاً ، مبدأ التعدد التنظيمي . وقد نقر ضوابط لهذا التعدد ، وقد تتفتق الضرورة التاريخية عن تنظيم سياسى جامع ، أقول جامعاً وليس وحيداً ، بمعنى أن يكون تنظيماً يمثل التيار الغالب فى المجتمع فى ظروف أوجبت هذا الإجتماع الحاشد الكبير . ولكن ذلك ينبغى أن يكون إفرازاً سياسياً وإجتماعياً ولا ينبغى أن يأتى قسراً ولا اصطناعا . وينبغى أن يكون توجهاً شعبياً حقيقيا ، مع إستبقاء مبدأ التعدد كمؤشر فعال لقياس جدية التوجه الشعبى الرضائى لهذا التنظيم الأشمل وحقيقته . وأكرر التأكيد أن ما أشير إليه هنا . من إمكانية وجود تنظيم شامل أو عام ، هو ما يعنى وجود تنظيم يضم الغالبية الغالبة التى تشكل التيار العام أو الغالب فى المجتمع ، وذلك فى إطار الإعتراف المقدم بنوع آخر من التعددية ، ثم يعمل العاملون على إيجاد الصياغات السياسية والإجتماعية المجمعة ، بما يمكن من تجمع الغالبية الغالبة للشعب فى كيان واحد ، يحقق بالتعامل الفعال قدراً من الإستقرار فى تنفيذ الأهداف ومع ضرورة الإعتراف ببقاء التنظيمات الأصغر تنتقد وتصوب وتصحح ، وتكون مكنة تجدُّ لهذا التنظيم إن اضطربت الأحوال ، أو تقلصت منه الوظائف . ومثلى فى ذلك « الوفد المصرى » فى السنوات الأولى من تكوينه .

وفى هذا المجال أشير إلى ماسبق أن أشرت إليه في بدايات الفصل الخامس من أن واحداً من أسباب الإستبدادالسياسي

والسلطة الفردية هو هدم المؤسسات التقليدية القديمة دون محاولة للإستفادة منها فى إطار التنظيمات الإجتماعية فى الأقاليم والمهن والبيئات المختلفة ، وإعادة تشكيلها وتوظيفها لخدمة أهداف التحديث والتجديد . إن الحركة الحزبية فى مصر فى فترة مابين الحربين العالميتين رغم كل مايرد من تحفظات ، كانت تستخدم المؤسسات التقليدية في القرى والأحياء ، أو ما بقى من هذه المؤسسات كمؤسسة الأسرة والعائلة الممتدة ، فتستعين بها فى تحريك الجماهير وهذا عنصر مهم من عناصر التحريك والتنشيط .

ومثل آخر عكس الدلالة ، فإن الإنجليز رأوا فى الطرق الصوفية تجمعاً شعبياً كبيراً وعملوا على الاستفادة منها ، وبعد محاولات عديدة نجحوا في التأثير على مشيختها العليا ، وضمنوا بذلك على الأقل تحييدها أو عزلها عن الحركة الوطنية . والحركة الوطنية تركت هذا الميدان ولم تسع للعمل فيه ، مع احتمال إنه كان فى المقدور لها أن تجذب هذا الحشد الجماهيرى العريض . وكان هذا العزوف بسبب المسلك العلمانى الذى تبنته الحركة الوطنية بعد فقدان الحزب الوطنى قيادته لها . ووجه إحتمال نجاح الحركة الوطنية فى هذا المجال ، إن الحركة الإسلامية كانت بطبيعتها وإمكانياتها تقف ضد الإستعمار .

نحن نعلم إن هذه المؤسسات ليست مؤسسات سياسية ، ولكننا نعلم أيضاً أن جزءاً من العمل السياسى ينصرف إلى النشاط

داخل أى نوع من أنواع التجمعات الجماهيرية المصنفة على أساس من المهن أو الحرف أو الأحياء أو النشاط الفكرى . ونحن لانحكم اليوم بفساد النشاط النقابى مثلاً إذا كانت سيطرت عليه فى لحظة ما أو مرحلة ما القوى السياسية والمخاصمة للحركة الوطنية ، بل إن هذه الحركة لتجعل جزءاً من حركتها الدعوية ولتجتهد وتنشط فى إستخلاص هذه المؤسسات لصالح توجهاتها . وكان الأحرى أن تفعل ذلك فى مؤسسات كثيفة كحركة الطرق فى ذلك الوقت ، فلا تتركها فريسة فى أيدى الملك والإنجليز يبعدونها عن النداءات الوطنية ويتركونها للجمود . أثير هذه الصورة كمثل من الماضى يتعين الاعتبار بدلالاته وبدروسه في موقفنا من المؤسسات التقليدية والموروثة .

كما أشير أيضاً إلى خطأ وخطر تحطيم كل ما هو تقليدى موروث فى الفكر والمؤسسات الإجتماعية ، وخطأ وخطر الإنسحاب منها لتقع فريسة الجمود ، أو يتناثر الناس منها فرادى بلا مؤسسات بديلة لها ذات القوة والقدرة على التجميع ، ولها ذات القدوة والقدرة على إثارة الشعور بالإنتماء لجماعة أو لتجمع ما ، فى أى من المستويات أو المجالات الإجتماعية . وإن خطأ هذا المسلك وخطره إنما يمس فيما يمس هدف الترشيد والبناء الديمقراطى للدولة والمؤسسات .

ثانياً ، مبدأ الجماعية فى إتخاذ القرار ، فلايستبد بهذا الأمر فرد واحد . وفى هذه النقطة يمكن إيضاح فارق هام ، وهو أن « مسألة حكم الفرد » تتعلق بمفهوم التنظيم ، فهى لاتعنى بذاتها وبالضرورة أن صاحب القرار الفردى يتجاهل المصالح العامة أو يعمل ضدها ، سواء كانت هذه المصالح لفئة إجتماعية محددة أم للطبقات الشعبية العريضة ، وهى لاتعنى أن الحاكم يستغنى عن المشورة الفنية والدراسة الموضوعية ، ولا إنه طليق من مراعاة سائر الضغوط السياسية والإجتماعية والفكرية . إن وصف « القرار الفردى » وصف تنظيمى ، بمعنى أن صاحب القرار إنما يتخذه وحده طليقاً من مشاركة الآخرين فى إتخاذه ، دون أن يعنى ذلك أن مادة القرار قبل صدوره والبدائل المختلفة المعروضة قبل إتخاذه يكون شارك فيها جمع من المختصين أى أصحاب المشورة . ويظل الفرق قائماً بين من يساهمون فى إعداد المادة الأولية لصنع القرار ، وبين من يتخذه وحده دون شريك .

لقد سبقت الإشارة إلى هذه النقطة ويمكن أن نضيف القول ، بأنه فى كل الظروف فإن القرار الفردى ، أياً كان تزداد فيه إحتمالات الخطأ والميل ، والقرار الجماعى الذى يشارك عدد من الناس فى صنعه وإتخاذه بمراعاة مايدور بينهم من نقاش وتصويت ، هذا القرار الجماعى تقل فيه إحتمالات الخطأ والميل .

ونحن عندما نقوّم تجربة تاريخية ، وهى واقع تم ولاحيلة لنا فى تداركه ، قد نقصر نظرنا فيها وفى أى قرار اتخذ خلالها ، نقصر ذلك على صواب القرار . وماترتب عليه من نفع أو ضرر ، أى ننظر إلى مضمون القرار فقط . ولكن عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولانعرف بعد ما سيقع فيه ، فحتم علينا أن نختار ماتقل فيه احتمالات الخطأ . بالقرار الفردى مثلاً أممنا قناة السويس وأممنا القسم الغالب من رأس المال المسيطر على الإقتصاد المصرى وبدأنا تحقيق مشروع سياسى واجتماعى طموح فى السياسة الخارجية والعربية وفى النهوض الاقتصادى ، ولكن بالقرار الفردى أيضاً اشتعلت حرب ١٩٦٧ التى أفضت إلى هزيمة عسكرية وإلى إنكسار المشروع السياسى الإجتماعى الكبير ، ثم بالقرار الفردى أيضاً اتخذت كل قرارات التراجع فى المجالات السياسية والاقتصادية فى السبعينات .

قد يقال أن قواداً عظاماً فى العصور الوسطى مثلاً حققوا انتصارات ونهضات عظمى ، وهم قادة أفراد ، أقول أنهم ظهروا فى عصر كان فيه كل القيادات أفرادا ، فكان مستوى الكفاءة التنظيمية واحداً تقريباً أو على مستويات متقاربة ، أن التنظيم الحديث للإدارة يمثل نموذجاً لآلة أو لجهاز أكثر كفاية فى تلقى المعلومات وأكثر رشداً فى إتخاذ القرارات وأكثر ضبطاً فى التنفيذ . وأن تضخم أجهزة الدولة والمجتمع فى الحرب والسلم وتعقدها

وتشابكها ، وصار مما يحتاج إلى جهاز أو أجهزة تصمم على وجه يحقق ماهو أكفأ وأرشد وأضبط ، وماهو أسرع في انسياب المعلومات وتحقيق التنفيذ واتخاذ القرارات . وقد يقال أن السرعة في اتخاذ القرار تصلح لها القيادة الفردية ، ولكن الواضح أن المقصود بالسرعة.هو السرعة في اتخاذ القرار الرشيد لا السرعة في اتخاذ أي قرار مطلق ، وأن الرشد صار من ضوابطه التنظيمية التخصص الفني ، أي عمليتي التحليل والتركيب ، ولايرْشُد القرار بهما كليهما إلا عن طريق مبدأ الجماعية في إتخاذ القرار . والقول بصلاحية القائد الفردي قديماً في تحقيق الإنجازات الضخمة ، كالقول بصلاحية الخيل والمراكب الشراعية قديماً في كسب الحروب الكبيرة .

ثالثاً : مبدأ توزيع السلطة وقد لايصح القول مطلقاً بمبدأ الفصل بين السلطات ، إنما أقول عبارة أكثر مرونة وهي توزيع سلطة الدولة في اتخاذ القرار وتنفيذه على العديد من الأجهزة . فلا يستبد بالعمل جهاز واحد وحيد ، إنما يصدر القرار بقدر الأمكان بحسب الملاءمات التاريخية والفنية في كل مجال ، عبر العديد من الأجهزة ، حتى لا يمتلك جهاز واحد إصدار القرار فتنشأ له مكنة استيعاب العمل العام ، وحتى لا تنمو لدى هذا الجهاز الذاتية المانعة من دون الارتباط والاتصال العضوي الحي بالقوى والاتجاهات التي يموج بها المجتمع .

هذه الخصائص الثلاث علينا فى كل حالة تاريخية عينية ، وفى كل مجتمع بعينه ، إن نبحث عن الاشكال والقنوات والابنية التى تمكن من توفيرها ، وكل ذلك فى إطار من تحقيق وجوه الاتصال بالمشاركة الشعبية من خلال المساهمة فى إختيار الرجال ورقابة الاعمال .

* * *

على مدى ثمانية عشر عاماً [٤] ، وهى فترة حكم « جمال عبد الناصر » تجلت ايجابياتها ، ليس باجلاء المستعمر الانجليزى فقط ، وليس برفض دخول مصر فى تكتلات وأحلاف مع الدول الكبرى فقط ، ولكنها تجلت فى تحرير الارادة الوطنية ، ذلك الطموح الشعبى لبناء مجتمع ناهض ومستقل . وتعتبر ثورة ٢٣ يوليه فى هذا الطريق امتداداً لحركة كفاح الشعب المصرى وراء قيادات سابقة ، ظهر كل منها فى مرحلة من المراحل التاريخية وخاصة منذ الظروف التى تلت معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى نزعت مصر عن انتماءاتها الأشمل مع جاراتها ، لتنفرد بها القوى الغربية وحيدة ولتقتحمها سياسياً واقتصادياً ، وخاصة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر حتى احتل العسكر الانجليز مصر ١٨٨٢ ، ثم قيام زعامات الحزب الوطنى ثم الوفد وغيره . ان مشروع الاستقلال لثورة ٢٣ يوليه يجد له امتداده التاريخى فى حركة مصر

للمصريين فى أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر وثورة عرابى ثم الحزب الوطنى ومن بعده الوفد . ويبدو لى أن مسألة الاستقلال الوطنى بالنسبة « لعبد الناصر » كانت هى الاساس فى كل سياساته وفى كل توجهاته السياسية والاقتصادية وغيرهما . ومنها توجهه بسياسة الدولة الى مفهوم عدم الانحياز ، ومنها توجهه للعروبة وتوجهه للاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية فى الداخل لتمصير الاقتصاد ثم تأميم وسائل الانتاج الرئيسية واعداد خطط التنمية .

كل القضايا التى ارتبطت بمشروع الاستقلال كانت ميادين صراع مع الاستعمار ويمكن أن نقول أنه عند عبد الناصر « فى البدء كان الوطن » ، وما يبقى منه ومن دولته هو هذا الطموح إلى الاستقلال كمشروع للنهضة الوطنية ، وهذه القضية هى التى بها أصبح « عبد الناصر » زعيماً وليس مجرد حاكم .

وبالنسبة للاصلاحات الاجتماعية الهيكلية التى جرت فى فترته ، فقد بدأت وولدت من أحشاء حركة التحرر الوطنى ومشروع الاستقلال والنهوض ، بدأت بتمصير الاقتصاد ١٩٥٧ وهو الاجراء الذى اتخذ فى خضم معركة ١٩٥٦ الوطنية . ثم توالت بعد ذلك اجراءات هيمنة الدولة على مصادر الانتاج ووسائله ، وذلك فى صميم حركة ثورة ٢٣ يوليه ضد الاستعمار ومن أجل تحرير

الاقتصاد الوطنى من الهيمنة الأجنبية . وهذا لايخل بطبيعة الحال فى انحياز « عبد الناصر » الاجتماعى الواضح إلى مصالح الجماهير الشعبية العريضة . ومعركة السد العالى مثلاً كانت نموذجاً لارتباط قضية التنمية بقضية الاستقلال .

وإن القطاع العام الذى امتد فى فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وخاصة فى الانتاج والتصنيع ، هو ما لا يزال إلى اليوم دعامة الاستقلال فى الاقتصاد المصرى ، رغم كل العواصف التى ارادت أن تجتاحه إجتياحا خلال السبعينات ، ورغم ، أنه يقوم بدوره فى ظروف شاقة للغاية . إن تنظيماً اقتصادياً انتاجياً استطاع أن يعبر السبعينات بكل ما كان من شأن سياسة السبعينات أن تقضى إليه من تدمير فى بنية الاقتصاد ، وهو تنظيم جدير بأن ينظر إلى مرحلة تكوينه بجدية كبيرة ، باحترام له . ويمكن باطمئنان القول أن مشروع الدولة المستقلة ، بآفاقها المتسعة ، الشاملة جوانب الاقتصاد والتطوير الاجتماعى ، تعود فى قمتها الأولى إلى « محمد على » ، ثم تعود فى قمتها الثانية إلى عهد « عبد الناصر » .

وبالنسبة لقضية العروبة ، فإن التوجه المصرى للوطن العربى وادراك مصر لهذا الانتماء ، كانا لصيقين أيضاً بحركة التحرر عندما تمثلت أساساً فى مشكلة فلسطين والغزو الصهيونى له .

وثورة ٢٣ يوليه كانت حاسمة فى هذا التوجه وفى أن تضع مصر فى قلب الوطن العربى وتربط ذلك بمشروعها لبناء الوطن المستقل ، وهذا جانب ايجابى لثورة ٢٣ يوليه تضيفه إلى الخبرة التاريخية المجتمعة وتفيد أن التحرر الوطنى يستوجب بناء اقتصاد مستقل مع ادراك الروابط التى تقوم بين مصر والديار العربية .

وثمة جانب آخر من ايجابيات الفترة الناصرية يتعلق بسياسة عدم الانحياز التى بدأت تحت شعار الحياد الايجابى ثم تبلورت فى مفهوم عدم الانحياز ، وهو توجه فى السياسة الدولية كان يؤكد على رفض التبعية السياسية للدول الكبرى ورفض الاحلاف ومقاومتها ، وأن تعمل الدول الحديثة الاستقلال ، على التجمع للوقوف ضد سياسات التبعية . وهذه نقطة أخرى تنضاف إلى التراث التاريخى لهذه الفترة .

على انه توجد بعض النقاط أوضحتها الدراسة وتحتاج إلى تلخيص وتعقيب :

فبالنسبة للجيش ، يقال أنه كمؤسسة سيطر على الحكم خلال الفترة الناصرية ، وإن كان هذا من سلبيات النظام وقتها ، واتصور أن المسألة يتعين الا توضع بهذا الشكل المطلق . وقد سبقت الاشارة فى بدايات الفصل الثانى إلى أن الناظر فى حركة التاريخ المصرى الحديث ، يلحظ اربعة انعطافات تاريخية كبرى ، ثلاثة

منها قام بها الجيش أو شارك فيها ، وهى حركة « محمد على » وحركة « عرابى » وحركة ٢٣ يوليه ، وإن واحدة فقط قام بها المدنيون ١٩١٩ ، ونلحظ أن الجيش المصرى عندما شبت هذه الثورة علي الخصوص ، كان ثلاثة أرباعه مغيب فى السودان منذ ١٨٩٨ . فقيام حركة من الجيش أو مشاركته فى حركة ثورية ليس امراً غير عادي ، ومن الخطأ أن نعتبره امراً شاذاً . وتجربة « محمد على » وهى تجربة نهوض سياسى واقتصادى ، بدأت بالجيش وبنيت على أساس ترابط وثيق بين المؤسستين العسكرية والمدنية .

انما وجه الخطأ فى هذا الأمر هو الكيفية التى تم بها هذا الاشتراك من الناحية التنظيمية ، اذ قامت على أساس من شبه استقلال تنظيمى للمؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية ، مما افاد تفككاً فى بناء الدولة وانحداراً فى كفاية الجيش نفسه . وثمة أخطاء كثيرة أشير اليها من قبل بما لا داعى لتكرارها هنا .

وبالنسبة لقضية التنظيم الشعبى للعهد الناصرى ، فثمة نقد يوجه إليه بطبيعة الحال من حيث النظام الاساسى للدولة الذى انكر فكرة التعدد التنظيمى ، ولكن يضاف إلى ذلك أن هذا التنظيم الذى بنته دولة ٢٣ يوليه لم يكن تنظيماً شعبياً فى الواقع ، رغم كل المحاولات ورغم السياسة الشعبية التى كان ينتهجها «عبد الناصر» فى مجالى قضية الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى ، ولم

يكن التنظيم ذا قرار سياسي مستقل انما كان ملحقاً وتابعاً لأجهزة الدولة . وإن معضلة النظام الناصرى فى هذا المجال قامت على أن جهاز الادارة هو ما استوعب الوظائف السياسية فى الدولة أولا ، ثم استوعبت أجهزة الأمن وحدها هذه الوظائف ، مع قيام التعارض والتصارع بين بعضها البعض . وقام هذا سببا آخر لتفكك النظام .

ومن جهة أخرى فإن نزعة التغريب أو التوجه للغرب واستعارة انماطه الفكرية والاجتماعية قد زادت خاصة فى الستينات ، واتصور أن « عبد الناصر » وبعض من كانوا حوله لم يكونوا يؤيدون المدى الذى بلغه هذا التوجه ، وأنهم كانوا يتشوقون حتى سنة ١٩٦٤ على الأقل إلى نوع من الصياغات التى لاتكون تابعة أو مأخوذة عن الغرب ، ولكن ساعد فى ازدياد هذا التوجه التغريبى مايمكن تسميته بالصفوة الحاكمة عموماً فى مصر وخاصة المهنيين ، اذ غلب عليهم المنزع الغربى فى مجالاتهم التخصصية وفى مجالات التثقيف والتوجيه المعنوى العام . وإن صراع « عبد الناصر » مع الاخوان المسلمين منذ الخمسينات ، قد أدى إلى غياب العنصر الاسلامى فى السياسة والتوجه الفكرى على مدى خمسة عشر عاماً ، أى غيابه عن التأثير فى البيئة الفكرية والسياسية المصرية ، وغياب مقاومته لموجة التغريب ، والعنصر

الثالث لازدياد هذه الموجة هو سيادة النمط الذى شاع فى أرض الشام ولبنان على وجه الخصوص فى الستينات بالنسبة للفكر القومى العربى وهو فكر قومى يقوم على أساس استبعاد العنصر الدينى تماماً .

وكملاحظة عامة فإنه يظهر للقارىء من أول فصول هذه الدراسة إن كاتبها ينطلق من مسلمة لديه وهى أن قضية الديمقراطية فى التاريخ المصرى الحديث كانت موجهة دائما إلى خدمة الحركة الوطنية وقضية الاستقلال . ولم يكن الدفاع عن الديمقراطية لدى الرأى العام المصرى منفصلاً عن قضية الدفاع عن الوطن . ويبدو لى أن المقاومة الديمقراطية لثورة ٢٣ يوليه قد انحسرت لدى الرأى العام عندما فقدت أهم أساس تقوم عليه ، وقد حدث ذلك عندما ثبت يقيناً ١٩٥٦ بتأميم القناة ومقاومة العدوان الثلاثى وما كان يصاحب ذلك من مقاومة للاحلاف العسكرية ، عندما ثبت يقيناً من كل ذلك مدى ثبات نظام ٢٣ يوليه فى دفاعه عن استقلال الوطن . هذا المطلب نفسه مطلب الديمقراطية بدأت تتفتق عنه المقاومة من جديد بصورة شعبية تمثلت فى حركات مظاهرات الطلبة وغيرهم بعد هزيمة ١٩٦٧ ، بعد أن تبين أن هياكل نظام ٢٣ يوليه لم تكن قادرة على المحافظة على الاستقلال ومشروع النهضة المطروح .

وفى النهاية فإن الناصرية فى التاريخ هى مجمل السياسات

العينية الملموسة التى مورست خلال مرحلة تاريخية معينة سواء من حيث المضامين السياسية والاجتماعية التى انتجتها أو من حيث الهياكل والابنية التنظيمية التى قامت عليها . وهذه تجربة تاريخية انضمت إلى تاريخ الشعب المصرى ضمن حركاته الكبيرة فى العصر الحديث التى نجدها فى ثورة ١٩ وثورة « عرابى » وتجربة « محمد على » . وكل ذلك بتجاربها المتعددة والمستفادة من النجاح والهزيمة معاً تشكل ينابيع لم تنضب بعد ، تمد وعى المصريين بالخبرات والدروس فى سعيهم لبناء مشروع نهضتهم المستقبلية ، شريطة أن تحيا التجربة فنياً دروساً وخبرات ، لا أن نحيا نحن فيها خصوماً وانصاراً . واحداث الماضى جرت وانتهت لن تنبعث بالتأييد ولن تموت بالخصومة ، وانما هى تنبعث وتحيا بالادراك وباستخلاص الدلالة وبالتعلم . وهنا يكون للانجاز ما للتعثر من فائدة ، اذا أحسن استخلاص الدلالات منهما معاً وأمكن استخلاص الدروس .

والحمد لله ،

هوامش الفصل الأول

(١) التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . الفرد سكون بلنت . الترجمة العربية . مطبعة البلاغ الأسيوى . بدون تاريخ . القاهرة ، ص ٤٤٠ - ٤٤٣ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى . الطبعة الأولى ، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٧ م . مطبعة النهضة . القاهرة . ص ١٢٨ .

(٣) سليم خليل نقاش . مصر للمصريين ، الجزء السادس . مطبعة المحروسة بالاسكندرية ، ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٤ م ، ص ٦٠ - ٦٣ .

(٤) سليم خليل نقاش ، المرجع السابق ، الجزء السادس ، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٥) د . يونان لبيب رزق . الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ . مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٠ ص ٣٠ - ١٦٤ .

(٦) طارق البشرى ، سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ القاهرة . يراجع فى توضيح الفكرة الواردة فى المتن من صفحة ٥٤ الى صفحة ٧٩ .

(٧) النظارات والوزارات المصرية . الجزء الأول . جمع وترتيب فؤاد كرم - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . وزارة الثقافة . مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٦٩ .

(٨) د . يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٢ .

(٩) يراجع فى هذا الشأن :

- الأمر الملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بإصدار الدستور .

- لجنة الدستور . محضر لجنة وضع المبادىء العامة ، لجنة الدستور - مجموعة محاضر اللجنة العامة .

- مجلس الشيوخ . الدستور ، تعليقات على مواده بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية : ثلاثة أجزاء .

- ألبرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر . القاهرة ١٩٢٤ .

- محمد الشريف ، على هامش الدستور .

- عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، الجزء الأول.

- طارق البشرى ، دستور ١٩٢٣ صراع حول السلطة . مجلة الطليعة . القاهرة . سبتمبر ١٩٧٢ .

(١٠) تراجع دراسة قدمها المؤلف بعنوان « نحن بين الموروث والوافد » فى ندوة نظمها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بعنوان : اشكالية العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى ،القاهرة فى فبراير ١٩٨٣ .كما يراجع الأجزاء الثلاثة « فى أعقاب الثورة » للأستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

(١١) طارق البشرى . « المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية » . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ . يراجع الفصل الخاص « معاهدة سنة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر » ص ٥٥١ - ٥٩٣ .

(١٢) طارق البشرى . الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . دار الشروق الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٣ م ، ص ١٠ .

(١٣) طارق البشرى ، الحركة السياسية ... الخ ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٣٦ .

(١٤) Charles Issawi Egypt : An Economic and Social Analysis Oxford University Press 1947 . P 139

(١٥) د . محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية . بدون تاريخ (المقدمة مؤرخة مايو ١٩٧٨) ، ٢٥٧ -

٢٦٢ .

(١٦) د . محمد دويدار ، المرجع السابق . ص ٢٦٤ – ٢٦٦ .

(١٧) د . علي الجريتلي ، التاريخ الاقتصادي لثورة ٢٣ يوليو ، دار المعارف القاهرة ص ٢٥ – ٣٧ .

– طارق البشري ، الحركة السياسية ...... الخ ، المرجع السابق ص ١٨٥ – ٢٠٧

(١٨) طارق البشري . مصر في إطار الحركة العربية ، مجلة المستقبل العربي بيروت ١٩٧٨ .

(١٩) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ – نوفمبر ١٩٥١ . طبع وزارة الخارجية المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ص ٢٤ .

(٢٠) طارق البشري . الحركة السياسية .. الخ المرجع السابق ، ص ٣٣٦ – ٣٥٠ .

(٢١) طارق البشري . الحركة السياسية .. الخ المرجع السابق ص ٣٥ وما بعدها .

– طارق البشري . ثلاث ملاحظات عن الديمقراطية « الفكر المعاصر » العدد الثاني ، صادرة عن دار ابن رشد ودار الفكر المعاصر ، ص ٦٩ .

(٢٢) يراجع على سبيل المثال ، صحيفة الجمهور المصري في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى يناير ١٩٥٢ ، وصحيفة روز اليوسف في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥١ الى مارس سنة ١٩٥٢ .

هوامش الفصل الثانى

(١) فى تتبع أحداث مرحلة صعود محمد على الى الحكم ، فإن أهم ما يمكن الرجوع اليه بعد كتاب الجبرتى ، ما يلي :

- د . محمد فؤاد شكرى ، مصر فى مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١ - ١٨١١ ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٨ ، وهو ثلاثة أجزاء

- عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية الطبعة الثالثة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م ، القاهرة .

- د . شفيق غربال ، محمد على الكبير ، سلسلة أعلام الاسلام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٤٤ .

على أن التقويم العام للأحداث وترتيبها على النحو الوارد بالمتن ، يقع على مسئولية هذه الدراسة وحده .

(٢) د . شفيق غربال ، محمد علي الكبير ، المرجع السابق ، يراجع الفصل السابع من صفحة ١١٤ إلى صفحة ١٥٧ .

(٣) داود بركات ، البطل الفاتح إبراهيم باشا ، المطبعة الرحمانية بمصر بدون تاريخ ، ص ٨٣ - ٩٢ .

(٤) أحمد حسين ، موسوعة تاريخ مصر ، الجزء الثالث دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٩٦٠ - ٩٦١ حديث بين ابراهيم باشا ومندوب فرنسا البارون (بوابر الكونت) .

(٥) لواء اسماعيل محمد شوقى ، الجيش المصرى تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - بحث قدم فى ندوة تاريخ الجيش ، الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

(٦) أحمد عرابي . مذكرات الثورة العرابية . الجزء الأول . طبعة ١٩٥٢ ص ٣٠-٤٢ .

(٧) صلاح عيسى . الثورة العرابية المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٧٢ . بيروت . ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٨) صلاح عيسى . المرجع السابق . ص ١٢٨ - ١٢٩ .

- أحمد حسين . المرجع السابق ص ١٠٦٧ .

(٩) صلاح عيسى . المرجع السابق ص ٣٠٢ .

- الفريد بلنت ، التاريخ السرى الخ ، المرجع السابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ ، ٢٤٢ .

(١٠) تراجع الكتب الآتية :

- مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد والأمير آلاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى بالسودان . طبعة القاهرة ١٩٣٦ .

- الباحث المطلع « محزون » ، ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية . طبعة القاهرة ١٩٣١ .

- داود بركات . السودانى المصرى . مطامع السياسة البريطانية طبعة القاهرة ١٩٢٤

- د . عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٧ .

- طارق البشرى . سعد زغلول يفاوض الاستعمار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧

(١١) محمد نجيب . كلمتى للتاريخ . دار الكتاب النموذجى . القاهرة ١٩٧٥ س ٤ - ٨ .

(١٢) قارن بين ماهو وارد بالمتن ، وما ذكره د . عبد العظيم رمضان - المرجع السابق ص ١٣٢-١٣٥ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥م . الجزء الأول ص ١٠٠ ، ١٢٦ .

(١٤) طارق البشرى ، سعد زغلول .. الخ ، المرجع السابق ص ١٣ – ٢٦ .

(١٥) طارق البشرى ، سعد زغلول .. الخ ، المرجع السابق ص ٢٠ – ٢١ .

(١٦) عبد اللطيف البغدادى . مذكرات عبد اللطيف البغدادى . الجزء الأول . المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٢ .

(١٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو . الجزء الرابع . شهود ثورة يوليو . المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى ص ٢١٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد اللطيف البغدادي) .

(١٨) العميد مصطفى ماهر أمين . الجيش المصرى وثورة ٢٣ يوليو . بحث مقدم لندوة الجيش المصرى . الكلية الحربية القاهرة ١٩٨١ .

(١٩) العميد مصطفى طاهر أمين ، المرجع السابق .

(٢٠) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢١) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ٢١٨ (نص لقاء محرر الكتاب مع عبد اللطيف البغدادى) .

(٢٢) العميد مصطفى ماهر أمين ، المرجع السابق .

(٢٣) جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر . كتاب الهلال العدد ٣٨٨ ، ابريل ١٩٨٣ ، دار الهلال . القاهرة ص ٣٣ .

(٢٤) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٦ – ٤٨ .

(٢٥) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٤ – ٢٠ .

(٢٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٢٥٥ .. الخ (نص لقاء محرر الكتاب مع فتح الله رفعت) .

– محمد نجيب . المرجع السابق . ص ١٦ .

(٢٧) العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .

(٢٨) محمد نجيب . المرجع السابق ، ص . ٢٤ ، ٤٠ .

- جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٢٩) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٣ .

(٣٠) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ - اعداد مصطفى طيبة . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٨ .

(٣١) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٧ ، ٦٣ .

(٣٢) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٣٣٩ - ٣٤١ .

(٣٣) يلاحظ ذلك من ثبت الأسماء فى « شهود ثورة يوليو » الذين دون أحمد حمروش نص لقاءاته مع كل منهم ونص إجاباتهم فى الجزء الرابع من المرجع السابق .

(٣٤) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٥) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية . دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٥ ص ١١ .

(٣٦) لطفى واكد . مقال بعنوان « ثلاثة رجال من يوليو » . صحيفة الأهالى القاهرية ٢٧ يوليو سنة ١٩٨٣ .

(٣٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ٧٨ .

- عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٤٤ - ٤٥ .

(٣٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٤٢ - ٤٣ .

(٣٩) عبد اللطيف البغدادى المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٦ .

(٤٠) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ٣٤ .

(٤١) جمال حماد . المرجع السابق . ص ٣٢ – ٤٣ – ، ٦٧ – ٧٣ .

(٤٢) صحيفة روز اليوسف ٢٥ يوليه ١٩٨٣ . حديث مع إبراهيم الطحاوى .

(٤٣) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٨٩ – ١٩٣ .

(٤٤) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٣٥ – ١٣٦ .

(٤٥) جمال حماد المرجع السابق ٥٧ – ٦٤ .

(٤٦) جمال حماد . المرجع السابق ١٢٧

(٤٧) جمال حماد . المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢١٢ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ – ٢٤١.

(٤٨) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق الجزء الأول ص ٥٥ .

(٤٩) طارق البشرى الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ١٣.

(٥٠) « ميثاق الثورة » من أقوال رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة أعده وقدم له أحمد عطيه الله صدر عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة . القاهرة ١٩٥٣ . ص ٦ .

هوامش الفصل الثالث

(١) أحمد مرتضى المراغى . غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية . دار النهار للنشر . بيروت ١٩٧٦ . وهى مذكرات المؤلف ، وكان وزيرا للداخلية ليلة ان قامت ثورة ٢٣ يوليه وفى الوزارت التى شكلت فى الشهور السابقة مباشرة على قيام الثورة .

(٢) محمد حسنين هيكل . من مذكراته المنشورة فى جريدة الشعب فى ٨ مايو ١٩٨٤

(٣) جمال حماد . المرجع السابق ص٤٩ .. الخ وتراجع القصة الطريفة التى حكاها عن تضليل أحد الضباط الأحرار لمحمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة بالتيلفون ، وحدوث ذلك أمام علي نجيب المعتقل فى ذات الغرفة واستظراف على نجيب لهذه الخديعة . ص ٢٥٣ .

- العميد مصطفى ماهر أمين . المرجع السابق .

(٤) د . وحيد رأفت . فصول من ثورة ٢٣ يوليه . دار الشروق . الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م . القاهرة ص ٣٦ - ٣٨ . نقلاً عن صحيفة الأهرام فى ٢٤ أغسطس و٥ ، ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٥) د . وحيد رأفت . المرجع السابق ص ٣٥ .

(٦) ابراهيم فرج . ذكرياتي السياسية . أعداد حسنين كروم . مكتبة الحياة الطبعة الأولى . يوليه ١٩٨٣ . القاهرة ص ٨٣ - ٨٧

(٧) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ض ٦٩ - ٧٣ .

(٨) جمال حماد . المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٥ .

(٩) فتوى قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة فى مسألة الوصاية على العرش . وصدرت فى أول أغسطس ١٩٥٢ . وقد نشر نصها د . عبد العظيم رمضان فى كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » مكتبة روز اليوسف ١٩٧٦ ، القاهرة الملحق رقم ٣ من الكتاب ، صدر ٢٣٩ – ٢٤٦ .

(١٠) ابراهيم فرج . المرجع السابق ص ١١٠ – ١١٢ .

(١١) د . وحيد رأفت . المرجع السابق . ص ٨٩ . نقلاً عن مقال نشره ابراهيم الطحاوى فى صحيفة الأهرام فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .

(١٢) صلاح شادى . صفحات من التاريخ ، حصاد العمر ، الجزء الأول : سلسلة الحركة الاسلامية (٣) . شركة الشعاع للنشر بالكويت ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

(١٣) حسن العشماوى . الاخوان والثورة . الجزء الأول المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٧٧ .

(١٤) جمال حماد . المرجع السابق . ص ٢٣ – ٢٩ ، ٦٧ – ٧٢ .

(١٥) حمدى لطفى . عن ثورة ١٩٥٢ ثوار يوليو الوجه الآخر . سلسلة كتب الهلال . العدد ٣١٩ . يوليه ١٩٧٧ القاهرة ص ٨٣ – ٩٨ .

(١٦) أحمد حمروش المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٣٧٠ – ٣٧٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد ابو الفضل الجيزاوى) .

(١٧) حمدى لطفى . المرجع السابق . ٢٤٤ – ٢٤٩ .

(١٨) تقرير أعده الضباط عبد الحميد كفافى ومصطفى نصير وجمال الدين منصور وسعد عبد الحفيظ ، وقدموه إلى اللجنة الفرعية العسكرية لتاريخ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ – نشر التقرير فى كتاب حمدى لطفى المرجع السابق ص ٨٧ – ١٠٦ .

(١٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الأول « نصر والعسكريون » ص ٣١٠ – ٣١٢ .

(٢٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة والمأساة . دار مأمون للطباعة القاهرة ١٩٧٦ . والكتاب هو مجموعة من الأسئلة وجهها الكاتب إلى صلاح نصر مدير المخابرات العامة فى الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ . ونص إجابات صلاح نصر عن هذه الأسئلة ، وقد نشر الكتاب حال حياة صلاح نصر . ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٢١) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢٢) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٠٢ .
وانظر أيضا صفحات ٨٦ - ١٠٢ ، ١١٤ - ١١٨ ، ١٥٢ - ١٧٦ .

(٢٣) عبد اللطيف البغدادى ، المرجع السابق . الجزء الأول ص ١٦٩

(٢٤) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير .. الخ المرجع السابق . ص ١٩٢ - ٢١١ .
- أمين هويدي ، حروب عبد الناصر . الطبعة الثالثة ١٩٨٢ . دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع . القاهرة ص ١٤ - ٣٤ .
- أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الثانى « مجتمع جمال عبد الناصر » ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢٥) كمال الدين رفعت . مذكرات حرب التحرير ... الخ . المرجع السابق ص ٢٥٣ .

(٢٦) يراجع على سبيل المثال خطاب القائد جمال عبد الناصر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، واقتطف منه كمال الدين رفعت فى « مذكرات حرب التحرير .. » المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعي . ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ . الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ص ٥٧ .

(٢٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٤٧ - ٤٤٨ (نص لقاء بين

محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسي الذى أعتذر عن ذكر اسمه) .

(٢٩) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٢٤٢ –٢٤٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار الذى كان ضابطاً بالمخابرات الحربية) .

(٣٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٣٢ – ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسين عرفه الذى كان بإدارة المباحث الجنائية العسكرية) .

هوامش الفصل الرابع

(١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ المرجع السابق ص ٦٦ – ٦٨ .

(٢) اطلعت على نص مشروع دستور لجنة الخمسين في نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومودعة في مكتبة معهد الدراسات العربية تحت رقم ٢١ ، ٩٦٢ ، ٢١ ، وهي أشمل من المشروع الذي نشره الاستاذ أمين سعيد في كتابه « العدوان : ٢٩ أكتوبر – أول فبراير ١٩٥٨ » العدد رقم ١٤ من سلسلة كتب تاريخ مصر السياسي الحديث ، مطبعة دار أحياء الكتب العربية ، عيسى أمبابي وشركاه ، القاهرة ١٩٥٦ .

(٣) الدستور المؤقت الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، يمكن مراجعة نصه في كتاب : « أمين سعيد : العدوان .. الخ » المرجع السابق ص ٤١٥ – ٤١٦ ، هو منشور في الجريدة الرسمية وقت صدوره .

(٤) دستور ١٩٥٦ أعلن في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، ثم جرى الإستفتاء عليه ، يمكن مراجعة نصه في كتاب أمين سعيد ، المرجع السابق ص ٤١٦ –٤٣٥ أو في الجريدة الرسمية .

(٥) الدستور المؤقت للوحدة بين مصر وسوريا ، يمكن مراجعة نصه في عدد النشرة التشريعية الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ .

(٦) فى عام ١٩٦٣ صدر القانون رقم ١٥٧ المنظم لمجلس الأمة .. وهو يشترط فيمن يرشح لعضوية المجلس النيابى أن يكون عضوًا عاملاً فى الإتحاد الإشتراكى .

(٧) د . علي الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ الطبعة الثانية . المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٢ . القاهرة . والبحث المرجوع إليه من إعداد الدكتور إكرام بدر الدين ص ٨٨ - ٨٩ .

(٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٣١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال رفعت) .

(٩) د . على الدين هلال وآخرون ، المرجع السابق بحث الدكتور إكرام بدر الدين ص ٧٢ .

(١٠) طارق البشرى . مجلة دراسات عربية . بيروت عدد نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

(١١) يمكن الرجوع إلى كتب الإقتصاد السياسى التى عالجت الأوضاع الإقتصادية فى هذه الفترة فى مصر ومنها كتاب د . على الجريتلى . المرجع السابق ص ٧٤ .. الخ .

(١٢) أحمد حمروش . المرجع السابق الجزء الرابع ص ١١٤ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وعضو مجلس الرئاسة) .

(١٣) طارق البشري . الحركة السياسية ... الخ . المرجع السابق ص ٤٧٩ - ٤٨١ .

(١٤) د . سعد الدين إبراهيم وآخرون . مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ دراسات فى التنمية والتغير الإجتماعى . معهد الإنماء العربى الطبعة الأولى . بيروت ١٩٨١ . والدراسة المشار إليها فى المتن من إعداد د . نزيه نصيف الأيوبي بعنوان « تطور النظام السياسي والإدارى فى مصر » ص ٥٥ - ١١٩ .

(١٥) عادل غنيم حول قضية الطبقة الجديدة فى مصر مجلة الطليعة . عدد فبراير سنة ١٩٦٨ ، القاهرة .

(١٦) عادل غنيم . المرجع السابق . نقلا عن د . عبد الكريم درويش «البيروقراطية والإشتراكية » ص ٣٠١ .

(١٧) د. إسماعيل صبري عبدالله . المؤسسة الإقتصادية . من رسائل في التخطيط القومي (٢) مايو سنة ١٩٥٧ القاهرة .

(١٨) أحمد المرشدي . مجلة الطليعة عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(١٩) ندوة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٠) د . إبراهيم سعد الدين . حول تنظيم وإدارة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢١) د . محمد دويدار . المرجع السابق ص ٤٥٦ .

(٢٢) د . إسماعيل صبري عبدالله . ندوة القطاع العام . مجلة الطليعة . عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ . القاهرة .

(٢٣) مجلة الطليعة . المرجع السابق عدد أغسطس سنة ١٩٦٥ .

(٢٤) د . محمد دويدار . المرجع السابق ص ٤٦٢ -٤٦٦ .

(٢٥) عبدالله إمام . الناصرية . دراسة في فكر جمال عبد الناصر ، تقديم ضياء الدين داود . دار الشعب ١٩٧١ . القاهرة ص ٢٨٥ – ٢٨٨ .

(٢٦) عبدالله إمام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٣٠٠ .

(٢٧) عبدالله إمام . الناصرية .. الخ . المرجع السابق . ص ٣٠٩ – ٣١٠ .

(٢٨) الإتحاد الإشتراكي العربي . لقاء الرئيس جمال عبد الناصر مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة ص ٢٠ – ٢٣ . (كتيب محدود التوزيع) .

(٢٩) صحيفة الأهالي . عدد ١٠ أغسطس ١٩٨٢ . بعد محاضر اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي . نشرها السيد / عبد المجيد فريد .

(٣٠) صحيفة الشعب ، عدد ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ .

(٣١) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية .. المرجع السابق .

– أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ونشرت الطبعة الأولى ضمن منشورات المركز ، بيروت ، نوفمبر سنة ١٩٨٤ ، وبه دراسة « الديمقراطية وثورة يوليه » لطارق البشرى ، وكذلك التعقيبات والمناقشات التى ثارت حول هذه الدراسة ، ص ٥٧٩ – ٦٤٣ .

(٣٢) د . محمد السيد سليم . التحليل السياسى الناصرى ، مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، سبتمبر ١٩٨٣ ص ٣٠٦ .

(٣٣) صحيفة الأهالى ١٠ أغسطس ١٩٨٣ ، القاهرة .

(٣٤) صحفة الأهالى ، ٢٧ يوليه و٣ و١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ ، القاهرة .

(٣٥) د . على الدين هلال وآخرون . النظام السياسي (٢) ، المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٣ ، والبحث المرجوع إليه فى المتن هو البحث الذى أعده د . السيد عبد المطلب غانم بعنوان « المشاركة السياسية » ص ٤٠ – ٤٢ .

(٣٦) د . عصمت سيف الدولة . هل كان عبد الناصر ديكتاتورا . الطبعة الأولى دار المسيرة ، ديسمبر ١٩٧٧. بيروت ، ص ١٦٢ ، ١٩٦ – ٢٠٠ .

(٣٧) د . عصمت سيف الدولة – الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر دار المسيرة ١٩٧٧ بيروت . هل كان عبد الناصر .. الخ المرجع السابق .

النظام النيابى ومشكلة الديمقراطية . دار القاهرة للثقافة العربية ١٩٧٦ .

(٣٨) د . عصمت سيف الدولة . الأحزاب ومشكلة .. الخ ، المرجع السابق ص ١١٩ – ١٢٧ .

(٣٩) طارق البشرى . الإتحاد الإشتراكى . هل يقنن بالدستور . مجلة الطليعة . عدد يوليه ١٩٧١ . القاهرة .

(٤٠) محمد فهيم أمين . تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل للاقليم المصرى . دار عالم الكتب . القاهرة ص ٤٩ .

(٤١) عبد الهادى ناصف . نحو حركة نقابية قوية ومتطورة . مجلة الطليعة . عدد ديسمبر سنة ١٩٦٨ . القاهرة .

(٤٢) د . مصطفى كامل السيد . المجتمع والسياسة فى مصر ، دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨١ . دار المستقبل العربى . الطبعة الأولى ١٩٨٣ . القاهرة ص ٦٩ - ٧٤ .

(٤٣) صحيفة الأهالى ٢٧ يوليه ، ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٨٣ .

(٤٤) د . على الجريتلى . التاريخ الإقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ . دار المعارف القاهرة ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٤٥) عادل غنيم . تحرر قوى الإنتاج فى الريف . مجلة الطليعة . سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

- طارق البشري . تاريخ التعاون فى مصر . مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٥ . القاهرة .

(٤٦) د . إسماعيل صبري عبدالله . العلاقة بين القطاع العام والقطاع التعاونى . مجلة الطليعة يناير سنة ١٩٦٩ . القاهرة .

(٤٧) شمس الدين خفاجة . تشريعات التعاون ، فكر وقانون مكتبة الشباب ١٩٦٦ . القاهرة ص ٤٣٢ .

(٤٨) د . محمود عبد الفضيل . التحولات الإقتصادية والإجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ . القاهرة ص ٢٤٦ - ٢٥٠ .

(٤٩) د . مصطفى كامل السيد . المرجع السابق .

(٥٠) من قرارات التفويض التى أصدرها رئيس الجمهورية ، يمكن الرجوع على سبيل « العينة » لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ ، وقراره رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٧٦ . وقد إشتمل هذان القراران على ثبت بعدد كبير من القوانين التي كانت من نوعيات مختلفة وأنشطة إجتماعية متباينة .

ويمكن بالرجوع إلى تلك القوانين إدراك مدى توغل السلطات المباشرة لرئيس الجمهورية فى الشئون اليومية للنشاط الإدارى ، وكيف جمع بين هذه النثريات وبين إختصاصاته بالقرارات العليا الخاصة بالسياسات العامة والمقدرات العليا فى ذات الوقت ويلاحظ أن غالب ماأشار إليه قرارا رئيس الجمهورية المذكوران والصادران فى عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، غالب ماأشار إليه يتعلق باختصاصات لرئيس الجمهورية وردت فى قوانين سابقة على سنة ١٩٧٠ . أو قوانين صدرت بعد ١٩٧١ حلولاً محل قوانين سابقة على هذا التاريخ واستصحبت ذات الإختصاصات الواردة فى القوانين السابقة .

هوامش الفصل الخامس

(١) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٧ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين من أسماه « أحد كبار ضباط القسم السياسي أعتذر عن ذكر اسمه ») .

(٢) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٢٤٢ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين عبد المنعم النجار) .

(٣) ضياء الدين بيبرس . الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ، كما رواها محمود الجيار وسجلها ضياء الدين بيبرس مكتبة مدبولى ١٩٧٦ ، ص ٤٧ .

(٤) أحمد حمروش . المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٨ .

(٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١٣٢ - ١٣٣ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين حسين عرفة) .

(٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذى كان ضابطاً بالجيش ويعمل ياوراً لمحمد نجيب فى فترة رئاسة محمد نجيب للجمهورية .

(٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٨) أحمد حمروش - المرجع السابق .

(٩) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣١ .

(١٠) ضياء الدين بيبرس . المرجع السابق ص ٣٩ - ٤٧ .

(١١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ السابق ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(١٢) طارق البشرى . الديمقراطية والناصرية . المرجع السابق ص ٢٩ .

(١٣) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الثانى . الباب الرابع فى شأن إنفصال ص ١٠٧ - ١٣٧ .

(١٤) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . دار الوطن العربى (بدون تاريخ ولكن المقدمة مؤرخة فى يناير ١٩٧٦) . القاهرة . ص ١٩٦ - ٢٧١ .

- أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤١٩ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد ضباط القسم السياسى .. الخ) .

(١٥) محمد فوزى . حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ . مذكرات الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية الأسبق . دار الوحدة . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م بيروت ص ١١٨ - ١٢٢ .

(١٦) صلاح نصر . عبد الناصر وتجربة الوحدة . المرجع السابق ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

(١٧) أحمد حمروش ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ص ٤٤٩ – ٤٥١ ، (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين أحد كبار ضباط القسم السياسى .. الخ) .

(١٨) حسن طلعت (لواء مدير عام المباحث العامة سابقاً) ، فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩ – مايو ١٩٧١ ، دار الوطن العربى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٩ .

(١٩) صلاح نصر (مدير المخابرات المصرية العامة سابقاً) ، عملاء الخيانة وحديث الأمل ، دار الوطن العربى (بدون تاريخ ولكن مقدمة المؤلف مؤرخة فى مايو ١٩٧٥) ص ١١٧ .

– ويمكن الرجوع أيضاً إلى كتاب : عبد الله أمام ، صلاح نصر يتذكر المخابرات والثورة ، مؤسسة روز اليوسف ١٩٨٤ ، القاهرة ، وفيه يحكى صلاح نصر أنه منذ قامت ثورة ١٩٥٢ لم يكن هناك اختصاصات واضحة لمسئولية الأجهزة عن المؤمرات التى تقوم فى الجيش أو القوات المسلحة ، وذكر صلاح نصر لمحرر الكتاب مانصه :

« الحقيقة أن أغلب المؤامرات أن لم يكن كلها باستثناء واحدة أو أخرى ، قد كشفت بطريق الصدفة ، نتيجة تبليغ أحد أعضائها لعبد الناصر أو لأحد رجال الثورة » ص ٤٨ .

(٢٠) صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢١) محمد فوزى ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٢٢) طارق البشرى ، مجلة الكاتب مايو ١٩٦٥ ، ومجلة الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ القاهرة .

(٢٣) محمد رشاد ، سرى جداً ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الإقطاع ، كتاب التعاون ، مركز الدراسات الصحفية لمؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ١٩٧٧ ، القاهرة ، ص ٦ .

(٢٤) محمد رشاد . المرجع السابق . كشف أسماء اللجنة العليا سواء أعضاء اللجنة أو من يحضرون إجتماعاتها ص ٥٢ – ٥٤ .

(٢٥) محمد رشاد . المرجع السابق .

(٢٦) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٦٢ – ٦٨ .

(٢٧) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٩١ .

(٢٨) محمد رشاد . المرجع السابق . اجتماع اللجنة العليا في ١٩ مايو سنة ١٩٦٦ ، ص ١١٦ – ١٢٠ .

(٢٩) محمد رشاد . المرجع السابق ص ١٠٢ ، ١٥٤ .

(٣٠) محمد رشاد . المرجع السابق ص ٢٠٠ – ٢٠٧ ، ٢١٨ – ٢١٩ .

(٣١) محمد رشاد . المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٣٢) محمد رشاد . المرجع السابق ، ص ٣٢٦ .

(٣٣) صلاح نصر . حديث الأفك .. المرجع السابق .

– حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق .

(٣٤) محمد رشاد . المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ .

(٣٥) محمد رشاد . المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(٣٦) محمد رشاد . المرجع السابق ، ص ٦٣ .

(٣٧) محمد رشاد . المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .

(٣٨) في هذا الصدد يمكن الرجوع إلي عدد من المراجع التى أشير إليها من قبل ، وخاصة ، مذاكرت البغدادى ، الجزء الرابع من كتاب أحمد حمروش المتضمن أقوال شهود ثورة ٢٣ يوليه ، ومذكرات حسن طلعت ، وكتابي حسنين كروم وعبدالله إمام عن صلاح نصر .. الخ .

(٣٩) حسن طلعت . المرجع السابق ص ١٣٠ - ١٣٣ .

(٤٠) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ، ص ٤٠١ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد رياض الذى كان ياورا لمحمد نجيب وهو رئيس لحركة الجيش) .

(٤١) صحيفة الأخبار ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

(٤٢) طاهر عبد الحكيم . الأقدام العارية . دار الطليعة . بيروت .

(٤٣) إلهام سيف النصر . فى معتقل أبو زعبل . الطبعة الثانية . دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ . القاهرة .

(٤٤) فتحى عبد الفتاح . شيوعيون وناصريون . مؤسسة روز اليوسف ١٩٧٥ ، القاهرة .

(٤٥) مصطفى طيبة . رسائل سجين سياسي إلى حبيبته . دار العربى للنشر والتوزيع ، الجزء الأول ١٩٧٨ ، الجزء الثانى ١٩٨٠ . القاهرة .

(٤٦) زينب الغزالى . أيام فى حياتي . دار الشروق ١٩٧٨ . القاهرة .

(٤٧) جابر رزق . مذابح الإخوان فى سجون ناصر . الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م . دار الإعتصام القاهرة .

(٤٨) حسين دوح . مذاكراته فى ٢٥ عاماً . القاهرة ١٩٨٤ .

(٤٩) محمد شوكت التونى . محاكمات الدجوى . ويراجع بصفة خاصة الفصل الذى كتبه الأستاذ شمس الدين الشناوى ويصف فيه ما لاقاه من معاملة فى السجن والمحاكمه.

(٥٠) أحمد رائف . صفحات من تاريخ الإخوان . التاريخ السرى للمعتقل . المختار الإسلامى للطباعة والنشر والتوزيع . بدون تاريخ . القاهرة .

(٥١) مصطفى المصيلحى . المذبحة فى الذكرى العشرين للمذبحة التي تعرض لها الإخوان المسلمون بليمان طرة يوم السبت ١٩٥٧/٦/١ . دار الأنصار ١٩٧٧ . القاهرة .

(٥٢) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(٥٣) ضياء الدين داود . سنوات مع عبد الناصر . دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٨٤ . القاهرة ص ٦٣ .

(٥٤) ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ٨٣ .

(٥٥) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق ص ٣٠٨ وهامش الصفحة ذاتها .

– ضياء الدين داود . المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١١٥ .

– أمين هويدى . مع عبد الناصر . دار الوحدة ١٩٨٠ . بيروت ص ٩٠ – ٩٤ .

(٥٦) د . محمد السيد سليم . المرجع السابق . ص ٣٠٩ والهوامش أرقام ٩ ، ١٠ ، ١١ ، من الصفحة ذاتها . ويرجع إلى ما أشار إليه المؤلف من مراجع فى هذا الشأن .

(٥٧) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ٤٠٧ . (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين محمد صدقى سليمان الذى كان رئيسا للوزراء) .

(٥٨) أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية من ٢٦ نوفمبر إلي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٣ . الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية . نوفمبر سنة ١٩٨٤ بيروت . ص ٦٣٥ – ٦٣٦ .

(٥٩) أزمة الديمقراطية .. الخ . المرجع السابق . تعليق ناجى علوش ص ٦٢٨ – ٦٢٩ .

(٦٠) عادل حسين . الإنهيار بعد عبد الناصر لماذا ؟ جواب جديد على سؤال قديم .

مجلة المستقبل العربي إكتوبر سنة ١٩٨٠ . وأعيد نشر البحث في كتاب المؤلف نفسه بعنوان « نحو فكر عربي جديد الناصرية والتنمية والديمقراطية » دار المستقبل العربي . الطبعة الأولي ١٩٨٥ . القاهرة .

(٦١) أمين هويدى . مع عبد الناصر المرجع السابق . ص ١٣٢ .

(٦٢) عبد اللطيف البغدادى . المرجع السابق . الجزء الأول . يراجع الباب الثامن الخاص بحرب السويس من صفحة ٣٢٧ .. الخ .

(٦٣) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة والمرجع السابق ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٦٤) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني يراجع الفصل السادس بعنوان « الشك بين جمال وعبد الحكيم » . والفصل السابع بعنوان « الإستقالة » .

(٦٥) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٢٨ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال الدين رفعت الذى كان عضواً بمجلس الرئاسة) .

(٦٦) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع . ص ١١٦ (نص لقاء بين محرا الكتاب وبين صلاح نصر رئيس هيئة المخابرات العامة) .

(٦٧) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثاني . يراجع الفصل السادس .

(٦٨) أحمد حمروش . المرجع السابق . الجزء الرابع ص ٣٣٠ (نص لقاء بين محرر الكتاب وبين كمال الدين رفعت) .

(٦٩) عبد اللطيف البغدادي . المرجع السابق . الجزء الثانى . ص ٢٠٧ .

(٧٠) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق ص ٩٩ .

(٧١) حسنين كروم . صلاح نصر الأسطورة .. الخ . المرجع السابق ص ١١١ .

(٧٢) أمين هويدى مع عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٣٢ – ١٣٤ .

(٧٣) أمين هويدى . مع عبد الناصر . المرجع السابق ص ٧٧ .

(٧٤) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. المرجع السابق ص ١٦٠ .

(٧٥) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ – ١٤٤ .

(٧٦) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١١٤ – ١٢٧ .

(٧٧) أمين هويدى . حروب عبد الناصر .. الخ . المرجع السابق ص ١٢٤ .

(٧٨) محمد فوزى . المرجع السابق ص ٣٥ – ٣٦ .

(٧٩) محمد فوزى . المرجع السابق ص ٣٦ – ٣٩ .

(٨٠) حسن طلعت . المرجع السابق . ص ١٣٠ – ١٣٣ .

(٨١) محمود رياض . مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ والبحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط . المؤسسة العربية للدراسات والنشر . الطبعة الأولى ١٩٨١ بيروت . ٤٤ – ٤٥ .

(٨٢) محمود رياض . المرجع السابق ص ٣٥ .

(٨٣) محمد فوزى . المرجع السابق ص ١٦٩ .

(٨٤) صحيفة الأهالى ، ٢٧ يوليه و٣ أغسطس ١٩٨٣ . محاضر اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكى .

(٨٥) صحيفة الشعب ١٥ يناير سنة ١٩٨٥ . حديث مع السيد / أمين هويدى .

هوامش الفصل السادس

(١) عادل حسين . المرجع السابق .

(٢) ممتاز نصار . معركة العدالة فى مصر . دار الشروق . الطبعة الأولى . نوفمبر سنة ١٩٧٤ . القاهرة .

(٣) أزمة الديمقراطية .. الخ (ندوة مركز دراسات الوحدة العربية) المرجع السابق . رد طارق البشرى على المعقبين علي دراسته المقدمة فى هذه الندوة ص ٦٣٩ وما بعدها .

(٤) طارق البشري « مسئولية عبد الناصر .. » من حديث أدلى به لمجلة الشراع البيروتية فى ١٦ تموز (يوليه) ١٩٨٤ . أعد الحديث الأستاذ أمين إسكندر .

المحتويات

رقم الايداع : ٨٨٥٧ / ١٩٩١

I. S. B. N

977 - 07 - 0120 - 3

هذا الكتاب

« الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو » تكملة تاريخية لكتاب الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . وقد اعددت هذه الدراسة والجدال تتتابع فصوله بين انصار الثورة وخصومها حول الثنائية الشهيرة الوطنية من جانب والديمقراطية من جانب آخر . نصير ثورة ٢٣ يوليو يقول ان الثورة حققت الاستقلال ، والخصيم يقول انها أنكرت حقوق الانسان ، النصير يقول أنها نهضت بالاقتصاد والخصيم يقول انها كممت الافواه ، النصير يتكلم عن الاحتلال قبل الثورة وعن الاقطاع وظلم الفلاح وعن الجهل والعوز والخصيم يتكلم عن الديمقراطية قبل الثورة والانتخابات والصحافة والهجوم على الملك وقداسة القضاء .

ان تقييم ثورة ٢٣ يوليو من الموضوعات الساخنة التي تدور حولها معارك السياسة وينجذب العاملون في السياسة تجاهها انصارا وخصوما ، وقد حاول الكاتب أن يبعد نفسه عن أثر غبار المعارك السياسية وان يعالج المسألة كتجربة تاريخية وخبرة مجتمعية بما يكشف لنا العبرة كما يقول علماء الدين أو يبلور الدروس المستفادة كما يقول رجال العسكرية . انني حاولت ان أعمل أدوات البحث والنظر التحليلي والجهد التعميمي في تجربة تاريخية ملاصقة لتاريخنا المعايش ولا تزال آثاره واوضاعها ممتدة في غالب شئوننا السياسية والاقتصادية .

ان الفحص والدراسة هما ما يتحول بهما الناتج السلبي إلى اثر إيجابي ، وثورة ٢٣ يوليو أو غيرها لن يبقيها المدح ولن يقضي عليها الذم انما ما يبقيها ويبقي أى تاريخ حاضرا وحيا ، هو الوعي بآثاره سلبا وايجابا على السواء..

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية واحد وعشرون جنيها وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان سبعة عشر دولارا أو ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر أنحاء العالم خمسة وعشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع نقدا أو بحوالة بريدية غير حكومية ، وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال ، وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة عالية عند الطلب

● وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد/ عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة ـ ص . ب رقم ٢١٨٣٣

للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N